المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

العلاقات الجزائرية المغربية
بين العوامل التاريخية والأدوار السياسية

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات دولية

- **إعداد الباحثة:**
- آمال بلحميتي.

- **الأستاذ المشرف:**
- د* منصور لخضاري.

- **أعضاء لجنة المناقشة:**

د- علي ربيج	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- منصور لخضاري	مشرفا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- حكيم غريب	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- نرجس فليسي	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- رابح لعروسي	مناقشا	جامعة الجزائر3
د- كنزة مغيش	مناقشا	جامعة الجزائر3

السنة الدراسية: 2018-2019

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

العلاقات الجزائرية المغربية
بين العوامل التاريخية والأدوار السياسية

أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات دولية

- **إعداد الباحثة:**
  - آمال بلحميتي.
- **الأستاذ المشرف:**
  - د* منصور لخضاري.

- **أعضاء لجنة المناقشة:**

د- علي ربيج	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- منصور لخضاري	مشرفا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- حكيم غريب	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- نرجس فليسي	مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د- رابح لعروسي	مناقشا	جامعة الجزائر3
د- كنزة مغيش	مناقشا	جامعة الجزائر3

السنة الدراسية: 2018-2019

"اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا،

وزدنا علما"

-آمين يا رب العالمين-

إهـــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

وأدامهما ذخرا لي، وإلى كل العائلة والأحباب.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

شكـــر

أحمد الله تعالى وأشكر فضله على تمكيني من إنجاز هذا العمل، وأسأله بإسمه العظيم أن يجعله علما نافعا.

أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف **"لخضاري منصور"** على مساندته وتشجيعه لي في كافة أطوار البحث، وأهنّئه على طريقته الرصينة في إعداد البحوث العلمية.

آمـــال

ملخص

تتراوح العلاقات الجزائرية المغربية بين تقارب وتباعد في اطار تفاعلاتها البينية سواء في اطارها الثنائي أو الجماعي يجعلها تتميز بالتقدم خطوة نحو الأمام وخطوات للخلف، حيث كان للعامل التاريخي أثرا في تعميق أزمة الثقة بين الطرفين تكرست من خلال تراكم الأحداث التاريخية والتي رغم تغير الزمن والأشخاص إلا أن نفس المواقف تتكرر. كما أن البعد النزاعي يغلب على علاقاتهما البينية بدل البعد التعاوني المحدود مقارنة بمقومات التعاون وحتى التكامل؛ بل نلمس توجه الطرفين للتنافس على لعب أدوار ضمن المجال الحيوي لأحدهما أو كليهما. عَزَّزَ الأمر طبيعة النظام السياسي واختلافه بين البلدين بما له من الأهمية في تفسير التوجهات الخارجية سواء الإقليمية أو الدولية؛ وهو ما يؤثر على مستوى العلاقات الثنائية التي أصبحت تعرف حضورا قويا لأطراف فاعلة دوليا في اطار التنافس بين القوى الفاعلة في المجتمع الدولي؛ مما يؤثر تبعا لذلك على واقع هذه العلاقات ومستقبلها.

الكلمات المفتاحية: النزاع–التعاون–التنافس–التكامل–التوجهات السياسية

Abstract

Algerian –Morocco relations vary between convergence and divergence within the framework of their inter-relationship, both in their bilateral and collective framework. They are distinguished by progressing step by step and steps backward. The historical factor has had a profound effect on the deepening crisis of trust between the two parties. But the same attitudes are repeated. We remark the tendency of the two sides to compete for playing roles in the vital field of one or both of them. The nature of the political system and its differences between the two countries have increased the significance of the interpretation of external trends, both regional and international, which affects the level of bilateral relations, which has become a strong presence of international actors in the context of concurrence among the powers of the international community; On the reality of these relations and their future.

Keywords: conflict–cooperation–concurrence–integration–political trends.

مقدمة

تُعرف العلاقات الدولية بأنها تتراوح بين النزاع، التعاون، والتكامل. وبالتالي فإن الدول في علاقاتها الخارجية تتفاعل –سواء في اطار ثنائي أو جماعي– بما يجعل من هذه التفاعلات تأخذ أحد المسارات سالفة الذكر في أي منطقة كانت من العالم.

يعتبر المغرب العربي منطقة ذات أهمية جيواستراتيجية بإمتياز، ويحتل فيه الحيز الجغرافي موضع الدراسة منطقة القلب، فكل من الجزائر والمغرب لهما أهمية في الفضاء الجيوسياسي لشمال إفريقيا وبالتالي فإن أي تفاعلات بينية من شأنها التأثير على البلدين والمنطقة ككل.

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى إزالة الغموض الذي يكتنف طبيعة العلاقة بين الجزائر والمغرب، مع إبراز أثر العامل التاريخي على هذه العلاقة، فبعد مرور زمن معين على الأحداث التاريخية تتحول المعطيات إلى واقع جغرافي يفرض نفسه على طبيعة العلاقات والتفاعلات بالمنطقة؛ والجدير بالذكر أنه رغم مقومات التكامل والروابط الكبيرة بين البلدين إلا أن الطابع الغالب على علاقتهما هو التعارض أكثر من الإتفاق. وكذا بالنظر إلى التأثيرات المحيطة التي تلعب أدوار معلنة وخفية تؤثر في هذه الترابطات. مما يدفع للقول أنه ثمة تراكما لعدة عوامل متداخلة فيما بينها تشكل متغيرات تفسيرية يمكن الإعتماد عليها من أجل فهم طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وبالتالي تفسير هذه العلاقة.

1– مبررات إختيار الموضوع:

توافرت الأسباب للحث على معالجة محددات تصادم الإرادات وتوافقها في اطار علاقات الدول ومدى ارتباطها بمحددات تؤثر في منحاها خاصة بين بلدين متجاورين كما هو الحال بالنسبة للجزائر والمغرب. ومن دوافع الدراسة ما هو موضوعي وما هو ذاتي، يكمن أهمها فيما يلي:

أ–**المبررات الموضوعية:** أهمية دراسة وتحليل وتفسير طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب نظرا للخصوصية التي يكتسيها الموضوع مما يدفع بالبحث فيه كونه موضوع قديم متجدد، ومنه السعي لتفسير مدى ارتباط هذه العلاقات تاريخيا وتفاعلاها بالأدوار السياسية التي تؤثر فيها.

ب–**المبررات الذاتية:** الرغبة الشخصية لتناول الموضوع؛ نابعة أولا من الإنتماء للمنطقة والإحساس بتدني درجة التوافق بين بلدين جارين في عصر زالت فيه الحدود وترابطت فيه العلاقات رغم البعد الجغرافي بين الدول المتفاعلة ضمن سياق معين. وثانيا كون الموضوع يهم بالدرجة الأولى صناع القرار في البلد المعني الذي تنتمي الباحثة إليه؛ مما يدفع للبحث فيما ينفع الدولة التي ينتمي لها الباحث، مشروع البحث، ومؤسسة الإنتماء.

2- الدراسات السابقة:

تعتبر أقرب الكتابات إلى موضوعنا أطروحة دكتوراه الباحثة "**ويكن فازية**" الموسومة بعنوان: "**طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على التكامل المغاربي**" (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016)، والتي ركزت فيها الباحثة على أثر الخلاف والذي كان في أكثر مراحله نزاعا بين البلدين على مسار التكامل المغاربي كعملية تستوجب تكثيف الجهود خصوصا بين الحلقتين الأقوى ضمنه.

كما يشكل كتاب الباحثة "**زهراء النظام**" الموسوم بعنوان: "**العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية-ثقافية خلال القرن 10هـ / 16م**" (الرباط: دار الأمان، 2015) الذي تناول توصيفا للعلاقات البينية بالتفصيل طيلة القرن السادس عشر للميلاد. ركزت فيه الباحثة على الأحداث الصدامية (الحروب) بين إيالة الجزائر ومملكة مراكش ضمن تفاعلاتها الإقليمية والدولية بمعطيات تلك المرحلة.

كتاب الباحث "**زكي مبارك**" الموسوم بعنوان: "**أصول الأزمة في العلاقات المغربية-الجزائرية**" (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2007) الذي ركز على بعض الأحداث خلال الوجود الفرنسي بالبلدين وبدايات الثورة التحريرية وما رافقها من مواقف وأزمات تعتبر -بحسبه- من مسببات الحالة النزاعية للعلاقات البينية.

وتأتي هذه الدراسة كمتابعة لتطورات العلاقة بين البلدين التي عرفت مدا وجزرا عبر التاريخ تباعا للمتغيرات المتحكمة فيها من خلال محاولتنا لفهم المسار التاريخي لهذه العلاقات بأبعاده المختلفة للوصول إلى وقتنا الحالي وإبراز تفاعلات البلدين حسب معطيات المرحلة الحالية ضمن سياقيها الإقليمي والدولي.

تكمن أصالة الدراسة في كونها محاولة لإبراز مختلف الآثار التي يخلفها تراكم الأحداث التاريخية على تطور المواقف والقرارات في علاقات البلدين، إلا أنها تتعدى الدولتان كمستوى للتحليل عن طريق تناول أثر الأدوار الخارجية على طبيعة هذه العلاقات، مما يدفع للتنازع بدل التكامل أو على الأقل التعاون في علاقاتهما البينية، مما يؤقر على واقع الدولتين ويرهن مستقبلهما.

وبالتالي؛ ستركز الدراسة على تحليل الطبيعة التفاعلية للعلاقات بين الجزائر والمغرب من خلال مدخلين أحدهما تارخي والثاني سياسي، وذلك بسبب ملاحظة مدى طغيان الجانب الخلافي أو النزاعي على الجانب التعاوني في العلاقات بين البلدين، مع تفاعل محدود لعناصر التعاون والتكامل بينهما، ومن

هنا تولدت الرغبة العلمية التي تأخذ باعتبارها الأبعاد المختلفة للطبيعة التفاعلية بين الجزائر والمغرب ومصادر هذا التوجهات.

3- إشكالية الدراسة:

ستنطلق الدراسة من إشكالية أساسية مفادها **البحث في العوامل التاريخية والأدوار السياسية ومدى تأثيرها كمتغيرات تفسيرية على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.**

يتفرع عن هذه الإشكالية المحورية تساؤلات فرعية أهمها:

- ما طبيعة العلاقات بين البلدين عبر التاريخ؟ ما هي العوامل المؤثرة فيها؟ وما مدى تأثيرها على الطرفين والمنطقة ككل؟
- هل ينحصر البعد النزاعي للعلاقات الجزائرية المغربية في الحيز الجغرافي محل الدراسة أم يتعداه الأمر إلى فواعل أخرى لها دور في إدارة هذا النزاع؟
- كيف يمكن تحليل التأثيرات الداخلية والخارجية للنظامين على سلوكهما وعلاقاتهما البينية؟
- هل يشكل العامل الجغرافي سببا للخلاف أم هو فقط رمز مستخدم للتعبير عن خلافات أثارتها عوامل أخرى عديدة ومختلفة تماما؟
- ما مدى تأثير التقارب بين البلدين ومختلف الفواعل الدولية على علاقاتهما الثنائية؟
- ما مدى صحة القول بأن كل شيء بين الدول قابل للتغيير سوى الجغرافيا؟

4- حدود الدراسة:

أ-**المجال الموضوعي:** ستركز الدراسة على تحليل طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية التي تتراوح بين التقارب والتباعد ومدى تأثيرها على واقع ومستقبل البلدين والإقليم ككل.

ب-المجال الزماني: سيتناول البحث ظاهريا علاقات الدولتين بعد إستقلال الجزائر وما أفرزته من تفاعلات للفترة ما بين 1962-2017، إلا أن باطنه يخفي عدة عوامل متراكمة أهمها تعود بتاريخ علاقات الطرفين الذي عالجناه في سياقه التاريخي الممتد من القرن السادس عشر.

ج-المجال المكاني: ستعالج الدراسة منطقة وسط وشمال إفريقيا، أي الحيز المساحي الذي تتربع عليه كلتا الدولتين، وسيدخل في سياق هذه الدراسة إقليم الصحراء الغربية على خلفية إعتبار التوتر القائم بينهما من إفرازات القرارات الخاصة بهذه القضية في عدة محطات، كما سنتناول بالدراسة السياق الكلي للقارة ضمن تداخلات الأدوار والقضايا.

5-الفرضيات:

للإجابة على إشكالية موضوع بحثنا نصيغ الفرضية الأساسية على النحو التالي:

تعتبر طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية محصلة لتفاعلات داخلية وخارجية مغذاة بتراكمات تاريخية تتحكم في مسارها.

وستتفرع عنها فرضيات فرعية كالآتي:

- كلما إختلفت الأنظمة السياسية للدول المتجاورة وتباينت في توجهاتها الخارجية، أدى الأمر إلى تعقيد العلاقات البينية بدفعها للخلاف أكثر من التوافق.

- كلما ارتفعت الضغوطات الداخلية على النظم الحاكمة عَمَدَ صناع القرار إلى توجيه الأنظار للخارج بتفجير نزاعات كامنة.

6- المناهج والإقترابات:

يعبر المنهج عن المسلك الذي يتخذه الباحث للوصول إلى الحقيقة وبالتالي المقدرة على دراسة المشكلة الأساسية بتفرعاتها ونتائجها، ونظرا لتميز الظواهر السياسية بالتنوع والتعقيد الشديدين يصعب إعتماد منهج واحد لتفسيرها، لذا فقد تَعَيَّنَ علينا الإستعانة في هذا السياق على **منهج دراسة الحالة** من خلال شرح وتحليل وتفسير حالة العلاقات البينية للجزائر والمغرب ومدى تأثرها بالعامل التاريخي وتأثيرها تبعا لذلك على واقع ومستقبل المنطقة مع تداخل الأدوار التي تحدد منحاها وتؤثر فيها.

كما إعتمدنا بشكل كبير في مختلف أطوار البحث على **المنهج التاريخي** كون الدراسة تتناول مسألة تضرب في أعماق التاريخ ومازالت قائمة مما يوجب الإنطلاق من قاعدة متينة تتيح الفهم التاريخي لأبعادها، فالبحث والتمحيص يمكن من فهم مواقف البلدين بالعودة إلى علاقاتهما عبر التاريخ؛ كوننا بصدد إتباع ودراسة وتحليل ظاهرة معينة تعاقبت زمانا وفق خطوات بحث ترتكز على المصادر التاريخية لفهم حاضر الظاهرة ومن ثم محاولة الوصول إلى معرفة يقينية بشأنها.

كما إعتمدنا بشكل كبير في مختلف أطوار البحث على **المنهج المقارن** من خلال الوقوف ليس فقط على مواطن التشابه والإختلاف بين النظامين سواء في البنية والأداء الداخلي أو التوجهات الخارجية فقط؛ بل في محاولة الوقوف على مواطن الخلاف ومحاولة استيعابها من أجل النظر في إمكانية تحويرها وتحويلها بما ينفع المصلحة المشتركة آنيا ومستقبليا، وتغليبا للجانب التعاوني على نظيره النزاعي.

كما لازمتنا في هذه الدراسة عدة إقترابات أهمها: **الإقتراب النسقي** في التعامل مع النظام السياسي كنسق له بيئتان إحداهما داخلية وأخرى خارجية، يتفاعل معها، يتلقى مدخلات، يصدر قرارات في شكل

مخرجات، تؤثر فيه الفواعل التاريخية والسياسية لتفرز مدخلات أخرى تعود إليه عبر التغذية الإسترجاعية؛ فالتغيرات الداخلية في النظامين تؤدي إلى التطور الحاصل في مواقفهما يقابله توتر جديد في العلاقات يفرز مستجدات تعود إليه عبر التغذية الإسترجاعية.

7- تقسيم الدراسة:

قسمنا موضوع بحثنا إلى: مقدمة أربع فصول وخاتمة، على النحو التالي:

الفصل الأول: المقاربات النظرية المؤطرة لدراسات العلاقات البينية الجزائرية المغربية

المبحث الأول: مقاربة النزاع الدولي في تحليل العلاقات البينية الدولية

المطلب الأول: الطبيعة النزاعية للعلاقات البينية

المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية النزاعات الدولية

المبحث الثاني: مقاربة التعاون الدولي في تحليل العلاقات الثنائية بين الدول

المطلب الأول: الأبعاد المفاهيمية والتاريخية لمقاربة التعاون في الدراسات الدولية

المطلب الثاني: المداخل المفسرة للتفاعلات التعاونية بين الدول

المبحث الثالث: مقاربة التكامل الدولي في العلاقات الدولية الاقليمية

المطلب الأول: الإطار المفهوماتي للتكامل الدولي ومساره التطوري في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: مداخل هندسة عملية التكامل الدولي في المناطق الاقليمية

الفصل الثاني: العامل التاريخي كمحدد لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول: اتجاهات تحليل العلاقات الجزائرية المغربية أثناء المرحلة العثمانية

المطلب الأول: الاتجاه النزاعي والسلوك التوسعي

المطلب الثاني: اتجاه التعاون والسلوك السلمي

المبحث الثاني: تأثير الاستعمار الفرنسي على العلاقات الجزائرية المغربية 1830-1962

المطلب الأول: التضارب والنزاع في الروابط بين الجزائر والمغرب خلال الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا

المطلب الثاني: مظاهر التعاون الجزائري المغربي خلال الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال

المطلب الأول: المسار النزاعي للعلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال

المطلب الثاني: المسار التعاوني للعلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال

الفصل الثالث: تحليل أبعاد العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول: البعد النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية

المطلبالأول: مشكلة الحدود

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: مستوى التعاون الإقتصادي بين الجزائر والمغرب

المطلب الأول: الامكانات الإقتصادية للبلدين

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية البينية

المبحث الثالث: التنافس في العلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: السعي لتكثيف الحضور في الدوائر الجيوسياسية للمجال الحيوي.

المطلب الثاني: التسابق نحو التسلح

الفصل الرابع: الأدوار السياسية المؤثرة على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر والمغرب

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري

المطلب الثاني: النظام السياسي المغربي

المبحث الثاني: تأثير القوى الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: التضارب الأمريكي السوفييتي/الروسي على مناطق النفوذ المغاربية

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة

المطلب الثالث: بروز الدور الصيني في المنطقة المغاربية

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي-إستمرار العلاقات المتباعدة وغلق الحدود

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي- فتح الحدود وتطبيع العلاقات بين البلدين

المطلب الثالث: السيناريو الكارثي- إحتمال حدوث صدام أو مواجهة بين البلدين

خاتمة

الفصل الأول:

المقاربات النظرية المؤطرة لدراسة العلاقات البينية الجزائرية المغربية

بالنظر لما يحدث في المجتمع الدولي من تفاعلات وتغيرات وما تفرزه من تأثيرات، يمكن تقسيم العلاقات السائدة بين الدول إلى ثلاث رؤى أو مقاربات تمكننا من فهم الطبيعة التفاعلية لهذه العلاقات. فهي إما علاقات في حالة فوضى يسيطر فيها القوي بمنظور نزاعي فيلعب دورا على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وإما يسودها التقارب والتعاون بين الدول من أجل عالم أكثر تفاؤلا بهدف إستمراره، أو هي علاقات تكامل بين دول معينة بغرض تحقيق غايات وأهداف جماعية. وبهذا، فإن وجود عدد من الكيانات السياسية السيادية يولد نزاعات، كما أنه يخلق في الوقت ذاته الحاجات للتعاون من أجل البقاء، ويمكن أن يتعزز بتكامل الأطراف في تفاعلاتها ومساراتها.

المبحث الأول: مقاربة النزاع الدولي في تحليل العلاقات البينية الدولية

بالحديث عن المظهر الواقعي للسياسة الدولية فإننا نكون بصدد دراسة الظاهرة النزاعية في العلاقات الدولية، والتباين من حيث أطرافها وأهدافهم، وأنواعها، وإفرازاتها، وكذا طرق تسويتها بالآلية التي تستجيب لمتغيراتها. وبالتالي ينبغي التطرق للظاهرة النزاعية في العلاقات الدولية بالتحليل والتفسير الذي يمكن الباحث من فهمها من جهة، ومن جهة أخرى تساعده على تفسير جزء مهم من الطبيعة التفاعلية للعلاقات الجزائرية المغربية.

المطلب الأول: الطبيعة النزاعية للعلاقات البينية.

- **التأصيل المفاهيمي للنزاع الدولي:**

النزاع أو المنازعة **لغة** تعني الخصومة[1]، وهو مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان، ونقول: "نازعه منازعة ونزاعا" أي جاذبه في الخصومة، ونقول أيضا: "تنازع القوم" أي إختصموا، وبينهم نِزاعة أي خصومة في حق[2]. فالنزاع والتنازع يعني في مدلوله اللغوي: التعارض، التناقض، التضارب، التخاصم والإختلاف[3]. ويعتبر النزاع بصفة عامة نشاط إنساني ينشأ عندما يرغب شخصان في القيام بتصرفات

[1] لويس معلوف، **المنجد في اللغة والآداب والعلوم** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ط. 19، 2010)، ص. 801.

[2] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، م. 06، (بيروت: دار نوبيليس، 2001)، ص ص. 126،127.

[3] أنطوان نعمة وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** (بيروت: دار المشرق، ط. 03، 2008)، ص. 1398.

متعارضة فيما بينهما، فينشأ بذلك تنازع في الإرادات والمواقف ولا يتم حله إلا من خلال مجموعة متناسقة من التصرفات. ويمتد النزاع من الأطراف إلى الجماعات، فالدول[1].

أما إجرائيا، فإهتمت دائرة المعارف للعلوم الإجتماعية بإبراز الطبيعة المعقدة للنزاع، إذ يشير في **بعده النفسي** إلى "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الإختلال العقلي أيضا"، وفي **بعده السياسي** يشير لموقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم مضطرا فيها إلى تبني أو إتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى"، وفي **بعده الإجتماعي** هو "نضال حول قيم، أو مطالب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف ليس فقط في كسب القيم المرغوبة بل أيضا في تحييد، أو إلحاق الضرر، أو إزالة المتنافسين أو التخلص منهم". أما دائرة المعارف الأمريكية فقد ورد تعريفه فيها على بأنه عادة ما يشير إلى "حالة من عدم الإرتياح والضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"[2]. فهي بذلك ركزت على الجانب السيكولوجي للظاهرة التنازعية.

في الأدبيات الغربية، عرف "**جوزيف فرانكل**" **(Joseph Frankel)** النزاع بأنه: "موقف ناجم عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية". أما "**ستيفن سبيغل**" فعرفه "باعتباره شكلا من أشكال الصدام بين ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة المتواجدين فيها". كما عرفه "**جون بورتون**" بدلالة التناقض لمجموعة قيم ومُدْرَكَات لأطراف متعددة"[3]، ويرى بأنها نزاعات شخصية أكثر منها موضوعية كونها نتيجة إدراكات سيئة لأطراف النزاع[4]، وعرف الباحثان "**دونلان**" **Donelan** و "**نورثاج**" **Northege** النزاع على أنه: "تبلور الخلافات في وجهات النظر بشأن الحقوق والحقيقة أوالعدالة في العلاقات المتبادلة بين الدول. ويُعبِّر النزاع عن العمل لأهداف موحدة بإضعاف

---

[1] عودة، **أسس التحالفات والتنسيق الدولي في الصراعات الإقليمية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط. 2، 2015)، ص. 25.

[2] **The Amercican International Encyclopedia** (Danbury: Gerolier Incorporated, 1992), P. 237.

[3] نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص. 52.

[4] فيليب برايار، محمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، ترجمة: حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط. 01، 2009)، ص. 136.

وإزالة الآخرين كما أنه تناقض المؤسسات أو القيم أو المسالك أو المصالح ضمن جماعة أو مجتمع دولي[1]. أما باحث الإجتماع "**لويس كوسر**" **(Lewis A. Coser)(1913-2003)** فعرفه بأنه: "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[2].

أما في الفكر العربي، فقد عرف "**زايد عبيدالله مصباح**" النزاع بأنه: "أحد مظاهر النشاط الإنساني يرتبط جوهره بتضارب الإرادات. وقد يحدث بين شخصين أو أكثر، كالأسر، القبائل، الطوائف، الأحزاب، الدول[3]. وعرفه "**حامد ربيع**" بدلالة الإلتحام بقوله هو إلتحام بين التأهيل الفكري لعلم الحركة في النطاق الدولي والتعامل مع الواقع بأبعاده المختلفة"[4].

أما **النزاع الدولي** فهو خلاف بين دولتين أو أكثر على حقوق ومصالح[5]، أو خلاف بين الدول أو أشخاص القانون الدولي من غير الدول، وتختلف طرق حل هذه النزاعات حسب رأي المختلفين، وعادة تتم المفاوضات واللجوء إلى الوسائل السلمية[6]. ويقوم النزاع عن الخلاف أو تعارض الإتجاهات بين دولتين أو أكثر حول قضايا محددة، ويمكن أن يبرز من خلال نفي إدعاءات الطرف الآخر، إنه أقل حِدَّة من الصراع وأقل شمولية في الإختلافات[7]. وعرفته محكمة العدل الدولية بأنه: "عدم الإتفاق حول مسألة قانونية أو واقعية، فهو تناقض أو تعارض للآراء القانونية أو للمصالح بين شخصين أو أكثر، ويشير إلى وجود موقف من المنافسة تكون فيها الأطراف المتضاربة على وعي كامل بإمكانية عدم التوافق لمواضعها، حيث يرغب كل طرف في إحتلال موضع لا يتفق مع رغبات الأطراف الأخرى"[8].

إن الشيء المشترك بين كل هذه الآراء هو الإقرار بأن النزاعات هي عبارة عن خلافات حول حقائق أو حقوق تكونت وظهرت. لكن من جانب آخر يتداخل مفهوم النزاع مع المفاهيم المصاحبة له رغم إختلاف هذه الأخيرة نسبيا، وهي:

---

[1] وضاح زيتون، **المعجم السياسي** (عمان: دار أسامة، 2010)، ص. 333.

[2] Kenneth Allan, **The Social Lens: An Invitation To Social And Sociological Theory** (California: Sage Publications, 2007), P. 213.

[3] زايد عبيدالله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق** (بيروت:دار الرواد، 2002)، ص. 150.

[4] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 52.

[5] نعمة وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 1398

[6] زيتون، **مرجع سابق**، ص. 314.

[7] عدنان السيد حسن، **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت: دار مجد، ط. 3، 2010)، ص. 86.

[8] زايد، **مرجع سابق**، ص ص. 151- 153.

- **التوتر:** وهو حالة قلق وعدم ثقة متبادلة، يشير ضمنيا إلى تخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، أو حتى رغبة في السيطرة أو تحقيق الإنتقام[1]. لكنه يبقى بعيدا عن التعارض الصريح والجهود المتبادلة للتأثير المتبادل. لكن إذا سارت التوترات بنحو متسارع تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسيا لحدوث نزاعات طالما تؤثر أساسا في عملية صناعة القرار[2]. أما **التوتر الدولي** فهو يعبر عن الخوف والقلق النفسي الذي يسري في العالم نتيجة تهديد السلام العالمي بالخطر جراء احتكاك الدول الكبرى أو احتمال نشوب حروب محلية أو إقليمية في مناطق حساسة من العالم قد تجر الدول الكبرى إليها[3].

- **الأزمة:** هي نقطة تحول أو لحظة قرار حاسمة، وتطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ عن السلوك المعتاد، بمعنى تداعي سلسلة تفاعلات يترتب عنها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد الأطراف مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفي ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تتفجر الأزمة فيشكل صدام أو مواجهة عسكرية[4]. عادة ما تتم مواجهة الأزمة بإدارتها أو التلاعب بعناصرها، وبأطرافها بهدف تعظيم الإستفادة لصالح المتلاعبين.

- **الصراع:** يعرف أنه تناقض الإرادات الوطنية والقومية، وهو ناتج من الإختلافات والتناقضات بين أهداف الدول وإمكاناتها. تتعدد أشكاله ومظاهره، كأن يكون سياسيا أو إقتصاديا أو دعائيا أو تكنولوجيا. كما تتعدد وسائله كأن يكون حصارا، أو تهديدا، أو تحالفا أو تحريضا أو ضغطا. وتتعدد أسبابه، كأن تكون سياسية، إقتصادية، إستراتيجية، أو اجتماعية، وهو مرحلة سابقة للحرب، ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، بنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي[5].

والجدير بالذكر أنه في اللغة الإنجليزية شاع إستخدام المفهومين **(صراع/نزاع)** لنفس الدلالة، إلاّ أنه في اللغة العربية نلمس تيارين، أحدهما يتبنى نفس الموقف، والثاني يستخدم كلمة صراع للتعبير عن التناقض المؤدي لإتخاذ قرارات وسياسات خارجية مختلفة، ويخص مسائل جوهرية كالهوية والمقدسات، مما يجعل حصيلة الصراع صفرية، كما أنه يتوارث في وجدان أجيال متعاقبة كالصراع العربي–

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر. وليد عبدالحي، (الكويت: كاظمة للنشر،1985)، ص. 140.

[2] عودة، **مرجع سابق**، ص ص. 126،127.

[3] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 54.

[4] حسين بهاز، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 03، جوان 2010، ص. 97.

[5] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991)، ص. 223.

الإسرائيلي. في حين يُستخدم النزاع في الخلاف ذي الحصيلة غير الصفرية، أي محدودا ومعلوما بين دولتين كنزاع الحدود أو مناطق النفوذ[1]. ومن هنا يبرز التضخيم والمبالغة لدى البعض في وصف مواطن النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية في عدة مواضع على أنها صراع رغم أن الأمر لا يتعلق بهوية ولا مقدسات، ورغم أنه شكل بؤر توتر ومقاطع سوداء من التاريخ المشترك للبلدين. إلا أنه لا يتوارث في وجدان الأجيال، فهو لا يعدو أن يكون نزاعا في مواضع محددة وعلى رأسها مشكل الحدود ومسألة التنافس ضمن السرح المغاربي. فالتنافس ظاهرة حيوية للأفراد والمجتمعات تمكن من التطوير؛ لأن كل الشعوب تعيش إراديا أو غريزيا في حالة من التنافس الدائم الذي تحفزه إرادتها ومبادلاتها فتكون نابعة بالتالي من الإنتاج والإبداع.

-**الحرب:** وهي تشير عادة الى قيام أعمال عنف مسلح بين دولتين أو أكثر[2]. ويفضل الكثير إستعمال 'نزاع مسلح' بدلا من الحرب لشموليته كونه يلغي أو يعطل قنوات التفاعل النزاعي التقليدي ويستبدلها بآليات أخرى تتم بالعنف، وهي بحسب "**كلاوزفيتز**" **1780-1831 (Carl Von Clausewitz)** استمرار للسياسة بوسائل أخرى[3]. أما **كارل دويتش (Karl Deutsch)** فيرى فيها درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به الدولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في اطار أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أو دول أخرى.[4] فقد حدث أن شن المغرب هجوما مسلحا على الجزائر عام 1963 وتمخض عنه حرب الرمال التي حاول الطرف المغربي فيها إستغلال الوضع الذي كانت فيه الدولة الجزائرية بعد الإستقلال والتوترات الداخلية من أجل اقتطاع أجزاء من ترابها وضمها للمملكة.

---

[1]Abu Nimr Mohammad, **Conflict Resolution** (Cairo: National Center for Middle East Studies, 1994), PP. 02,03.

[2]هبة الله خميس، **الإرهاب والصراع والعنف في الديمقراطيات الغربية** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011)، ص. 95.

[3]حتي، **مرجع سابق**، ص. 294.

[4]Johnson Roger, Johnson David, "About conflict and Conflict Resolution" The cooperative Earling At The Univesity Of Minnesota, Seen on: 04-11-2015 At: 23: 10, On The WebSite:http://www. co-operation. org/pages/conflict. Html

- **تسوية النزاعات الدولية:** حضيت دراسات النزاع بأهمية كبيرة في العلاقات الدولية، وخصوصا في الطريقة المناسبة لتسوية نزاع ما في منطقة من المناطق، وهذا بغرض حفظ السلم والأمن الدوليين وتقليل مخاطر واحتمالات الصدام بين المتنازعين.

تنقسم عملية تسوية النزاعات بحسب الوسائل المعتدة إلى وسائل دبلوماسية وأخرى قضائية، واللتان تتدرجان ضمن الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية. والتي في حال استعصاء تسويتها للنزاع يتم اللجوء إلى الوسائل القهرية*. إلا أن الوسائل السلمية أكثر انتهاجا في التعامل مع النزاعات وقليلا ما يتم اللجوء للوسائل القهرية، فالطرق الإكراهية تولد الدافع لدى المغلوب إلى السعي لقلب الموازين متى سنحت له الفرصة بذلك مما يعرض السلم والأمن للخطر.

1- الوسائل الدبلوماسة لتسوية النزاعات الدولية:

ورد في الفقرة الثالثة للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة أنه: "**يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر**"[1]. وتعتمد الطرق الدبلوماسية على عدة وسائل: أولها المفاوضات التي تشكل خطوة تمهيدية لتسوية النزاعات، وتتم بجلوس أطراف النزاع على مائدة التفاوض للمشاورات والمباحثات والحوار المباشر بينها، بقصد إلتقاء وجهات النظر حول تسوية معينة للنزاع القائم بينها دون تدخل طرف آخر. وتتميز بالمرونة، السرية والسرعة[2]. وهي الوسيلة التي اعتمدت في السعي لتسوية النزاع الجزائري المغربي بخصوص ملف الحدود، فبعد تدخل عدة أطراف لإيجاد أرضية مشتركة بين الطرفين، تم الرجوع عن المواقع المتخذة ووقف الإشتباكات وتكثيف الجهود بالمفاوضات الثنائية التي تمخض عنها إتفاقية تلمسان ومعاهدة إيفران.

ولتكون المفاوضات ذات فاعلية لابد من توافر رغبة في التوصل لإتفاق حول القضية التفاوضية، وهو ما يتطلب درجة معينة من الثقة المتبادلة بين الطرفين ومعرفة التعامل مع المصالح المتبادلة لهما. وهنا، يلعب عزم الدول على التمسك بعلاقات حسن الجوار دورا كبيرا[3]. كما يلعب اختيار الوقت المناسب دورا بالغا في نجاحه، فمن المعروف أن علاقات أطراف النزاع في مختلف الأوقات تتسم بدرجات متباينة

*تتمثل الوسائل القهرية لتسوية النزاعات في: الحظر، المقاطعة، الحصار، العقوبات الإقتصادية، والحرب.

[1] ميثاق الأمم المتحدة، ص. 04.

[2] صالح يحي الشاعري، **تسوية النزاعات الدولية سلميا** (القاهرة : مكتبة مدبولي، 2006)، ص. 31.

[3] نوري مرزة جعفر، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1992)، ص ص. 90،91.

من الحدة، فاللحظة التي تتسم فيها العلاقات بالشفافية واللين تمثل الوقت الملائم للتفاوض، ويمكن أن تتوج بنجاح حين تجري في مرحلة وجود علاقات ودية خاصة إذا كان متوقعا تعزيز مصالح بعد التسوية كالتنمية والتعاون[1]. وهو ما تفطن له المفاوض الجزائري حيث لم يتم التخلي عن القضية المحورية وتأكيد أن كل شبر تم تحريره بإسم الثورة الجزائرية لا مجال لإعادة النظر فيه، إلا أنه أعطى في المقابل إمتيازات للطرف الآخر من خلال الإتفاق الخاص بالإستثمار المشترك لثروات منجم غار جبيلات، والذي لا يزال لحد الآن غير مستثمر بسبب إشكالات في تنفيذ المشروع حالت دون تجسيده.

وتأتي المساعي الحميدة في الدرجة الثانية بعد المفاوضات، وتتمحور في العمل الودي الذي يقوم به طرف ثالث كمحاولة منه لجمع الأطراف المتنازعة وحثها على البدء بالتفاوض أو إستئنافه، وقد يكون هذا الطرف دولة أو مجموعة دول أو منظمة أو شخصية دولية، وغالبا ما يشترط فيه الحياد[2]. وتعتبر هذه الوسيلة بالغة الأهمية ليس لنجاعتها في تسوية النزاع جوهريا بقدر أهميتها من وجهة نظر التسوية السلمية للنزاع بمعنى امتصاص حدة التنافر من خلال هذه الجهود حتى ولو لم يتم تسوية النزاع. فهي تنبثق عندما تنشأ بين أطراف النزاع علاقات متردية، وفي مثل هذه الظروف يعطي اللجوء للمساعي الحميدة إمكانية تلطيف أو إضعاف المواجهة بين المتنازعين ودرء أو إيقاف الصدام المحتمل بينهما[3].

وفي بعض الحالات يتم اللجوء الى الوساطة التي تعتبر نشاطا وِدِّيا يأتي كمبادرة من دولة واحدة أو مجموعة دول أو منظمة دولية بغية حل النزاع بين المتنازعتين. ويُعِدُّ الوسيط مقترحا أو طريقا ثالثا لحل النزاع القائم بين الطرفين، وتتصف الوساطة بأنها إختيارية، ففي موضوع الدراسة، وعندما كان النزاع في ذروته، حَدَثَ أن رفض المغرب وساطة السعودية في خلافه مع الجزائر في قضية الحدود[4].

وللإشارة، فإن الوساطة والمساعي الحميدة لا تَحُلَّانِ النزاع، بل تساعدان فقط على اجراء المفاوضات بين أطرافه. ومن ثم يُسَوَّى النزاع في نهاية المطاف من قبل أطرافه. ومع ذلك، يمكن أن تبدي مساعدة جوهرية للدول المتنازعة. ويمكن أن تكون بطلب من أطراف النزاع أو بمبادرة من الدول الأخرى أو المنظمات الدولية إذا وافقت الدول المتنازعة على مثل هذه المبادرة.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 91،92.

[2] غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية**، تر. نورالدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي،1999)، ص. 133.

[3] نوري، **مرجع سابق**، ص ص. 96،97.

[4] سهيل حسين الفتلاوي، غالب عواد حوامدة، **موسوعة القانون الدولي**، ج. 02، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط. 03، 2013)، ص ص. 181،182.

وهناك التحقيق الذي يقتصر دوره حول إيضاح الحقائق وتثبيت الوقائع المادية من طرف لجنة يتم الإتفاق عليها من قبل الأطراف المتنازعة، وهي لا تضع تسوية للنزاع وإنما تسهل مهمة تسويته، وما تتوصل إليه من نتائج تضعها أمام الجهة التي تتولى تسوية النزاع، ولهذه الجهة قبول نتائج التحقيق أو رفضها[1]. ويشترط في التحقيق شروطا معينة، كما يحق للجنة بموافقة الأطراف المتنازعة الإنتقال إلى الموقع المتنازع عليه، وجمع المعلومات بحضور ممثلي الدول المتنازعة. وبعد أن تقدم الدول المتنازعة البيانات والوثائق للجنة والإستماع لأقوال الشهود، تصدر اللجنة تقريرا موقعا من جميع أعضائها، أو يقرأ في جلسة يحضرها ممثلون عن الدول المتنازعة ومحاموها ويسلمون نسخة منه إلى كل طرف متنازع*. المهم في ذلك، هو أن التقرير الذي تصدره اللجنة يقتصر على الوقائع المتنازع عليها، ولا يفصل في موضوع النزاع. وبهذا، فإنه يترك للأطراف المتنازعة الحرية لإختيار الوسائل الأخرى لتسوية نزاعها.

وقد يتم تسوية النزاعات بأسلوب التوفيق، وهذا من خلال إحداث لجنة من ثلاثة أو خمسة أعضاء يرأسهم ممثل دولة ثالثة من أجل إتباع إجراءات ووسائل لتسوية النزاع. وتتكون اللجان من شخصيات بارزة (دبلوماسيين، خبراء، رجال قانون) بحسب نمط النزاع[2]. ويكون التوفيق **إختياريا** عندما يلجأ أطراف النزاع بعد حصول الخلاف لإيجاد تسوية عن طريق آلية التوفيق، أو **إجباريا** بالإتفاق قبل حصول الخلاف على ضرورة اللجوء لهذه الآلية للتسوية[3].

---

[1] الفتلاوي، حوامدة، **مرجع سابق**، ص ص. 182،183.

*تتحدد شروط التحقيق في أن يكون النزاع حول وقائع مادية أو قانونية وليس في الموضوعات السياسية. وأن يقتصر عمل اللجنة ايضا على الحقائق دون إبداء تسوية للنزاع. وتؤلف لجان التحقيق من قبل الدول المتنازعة بموجب إتفاق يتضمن الوقائع التي يتناولها التحقيق، والأسلوب الذي تشكل فيه اللجان، مدة عملها، اللغة التي تستخدمها، مقر عملها، نطاق إختصاصاتها وتاريخ إنتهاء عملها. كما يعين كل طرف اثنين من أعضاء لجنة التحقيق ويجوز أن يكون أحدهم من مواطنيه، ويجتمع الأعضاء لإنتخاب رئيس للجنة من دولة لا علاقة لها بالنزاع، ولكل طرف أن يعين ممثلا عنه.

[2] جهاد عودة، **القرارات الإستراتيجية لدول العالم الثالث في الصراعات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط. 2، 2015)، ص. 332.

[3] الفتلاوي، حوامدة، **مرجع سابق**، ص. 185.

2- الوسائل القضائية لحل النزاعات الدولية:

عمل المختصون في النزاعات الدولية على إقناع الدول بضرورة اللجوء لهذه الطرق للتسوية بعد فشل كل الجهود الدبلوماسية. ويتم ذلك من خلال عدة أساليب يأتي في مقدمتها التحكيم الذي يشير الى لجوء أطراف النزاع بإتفاقية واضحة لتشكيل هيئة محكمين، تصدر أحكاما قاطعة إلزامية للفصل في النزاع على أساس مبادئ القانون الدولي، ويلتزم المتنازعون بقبولها[1]. ويلجأ إليه إما طوعا (بإتفاق أطراف النزاع على التحكيم)، أو بموجب إتفاق مسبق يتضمن كيفية تشكيل الهيئة. وثمة عدة وثائق تحدد لشروط ونظام نشاط التحكيم الدولي، منها: وثيقة لاهاي 1907، وثيقة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية عام 1928 والتي أعادت دراستها الجمعية العامة للأمم المتحدة في1949، ميثاق بوغوتا 1948، ومشروع قواعد التحكيم التي أقرتها لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عام 1958[2].

كما تحتل محكمة العدل الدولية مكانا بارزا في وسائل تسوية النزاعات التي تُعرَض عليها للبت فيها وأخذ القرارات بناء على المعاهدات الدولية العامة، العرف الدولي، مبادئ القانون العام، أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون الدولي[3]. وتختص المحكمة بالنظر في منازعات الدول فيما بينها، أو بين الدول والمنظمات الدولية على خلفية إعتبار هذه الأخيرة تضم مجموعة من الدول. وبهذا، فهي تنظر في جميع المنازعات التي ترفع إليها وفقا لأحكام القانون الدولي كما أشارت إليه المادة 38 من نظامها الأساسي[4]. كما يمكن لتسوية النزاعات الدولية أن تستند أحيانا لمبادئ العدالة والإنصاف، وهو ما أكدته نفس المادة التي جاء في فحواها ما يلي: "لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوة على ذلك"[5].

ومن جهة أخرى، يتولى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وظيفة تسوية النزاعات لجانب محكمة العدل الدولية، فمجلس الأمن مخول بفحص أي نزاع أو موقف لتقرير ما إذا كان إستمرار هذا النزاع من شأنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، ويوصي بما يراه ملائما من شروط للتسوية،

---

[1] محمد نعيم علوه، **موسوعة القانون الدولي العام**، ج. 12، (بيروت: مركز الشرق الأوسط الثقافي، 2012)، ص ص. 42-44.

[2] نوري، **مرجع سابق**، ص. 99.

[3] حسين الظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية** (بيروت: دار مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص. 133.

[4] النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المادة: 35.

[5] المرجع نفسه، ص. 127.

أما الجمعية العامة فلها حق مناقشة أي مسألة –ذات صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين– يثيرها عضو من أعضائها، أو من مجلس الأمن، أو حتى دولة ليست عضوا فيها. وتصدر توصياتها مع مراعاة نص المادة الثانية عشر من ميثاقها، والتي تنص على الإمتناع عن إعطاء أي توصية بشأن نزاع معروض على مجلس الأمن إلاّ إذا طلب هذا الأخير ذلك. والجدير بالقول أن تسويتها للمنازعات تتسم بأسلوب الوقاية وتلافي الصدامات المسلحة بين أطراف النزاع[1].

والجدير بالذكر، أن ميثاق الأمم المتحدة نص صراحة على تسوية النزاعات بواسطة المنظمات الإقليمية، إذ ورد نص الفقرة الثانية من المادة 52 كالتالي: "تبذل أعضاء المنظمات الإقليمية كل جهودها لتدبير الحل السلمي للمنازعات عن طريق هذه التنظيمات... وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن"[2]. وأبرز هذه المنظمات جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية/الإتحاد الإفريقي. وطبقا للمادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية فإنها تعمل على تسوية النزاعات التي تنشب بين أعضائها بالطرق السلمية، وحدث أن ساندت الجامعة الكويت عام 1961 وأعلنت قبوله في عضوية الجامعة مما كبح العراق عن رغبته لضمها. أما منظمة الوحدة الإفريقية فقد استطاعت عام 1964 أن تساعد في وقف إطلاق النار بين الصومال وإثيوبيا بعد عرض المسألة على مجلس وزراء المنظمة والذي أوصى بالوقف الفوري للنار[3]. كما أحيلت لها قضية الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب بعدما وصل إلى النزاع المسلح بين الطرفين، وبعد النظر في القضية أيدت المنظمة الموقف الجزائري استنادا لمبدأ الحدود الموروثة والمستمد من مبدأ الحفاظ على الوضع القائم كون أن أي إجراء مخالف من شأنه بلقنة القارة*.

وبهذا، يتضح جليا أن مسألة تسوية النزاعات الدولية ليست بالعملية البسيطة، وإنما هي بمثابة أعقد ما يواجه صناع القرار في السياسة الخارجية للدول، وتتنوع آليات التسوية بحسب طبيعة الموضوع المتنازع حوله الأطراف المباشرة وغير المباشرة للنزاع، وكذا حجم المكاسب. وأخيرا، يجدر القول بأن الطرق السلمية هي الأحسن للتسوية مقارنة بالطرق الإكراهية والتي تخلق نزاعات أخرى، وتعقد المسائل

[1] شارل روسو، **القانون الدولي العام**، تر. شكرالله خليفة، عبدالمحسن سعد، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع،1983)، ص ص. 168،169.

[2] ميثاق الأمم المتحدة، المادة 52 فقرة 2، ص. 38.

[3] نوري، **مرجع سابق**، ص ص. 115–117.

*البلقنة: مصطلح يشير إلى تفتت دولة ما إلى دول صغيرة متناحرة كما حدث بالبلقان بعد الحرب العالمية الأولى (يوغسلافيا، بلغاريا، اليونان، تركيا، ورومانيا). كما أعيد استخدامه في تسعينيات القرن الماضي لوصف تفكك يوغوسلافيا وانهيار الإتحاد السوفييتي الذي أدى لظهور عدة دول.

القائمة. وتحل النزاعات القائمة بالتوافق والتراضي بين أشخاص القانون الدولي على أساس المساواة في السيادة بين الدول. كما يجب أن يكون موضوع النزاع محددا مثل انتهاك حقوق الدولة أو أي من مؤسساتها السيادية أو الأشخاص القانونية الأخرى.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن النزاع في العلاقات البينية عموما، والعلاقات الجزائرية المغربية على وجه الخصوص يغطى قسما من تفاعلات الدول في علاقاتها البينية تباعا لفهم فحوى النزاع وتداعياته، القضايا المتنازع حولها، التأثيرات الخارجية لها، وكذا الإجراءات المتخذة للتسوية من منظور تقريب المصالح وإيجاد الأرضية المشتركة للتفاهم رغم الطبيعة التنازعية للعلاقة، بما يمكن من وضع حد للنزاع، أو تجميده، أو حتى إفراغه من محتواه من منظور الكسب للكل، وهو ما يجدر إتباعه في التعامل مع المواقف النزاعية في العلاقة البينية للجزائر والمغرب.

المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية لتحليل النزاعات الدولية.

تختلف المداخل التي يتم من خلالها تناول الظاهرة النزاعية للعلاقات البينية بإختلاف أنواع النزاع، أطرافه، وتباعا لإدراكات وتوجهات كل طرف. كما أننا نلمس نماذج متعددة للضوابط والآليات التي تتدرج ضمنها سيرورة هذا النزاع أو ذاك.

- **المداخل المفسرة لحدوث النزاعات الدولية:** تفسر النزاعات الدولية جملة مداخل مؤسسة لأسباب تكونها وتفاقمها بين الأطراف، من أجل فهم أحسن لفحواها ومآلاتها، وهذا بغرض تسويتها أو التحكم في سيرورتها، تباعا لدوافع المتحكمين فيها سواء كانوا أطرافا مباشرين أم غير مباشرين لكنهم معنيين بمخرجات هذا النزاع أو ذاك. واسقاطا على موضوع الدراسة، فإن محاولة فهم الطبيعة النزاعية لهذه العلاقة بين الجزائر والمغرب توجب على الباحث التعرف على الخلفية المتحكمة في حدوث المواقف النزاعية بين البلدين بغرض التمكن من فهم فحواها من أجل القدرة على اتخاذ قرارات تعمل على توجيه هذا النزاع بما يخدم المصلحة والتوجه.

1- المدخل النفسي (السيكولوجي:)

تكمُن القوة الحقيقية للتفسير النفسي للنزاعات كونها تُمَكِّن من التنبؤ بالنتائج المتعددة للمواقف النزاعية على أساس معرفة العوامل التي يفترض تأثيرها على قوة الإتجاهات الإستجابية المتنافسة، ومدى تأثيرها

على اتجاهات أطراف المصالح إيجابا وسلبا[1]. وعموما، فإن الواقع يثبت أن دينامية النزاع يمكنها إتخاذ منحى لا إنسانيا إذا كانت نابعة عن تصورات ذهنية جماعية تفسر حقائق التاريخ بما يخدمها، ومحاولة تطويعها لخدمة مصالحها وأهدافها[2]. وهو ما نجد تفسيره في سلوك صانع القرار المغربي بتحمله المخاطرة واجتياح المجال البري للجزائر لإدراكه بأن مقدرات الخصم ضعيفة واعتماده على رصيده التاريخي ومكانته لدى القاعدة الشعبية لهذه المناطق من أجل تحقيق المكاسب. يقابله في الجانب الجزائري؛ إعتماد صانع القرار على المدخل النفسي لتعبئة الجماهير (عبارة الرئيس أنذاك 'حقرونا')، مما أدى لتجاوز الأحداث الداخلية والتركيز على الخطر الآتي من الخارج.

2- مدخل التباين الإيديولوجي:

يستمد دعاماته الفكرية من المنطلقات الإيديولوجية ويؤسس مؤيدوه تفسيره على أن التناقضات الإيديولوجية بين الدول- فالحرب- تمثل نقطة الذروة في هذا التفاعل، أي أن الإختلافات والتناقضات بين القوى الوطنية المكونة للمجتمع الدولي تمثل حقيقة أساسية تتبع منها وتدور حولها كافة أشكال النزاعات الدولية، وأن الفهم الصحيح لأبعاده لا يتحقق إلا من خلال التصنيف الطبقي لقواه وأطرافه[3]، ومن خلال تحديد علاقات القوى الطبقية بينها، ومن ثم يتم تحديد الدوافع المحركة للنزاع من جانب، والمصالح المستترة وراءه من جانب آخر.

ويضفي البعد الإيديولوجي وضعا خاصا على النزاعات مما يزيد من تعقيدها فيصعب التوصل إلى حلول مرضية لأطراف النزاع[4]. فتباين الأنظمة والمنطلقات الإيديولوجية من إشتراكية ورأسمالية غداة الإستقلال يفسر جزء من الطبيعة النزاعية للجزائر والمغرب حديثي العهد بالإستقلال-من منظور عقيدي محض- بالشكل الذي يحول دون التقارب والتعاون. لذا، يميل دعاة هذا المدخل لإعتماد مصطلح الصراع بدل النزاع كون التعارض متعلق بمسألة إيديولوجية، ويرون أن أي نظرية معاصرة يجب أن تستند أدواتها الأساسية لفكرة الصراع الإيديولوجي التي يمكن أن تنطلق منها كافة أبعاد التحليل الأخرى. وهو ما يفسرأحيانا كون بعض الأدبيات يتم فيها التطرق للعلاقة بين الجزائر والمغرب على أساس أنها صراع،

---

[1] عودة، **أسس التحالفات والتنسيق الدولي في الصراعات الاقليمية، مرجع سابق**، ص ص. 126-130.

[2] خضر، **مرجع سابق**، ص. 202.

[3] حسين بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية: مقاربة نظرية**، (الجزائر: دار هومة للنشر، 2008)، ص ص. 27،28.

[4] منير بدوي، "تحليل الصراع الدولي"، في: علي الدين شرقي، محمود إسماعيل محمد (محرران)، **إتجاهات حديثة في علم السياسة** (أسيوط/ مصر: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة،1999)، ص. 348.

والذي يختلف أكثر مما يلتقي مع النزاع. وهو ما يوجب ضبط المصطلح من أجل الفهم الصحيح لفواعله وأبعاده.

3- مدخل المصالح القومية:

مفاده أن "القوة الرئيسية المحركة للسياسات الخارجية للدول تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية"، وأن السبيل لتحقيق ذلك هو "مضاعفة الدولة لمواردها من القوة"، فيصبح مفهوم المصلحة مرادفا للقوة- بحسب **مورغانثو**- وتشمل كذلك القوة العسكرية، التأثير السياسي الدولي، الضغط الإقتصادي، وسائل الحرب النفسية والدعائية، وأساليب التفاوض الدبلوماسي[1]. ويرى دعاته أمثال "**كينيث تومبسون**"، "**فريديريك شومان**"، و"**ريمون آرون**" أن "السعي للقوة كونها الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية يعد حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية وأشخاص الحكام"[2]. وهكذا يصبح التضارب هو السمة المميزة للعلاقات الدولية، وتستمد الدولة قدرتها على البقاء من قوتها الذاتية والحماية التي يوفرها الآخر وإن عجزت عن تأمينها. وبهذا، فالنزاع في العلاقات بين الجزائر والمغرب يطبعه المدخل الأكثر واقعية للعلاقات البينية والمفسر من منظور واقعي، كونه مبني على القوة والسعي لكسب المزيد منها على خلفية إعتبارها غاية ووسيلة في آن واحد. خصوصا وأن البلدين يربطهما الواقع الجغرافي أكثر مما يبعدهما.

4- مدخل النظام السياسي الدولي:

يفترض أن "النظام السياسي الدولي المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل مصدرا أساسيا لكل أشكال الفوضى والتضارب في مصالح الدول"[3]، فهو يستوجب القضاء على التضارب بفعالية تعديلا بإذابة الإرادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى فرض السلام وتدعيم فرص الإستقرار. وتسعى الدول في بحثها عن مصادر إضافية أو بديلة لدعم قدراتها الوطنية لإستعادة أو تصحيح التوازن في علاقتها، مما يؤدي لتقوية إتجاه التضارب، وزيادة إحتمالات الصدامات. وتعتبر طبيعة النظام الدولي لفترة مابعد الحرب الباردة بمثابة بيئة ساهمت في تأجيج الخلافات بين الجزائر والمغرب بعد الإستقلال جراء التموضع في مكانين متضادين من المنظومة الدولية لفترة الستينات خصوصا.

---

[1] بهاز، **مرجع سابق**، ص. 44.

[2] عودة، **أسس التحالفات والتنسيق الدولي في الصراعات الاقليمية، مرجع سابق**، ص. 133.

[3] المرجع نفسه، ص. 134.

5- المدخل السياسي:

يستمد هذا المدخل دعاماته من كون النزاع يرتكز أساسا على المنطق الذي يقول بوجود تكتلات وتحالفات دولية متنازعة فيما بينها ومع غيرها، ويأتي النزاع على رأس العوامل المؤدية إلى الحرب أو تعجيل وقوعها جراء تضارب المصالح، وهو ما يوضح كيفية تأثير سياسات توازن القوى المرتكزة على التحالفات في مضاعفة حدة التوتر والنزاعات الدولية[1]. وبهذا، يمكن القول أن النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية يفسره المدخل السياسي في جزئية هامة، فالنزاع بين البلدين في مرحلة ما شكل ترجمة للصراع بين المعسكرين.

6- المدخل الإقتصادي:

يُرْجِعُ هذا المدخل النزاعات؛ فالحروب؛ لجملة عوامل، أسباب، ودوافع إقتصادية، ويمكن تفسيره على أنه نزاع بين من يسيطر على المقدرات، وبين من يقع خارج هذه الدائرة ويرغب في اللحاق بها والسيطرة عليها، فهو نزاع بين من يمتلكون وسائل الإنتاج ومن يريدون السيطرة عليها[2]. وبهذا، فإن هذا المدخل يفسر جليا إصرار المغرب بعد الإستقلال على الحصول على أجزاء ترابية من المناطق الحدودية للبلدين، والتي لولا خصائصها وثرواتها الباطنية ما كان ليتشبث بها لتلك الدرجة. كما أنه يسعى كلما سمحت له الفرصة لطلب تنفيذ الإتفاق الخاص بالإستغلال المشترك لمنجم غار جبيلات والذي تم الشروع فيه بداية السبعينات إلا أن الأمر لقي إشكالا في التنفيذ بسبب ضغوطات الطرف المغربي للحصول على نسبة مكاسب أكبر فتم إيقاف المشروع بالموازاة مع عزوف الجانب المغربي عن تموين المنطقة باللازم كونها أقرب للمدن المغربية من الجزائرية. ومن جهة أخرى، يحاول الطرف المغربي الترويج للقضية الصحراوية على أنها تندرج ضمن هذا السياق في حين أنها قضية تصفية إستعمار، وهذا لإسقاط عنصر الحياد عن الطرف الجزائري.

7- المدخل الإجتماعي:

يقوم على الإعتراف بالدور المحوري الذي يلعبه سوء الإدراك في التناقض، وتأثيره كونه يشير إلى "الإختلافات بين الذات والآخرين حول أفضل الطرق لتحقيق الأهداف المشتركة، وهو ما يسهم بدوره في

---

[1] بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص. 91-93.

[2] خضر، **مرجع سابق**، ص. 212.

تبني الطرفين لسبل غير متوافقة لتحقيق أهدافهم[1]. ومن هنا يجدر الإشارة لأثر سوء الإدراك لصناع القرار في الدولتين أنهما لا يشكلان عدوين بقدر ما يمكنهما أن يكونا متقاربين ومتعاونين، مما أدى بهما لإقامة علاقات على أساس الإستقطاب العمودي لا الأفقي لطاقاتهما وإمكاناتهما، وبالتالي تشتيت قواهما في برامج ومشاريع لا تخدم مصالحهما بقدر ما تخدم مصالح الدول الأخرى.

8- مدخل سباق التسلح:

يرجع السبب الرئيسي للنزاعات في السباق نحو التسلح. ويشار عادة للمتغير التكنولوجي لدعم هذا الرأي، فالثورة التكنولوجية في ميدان الأسلحة تحدث فجوة في نظم التسلح مما يدفع بالدولة المتقدمة في المجال بشن الحرب (الصدام) قبل فقدانها لمزايا التطور التكنولوجي المكتسب. كما أن استمرار التطور التكنولوجي في نظم التسليح دفع مجموعات المصالح لمواصلة الضغط على صناع القرار للإبقاء على كل أو بعض بؤر التوتر ساخنة بما يضمن مصالحها. كما يمكن لهذا التفوق أيضا أن يدفع لإستعراض القوة كوسيلة للضغط في صدد التسوية الدبلوماسية، مما يؤدي لشحن التوتر والعنف بغض النظر عن الأسلوب الذي قد يحدث (مقصود أو غير مقصود)[2]. فقد حدث أن قام المغرب بمناورات عسكرية رفقة الولايات المتحدة الأمريكية، كما قامت الجزائر بعدة مناورات عسكرية في الصحراء مما يوجه الرسالة للطرف الآخر من خلال استعراض القوة. وبهذا، يرى البعض أن النزاع بين البلدين يندرج ضمن سياق السباق نحو التسلح إلا أن مضمونه أكبر من ذلك، لذا فالقول أن النزاع بينهما يدخل ضمن الدوامة الأمنية من منطلق السباق نحو التسلح أمر مبالغ فيه.

9- المدخل الجيوسياسي:

يرجع مؤيدوه النزاعات للضغوط التي تولدها ظروف المكان الطبيعي أو الرقعة من الأقاليم المخصصة لكل دولة على عملية الصراع من أجل النمو[3]. وفي هذا السياق يبرز قول "**نابوليون بونابرت**" (**Napoléon Bonaparte**) (1769-1821): "سياسة الدولة تقوم في جغرافيتها"، أي محكومة بالعوامل الجغرافية التي تقوم بداخلها، وتحيط بها. وتنعكس هذه العوامل على طبيعة النظام السياسي،

---

[1] بهاز، **مرجع سابق**، ص. 46.

[2] جهاد عودة، **القرارات الإستراتيجية لدول العالم الثالث في الصراعات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط. 02، 2015)، ص ص. 301،302.

[3] بوقارة، **مرجع سابق**، ص ص. 34،35.

سلوكه وديناميته الخاصة، وخصوصا النزاعات المحتملة التي يمكن أن يثيرها هذا التموقع[1]. كما يبرر **'فريدريك راتزل'** الاتجاه التقليدي للمدخل على خلفية اعتبار الدولة بمثابة كائن عضوي ينمو ويتطور حالها حال الأفراد والكائنات الحية الأخرى التي ترتبط قدرتها على النمو بالحيز الجغرافي الذي تتفاعل معه وفيه، فتتوسع على حساب جيرانها، وهو ما يشكل محور نظرية المجال الحيوي التي اعتمدها "هتلر"لتبرير سياسته التوسعية. ولا يزال هذا المدخل يحافظ على قدرته التفسيرية كقوة أساسية تتصارع حولها الدول لتوسيع مناطق نفوذها[2]. فالتوسع – بحسب **راتزل**– يفتح الشهية نحو التوسع. ويظهر الأمر خصوصا في الأنظمة ذات النزعة التوسعية كالمغرب الذي يعتمد على عقيدة الإنتشار عبر الأقطار المجاورة لتوسيع رقعة الدولة ترويجا لفكرة 'الحدود الحقة للدولة'.

- **نماذج تحليل النزاعات الدولية:**

تعمل النماذج الموضحة لتحليل النزاعات على مساعدة الباحث أو المهتم بالنزاع في مختلف مراحله للتمكن من إدراك الوقت المناسب للتدخل كون القرار المناسب هو القرار الذي يتخذ في وقته، وهذا خدمة لمصالح المتنازعين كون استمرار النزاع من شأنه أن يؤدي إلى تفاقمه على المستويين العمودي (يزداد تعقيدا) والأفقي (ينتشر لمدى أوسع).

ثمة أربعة نماذج لتحليل النزاعات لتقدير الوقت المناسب للتدخل، وهي: نموذجين أحدهما يعبر عنه بالمأزق الضار والثاني بالمأزق الكارثي، طورهما "**زارتمان**" وآخرون، بينما جاء النموذج الثالث كتحوير لمفهوم النضج ويسمى "**المصيدة**"، في حين يشكل النموذج الرابع "**نافذة الأمل**" طرحه "**ميتشل**" و"**كروكر**". ومنه يتوجب على صانع السلام إيجاد صيغة عملية لتوقيت مساعيه تأخذ بالإعتبارات الأخلاقية والعملية، ومدى بلوغ الحالات النزاعية مراحل متفاوتة، مع تباين صانعي السلام في **القوة، النفوذ، والدور**.

1- **نموذجي المأزق الضار والمأزق الكارثي:** إقترح **زارتمان** دمجا لنموذجين (الضار والكارثي) في نموذج واحد كونهما دعامتان جوهريتان لمفهوم لحظة النضج، إذ يصنعان وبشكل متكامل الظروف المواتية والسياق الملائم للحل. ومن ثم فالتمييز بينهما هو لأغراض تحليلية فقط، واستعمالهما بشكل مترابط يمدد فرص نضج النزاع. فيرى زارتمان أن وقوع المتنازعين في مأزق ضار متبادل (العناء المتبادل بحسب **توماس أولسن Thomas Ohlson**) تعني دخول في اللحظة المواتية التي تخلق تغيير قناعات

[1] خضر، **مرجع سابق**، ص. 203.

[2] المرجع نفسه، ص. 203.

لدى النخبة أو قادة النزاع تمهد للدخول في مرحلة الحوار، وتهيئ لإمكانية الدخول في المفاوضات مع إحتمال حدوث تغيير لسلوكهم الصراعي[1]، الذي تلوح في أفقه كارثة وشيكة، أو عندما تسد جميع الطرق أمام الحلول الإنفرادية، بحيث تبدو الحلول المشتركة بمثابة المخرج الوحيد، فتحدث حينها لحظة النضج.

كما أن تغير موازين القوى ضمن كل طرف يدعو القيادات المنتكسة لإعادة النظر في حساباتها. وكثيرا ما يتعذر إدراك لحظة النضج لدى المتنازعين دون مساعدة طرف ثالث يعمل على التوفيق بينهما[2]. وفي هذا السياق، فإن الحكومة المؤقتة للدولة الجزائرية تحت ضغوطات الموقف وافقت على إعادة النظر في الحدود حال استقلال الجزائر **(الملحق رقم01، ص. 301)**، ولكن تغير الظروف مَكنها من الرجوع عن وعدها. ويرجح العديد من الدارسين أن الوعد المقدم من السيد **'فرحات عباس'** كان لظروف آنية فقط من أجل ضمان التأييد المغربي للجزائر، وهو ما تفطن له الملك **'الحسن الثاني'** الذي لم تقف مساعيه عند هذا الوعد بل حاول جاهدا إبرام إتفاقية للحدود مع السلطات الفرنسية من أجل وضع الجزائر أمام مواقع الحال إلا أن هذه الأخيرة رفضت بحكم أن استقلال الجزائر كان وشيكا ولها حرية التصرف في هذا الملف.

والجدير بالذكر، أن حدوث المأزق لا يستلزم توفر شروط ملموسة ومؤشرات مادية له، كإرتفاع نسبة الخسائر، بل يرتبط بإدراك أطراف النزاع لحدوثه، وكذا تعبيرهم عن اعتقادهم بإمكانية التوصل لحل تفاوضي، ويعتمد ذلك على تصريح الناطقين الرسميين الدال على إمكان الحصول على تنازلات متبادلة.

يفترض **زارتمان** أنه وخلال مرحلة معينة من النزاع –دون غيرها– تظهر الأطراف المتنازعة إستعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها مسبقا، جراء الإدراك أن أي بديل عن التفاوض سيؤدي لكارثة، تزامنا وانعدام علامات لإمكانية الحسم العسكري. وهنا نكون في ما يسمى بلحظة النضج التي تضم الفرص المحفزة للطرفين. وهي مرحلة تظهر فيها النتائج الجاذبة أو التي تشكل جوهر أو مضمون إطار التسوية. وتخلق هذه المرحلة تغييرا تدريجيا بين المتنازعين سواء من حيث الثقة، الإتجاهات الإيجابية بينهم، أو حتى توفير أو زيادة درجة الشرعية السياسية للدخول في عملية السلام أو تحقيق التسوية[3]، والتي تحسن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة، فيتحول الموقف من

---

[1] سامي إبراهيم الخزندار، **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص ص. 199،220.

[2] عودة، **أسس التحالفات والتنسيق الدولي في الصراعات الإقليمية، مرجع سابق**، ص ص. 146،147.

[3] الخزندار، **مرجع سابق**، ص. 200.

عقلية الإنتصار لصالح عقلية التوفيق. وفي هذا السياق، يجدر الإشارة إلى القضية الصحراوية حيث نجد المغرب يراوغ ضمن هذه المساحة، فبعد أن تأكد من استحالة طمس هوية الشعب الصحراوي انتقل من عقلية الإنتصار إلى عقلية التوفيق بقبوله لمقترح الإتفاق الإطار الذي يسمح بحكم ذاتي تحت وصاية مغربية، إلا أنه يراوغ في كيفية تحقيق الإستفتاء بتزوير القوائم الخاصة لذوي الحقوق في التصويت، وحتى زرع قبائل ومجموعات ضمن المجموعة الصحراوية من أجل التحكم في نتيجة التصويت.

وبهذا، يقوم تصور لحظة النضج على إدراك المتنازعين أنهم يعيشون مأزقا ضارا متبادلا، والمعبر عنه مجازا بما يشبه سطح مستوي لا نهاية له، مع انعدام إمكانية الحصول على نجدة أو تصعيد حاسم يحقق النصر. وتمثل الكارثة المتبادلة حافة الهاوية كنقطة تسوء فيها الأمور بشكل مفاجئ. وإدراك أطراف النزاع بأنهم في مأزق–ولو بدرجات متفاوتة– يجعلهم يحسون أنهم محتجزين ضمن وضعية لا تكون لهم معها أي مكاسب في حال استمرار التصعيد، وهنا يتولد إدراك ضرورة البحث عن سياسة بديلة كمخرج لهذا النفق المسدود[1]. وهو ما أشرنا له في موضوع بحثنا عن الحل الموافق عليه من قبل المغرب لتقرير الشعب الصحراوي مصيره –مع إشكال في التنفيذ الصحيح–. ومن منظور المباريات (نظرية اللعبة) يمكن التعبير عن المأزق بالإنتقال من ورطة السجين إلى ورطة الجبان، أي من المحصلة السلبية للوضع القائم إلى محصلة إيجابية من خلال الإكتفاء بأقل المكاسب[2].

إن المأزق الضار المتبادل يعبر عن انسداد في الوضع، فيعاني المتنازعون من الآثار المترتبة بدرجات متقاربة، ويتعذر على أحدهم حسم الموقف لصالحه خصوصا مع ضغوطات الوقت والتكلفة مقارنة بالمصلحة المراد تحصيلها والجهد المبذول لذلك. في حين يعبر النموذج الكارثي أساسا عن مدة زمنية معينة يمكن للأمور بعدها أن تسوء بشكل مأساوي حسب تقديرات الأطراف وإحساسهم المفاجئ بإحتمال السقوط في الهوة في حال مع تعذر إمكانية الحسم. ويجدر الإشارة إلى ضرورة إحساس كل الأطراف بالكارثة من أجل النضج النزاعي وبالتالي تقبل مساعي الحل التعاوني (إكسب ودع غيرك يكسب)، فإذا اقتصر الإدراك على طرف واحد فقط فإن ذلك سيحفز الخصم على الوقوف جانبا ورفض التفاوض في انتظار سقوط الطرف الآخر بالهوة، والكسب بمنظور صفري (إكسب ودع غيرك يخسر).

[1] عودة، **مرجع سابق**، ص ص. 147،148.

[2] المرجع نفسه، ص. 148.

2- **نموذج المصيدة:** يعرف "**بروكنر**" و"**روبين**" المصيدة على أنها "نوع من التصعيد تتزايد فيه الضغوط على المتنازعين للإنسحاب من النزاع وللحفاظ على الوضع القائم في نفس الوقت"، وهي "عملية لصناعة القرار يظهر من خلالها الفاعلون إلتزامهم بسياستهم السابقة رغم فشلها إعتقادا منهم بأنهم سيقطفون ثمارها لاحقا". ويقوم هذا الإعتقاد على كون الرجوع عن العنف سيسبب فقدان السمعة[1].

وفي هذا النموذج ينتفي عامل التعلم من الخسائر السابقة، فيسقط المتنازعون في فخ السعي المستمر لتحقيق النصر رغم التكاليف غير المتحملة –على الأقل بالنسبة للأطراف الملاحظة– إلا أن هناك من يقر بوجود نوع من العقلانية فهذا النموذج كون واقع التضحيات يدفع المتنازعين للتمسك بفكرة الإنتصار الكامل واستحالة مقايضة التضحيات بأية إتفاقية مهما كان شكلها، فأطراف النزاع وصناع القرارات بالتحديد لا يرون السلام أو التسويات التفاوضية إلا من خلال أسوأ السيناريوهات المحتملة أين تصل التكاليف المادية والبشرية مستويات قياسية دون أن تثني من عزيمة أي الطرفين، فكلما اتسع نطاق الأضرار زادت الحاجة لتحقيق الإنتصار الشامل بغية تبرير التضحيات النفسية والسياسية المقدمة[2].

ومن خلال ما سبق، يتضح أن المنعطف الحاسم لنضج النزاع يكمن أين يكف صانع القرار عن إعتبار التضحيات بمثابة ثمن للنصر والإقتناع بضرورة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ويفسر الأمر سيكولوجيا بتحول تفكير صانع القرار نحو وقف النزيف والتخلي عن الوعود المقدمة للنصر. ويحتاج التغيير في نمط التفكير لإحداث تغيير ذي معنى في البيئة المادية لصانع القرار. وتشكل الرافعة عنصرا حاسما لتحقيق ذلك، حيث يتيح هذا النموذج للطرف الثالث مجالا واسعا للتأثير في مسار النزاع، إذ يجدر به إيجاد الطرق المثلى لمساعدة المتنازعين على وقف إستنزاف الموارد عبر تبني سياسات ملائمة للوصول للسلام، مما يعطي مجالا واسعا للمناورة في جعل نموذج المصيدة ذا جاذبية عند توفر الإرادة والموارد الكافيين لمباشرة عمليات تدخل بناءة. وبهذا، يتميز هذا النموذج ببعد عملي أكثر لصانع السلام المتمتع بالإرادة.

3- **نموذج الفرص الجذابة المتبادلة (نافذة الأمل):** إقترح هذا النموذج "**كريستوفر ميتشل**" (**Christopher Mitchell**) وبلور على أساسه نموذجا خاصا بتوقيت جهود التسوية وصنع السلام من

[1] عودة، **مرجع سابق**، ص. 152.

[2] المرجع نفسه، ص. 152.

خلال التحكم بشكل إيجابي في الفرص والتي تعود جاذبيتها – بحسبه – لعدة عوامل سياقية بمقدورها التأثير في منحى النزاع[1].

عمليا، أدى التطور في منطق إدارة النزاع لصالح تحويل النزاع إلى تقويض دعائم لحظة النضج، مما دفع الباحثين لإستبداله بتصور "نافذة الأمل" كون لحظة النضج تشير لفترة زمنية قصيرة جدا مما يجعل فرص التدخل محدودة. وبينما النوافذ تفتح وتغلق –وهي كذلك– تعكس حقيقة أن حظوظ نجاح مساعي السلام ليست ثابتة، فيتوجب مراقبتها وتحليلها واستغلالها بشكل أمثل عبر عرض فرص جذابة للتسوية. وفي هذا الصدد يقول **شيستر كروكر:** "من الواضح أن عملية صناعة السلام تكون مثمرة أكثر عندما يكون النزاع ناضجا للحل. غير أن عدم بلوغ النزاع مرحلة النضج لا يعني أن ننأى بأنفسنا بعيدا ولا نقوم بأي شيء حياله، بل يساعدنا ذلك على تحديد العتبات التي تحول دون المضي قدما لحل النزاع، ومن ثم إقتراح الطرق التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه العقبات وإدارة المشاكل إلى أن يصبح الحل ممكنا. إن كل وضعية تنازعية تمثل حالة فريدة، كما أن كل صانع سلام يعمل وفق إيقاع خاص به. ولذلك، فإنه عندما يصل نزاع ما إلى نفق مسدود فإن إنضاجه للحل قد يكون ممكنا من خلال منح أطراف النزاع مقترحا جديدا ليتداولوا بشأنه"[2].

تناسب نوافذ الأمل المقاربات الجديدة 'تحويلية التوجه' التي تشير للمتدخلين بعدم إنتظار فتح النوافذ بشكل كامل والتي يمكن أن تغلق قبل أن يجهز صانعوا السلام، لذا فإن نوافذ الأمل تتطلب تجنيدا طويل المدى على كل المسالك الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية، وفي كل مراحل النزاع، وربط ذلك بالقيام بتحليلات مستمرة لرصد أية نوافذ أمل قائمة وانتقاء صيغة التسوية الملائمة لها[3].

وبهذا، فإن هذه النماذج تمثل الأطر المنهجية لمساعدة الأطراف المتنازعة أو المعنية بمخرجات النزاع من فهم آلياته ومعرفة الوقت اللازم للتدخل بغرض إيجاد صيغ للتسوية من شأنها كبح تفاقم الوضعية النزاعية والحيلولة –إن أمكن– دون عودتها. إلا أن الأمر مرتبط أيضا لضرورة توفير مبادرات وحلول إبداعية تباعا لطبيعة النزاع وتداعياته، مع التحلي بقدرة كبيرة على التأثير في القناعات مما يدفع بإتخاذ بديل كان مستبعدا من أجل وضع حد للحالة النزاعية القائمة.

---

[1] الخزندار، **مرجع سابق**، ص ص. 200،201.

[2] عودة، **مرجع سابق**، ص. 155.

[3] المرجع نفسه، ص. 155.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول أن النزاع يفسر جزء مهما من العلاقات الجزائرية المغربية والذي نجده مجسدا في قضايا ومواقف تدفع بالتضارب أكثر من التوافق خصوصا في تلك المتعلقة بالسيادة والمصالح القطرية التي تقف عائقا أمام القضايا القومية. والجدير بالذكر، أن هذه الطبيعة النزاعية تحمل في فحواها مدلول التنافس وليس التنافر، فَجُلُّ مواطن الصدام في العلاقات الجزائرية المغربية لا تلغي الطرف الآخر، وإنما في محاولة التموقع في الأمام دون محاولة تحطيم الخصم أو إزالته، وهو ما يدفع بالتأكيد على أنها **علاقات تنافسية من منظور نزاعي**. والأمر لا يقتصر على العلاقات موضوع الدراسة فقط، بل يتجسد في عدة حالات خصوصا بين الدول المتجاورة جغرافيا. وهنا، يجدر التأكيد أن هذاالتضارب للعلاقات البينية لا ينفي مسارات أخرى بمقدورها كبح أو تحجيم هذا الوضع في تفاعلاتها.

المبحث الثاني: مقاربة التعاون الدولي في تحليل العلاقات الثنائية بين الدول.

لم تَلْقَ التفاعلات التعاونية الأهمية ذاتها كتلك التي حظيت بها التفاعلات النزاعية في الدراسات الدولية، وربما يرجع ذلك لتأثير المدرسة الواقعية على دراسة العلاقات الدولية والتي ترى بأن جوهر العلاقات نزاعي بفعل تأثير عامل القوة بين الدول. لكن الأمر لا يعني عدم أهمية التفاعلات التعاونية والتي تعتبر ذات أهمية بمكان في اطار العلاقات الدولية. وحتى العلاقات الجزائرية المغربية لم تعرف تعاونا مكثفا إلا في فترات محدودة عبر التاريخ على إثر تفاقم الأخطار والتهديدات الخارجية.

المطلب الأول: الأبعاد المفاهيمية والتاريخية لمقاربة التعاون في الدراسات الدولية.

يسمح التطرق لضبط المفهوم إلى الفهم الصحيح لمساره ومداه، وحتى موقعه من التفاعلات في المنظومة العلائقية. وبهذا، فإن ضرورة التعريف بالتعاون الذي رغم وضوح المفهوم إلا أنه يحمل في فحواه صيغا عديدة ومداخل متباينة في ضبطه من أجل اعتماده في العلاقات لتحقيق المكاسب المرجوة.

- **التأصيل المفاهيمي للتعاون الدولي:**

في المعنى اللغوي نجد **أن** عاون في معناها اللغوي تعني ساعد، ونقول: "تعاون وإعتون القوم" أي أعان بعضهم بعضا[1]. فهي تدل على العمل جنبا لجنب مع أحدهم أو بعضهم. والتعاون يعني الإعانة،

[1] معلوف، **مرجع سابق**، ص. 539.

النجدة، تبادل المساعدة، التعاضد، التكاتف، التآزر، المساهمة في عمل مشترك والسعي فيه، التضامن، والتبادلية[1].

أما إصطلاحا فيشير التعاون للتفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة، وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة، ويكتسب هذا المصطلح أهمية في علم الإجتماع باعتبار أنه يشير إلى عملية إجتماعية أساسية، وذلك برغم ما في إستخداماته من خلط يرجع لكون التعاون مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له كالصراع والمنافسة، ويعبر عن ذلك مصطلح 'تعاون الخصوم'. ويؤكد التراث الإنساني أهمية التعاون الجماعي، الذي يشير للأنشطة الداخلية والتعاون بين الجماعات. وعموما، فإن هذا النوع من التعاون يعبر عن الموافقة الجماعية حول فعل مشترك، أو وحدة الجهود المتماثلة لإستمرار الحياة[2]. فالتعاون هو عملية من عمليات التفاعل المصحوبة لإعداد القرار السياسي، ويعني وجود هدف مشترك يعمل من أجله المتعاونون، ويعني أيضا إتفاق عام في الأهداف وأن إنجازها لن يلحق خسارة لأي طرف، كما أن التعاون يتطلب التنسيق والتشاور من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا التقارب[3].

يعرف التعاون على أنه حالة تسخير لكل المُقَدِّرات أين يتوجب على الأطراف التفاعل فيما بينها والعمل معا من أجل الحصول على نتائج ثنائية أو جماعية مقبولة[4]. وتحتفظ الدول المشاركة في التعاون بإستقلالها، بحيث لا يؤدي هذا الأخير بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات فوقية (مؤسسات التعاون)، ومع ذلك يمكن أي يكون التعاون وسيلة لغاية أخرى والتي تتمثل في التكامل.[5]وخصوصا في مجال الإقتصاد، إذ يحافظ كل بلد على استقلاليته فيما يتعلق بسياسته الإقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول المتعاونة بتوحيد جهودها لتحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محددة بدقة وواقعية[6].

والتعاون نوعان: إما مباشر مفاده القيام بأنشطة مترابطة ومتشابهة في صورة جماعية، ويرجع هذا الطابع الجماعي للطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي بدونها لا يمكن للأفراد أن يعملوا في إستقلالية.

---

[1]نعمة وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 1037.

[2]أحمد عاطف غيث، **قاموس علم الإجتماع** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008)، ص. 86.

[3]إسماعيل عبدالفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية** (القاهرة: دار العربي للنشر، 2008)، ص. 88.

[4]John Baylis, **Op. Cit**, P. 554.

[5]عياد، **مرجع سابق**، ص. 19.

[6]المرجع نفسه، ص. 19.

وإما غير مباشر، والقائم على إنجاز أنشطة غير متشابهة تترابط وتتفق مع بعضها البعض، وهي تؤدي جميعا هدفا مشتركا. ويتضمن التعاون غير المباشر تقسيما للعمل وأداء مهام متخصصة[1]. كما أنه يتم بطريقتين إما عن طرف الهيئات الرسمية في النظام الدولي، وهو التعاون الدولي الحكومي، كما يمكن أن يكون التعاون الدولي غير حكومي من قبل منظمات غير حكومية بنشاطها المستميت في الدفاع عن مجال اهتمامها من منظور معين.

يتقارب التعاون من مفاهيم أخرى، أهمها: الشراكة وهي بحسب "**برونو بونسون**" (Bruno Ponson) تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها. فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي[2]. من خلال إقامة علاقات مشاركة لتحقيق الأهداف المشتركة[3]. وهو ما يجدر بكل من الجزائر والمغرب إتخاذه، فالنطاق المحدود جدا للتعاون بين البلدين يعيقهما أكثر مما يخدمهما، فالمقدرات الإقتصادية تحفز لقيام بالتعاون المتقدم إلا أننا لا نلمسه على أرض الواقع. ويشكل التحالف أكثر أمثلة التعاون شيوعا منذ القدم، وهو "تعبير يطلق إجمالا على تنظيم أو إلتزام عدد من الدول بإتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة أو دول أخرى في ظروف معينة. والمقصود بكلمة حلف أو تحالف مدلول عسكري (أمني) مثل الحلف الأطلسي وحلف وارسو وحلف جنوب شرق آسيا[4]. ويجدر الإشارة أن حالات التحالف التي عرفتها الأمة العربية خصوصا في الصراع العربي الإسرائيلي كان المغرب دوما خارج دائرتها كموقفه من الصراع العربي الإسرائيلي حيث نجحت السياسة المغربية فى أن تترجم بشكل واقعي تعايشًا ناجحًا حيث لم تَحُلْ هذه السياسة بين دعم المغرب لإسرائيل وبين اتخاذه للمواقف المؤيدة للشعب الفلسطيني، بل تولت رئاسة لجنة القدس التي تأسست بتوصية خلال إجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمرها السادس المنعقد في جدة عام 1975.

ويتقارب مفهوم التعاون من مفهوم التكامل لدرجة أن العديد يستعمل مصطلح التعاون كمرحلة ظرفية من مراحل التكامل، إلا أنهما مختلفان في كون غاية هذا الأخير إلغاء التمايز بين الوحدات (خصوصا

---

[1] غيث، **مرجع سابق**، ص. 86.

[2] عياد، **مرجع سابق**، ص. 20.

[3] المرجع نفسه، ص. 21.

[4] محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1978)، ص. 08.

في المجال الإقتصادي)، أما غاية التعاون فهي التقليل فقط من هذا التمايز دون إلغائه. كما أن التكامل يدعو في نهايته لإندماج أي ذوبان جميع الوحدات المتكاملة في وحدة واحدة، يكون التنسيق والتخطيط للموارد في أعلى مراحلها[1]، أما التعاون فيأخذ طابع الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بغرض تحقيق مكاسب مشتركة. وفي موضوعنا هذا، نجد العلاقات الجزائرية المغربية تتسم بنوع من التعاون المحدود مقارنة بالواقع الجغرافي والتاريخ المشترك –ولو أنه يحمل في طياته ما يدفع للتنافر– وتوافر كل مقومات الترابط الوثيق التي تأتي في مقدمتها القوام الماهوي أو ماهية هذا النسق الذي قوامه التوافق أكثر من التنافر؛ وهذا التقارب الذي ينم عن حضارة وبعد فكري وثقافي ومعرفي مترابط. وبهذا، فإن الأمر يتطلب السعي لمزيد من التعاون بالإرتقاء بهذا التعاون القائم على مستوى عمودي من خلال تطويره، أو أفقي بإنتشاره ليمتد إلى مجالات أخرى، وهذا من أجل الدفع به لخدمة مصلحة البلدين. ومن ثم الإنتقال من المقاربة التعاونية إلى المقاربة التكاملية ضمن مشروع وحدوي.

يرى "**بيلا بالاسا**" **(Béla Balassa)(1982–1991)** أنه وإن كان التعاون والتكامل يبدوان وكأنهما من طبيعة واحدة، إلا أنهما يختلفان نوعيا وكميا، فبينما يرمي التعاون إلى تقليل التمايز فإن التكامل يتضمن الإجراءات التي تؤدي لإلغاء بعض أو كل صور التمييز (كالإتفاقات الدولية وإلغاء الحواجز الجمركية). ويقول أن: "التكامل بين بلاد متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الإقتصادي عبر الحدود القومية"[2]. وهو بالتالي يرى أن التكامل يعتبر من أفضل الوسائل البديلة في التنمية الإقتصادية، والتي لا يمكن إنجاحها إلا في اطار تعاوني[3].

يشير التعاون في المجال الإقتصادي إلى حفاظ كل بلد على استقلاليته فيما يتعلق بسياسته الإقتصادية الوطنية، وتكتفي الدول المتعاونة بتوحيد جهودها لتحقيق عملية مشتركة تكون فيها الأهداف محددة بدقة وواقعية[4]. ويجدر الإشارة لأنه رغم وجود تعاون بين الدول فالأمر لا يمنع من وجود تناقض

---

[1] المرجع نفسه، ص. 62.

[2] محمد توفيق عبدالمجيد، **العولمة والتكتلات الإقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)، ص. 111.

[3] أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال عبدالظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، 1996)، ص. 57.

[4] عياد، **مرجع سابق**، ص. 19.

كامن بينهم وفقا للمصلحة الخاصة لكل منهم من جهة، وتناقضها (تعاونا أو منافسة) مع القوى الأخرى[1]. وهو ما يتوجب على صناع القرار في كل من الجزائر والمغرب إستيعابه، فرغم تباين الأنظمة والمواقف إلا أن إمكانات التعاون تطغى على العلاقات. ففي المجال الإقتصادي وبالتحديد في قطاع المحروقات يستورد المغرب الطاقة من روسيا ودول الخليج بأسعار تفضيلية في حين أحد أكبر مصدر للموارد الطاقوية يقع على حدوده الشرقية.

والتعاون الدولي المقصود ليس بالطريقة المتواصلة بلا انقطاع، فكثيرا ما تطرأ مراحل انتكاس وارتداد. إلا أنها تبدو محكومة على المدى الطويل بحركة أشد وأقوى. وهذا راجع لثلاث عوامل:

- ✓ ظهور المنظمات الدولية.
- ✓ التداخل والترابط المكثفين بفعل العولمة.
- ✓ عالمية التهديدات التي توجب الترابط والتكاثف لمجابهتها من أجل البقاء.

وفي هذه المستجدات بالتحديد يتوجب على الجزائر والمغرب العمل معا لتكثيف الجهود بغرض الوقوف أمام التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبحت تؤثر على أمن وإستقرار المنطقة. فطبيعة هذه التهديدات أوجدت علاقات لا تضمن قيام عالم 'أفضل' وإنما تشير إلى أنه يمكن تكثيف الجهود من منظور تعاوني واغتنام الفرص للتمكن من مواكبة ما يمكن مواكبته.

وبهذا، فالسلام الذي يسعى له كل طرف من ناحيته لا يشكل مجرد لحظة وإنما يشتمل على جملة من سيرورات التعاون أو مساراته التي تحول العلاقات الدولية، في محاولة تأطير علاقات القوة وموازين القوى، وتحكيم العقل والتعقل فيها، وتجاوزها. وبهذا، فيمكن القول أن حركة الدينامية التعاونية بين الدول والمجتمعات تشكل المنسي الأكبر الذي أغفله تاريخ العلاقات الدولية[2]. ففي الوقت الذي تبرز فيه الدراسات والإهتمامات بالنزاعات بين الأطراف الفاعلة في النظام الدولي من جهة، ومحاولة تكثيف الجهود التكاملية كنقيض ورادع للنزاعات، نجد أن التعاون لم يعطى حقه في الدراسات وحتى الإهتمام بمحوريته في سيرورة العلاقات بين الدول.

لذا يتوجب إعادة الإعتبار للتعاون الدولي من حيث أنه مفتاح قراءة العلاقات الدولية المعاصرة والذي يثير نقاشات، فالشك المرتبط بالخلط والتشويش الناجمين عن إعتبار التعاون الدولي عبارة مشوبة بقدر

[1] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 46.

[2] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 15.

كبير من الضبابية والغموض حيث أنها تصبح قليلة الدلالة. خصوصا وأن محيط التعاون يظل متغير، إلا أنه يبقى هناك نوعا من 'الطوعية المنظمة' بحسب تعبير "**سكوت باريت**" **(Scott Barrett)** ومن هنا فالإعتراف بالآخر، وتنسيق الأعمال، والسعي لأهداف مشتركة، هي كلها أشكال مختلفة وصور متنوعة للنشاط التعاوني، والذي لا يستبعد النزاع مطلقا وإنما يسعى لإحتوائه ضمن إطار مقبول.

فالتعاون الدولي لا يتحقق إلا من خلال مرتكزين إثنين: أولهما، إكتشاف مصالح مشتركة وهو ما يحفز في موضوعنا للدفع بالمقاربة التعاونية لأعلى المستويات علها تمتص أو تدرأ المقاربة النزاعية التي اعتادت أن تتخذها العلاقات الجزائرية المغربية في طابعها وفحواها .وثانيهما، تلافي ضروب النفور أو الكره التي توشك أن تكون مفرطة التكلفة[1]. وبهذا، فالعلاقات البينية للجزائر والمغرب مقصورة ومحصورة بمدى قدرتها على التعاون، فالتاريخ المشترك –والذي يقرأ من كل ناحية على خلاف جراء ترجمة الأحداث والمواقف– إضافة للمعطى الثقافي والحضاري المتجانس ووحدة اللغة والدين، كلها مقومات تدفع لإتخاذ نهج مشترك والعمل سويا على تحقيق الأهداف على دفعات، وهو ما يمكن من تجاوز مكامن النفور. والجدير بالذكر، أن التعاون الدولي يحتل مجالا هامشيا سواء في موضع أو في مواضع أخرى كونه تتحكم فيه بالكامل إرادة الأطراف الأقوى، وبحيث أنه أعجز من أن تكون له مفاعيل خاصة[2].

إن إختزال التصرفات الدولية وحصرها في مسألة وحيدة، وهي 'السيطرة والغلبة' تمنع إستنطاق هذه الحدود المتغيرة التي لابد للقوى العظمى من التعامل معها ويدفع لتبني رؤية واقعية نزاعية مع إهمال تام للرؤية المثالية التعاونية، ذلك أن مادة هذه العلاقات عموما ضروب من التعاون، التكامل، والنزاع. وهو ما يسميه "**توماس شيلينغ**" **(Thomas Schelling)** 'ألعاب ذات دوافع مختلطة' والذي يركز على تراوح تشخيص الفاعلين بين شركاء وخصوم في نفس الوقت[3].

وبالتالي، يتضح جليا المقاربة التعاونية بمقدورها تحقيق مكاسب تعجز الدولة عن بلوغها بمفردها، وهو ما يحفز على تبني هذا المنظور في التفاعلات الثنائية أو متعددة الأطراف، وهو ما يبرز الواقع الدولي الجهود المبذولة في تحقيقه سواء بين الدول المتقدمة في اطار التكتلات العظمى، أو في العلاقات بين الشمال والجنوب من المنظور الضيق لمدلول التعاون.

---

[1] غيوم ديفان، **عالم أوحد: تطور التعاون الدولي**، ترجمة: نصير مروة (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016)، ص. 17.

[2] المرجع نفسه، ص. 18.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 18،19.

- **تطور المقاربة التعاونية في العلاقات الدولية:**

في المجتمعات البدائية كانت البيئة قادرة على التصدي للتناقضات بين سلوكية العدوان من جهة، وسلوكية التعاون من جهة ثانية. ففي حالات المجاعة مثلا كانت المجموعات تتداعى للتعاون والتضامن من أجل البقاء. أما في المجتمعات الأكثر تقدما، فإن استمرار البقاء تغيرت شروطه جراء التغيرات التي طرأت وأثرها على المستوى الإجتماعي[1].

والتعاون كفكرة، دخلت مفرداتها ومصطلحاتها في النصف الأول للقرن التاسع عشر، وتهدف هذه الفكرة المستفادة من إشتراكية "**روبيرت أوين**" **(Robert Owen) (1772-1858)** إلى مبدأ الشراكة الذي يأتلف به الفاعلون لحل المشكلات المتعلقة بمصالحهم المشتركة. وبهذا، فالتعاون يتضمن وضعا أو وضعية الترابط أو الإرتهان (الإعتماد) المتبادل، أي الوضع الذي لا يستطيع أي طرف فيه تحقيق أهدافه دون أخذ الآخرين بعين الإعتبار[2].

يجدر الإشارة إلى أن مرحلة التعاون الدولي الإيجابي التي بدأت في القرن التاسع عشر توقفت إبان الحرب الكبرى، ثم تم إستئنافها بمراس جديد قبل أن تتحطم مجددا وعلى نحو مؤقت خلال الحرب العالمية الثانية، تلتها ممارسات سلمية جديدة كتعبير عن تضامنات أمر واقع، قائمة بين بلدان تباعا لتنامي الإتصالات[3]. فمع تزايد التبادلات والإتصالات بين أعضاء النظام الدولي لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت بتحرير المبادلات التجارية في اطار مجموعات إقتصادية كبيرة، وقد أدى هذا التحرك لإنشاء علاقات ترابطية وثيقة جدا، وتوسع حجم التجارة العالمية كثيرا خصوصا بين الدول الصناعية، وسهل التطور السريع وغير المسبوق للتقنيات ووسائل الإتصال في سياق العولمة إلى هذا التطور والذي شمل المجالات السياسية والتكنولوجية والإجتماعية وحتى الثقافية[4].

وفي هذا السياق، عرفت العلاقات الجزائرية المغربية تعاونا وترابطا خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إذ تلتها موجات التحرر حيث سبق رفع الحماية عن المغرب إستقلال الجزائر؛ فساعد المغرب المستقل الثورة على المستوى الرسمي والشعبي من خلال المساعدات المادية والمعنوية حكومة

---

[1] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 61.

[2] ديفان، **مرجع سابق**، ص ص. 16،17.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 34، 35.

[4] برايار، جليلي، **مرجع سابق**، ص ص. 98،99.

وشعبا مع الجزائريين وعلى رأسهم المناضلين. ومن أوجه الدعم المغربي للجزائر على المستوى الرسمي وفي المجال الدبلوماسي نورد:

- بلاغ الرباط في نوفمبر 1957، بتوجيه نداء الملك مع رئيس تونس للطرفين الجزائري والفرنسي من أجل إجراء مفاوضات تؤدي لحل عادل للقضية الجزائرية وفق مبادى الأمم المتحدة.
- نشاط مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة للفترة 20-1957/10/22.
- تصريح الملك في خطابه بهيئة الأمم المتحدة في 1957/12/10 الداعم للمفاوضات بين الجزائر وفرنسا لايجاد حل يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة (حق تقرير مصير الشعوب).
- إعتراف المغرب على شكل بيان بالحكومة المؤقتة الجزائرية فور إعلان قيامها.
- إحتضان مؤتمر طنجة 1958.

أما على المستوى الشعبي فأهم حدث كان إقامة **يوم الجزائر** بالمغرب من خلال المهرجانات والإحتفالات الشعبية التي كانت تنتهي بجمع التبرعات، كما تم اللجوء لتنظيم المظاهرات والإضرابات كأحد أوجه التضامن مع الشعب الجزائري.

عرف المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وإفرازتها على السياقين الإقليمي والدولي تعاونا بين أعضائه من دول، أو منظمات، فأصبح يتم اللجوء للتعاون تحت مظلة الأمم المتحدة من خلال التعامل المتبادل كإبرام المعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف، إنشاء منظمات دولية حكومية وغير حكومية. وقد شجع ميثاق الأمم المتحدة على التعاون الدولي، وحث جميع الأعضاء على الإلتزام بالمبدأ حفاظا على التعايش المشترك[1]، إذ ورد في ديباجة الميثاق: "نحن شعوب الأمم المتحدة.... إعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن تضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي"[2]. وبهذا، فقد برزت في الأدبيات السياسية لهذه الفترة مفاهيم جديدة إحتلت مساحة واسعة منها مفهوم التعاون وخاصة الإقليمي الذي ينصب بالدرجة الأولى على تبادل التفاعلات التعاونية بين دول واقعة في منطقة جغرافية معينة لها خصائص وسمات تدفعها للتعاون.

وبهذا، فالتعاون الإقليمي يمثل إطارا واسعا ما بين التعاون الدولي وخصوصا في ظل الأمم المتحدة وبين التعاون الثنائي بين دولتين. وهذا المفهوم قريب جدا من النظام الإقليمي المتميز بصفات منفردة وبنماذج

[1] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 62.

[2] ميثاق الأمم المتحدة الصادر: 1945/06/26، الفصل التاسع، المادة 55، منشورات قصر الشعب، الجزائر، ص.24.

تفاعل خاصة، كون العلاقات الإقليمية والدولية تتمخض عن سبل جديدة لتعميق التعاون وتخفيف حدة الخلاف في التنافس حول السيادة الوطنية[1]. وقد دعت مواثيق المنظمات الدولية العالمية والإقليمية المتخصصة الى قيام التعاون بأنواعه، ووضعت هذه المواثيق الأطر القانونية التي تحقق إنتظام هذه التفاعلات التعاونية، بل وتشجع على التوسع فيها[2]. ورغم ما يجمع الجزائر والمغرب من روابط تؤهلها للتعاون إلا أننا نجد نطاقه محدودا ومتحكما فيه من قبل محددات أخرى تؤثر وتوجه سيرورة العلاقات.

والجدير بالذكر، أن التعاون الدولي بالمعنى المتقدم حديث نسبيا كونه لم يكتسب في الحقيقة صفة عالمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لجهود هيئة الأمم المتحدة التي نصت ضمن ميثاقها على أن التعاون بين الشعوب يشكل واجبا عالميا، وقد ورد في المادة 55 من الميثاق: " رغبة في تهيئة دواعي الإستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم.....، تعمل الأمم المتحدة على: تعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، وأن يشيع في العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز... ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا"[3]. وذلك بفضل جهود الرئيس الأمريكي "**هاري س ترومان**" (**Harry S. Truman**) (1884-1972) الذي ألح ضمن خطاب أمام الكونغرس الأمريكي في: 1949/01/20 على ضرورة النظر في وضع برنامج جديد وجيد خاص بالمساعدات العالمية يتعين على جميع الدول حشد معظم إمكاناتها لإنجاحه، وتزامن الأمر مع ضغط بلدان العالم الثالث التي لم تتوقف عن المطالبة بحقوقها بخصوص النمو والتطور[4].

لكن، سرعان ما لعب العامل الإيديولوجي دورا هاما في تحديد أبعاد ومسارات التفاعلات التعاونية وأهدافها، ويشكل التعاون بين الدول الغربية أمثلة بارزة على ذلك، فمشروع مارشال لإعادة إحياء الإقتصاد الأوربي، الجماعة الإقتصادية الأوربية، وحتى الحلف الأطلسي ما هي إلا نماذج لمسارات تعاونية بغرض تحقيق أهداف جماعية ومصالح مشتركة[5]. كما ظهرت التفاعلات التعاونية على مستوى دول العالم الثالث خصوصا بعد ازدياد عدد هذه الدول غداة استقلالها، وظهرت مجموعة باندونغ 1955 وحركة عدم

---

[1] ناظم عبدالواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة** (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 130.

[2] محمد سعد أبوعامود، **العلاقات الدولية المعاصرة** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 129.

[3] ميثاق الأمم المتحدة، ص. 25.

[4] منصر عسو، **مرجع سابق**، ص. 84.

[5] حازم الببلاوي، **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة عالم المعرفة (257)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2000)، ص. 17.

الإنحياز، وبذلك عرفت أنماطا للتفاعلات التعاونية لمجابهة قضايا معينة كمكافحة الإستعمار، التمييز العنصري، والتنمية. إلا أن التوجه العام لهذه التفاعلات التعاونية كان يسعى للتخفيض من حدة التوتر بين المعسكرين ومحاولة القيام بدور في سياق هذه التفاعلات بما يخدم مصالح دول العالم الثالث.

وقد شهدت فترة الحرب الباردة تعاونا بين الدول المتقدمة والنامية من خلال المساعدات والمعونات الإقتصادية والفنية لهذه الأخيرة، والمرتبطة بتوجهات إيديولوجية (المشروطية)، إستخدمت كأدوات ضغط من الدول المانحة لتبني سياسات ومواقف معينة[1]. وبهذا، فقد شملت هذه التفاعلات التعاونية المجال الإقتصادي والسياسي والعسكري بهدف صد المد الشيوعي في سياق الحرب الباردة. وفي المقابل، عمل الإتحاد السوفييتي على تمويل حركات التحرر ودعمها والتي بمجرد نيلها إستقلالها السياسي باشرت بإنتهاج النظام الإشتراكي كنمط للحكم والتسيير، والتي تأتي الجزائر في مقدمتها. وكنقيض لهذا النمط، نجد المغرب حديث العهد برفع الحماية إختار الإستمرار في النهج الرأسمالي كنمط للحكم والتسيير وكإستمرار لنظام الحماية بطرق ناعمة. وهذا الأمر أثر كثيرا في إمكانيات التقارب بين البلدين الجارين بحكم الجغرافيا والبعيدين بحكم السياسة.

ثم تطور التعاون على المستوى الدولي بالدعوة إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد 'عادل' يحقق التوازن بين مصالح الدول المتقدمة والمتخلفة، ونظام ثقافي واتصالي جديد يحقق التوازن في تدفق المعلومات والمنتجات الثقافية والإعلامية بين الدول النامية والمتقدمة. ثم بدأت تبرز قضايا تتعلق بحل مشكلات مديونية العالم الثالث بعد إخفاق محاولات التنمية في عدة حالات منها[2]. كما عرف التعاون بين القوتين العظمتين أفقا واسعا في مرحلة الوفاق بخصوص الحد من انتشار الأسلحة النووية والحيلولة دون حدوث حرب عالمية ثالثة، وكذا حماية العالم من وقوع كوارث نووية، فبرز دور الأمم المتحدة من خلال أجهزتها ووكالاتها وما تمخض عنها من برامج ولجان لتحقيق التعاون في عدة مجالات[3].

وهكذا، تجاوز الواقع الدولي فكرة التصدي للحروب وتجاوز النزاعات للمطالبة بضرورة التعاون بين الدول جراء ظهور تهديدات جماعية مشتركة. يقول **ميكائيل جورباتشوف (Mikhaïl Gorbatchev)**

[1] المرجع نفسه، ص ص 139،140.

[2] أبوعامود، **مرجع سابق**، ص ص. 136،137.

[3] المرجع نفسه، ص. 140.

(1931-2013) رئيس الإتحاد السوفييتي سابقا: "هناك حقيقة أخرى في عصرنا لا تقل وضوحا هي ظهور وتفاقم ما يسمى بالقضايا العالمية التي غدت كذلك حيوية بالنسبة لمصائر الحضارة"[1].

أما في اطار النظام الدولي الجديد، وتزامنا مع ظهور تهديدات أمنية جديدة يتوجب التعامل معها بمنظور مغاير تحتم على كافة الفواعل الدولية التعاون لمجابهتها، فبرزت في المجال الإقتصادي نماذج عديدة للتعاون كقمم الدول الصناعية الكبرى، مجموعة الثمانية، مجموعة العشرين، قمة الأونكتاد 2000، منتدى دافوس، مجموعة البريكس وغيرها. كما برزت الدعوة لإصلاح المؤسسات الدولية، وقد دفع تزايد العجز الغذائي والأضرار المتزايدة في البيئة، والإستعمال اللاعقلاني للموارد الناضبة (نفط، ماء...) إلى الدعوة لضرورة التعاون بغرض مجابهة هذه المشاكل العالمية المؤثرة في مجمل المجتمع الدولي[2].

كما عرفت المنظومة العالمية تهديدات لاتماثلية مع مطلع القرن الحادي والعشرين ويأتي في مقدمتها الإرهاب، التطرف، التهريب، تجارة البشر....، بما أصبح يهدد حياة الأفراد والمجتمعات، وارتباط هذه العناصر الإجرامية بالمخدرات، غسيل الأموال، والعمل مع الجماعات المنظمة العابرة للقوميات[3]. وبهذا، تزايدت المطالبة بضرورة بلورة إرادة إنسانية عالمية وهي إرادة التعاون بين البشر والدول في اطار الحوار الحضاري، والتوقيت الإنساني، والتي مادامت تتعزز فإنها تؤدي بتراجع سياسة القوة مهما اعتمدت هذه الأخيرة من تبريرات وتفسيرات مختلفة[4].

يبرز الواقع الدولي أنه توجد دوما أهداف ومحفزات تدفع بالدول لإتخاذ النهج التعاوني في علاقاتها. فقد دفعت علاقات الدول المتجاورة في مجمل مراحلها لروابط التعاون، وهو ما تشهد عليه الدبلوماسية الثنائية[5]، والتي تعبر بالمنظور التقليدي عن وجود بعض مسارات التعاون بين الدول. أما العصر الحالي، فقد شهد ظهور وتطور شكل جديد للتعاون وهو الدبلوماسية متعددة الأطراف، فاستحوذت مسارات التعاون التي تطورت بفضل إزدياد الترابط منذ القرن التاسع عشر على حيز مهم في المؤسسات الدولية ذات الطبيعة الدائمة من خلال الدبلوماسية (متعددة الأطراف) والمؤسسة إستجابة لحاجات التعاون، مع كونها

البلاوي، ، **مرجع سابق**، ص. 108.

[2]برايار، جليلي، **مرجع سابق**، ص ص 99،100.

[3]أبوعامود، **مرجع سابق**، ص ص. 152-168.

[4]الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 64.

[5]برايار، جليلي، **مرجع سابق**، ص. 137.

أداة ممكنة لتغيير المجتمع الدولي[1]. وفي هذا السياق ورد في المادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة: "يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها..."[2].

تقوم العلاقات الدولية في جزء كبير منها على مقاربة التعاون، إذ تؤكد هذه الأخيرة على الإحتفاظ بإستقلال الدول المشاركة في تفاعلاتها التعاونية، ولا يؤدي الأمر بأي شكل من الأشكال إلى نقل سلطة صنع القرار إلى مؤسسات التعاون. ومع ذلك، يمكن أي يكون التعاون وسيلة لغاية أخرى وهي التكامل[3]. يرى "**روبرت أكسلرود**" (**Robert Axelrod**) أن السلوك التعاوني موجود نظرا لتلاقي الأهداف، فالفاعلون ينتهون إلى التعاون عبر عمليات تفاوضية تقودهم لتنسيق أفعالهم[4]. ويشير أنه في حال اللعبة الصفرية–والتي تكون عقيمة في نهاية المطاف– فإنه يكون التعاون أيضا ضمنيا دون أن يقوم هذا الطرف أو ذاك بالإخبار عن أهدافه أو التصريح بها.

ويقر المنظرون أنفسهم أن النزاعات بين الدول لا تقصي العلاقات التعاونية بينهم. ففي الوقت الذي يؤكد البنيويون أن الفوضى هي من نتاج الدول، يقر الليبراليون بوجود كيان فوق وطني، وهو صحيح كذلك بالنسبة للواقعيين الذين يؤكدون على ماهية حالة الحرب التي تقتضي وجود نظام بغض النظر عن مدى قدرته على تحقيق متطلبات الأطراف[5]. فبالرغم من البنية الفوضوية للنظام الدولي فإن 'السلوك الدولي مؤسس'، وبعبارة أخرى، في أغلب الأوقات نجد الدول رغم أنانيتها تتعاون فيما بينها في اطار القوانين والقواعد التي وضعت لضبط علاقاتها في مجالات مختلفة كالسلم والأمن الدوليين (الأمم المتحدة)، المبادلات التجارية (الغات ومنظمة التجارة العالمية)، المعاملات النقدية والمالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، التسابق نحو التسلح (معاهدة مكافحة إنتشار الأسلحة النووية، والصواريخ الباليستية)[6]. وتشكل العلاقات الجزائرية المغربية الحالة الأقل إستفادة من مقومات التعاون رغم الروابط التي تحفز لقيامه على أعلى المستويات، وهو ما يدفع بالقول أن الأمر مرتبط بأدوار داخلية وخارجية

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 138،139.

[2] ميثاق الأمم المتحدة، ص. 26.

[3] عياد، **مرجع سابق**، ص. 19.

[4] أليس لاندو، **السياسة الدولية: النظرية والتطبيق**، ترجمة: قاسم المقداد(دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص. 38.

[5] Dario Batistella, **Théories Des Relations Internationales** (Paris: Presses De Sciences, 2006), P. 393.

[6] Ibid. ,P. .396

تؤثر في سيرورة هذا التفاعل وتعيقه مما أدى إلى تحجيمه في وضع جد محدود مقارنة بمحفزات ومتطلبات قيامه وانتشاره.

المطلب الثاني: المداخل المفسرة للتفاعلات التعاونية بين الدول.

1- الواقعية المشروطة:

ثمة واقعيون يطرحون تقييما تفاؤليا، إذ يرى "**تشارلز غلاسر**" **(Charles Glasser)** أنه: "خلافا للحكمة التقليدية، فإن النزعة العامة القوية للخصوم في التنافس ليس نتيجة منطقية حتمية للإفتراضات الأساسية للواقعية البنيوية". ويقبل "**غلاسر**" بجزء كبير من تحليلات وافتراضات الواقعية البنيوية، إلا أنه يجادل بأنه يوجد نطاق واسع من الظروف التي يمكن للخصوم أن يحققوا فيها أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية. وفي مثل هذه الظروف سوف تختار الدول التعاون بدل المنافسة. وبهذا، فإن أمنها مشروط بالظروف السائدة في حينه[1]. ومن منظور إقتصادي، فإن السياسات الإقتصادية المختلفة للبلدين تشكل دافعا للتعاون ضمن إطار تبادلي من شأنه تعظيم المكاسب للطرفين وتجنيبهما اللجوء لطرف ثالث يستفيد من الطبيعة المتوترة للعلاقات ويوجهها خدمة لمصالحه، بل وحتى يعمل على إستمرارها لتعظيم مكاسبه.

2- الليبرالية المؤسسية:

يرى "**روبرت جيرفيس**" **(Robert Jervis)** أن"الأنظمة الأمنية تتولد حين تتعاون مجموعة من الدول على ادارة نزاعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد معضلة الأمن من خلال أعمالها وافتراضاتها المتعلقة بأعمال غيرها من الدول، على السواء"[2]. ومن هنا يبرز التأكيد على ضرورة تعاون الجزائر والمغرب في الوقوف أمام التهديدات الأمنية المشتركة التي تضع السلم والأمن في المنطقة على المحك. فالإعتبار الأمني يشكل سقف الأولويات ويلغي أي إعتبارات أخرى من شأنها الوقوف أمام الإرتقاء بطبيعة العلاقات للمستوى المطلوب.

3- المدخل المؤسساتي للتعاون الدولي:

يرى عدد كبير من فقهاء القانون الدولي أن الهدف الأصيل للأمم المتحدة هو حفظ الأمن والسلم الدوليين، وأنه ثمة أهداف أخرى متميزة تهدف -على المدى البعيد- لإزالة كل ما من شأنه الإخلال بالأمن الدولي

---

[1] حتي، **مرجع سابق**، ص ص. 421،422.

[2] المرجع نفسه، ص. 425.

وتهيئة جو دولي يسوده السلام وينأى بطبيعته عن الحرب. ومن أجل تحقيق ذلك نص الميثاق على اختصاص الأمم المتحدة بالعمل على تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المبدأ الذي يقر بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها. وقد جاء ذلك في الفقرة الثانية من المادة الاولى للميثاق ما يلي: "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"[1].

كما أكدت الفقرة الثالثة من نفس المادة ذلك من خلال النص على قيام الأمم المتحدة بتشجيع التعاون بين الدول في مجالات الإقتصاد، الثقافة، الإجتماع، العلاقات الإنسانية على وجه العموم، كالتالي: "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء"[2]. أما المادة **56** من الميثاق فنصت على: "يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة 55"[3].

ولم يقتصر الميثاق على الدعوة للتعاون بين الدول وتحديد الأسس التي يقوم عليها هذا التعاون، وإنما أنشأ داخل الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة 'المجلس الإقتصادي والإجتماعي' كجهاز مفوض من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للقيام بعدد ضخم من الأنشطة والتي تدور حول ثلاث محاور رئيسية[4]. وأولها، تولي زمام المبادرة، دراسة، وتقديم مقترحات لعلاج المشكلات الدولية الخاصة بالتنمية، التجارة، التصنيع، الثروات الطبيعية، العلوم والتكنولوجيا، حقوق الإنسان، وضع المرأة والخدمات الإجتماعية، مكافحة الجريمة والمخدرات وغيرها. ثانيها، القيام بدور حلقة وصل بين نشاط الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة الأخرى. وثالثها، فهو القيام بتطوير وتنسيق أنشطة المنظمات الدولية غير الحكومية.

كما حددت المواد 62-66 من ميثاق المنظمة وظائف وسلطات المجلس الإقتصادي والإجتماعي على نحو يضمن القيام أو التوجيه بالقيام بدراسات في عدة مجالات، تقديم التوصيات للجمعية العامة أو

[1] ميثاق الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص. 03.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص. 26.

[4] أبو عامود، **مرجع سابق**، ص ص 129-132.

الدول الأعضاء أو حتى الوكالات المعنية، والسعي لتحقيق إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع تسخير كافة الجهود لتحقيق أهداف مشتركة من خلال مشاريع تمت دراستها وفحصها والإتفاق بشأنها[1].

4- الأحلاف والبعد العسكري للتعاون الدولي:

حسب ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة فإن الدول تتعاون أو تتعاهد على التعاون وفق شروط معينة. ويأخذ التعاون الشكل العسكري، كما تتفق الدول المتخاصمة على أكثر من مجرد التعاون في علاقات سلمية حين تشترك في تطبيق نظرية الأمن الجماعي التي أقيمت الأمم المتحدة على أساسها، فتتحد لهزيمة المعتدي على إحداها أو بعضها[2].وهو ما تم إيراده سلفا في دحض الرأي القائل بإنقطاع العلاقات التعاونية أثناء فترة الحروب. بل بالعكس، فإنها تتعزز خصوصا في المجال العسكري للحفاظ على الأمن.

يقول الأستاذ "**إيفو دويتشاسيك**" **(Ivo Duchacek)(1913-1988)**: "عندما يكون للدول مصالح مشتركة فإنها يمكن أن تضيف إليها أحكاما قانونية، وتنشئ جهازا للتنفيذ المشترك لسياساتها بعقد تحالفات. والحلف يمثل تعبيرا عن مجموعة مصالح سابق وجودها وجوده، فالحلف الذي لا يمثل مصالح مشتركة هو مجرد قطعة بلا قيمة. وهدف السياسات المشتركة يمكن تنفيذها بغير حلف رسمي، ويحدث هذا عندما تكون الدول على يقين من الإنسجام التام لمصالحها فتتصرف وكأنها في حلف، وهو حال العلاقة بين أمريكا وبريطانيا منذ إعلان **مبدأ مونرو** عام 1823 لغاية الهجوم على **بيرل هاربر** عام 1941"[3]. وتشكل الفكرة التي تذهب إلى أن المصالح لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق القوة العسكرية وأن القوة تمثل مصلحة بحد ذاتها طرحا لإحتمالات قوية بإمكانية تهميش الجهود الساعية للتقارب والتعاون بين وحدات النظام الدولي، كما أنه من شأنها خلق عالم فوضوي تحكمه المصالح الأنانية الضيقة والنزعات القوية من أجل تحقيقها[4]. وبهذا، فقد عرفت السياسة الدولية إتجاهات عديدة للسياسة الخارجية للدول، يشكل فيها اتجاه التعاون نهجا محوريا من خلال إقامة الأحلاف والتكتلات بغرض تكريس قيم معينة، مواجهة تهديد عسكري محتمل، أو تحقيق تقدم إقتصادي واجتماعي منشود[5].

---

[1] المرجع نفسه، ص ص. 132،133.

[2] شكري، **مرجع سابق**، ص ص. 07،08.

[3] هبة الله أحمد خميس بسيوني، **العلاقات الدولية في الدول الغربية "تعاون أم صراع أم توازن قوى"** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط. 1، 2012)، ص. 21.

[4] عبدالقادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق، 2010)، ص. 153.

[5] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 65.

أما إذا كان هذا التعاون غير منظم بإتفاقية بين دولتين أو أكثر، فيعرف بالإنحياز من طرف الدولة الصغيرة التي تعتمد في معظم حاجاتها الإقتصادية أو العسكرية على دولة كبرى أو تتلقى منها توجيهات سياسية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فتكون هذه الدولة في حالة إنحياز لها أكثر من كونها متحالفة معها، والعكس، فالدولة التي ترفض علنا ربط نفسها بأي طرف تسمى غير منحازة، غير أن الدول غير المنحازة هذه تجد نفسها عرضة لضغوط متزايدة عليها من جانب الدول الكبرى بقصد التخلي عن عدم إنحيازها والإنخراط في معسكرات هذه الدول الكبرى المتصارعة على النفوذ والسلطة فتلجأ إلى التكتل لمواجهة الضغوط، فتشكل قطبا من منظور تعاوني لدرء ضغوط معينة (كتلة دول عدم الإنحياز مثلا)[1].

أبرز الواقع الدولي في حالات عدة (أزمة النفط مثلا) إستحالة تحقيق الأمن من خلال الجانب العسكري فحسب، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية أحسن مثال على ذلك، فبسبب نزوعها الحاد للإستخدام المفرط للقوة العسكرية لم تتمكن من تحقيق السلم والأمن على الصعيد العالمي، بقدر ما كانت سببا في عدم الإستقرار وخلق بؤر التوتر والصراعات. وفي المقابل، يبقى خيار التعاون أكثر قبولا في عالم تحكمه مقتضيات الإعتمادية تحقيقا لأهداف ومصالح مشتركة[2].

والجدير بالذكر، أن أغلبية دول الغرب تمكنت من استثمار الخيار التعاوني، في حين لا تزال دول العالم الثالث عاجزة عن تبنيه رغم تميزها بالقدرة على الإستثمار فيه، ففي الوقت الذي نرى توحد أوربا رغم ما عرفت من حروب بينية عبر التاريخ (خصوصا بين ألمانيا وفرنسا) نجد دول المغرب العربي تتباعد وتميل للجمود في علاقاتها رغم تميزها بالقوام الماهوي الذي يدعو للوحدة، ويمثل إتحاد المغرب العربي أحسن مثال لذلك. وتعتبر الدولتان النافذتان داخل الإتحاد هما العنصران الفاعلان في تفعيل الإتحاد أو جموده، وتشكل علاقتهما الثنائية محددا لمسار هذا الإتحاد.

5- الإعتماد المتبادل كمدخل للتعاون الدولي:

جاءت فكرة "**روبرت كيوهان**"و "**جوزريف ناي**" بالطرح المتمثل في التركيز على الظروف التي تتعاون الدول من خلالها، ودور المؤسسات في تسهيل هذا التعاون. ويعد الإعتماد المتبادل المتنامي بين الأمم – بحسبهما– السمة الحاسمة للعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

[1] بسيوني، **مرجع سابق**، ص. 20.

[2] فهمي، **مرجع سابق**، ص 153.

في عام 1972 بدأ النقاش مع ظهور الواقعية بعد نشر كتاب "العلاقات العابرة للوطنية والسياسة العالمية". وترافق نشر هذا الكتاب مع بروز إشارات عن السياق العالمي تشيد بحدوث تغير عميق مثل: أفول نجم الولايات المتحدة الأمريكية، تنامي دور منظمة الدول المصدرة للبترول، والتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حول خلل الميزان التجاري بينهما، وقرار "**نيكسون**" الأحادي بالتخلي عن اتفاقيات '**بريتون وودز**'. فإهتم كل من "**كيوهان**" و"**ناي**" بظاهرة إنتشار الشركات متعددة الجنسيات، ولاحظا تنامي التدفقات العابرة للوطنيات في كل من الإعلام، التجارة والمال، حركة الناس والأفكار. وتطور تفكيرهما إنطلاقا من وصف عالم يعيش على الإعتماد المتبادل، إلى مقاربة نظرية للنتائج المركبة المترتبة على هذا الإعتماد المتبادل، وأثره في القيادة السياسية والتغيير، لوجود تعددية متداخلة بحيث صار من الصعب فصل الظواهر الداخلية والأحداث الخارجية، وفقدان الدولة للسلطة[1].

يولد الإعتماد المتبادل بالصيغة الكلاسيكية مشكلات في الإستراتيجيات، لأنه يعني أن تصرفات الدول، والجهات الفاعلة الكبيرة غير الحكومية، والتواصل الفوري، يشكل تكاليف أو أعباء على أعضاء آخرين في النظام، فتستجيب هذه الجهات المتضررة سياسيا–إذا كان لديهم القدرة– في محاولة لتفادي وجود أعباء التكيف يفرض عليهم. ومن وجهة نظر السياسة الخارجية، فالمشكلة التي تواجه الحكومات الفردية هي كيفية الإستفادة من التبادل الدولي مع الحفاظ على أكبر قدر من الحكم الذاتي.من وجهة نظر النظام الدولي، والمشكلة هي كيفية توليد والحفاظ على نمط المنفعة المتبادلة للتعاون في مواجهة جهود المتنافسة من قبل الحكومات (والجهات الفاعلة غير الحكومية) معالجة النظام لمصلحتهم الخاصة[2].

أصدر "**ناي**" و"**كيوهان**"عام 1977 كتاب "**القوة والإعتماد المتبادل: السياسة العالمية في مرحلة إنتقالية**" فأطلقا تحديا حقيقيا لأطروحات الواقعية الأساسية، وبذلا جهديهما من أجل إقامة الإعتماد المتبادل إستنادا لمعطيات تجريبية، للبرهنة على أن إستخدام النموذج الواقعي –في عالم الإعتماد المتبادل– غير كاف لفهم ديناميكيات العلاقات الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالنقد، والتجارة بين البلدان.

قام الباحثان بوضع نماذج نظرية تعزز حجتهما: نموذج الواقعية، ونموذج الإعتماد المركب.

---

[1] جيرارد ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية–النظرية البيدولتية**، ترجمة: قاسم المقداد، ج. 02، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015)، ص ص. 91،92.

[2] Joseph S. Nye, Robert O. Keohane, **Power And Interdependance Revisited**,PP. 730–733. In the link: http://www.ri.ie.ufrj.br/intranet/arquivos/power_and_interdependece.pdf

يعرض النموذج الأول العلاقات الدولية بوصفها نضالا من أجل السلطة. ويقوم على ثلاث تأكيدات:

- ✓ الدول وحدات متجانسة،
- ✓ إمكانية إستخدام القوة وبقائها أداة للعامل السياسي.
- ✓ وجود تراتبية في الأهداف في السياسة العالمية أهمها الهدف السياسي.

أما النموذج الثاني: يتسم الإعتماد المتبادل المركب –دون أن يكون محددا بشكل حقيقي– بوجود فاعلين آخرين من غير الدول، غياب تراتبية واضحة للأهداف، وعدم جدوى القوة، وتحدد القضايا –في هذه الظروف– تبعا لتوزع الموارد، والمدى الذي تؤثر فيه الأحداث الناشئة في جزء من العالم، أو التي تصيب كل مكون من مكونات المنظومة العالمية على الأحداث الناشئة في كل مكون من مكونات المنظومة[1].

وعموما، تفترض **"نظرية الإعتماد المتبادل"** عالما تلعب فيه العلاقات العابرة للقوميات دورا متعاظما، حيث تتكاثر الشبكات والمنظمات غير الحكومية لغاية تشكيل ما يشبه شبكة عنكبوت –بحسب "**جون بورتون**" **(John Burton) (1915–2010)**، والتي تعاظم عملية إتخاذ الدول للقرار، ويصبح اللجوء إلى القوة أكثر إشكالية وهامشية.

ويشكل هذا المقاربة الطريقة الأمثل والتي من خلالها يمكن للجزائر والمغرب التعامل من منظور تبادلي، فلكل طرف حاجات لدى الطرف الآخر، كما لديه خدمات يمكنه تقديمها للطرف الآخر. وببساطة، ومن منطلق الإقتصاد السياسي فإنه يمكن للبلدين تحقيق –سويا– ما تعجز كل دولة عن تحقيقه بمفردها.

والجدير بالذكر فيما يخص طرح "**كيوهان**" أنه تخلى عن فرضيته حول التعارض الجذري بين الإعتماد المتبادل المركب والواقعية لثلاث أسباب:

- ✓ التبسيط الكبير للصورة الواقعية عام 1977، إذ لم يقل أي واقعي أن القوة كانت أداة ثابتة من أدوات السياسة الخارجية، وهو قول مضحك.
- ✓ ليس صحيحا أن توزيع السلطة السياسية والعسكرية غير مرتبط بحالة الإعتماد المتبادل المركب. وقد برهن "**ستيفن كراسنر**" **(Stephen Krasner)** فعليا، على أن الولايات المتحدة الأمريكية

[1] ديسوا، **مرجع سابق**، ص. 92.

كانت قادرة على الإستمرار في سياسة المصلحة الوطنية بخصوص المواد الأولية. إضافة لذلك، فالرابط واضح بين القوة المهيمنة ودرجة إندماجها في التجارة العالمية.

- ✓ لم تثبت الحرب الباردة الثانية (1979-1985) جزئيا صحة أفكار "**كيوهان**" و"**ناي**"، لأنها دحضت فكرتهما حول تلاقي المنظومات الموجودة بعد توسع الإعتماد المتبادل. واعترف "**كيوهان**" أن هذا الإعتماد لم يكن بديلا واضحا عن الواقعية. ووافق على أن القوة والإعتماد لا ينفصلان، وأن "الإعتماد غير المتناظر" يشكل نوعا من علاقة القوة[1].

قام **كيوهان** بإجراء محصلة للواقعية والإعتماد المتبادل المركب عام 1984، وتحديد التعاون الدولي في سياق الإقتصاد السياسي العالمي. هذا الإقتراح الذي إتخذ إسم "المؤسسية اللبرالية الجديدة" ركز على مسألة معرفة كيف يمكن للعالم أن يتطور نحو تشكيل مستقر من التعاون على الرغم من الإنهيار المفترض للقوة الأمريكية إزاء اليابان وأوربا اللتين تشهدان ذروة نموهما. عندها يعزو كيوهان الإحتمال النظري للإستقرار إلى الفائدة الوظيفية "للأنظمة" (إتفاقات دولية أو مؤسسات مثل المنظمة العالمية للتجارة أو صندوق النقد الدولي) التي تعقد عليها الآمال[2]. فقد سمحت بإستمرار التعاون رغم التغيرات التي أصابت النضال من أجل السلطة.

يقر "**كيوهان**" أن هذه الأنظمة تتكاثر لأنها تخفض تكاليف المعاملات المالية إلى حد لا يعود الحفاظ على التعاون ذو الطابع المُؤَسَّس مرتبطا بإستمرار شروط الهيمنة التي كانت لازمة لإقامته. في الوقت نفسه، سعى إلى إعادة دمج أهمية القوة والمصلحة الوطنية، مع إنتقاده لكتاب مثل **والتز** و**جيلبن** اللذان يبالغان في حديثهما عن الفوضى الدولية. لقد تنوعت ردود الفعل على **كيوهان**. فمن جهة، أشار الواقعيون إلى أنه لم يبرهن –بشكل نهائي– على قدرة المؤسسات الدولية على منع الحرب بين الدول. ورأى اللبراليون –من جهة أخرى– تحليله لأنظمة بوصفه تراجعا وليس تقدما، وتسوية مع مالكي القوة[3].

أعاد "**كيوهان**" نشر كتابه عام 2005 إلا أنه لم يقم بتوسيع مقاربته حول التعاون الدولي لتشمل مجالات أخرى غير الإقتصاد العالمي، كالأمن الدولي أو التعاون البيئي، وهذا جراء التغير الذي أصاب المنظومة العالمية، إلا أنه اكتفى فيما يخص المجال البيئي بالتأكيد على أن إتفاق كيوتو الذي لم توقعه

[1] ديسوا، **مرجع سابق**، ص. 93.
[2] المرجع نفسه، ص ص. 93،94.
[3] المرجع نفسه، ص. 94.

الولايات المتحدة الأمريكية هو البرهان المادي على امكانية إنشاء أنظمة سياسية رغم عدم مشاركة القوة المهيمنة فيها أو حتى معارضتها، من دون الحكم على فاعلية هذا النظام العالمي أو مستقبله. حيث تساءل الكاتب عن عيش مجموعة من الدول معا داخل خليط من الإستقلال وغير الإستقلال الذي لا يرضون عنه، إلا أنهم لا يستطيعون السيطرة عليه والتحكم فيه بشكل فردي. ولكن؛ المؤكد هنا هو أن جميعهم يسعون للسلام والحرية والسعادة والحياة[1]. وفي كل الحالات، فإن جميع النظريات اللبرالية تطغى عليها النزعة التعاونية بشكل تجاوز بكثير الإتجاه الدفاعي فالواقعية الجديدة، على أن كلا منهما قدم لنا توليفة مختلفة عن كيفية تعزيز هذا التعاون[2].

- **قراءة نقدية لمقاربة التعاون الدولي:**

يقر معظم رواد الواقعية الجديدة بعدم حدوث تحول جوهري في الطبيعة التفاعلية لعلاقات الدول وهذا خصوصا في فترة مابعد الحرب الباردة، ويدللون في ذلك على حرب الخليج بالقول "أننا لا نزال نعيش في عالم يسوده سوء الظن والتنافس الأمني المتواصل. وصحيح أن التعاون بين الدول قائم، إلا أنه من الصعب تحقيقه، بل إن الحفاظ عليه أكثر صعوبة". ويرجعون صعوبة المقاربة التعاونية لعاملين أساسيين أولهما إحتمال الغش، والثاني هو الإهتمام الذي تبديه الدول بما يعرف بإسم "المكاسب النسبية"[3].

فيما يتعلق بمسألة الغش لا ينكر المنظرون بقيام التعاون بين الدول في أغلب الأحيان، وأن هناك فرصا لتعاون الدول بعضها مع بعض أكثر مما سبق، ولكنهم يجادلون –وعلى رأسهم "**والتز**" و"**ميرشهايمر**"– بأن هناك حدود معينة لهذا التعاون، لأن الدول كانت وستبقى تتخوف من قيام الآخرين بنقض أي إتفاقية منعقدة وموقع عليها. والأمر يشمل مخاطرة كبيرة بسبب طبيعة التقنيات العسكرية الحديثة التي من شأنها إحداث تحول كبير في ميزان القوى بين الدول[4].

ويجادل "**ميرشهايمر**" بأنها "قد تفتح المجال واسعا أمام الطرف الذي يمارس الغش بأن يحقق هزيمة حاسمة بالدول الضحية". وتدرك الدول أن هذا هو الواقع، فرغم إرتباطها بتحالفات وتوقيع إتفاقيات للحد من إنتشار الأسلحة فإنها تبقى حذرة ومدركة للحاجة إلى النهوض بأعباء أمنها القومي. وهو ما

---

[1] بسيوني، **مرجع سابق**، ص. 18.

[2] عودة، **أسس التحالفات والتنسيق الدولي في الصراعات الإقليمية، مرجع سابق**، ص. 67.

[3] جون بايليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط. 01، 2004)، ص. 419.

[4] بايليس، سميث، **مرجع سابق**، ص. 420.

يفسرسلوك القوى النووية من خلال إستمرارها في الحفاظ على بعض أسلحتها النووية رغم الإتفاقيات الموقعة (خفض الأسلحة الإستراتيجية، وتمديد اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995)[1].

ومن حيث مسألة المكاسب النسبية، يرى العديد من الواقعيين الجدد أن ميل الدول للإهتمام بالمكاسب النسبية بدل المكاسب المطلقة من أهم عوائق التعاون. ويقول هؤلاء: "إنه بدلا من إهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من أي دولتين متعاونتين، فإنه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من هذا التعاون مقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون". ولأن الدول ستستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية يسودها الشك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا من الصعوبة بمكان تحقيقه والحفاظ عليه[2].

وبالتالي، يمكن القول بأن أطروحة أن تعتمل في العالم وتسيطر عليه دينامية تعاون معولمة لا تنفك تتعرض لتكذيب ودحض كبيرين، ففي عام 2016 فقط كانت الحروب وعلى رأسها أحداث سورية تضع العالم في موضع الإخفاق والفشل، وتوقف المنحى التنازلي الذي عرفه العالم منذ النظام الدولي الجديد والذي كان يترجم تراجعا في عدد النزاعات وتناقص لأعداد الضحايا. ثم إن الهجرات الناجمة عن هذه الأحداث لا تزال تستثير مسألة غلق الحدود[3]. وبهذا، يبقى الدينامية التي تعرف بها التفاعلات الدولية تتقارب وتتضارب وفقا لتوازنات المصالح والأهداف.

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن المقاربة التعاونية تحتل أهمية بالغة في العلاقات البينية تباعا لإدراكات وتطلعاتها صناع القرار، وإعتمادهم على المبدأ التشاركي في تحقيق الأهداف المسطرة، مع التغاضي عن نقاط الإختلاف بترجيح القضايا المتفق حولها وتعميق التعاون فيها من أجل فسح المجال لإيجاد صيغ متفق عليها في القضايا الخلافية، وهو ما يتناقض وعلاقات الجزائر والمغرب حيث يتم تسليط التأكيد دائما على القضايا الخلافية والتشبث بالآراء بخصوصها، مما يؤثر سلبا على العلاقات التعاونية رغم أهميتها ومحوريتها في العلاقات البينية.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 420.

[2] المرجع نفسه، ص. 421.

[3] ديفان، **مرجع سابق**، ص. 07.

المبحث الثالث: مقاربة التكامل الدولي في العلاقات الدولية الاقليمية

تشكل دراسات التكامل أحد أهم الفروع في الدراسات الدولية عموما، والإقليمية على وجه التحديد، كونها حديثة نسبيا مقارنة بدراسات أخرى في مجال العلاقات الدولية. إلا أنها أثبتت نجاعتها في مناطق متعددة من العالم وفقا للنظم الإقليمية سواء بمفهومها القديم أو الجديد. ويعتبر التكامل بالمنظور الحديث أحد أهم الظواهر في الدراسات الدولية –رغم ندرة نماذجه الناجعة– إلا أنه يشكل الأنموذج الأمثل للترابط والتكتل في سياق إقليمي معين.

المطلب الأول:الإطار المفاهيمي للتكامل الدولي ومسار تطوره في العلاقات الدولية.

تعتبر دراسات التكامل حديثة نسبيا إذا ما تمت مقارنتها بدراسات النزاع المتأصل في العلاقات الدولية منذ القدم. الأمر الذي يستدعي التطرق للتعرف على الظاهرة وكشف ترابطاتها وضوابطها ضمن كل تكون على فترات (من المفروض) تشكل وحدة متجانسة. ومن هنا يبرز الدافع للتدقيق في مضمونه وسياقه بهدف النظر في إمكانية تطبيقه أو الإقتداء به.

- **تطور ظاهرة التكامل في السياسة الدولية:**

رغم أن التكامل كظاهرة ترجع جذوره إلى فترات قديمة من التاريخ، إلا أن بدايات ظهوره في العصر الحديث كانت مع القرن التاسع عشر من خلال جهود تكاملية ذات صبغة دولية إذ شهدت هذه الحقبة من الزمن مجموعة من العمليات التكاملية، أهمها لجنة نهر الراين عام 1804، لجنة نهر الدانوب عام 1857، الإتحاد التلغرافي الدولي عام 1865، وإتحاد البريد العالمي عام 1847.

بالرجوع للماضي، نجد أن "**اميريك كروسي**" **(Emeric Crucé) (1590–1648)** دعا قبل أربع قرون إلى توجيه جهود الدول نحو إقامة علاقات ثقافية واقتصادية بين بعضها البعض بحيث تكون المصالح أكثر ثباتا وديمومة إذا قامت على التفاعل الإقتصادي وتصبح بالتالي الحروب –بحسب كروسي– مكلفة وغير مجدية. ويتمخض عن هذا التحليل أن ربط هذه المجتمعات والدول المختلفة في أنساق من المصالح لابد وأن يضعف من إمكانيات وقدرة القيادة السياسية في الدول على انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح[1].

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أتاح قيام تجارب تكاملية في فترة الستينات فرصا أمام الباحثين لطرح إفتراضات حول التكامل، فبرزت عدة مدارس في طروحاتها وطرق معالجتها للظاهرة، فإهتم البعض

[1] حتي، **النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص. 277.

بالموضوع باعتباره "عملية" تتفاعل من خلالها جملة متغيرات تدفع مجموعة من الوحدات السياسية لحالة من التكامل أو ربما الإندماج، وبالتالي درء إحتمال بروز صراع أو حرب (الطرح الوظيفي والنيو-وظيفي). كما تتمثل أيضا في طروحات مدرسة الإتصالات. لكن، لا يمكن إهمال الطرح المعاكس، إذ ظهرت مدرسة تنظر للتكامل باعتباره "نتاجا نهائيا" يجمع تنظيما سياسيا مركزيا لوحدات سياسية مختلفة مع وجود إستقلالية في بعض الشؤون المحلية (الطرح الدستوري)[1].

- **التأصيل المفاهيمي للتكامل الدولي:**

نقول لغة كَمَلَ الشيء أو تكامل أي تم وصار كاملا[2]. والتكامل يعني تتمة الأجزاء، إذ نقول كَمَلَ بمعنى تمت أجزاؤه وصار كاملا، فهو الجمع بين أجزاء مختلفة يكمل بعضها بعضا، وتتعاون في الوصول إلى غرض واحد[3].

وفي المعنى الإصطلاحي يعني التكامل: "تكوين كل من خلال ضم أو جمع الأجزاء بعضها مع بعض، أو العمل لإكتمال الشيء غير التام أو غير الكامل من خلال جمع الأجزاء"[4]. فهو عملية تشكيل الأجزاء لكل، أو عملية إستجابة وإيجابية للإعتماد المتبادل. ويشير أساسا لعلاقة الترابط والإلتحام القوي بين أفراد الكيان، متضمنا روابط متبادلة، إحساسا بهوية الجماعة وإدراكا ذاتيا[5]. ويتقارب التكامل من التكتل والتحالف، لكنهما حالتان بسيطتان لمسار التكامل تخضعان لظروف وأهداف محددة، فللتكتل مدلول إقتصادي وللتحالف مدلول أمني محدودان في الزمان والمجال، وبزوالهما تزول أسباب التكتل أوالتحالف[6].

ويكون التكامل دوليا إذا كان ناشئا بين دولتين أو أكثر، أي بمعنى أن الوحدات الداخلة في علاقة التكامل تكون دولا، ويمكن أن يكون في سياق إقليمي (وحتى التكامل الإقليمي هو دولي سواء بالمنظور التقليدي للإقليمية أو بمنظور الإقليمية الجديدة التي تتعدى المعطى الجغرافي في رسم ملامح التكامل).

يعرف منظروا التكامل الذين يعتبرونه 'عملية' كالتالي: عرفه "**إرنست هاس**" (**Ernst Hass**) بأنه: "تلك العملية التي يتم من خلالها وتؤدي إلى نقل ولاءات المسؤولين عن الأنشطة والقطاعات الوطنية في الدول

---

[1] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 10.

[2] معلوف، **مرجع سابق**، ص. 698.

[3] نعمة وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 1249،1250.

[4] زايد، **مرجع سابق**، ص. 243.

[5] إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ط. 01، 2008)، ص. 33.

[6] عياد، **مرجع سابق**، ص. 20.

إلى مركز آخر كبير وجديد تطمح مؤسساته بل وتصر على التمتع بسلطات قانونية تمارسها بالفعل في مواجهة الدول الوطنية القائمة من قبل"[1]. فهو بذلك ينظر للتكامل على أنه إستراتيجية أو سياسة عامة تتبناها الدول المشاركة من أجل تحقيق أهداف معينة*، والتي تخلص بالنهاية للحفاظ على الأمن والسلم العالمي.

أما "**يوهان غالتونج**" **(Johan Galtung)** فعرفه بأنه: "العملية التي يتم بواسطتها إجتماع عضوين أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا عضوا جديدا. وعند اكتمال هذه العملية فإنه يمكن القول أن التكامل قد حدث والعكس صحيح"[2]. وهو بذلك يربط عملية التكامل إلى حد ما بطبيعة الأطراف والبيئة التي يعملون فيها، ولكنه **(غالتونغ)** في أن عملية التكامل تكون قد اكتملت عندما تتطابق التصورات التي لدى كل عضو مع التصورات التي لدى بقية الأطراف[3]. وبسطه "**بنتلاند**" كالتالي: "هو العملية التي يلجأ إليها عضوان أو أكثر من أعضاء المجموعة الدولية ليكونوا كلا دوليا واحدا جديدا"[4]. وعرفه "**ليون ليندبرغ** "**(Leon N.Lindberg)** بأنه: "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية الرئيسية بإستقلال عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة (منظمة مثلا)". فالتكامل بحسبه هو العملية التي يقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد[5].

أما بالنسبة للمفكرين العرب، فقد عرفه الدكتور "**إسماعيل صبري مقلد**" بأنه: "عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الإختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية"[6]. ويترتب عن التكامل ظهور كيان جديد فوق قومي يستوعب الصلاحيات والسلطات للدول الأعضاء فيه

---

[1] زايد، **مرجع سابق**، ص. 244.

*تقوم وظيفية هاس على ثلاث مبادئ هي: مبدأ الولاء للمنظمات الدولية والتنظيم الدولي والإقليمي، عملية التسييس التدريجي للقضايا، ومبدأ الإنتشار الذي يعني بأن التكامل في قطاع معين سينتشر إلى القطاعات الأخرى.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص. 36.

[3] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 273.

[4] إدريس، **مرجع سابق**، ص. 36.

[5] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص ص. 17،18.

[6] مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط. 01، 1986)، ص. 280.

ويمتلك حق إتخاذ القرارات الإلزامية التي يتعين على الدول الأطراف الإنصياع لها. وعرفه الدكتور "**فؤاد مرسي**" بأنه "عملية تاريخية إقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من مجال القوى الإنتاجية ومجال العلاقات الإنتاجية"[1]. وبمعنى آخر، فإن جوهره هو تعاملات إقتصادية شاملة تبدأ من مستوى معين من تدويل القوى المنتجة القائمة على التنمية المشتركة لهذه القوى في عدد من الدول تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية.

وفي المقابل يعرف منظروا التكامل الذين يعتبرونه 'حالة' كالتالي: فقد اعتبره "**كارل دويتش**" أنه: "حالة تكون فيها مجموعة من الأفراد يقيمون في إقليم معين قد خلقوا تجمعا أو مؤسسات أو ممارسات قادرة على خلق توقعات شبه مؤكدة بأن هناك تغيرات سلمية سوف تحدث بينهم"[2]. ومن هنا كان حديث "**دويتش**" عن المجتمع الأمني الذي تتراجع فيه إمكانيات الصراع بين أطرافه. ويرى "**دويتش**" أن التكامل هو شأن للحقيقة ومجريات الواقع، وليس شأنا للوقت، كذلك فقد ربط "دوتش"بين التكامل والقوة التي تمكن فاعلا سياسيا من مواجهة الأفعال الصادرة من الآخرين[3]. ومن هنا فإن التكامل لدى "**دويتش**" هو حالة يحل فيها الأفراد داخل المجتمع الواحد خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من اللجوء للعنف، ولكن "هاس" يركز على تحويل الولاءات إلى مركز جديد[4].

وفي بداية السبعينات بدأ بعض المهتمين بالتركيز على الأبعاد المؤسساتية والبنيوية في تعريفهم للتكامل. واقترح "**جون دي فري**" **(John De Vree)** تعريفا للتكامل باعتباره عملية لصياغة وتطوير المؤسسات التي يتم من خلالها توزيع مجموعة قيم محددة بشكل سلطوي على مجموعة من الفاعلين أو الوحدات السياسية. وباختصار، يفهم التكامل –بحسبه– على أنه عملية خلق مؤسسات بين دولتين أو أكثر. في حين إعتبر كل من "**جيمس كابوراسو**" **(James A Caporaso)** و"**آلان بلوسكي**" **(Alan H.Pelowski)** أن التكامل يعني تطوير بنى ووظائف جديدة على مستوى نظام جديد تكون أكثر اتساعا وأكثر شمولا سواء من الناحية الجغرافية أو الوظيفية[5].

---

[1] عياد، **مرجع سابق**، ص. 17.

[2] إدريس، **مرجع سابق**، ص ص. 36،37.

[3] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 38.

[4] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 272.

[5] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 93.

والجدير بالذكر، أن"**أميتاي إتزيوني**" **(Amitai Etzioni)** نظر للتكامل على أنه "شرط للتوحيد"، وسابقا لعملية التوحيد، فهو يرى أن المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان "يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لإتخاذ القرار يقوم بدور توزيع الثواب والعقاب داخل المجتمع، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب"[1]. في حين اقترح "**دونالد بوكالا**" **(Donald Puchala)** تعريفا للتكامل مفاده أنه: "نظام للعمليات التي تنتج وتساند نظام التوافقية على المستوى الدولي"[2]. أما "**جون بيليس**" و"**ستيف سميث**" فقد عرفا التكامل بأنه: "مسار يرجح لإتحاد أو وحدة دوما أوثق بين الدول في سياق إقليمي أو دولي. يبدأ في كثير من الأحيان من خلال تقارب وتضامن يهدف لتسوية مسألة تقنية والتي أطلق عليها ميتراني الإنتشار أو التفرع"[3].

الجدير بالذكر، أنه رغم اختلاف وجهات النظر حول التكامل، إلا أن معظم الباحثين يتفقون على ملامحه العامة، ففي حين إهتم البعض بكيفية تحويل الولاءات من مركز لآخر، ركز آخرين إهتمامهم على أنماط الإتصال بين الوحدات السياسية المتفاعلة في التكامل. وبهذا، فإن زيادة الترابط أدت لحالة من القلق كونها تؤسس لعلاقات تبادل غير منظمة، ولا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم أو المؤسسات. وهو ما أصبح يشكل تهديدا للدولة القومية من خلال تزايد درجة هذا الترابط. وقد أدى هذا الوضع لفرض نوع من التكامل الجهوي كحل فعال لأن مخرجات الإعتماد المتبادل تتطلب شكلا جديدا للرقابة والسلطة على الوظائف التي تحدث خارج إقليم الدولة الوطنية[4]. وبالتالي، فإنه في التكامل الدولي يوجد مؤسسات فوق الدولة القومية تكون قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة للدول التي هي أطراف في عملية التكامل[5].

- **شروط ومظاهر التكامل الدولي:**

تختلف شروط التكامل من باحث لآخر بحسب أهميتها وتموقعها ضمن العملية التكاملية، فإن أردنا إسقاط الشروط التي أشار إليها "**فيليب جاكوب**" **(Pillippe Jacob)** على العلاقات الجزائرية المغربية نجد أن ضرورة تقارب الشعوب وتجانسها متوفرة لحد بعيد، إلا أنتعاملها المتبادل ضئيل ومحدود

---

[1] مصباح، **مرجع سابق**، ص. 16

[2] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 37.

[3] John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, **La Globalisation De La Politique Mondiale**, Trad. Serge Paquin (Canada : Modulo, 2011), P. 561.

[4] عياد، **مرجع سابق**، ص. 21.

[5] الربيعي، **مرجع سابق**، ص. 66.

المجالات مما يقف عائقا أمام تحقيق المصلحة المشتركة، وهذا رغم التقارب الذهني الذي يفترض به توليد روح الجماعية مما يرجح إحتمالات التعاون وفقا لمنظور "**جاكوب**" كون الأمر يؤثر على الإطار البنيوي لدى الوحدات على نحو يجعله أكثر تماسكا وفعالية في الأداء الحكومي، كما يمكن أن يكون النجاح السابق في تجربة يؤدي إلى تعميم النجاح على ميادين أخرى (على غرار فكرة الإنتشار عند "**هاس**")[1].

أما بمنظور "**غالتونج**" للشروط اللازمة للتكامل فإنه يركز على توافق المصالح، والتي نجدها متناقضة في أغلب الحالات بين الجزائر والمغرب وأحيانا حتى في القضايا المصيرية التي تمس الهوية العربية، وهذا رغم توفر عامل تشابه التكوينات الديمغرافية، عكس نظيراتها الإقتصادية والسياسية، كما أنها تفتقر لحالة الإعتماد المتبادل، ثم جدية إلتزام كل طرف بواجباته المادية والمعنوية خاصة تنمية الشعور بالهوية، وفي هذا السياق يجدر الإشارة للجهود الجزائرية في تجسيد المشاريع التي أقرت بإنجازها ضمن المشروع المغاربي، وتقديم التنازلات اللازمة، خاصة الإقتصادية، لدفع عملية التكامل إلى الأمام.

في حين ركز "**دويتش**"على أربعة (04) شروط أساسية[2]، هي:

- ✓ أهمية الوحدات إحداها للأخرى.
- ✓ إتفاق القيم.
- ✓ التجاوب المتبادل.
- ✓ وجود درجة معينة من الولاء المشترك.

وإذا ما وضعنا الحالة المدروسة ضمن هذه الشروط نجد أن العلاقات الجزائرية المغربية يميزها نوع من إتفاق القيم بحكم التاريخ المشترك، لكن تجاوب محدود على المستوى الرسمي يؤثر على القاعدة الشعبية للبلدين التي وضعت الحدود حواجز مادية ومعنوية لها، في ظل إعتزاز كل طرف بولائه لنظامه وقادته وليس الولاء للهوية العربية الإسلامية على اختلافاتها بالشكل الذي يمكن من تجاوز الخلافات الثنائية وتبسيطها بالشكل الذي يمكن من التغلب عليها. ويبقى العنصر المحوري بحسب "**دويتش**" والذي يعتبره أول شرط للتكامل وهو أهمية الوحدات إحداها للأخرى، فرغم حيازة البلدين على عناصر خفية للتكامل تدفع بهما للإعتماد المتبادل وفقا لحاجات الطرفين إلا أن تعنت صناع القرار في البلدين يدفع لتجاهل هذه المقومات والإستغناء عنها من منظور إشباع الحاجات بطرق مغايرة، دون إدراك أن هذه

[1] المرجع نفسه، ص ص. 300،301.

[2] إدريس، **مرجع سابق**، ص ص. 37، 38.

المقومات بمثابة نقاط قوة من أجل تكثيف العلاقات والإرتباطات ضمن بيئة مندمجة، في حين نجد داخل الدولتين أصوات نخب سياسية واعية تنادي بضرورة تكامل البلدين .

وعموما، فإنه توجد إتفاقات عامة حول عدة شروط للعملية التكاملية كالتقارب الجغرافي، التشابه في النظم السياسية ووجود إستقرار سياسي، وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل ووجود درجة من التماثل والتقارب الإجتماعي والثقافي بما يكفل خلق الدافع لتحقيق التكامل، موروث ثقافي وحضاري مشترك وعلاقات تاريخية ودية، وجود درجة ما من الهوية المشتركة أو الولاء المشترك أي توافر خبرة متشابهة في التطور التاريخي والإجتماعي، ويكون مجرد الوعي بالمصلحة المشتركة في التكامل مؤشرا على توفر حد أدنى للولاء المشترك، توافر مستوى متقارب في القدرات العسكرية والإقتصادية، توافر مؤسسات إدارية متقاربة، ووجود مساع تعاونية سابقة. إلا أن الأمر لا يعني بالضرورة أن توافر كل العوامل سيحدث التكامل، لكن غياب عدد منها يؤدي لتضاؤل فرص نجاحه، وهو الحال في هذه الدراسة، فأغلب الشروط متوفرة (العلاقات التاريخية الودية في فترات معينة من تاريخ البلدين). وهو ما يدفع بالقول أن حالة العلاقات الجزائرية المغربية تشكل الإستثناء في العلاقات الدولية عموما والإقليمية على وجه التحديد كونها تعرف في الوقت ذاته نقاط الإلتقاء المحفزة للترابط لكن تطغى عليها هواجس التباعد بين الجارين.

إن التكامل الدولي سواء كان عملية أو حالة فإنه –من حيث مجالاته– ينقسم لأربعة فروع، وهي:

1– **التكامل الإقتصادي:** يتمثل في تكوين أسواق إقتصادية مشتركة من خلال عدة وسائل كتوحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورؤوس الأموال بين مختلف مناطق السوق. يستدعي التكامل الإقتصادي مبادرة كل دولة عضو في المجموعة الإتحاد لتأسيس وتطبيق سياسات إقتصادية مشتركة تديرها بشكل منسجم ومتوافق مع أهداف الإستراتيجية التكاملية[1]. ينطوي هذا المجال للتكامل على التدابير الفاعلة للحد من التمييز كإزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة كتعبير عن أعمال التكامل الإقتصادي، كما أن الفكرة ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية بالإقتصاد الوطني لأقطار أطراف التكامل هذه التغيرات والآثار قائمة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الإقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار[2].

[1] عياد، **مرجع سابق**، ص. 19.

[2] عياد، **مرجع سابق**، ص ص. 19،20.

ويستدعي التكامل الإقتصادي خمس مراحل تبدأ بإنشاء منطقة تجارة حرة تلغى فيها جميع القيود الجمركية والإدارية، إقامة إتحاد جمركي بتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه باقي دول العالم (الجدار الجمركي)، ثم إنشاء سوق مشتركة يتم فيها إلغاء القيود على عناصر الإنتاج، تليها مرحلة الإتحاد الإقتصادي بإتخاذ جملة إجراءات تخدم تنسيق السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الإجتماعية والضريبية، للوصول لآخر مرحلة وهي الإندماج الإقتصادي بإنشاء سلطة إقليمية موحدة وجهاز إداري تنفيذي للوصول إلى وحدة سياسية[1].

2- **التكامل الإجتماعي:** ويقصد به عملية نقل الولاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الإتجاهات فوق القومية، أي خلق وعي فوق قومي. وقد ساعد في هذا تفاعلات وترابطات المنظومة الدولية والإقليمية في سياق العولمة التي بموجبها أصبح من الصعوبة بمكان الفصل بين الداخل والخارج. وحتى قبل ذلك، وقبل حتى الوجود العربي بالمنطقة يشكل الأمازيغ بإمتدادهم عبر دول المغرب العربي تكاملا اجتماعيا وتجانسا يؤكد فكرة فوق قومية.

3- **التكامل السياسي:** يقصد به "تلك العلاقة التي يحدث بموجبها تعديل في السلوك السياسي للأجزاء أو الوحدات أو المكونات الداخلة في هذه العلاقة عن السلوك السائد قبل الدخول فيها"[2]. فهو بمثابة عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية، ونقل السيادة في السياسة الخارجية لأجهزة دولية مشتركة. وهذا لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، لكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات. وما عدا نموذج الوحدة الفدرالية الكاملة لا توجد حاجة لمباشرة سيادة كاملة على سياسات الدول الأعضاء الداخلية. ويرى "**فيليب جاكوب**" (**Pilippe Jacob**) أنه: "يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد، وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم"[3]. أما "**كارل دويتش**" فاعتبره الحالة التي تملك فيها جماعة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا للمؤسسات الإجتماعية والسلوك الإجتماعي لدرجة تتمكن فيها (الجماعة) من التطور سلميا[4].

وقد إعتبره "**ليندبرغ**" جزءً من عمليات أوسع للتكامل الدولي التي يخرج منها مجموعات أوسع من الوحدات أو يتم خلقها من بين الدول بدون اللجوء إلى القوة كتلك التي تبرز فيها مشاركة مشتركة،

[1] الربيعي، **مرجع سابق**، ص ص. 62،63.
[2] زايد، **مرجع سابق**، ص. 243.
[3] مصباح، **مرجع سابق**، ص. 17.
[4] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 272.

ومنتظمة في صنع القرارات المستمرة، أو كنتيجة، أو كجزء من النمو أو التطور الزمني لنظام صنع القرارات المشتركة التكامل لدى **ليندبرغ** يرتبط بشكل قوي بعملية صنع القرارات المشتركة بين الدول التي تحدد المساحة الزمنية قوتها أو ضعفها[1]. أما "**بانتلاند**" **(Pentland)** فعرف التكامل السياسي في اطار المراوغة بتخفيض أو إلغاء القوة السيادية للدولة القومية الحديثة. فكأن التكامل يعتبر عاملا هاما في تلطيف التعنت السيادي الذي تتورط فيه الدول القومية، وذلك من حيث أن الولاء سوف لن يكون منغلقا في اطار ضيق بل سيتعدى إلى مساحات أوسع تضم مجموع الدول المشتركة في العملية التكاملية[2].

يكون التكامل في نمطه السياسي أصعب من الإقتصادي، كونه يقيد سيادة الدولة وسلطتها في اتخاذ القرارات بالنسبة لمواطنيها، كما تواجهه نزعات واعتبارات القومية، وهو ما روج لاعتقاد قوي بأن التكامل السياسي لا يتحقق إلا إذا كان مسبوقا بالتكامل الإقتصادي. كما أن التكامل السياسي قد ينجز من خلال الإنتماء القيمي المشترك كالمشاركة في الدمقرطة، أو الإعتقاد في وجود بعض التهديدات العدائية الخارجية للأمن، أو للنخب الحاكمة، أو لفلسفة النظم السياسية، أو لمعطيات الإستقرار والرفاهية[3].

4- **التكامل الأمني:** تتجلى مظاهره في عمليات الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط، والتنفيذ، والقيادة المشتركة. والإعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والأخطار المشتركة[4].

وبالموازاة مع تعدد مجالات التكامل الدولي، يقسم "**يوهان غالتونغ**" التكامل إلى ثلاث أنماط، وهي: التكامل المنظماتي، التكامل الإقليمي، والترابط الذهني. والملاحظ هو أن التكامل في المنظمات الإنتاجية يسبق التكامل الإقليمي جراء إلحاح الأطراف على أولوية زيادة الإنتاج، إلا أن التكامل المنظماتي في الترابط الذهني بين الأطراف، لاسيما وأن كل طرف يضع في ذهنه مجموعة من المحددات التي تدفعه نحو التكامل مع الآخرين كالمساواة، العدالة. إلا أن الأمر يفرز أيضا فكرة التنوع بين أطراف التكامل، وهو ما يعيدنا بدوره للتكامل الإقليمي. بمعنى آخر، فإن الترابط الذهني والبحث في التكامل يأتي أولا، ثم يليه التكامل المنظماتي، فالتكامل الإقليمي. ويقر "**غالتونغ**" بإمكانية وجود أنماط التكامل الثلاث مجتمعة

[1] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 37.

[2] المرجع نفسه، ص. 37.

[3] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص. 245-247.

[4] عياد، **مرجع سابق**، ص. 35.

في وقت واحد، كون المجتمع الدولي المعاصر يميل لزيادة الإسراع في التكامل المنظماتي والترابطي أكثر منه في مجال التكامل الإقليمي. ففي حال تمكن المنظمات من خلق شبكة واسعة من التعاون المتبادل، مع العثور على نقاط تلاق جديدة تتجاوز حدود الدولة القومية من خلال الترابط الذهني، فإن المشكلة تصبح في تطوير بديل لأشكال التكامل الإقليمي المعروفة أو القائمة حاليا[1].

المطلب الثاني: مداخل هندسة عملية التكامل الدولي في المناطق الاقليمية.

تعددت أوجه النظر في تحليل المقاربة التكاملية وفقا لمعايير معينة، وأنماط تفكير متباينة، يمكن تقسيمها وفقا لأربع مدارس فكرية بتوجهاتها وإسهاماتها.

1- المدخل الدستوري:

يمثل الطرح الدستوري بفرعيه –الفدرالي والكونفدرالي– مدخلا مؤسسيا مباشرا لعملية التكامل. ويتميز الفرعان بالموقف من فكرة الدولة، فالأول يهدف إلى تذويب شخصية الدولة في الدولة الفدرالية، أما الثاني فيبقي على سيادة الدول ضمن روابط دستورية تختلف بإختلاف درجة التنظيم الكونفدرالي[2]. ويؤكد الفدراليون وعلى رأسهم "**أميتاي أتزيوني**" (Amitai Etzioni) على أهمية تبني الدول للأسلوب الفدرالي على المستويين الإقليمي والدولي، على اعتبار نظام الدولة القومية في اطار الفوضوية في العلاقات الدولية هو السبب الرئيسي للتوترات والحروب المستمرة التي يعرفها النظام الدولي. ورغم إدراك أصحاب هذا الإتجاه بمثالية مطلب بروز حكومة فدرالية عالمية إلا أنهم لا يشكون في استحالة إمكانية تحققه على المستوى الإقليمي، حيث أن التجانس ووحدة المصالح أمر لا يمكن تجاهله. ويحبذ أصحاب هذا الإتجاه طريقة عقد المؤتمرات العامة على المستويين الإقليمي والدولي كأساليب مفضلة في تحقيق التكامل مستدلين على ذلك بمؤتمر **سان فرانسيسكو** الذي أوجد الأمم المتحدة عام 1945[3].

عرف ميتراني الفدرالية أنها "الأسلوب الذي بواسطته يتم إلتحام مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة في حكومة مركزية". كما عرفها "**ستانسيليو إرليش**" (**Stanislaw Ehrlich**) بأنها: "الأداة التي يتم بمقتضاها تقييد السلطة المركزية ونطاق القرارات الفدرالية"[4].

---

[1] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 274.

[2] حتي، **مرجع سابق**، ص. 282.

[3] بسيوني، **مرجع سابق**، ص. 33.

[4] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 73.

وبهذا، فإن فكرة الفدرالية والكونفدرالية تنطلقان من مسلمات توافر الإرادة السياسية و"عقلانية" السلطة من حيث تقييمها للأمور بمنظور ميزان حسابات الربح والخسارة، إذ توجد عدة قضايا ومجالات لا يمكن معالجتها بسبب درجة تعقيدها فتلجأ الدول عندئذ إلى هذه الصيغ من التكامل.

مبدئيا، يمكن القول بأن النظام الفدرالي هو شكل من أشكال تنظيم التفاعلات الدولية في اطار تكاملي حينما يتم ضم دولتين أو أكثر في اطار شخصية دولية واحدة تمتلك سلطات تشريعية، تنفيذية وقضائية موحدة، كما تمتلك ما يماثلها على المستوى المحلي وذلك لتنظيم المكونات الإقتصادية والثقافية واللغوية. ويستمد الطرح الفدرالي مفهومه من التنظيم الحكومي الذي مفاده أن السلطات والمسؤوليات الحكومية تتقاسمها الحكومة الفدرالية من جهة وحكومات الوحدات المكونة لها من جهة أخرى، ويرتبط المبدأ الفدرالي إرتباطا وثيقا بالديمقراطية، إذ تستمد كافة المستويات الحكومية سلطتها من الدستور، وتستمد هذه المستويات كلها شرعيتها من موافقة الشعب عليها من خلال إنتخابات حرة ونزيهة[1].

تعتبر الفدرالية أن إنشاء مؤسسات فدرالية تشمل قوات عسكرية، شرطة، ونظام قانوني مشترك هو أفضل الأساليب لتوحيد الأفراد الذين يتقاسمون فعليا بعض المميزات المشتركة من لغة أو ثقافة أو جوار جغرافي، لكنهم يعيشون في دول منفصلة. وقد أشار "**كارل فريدريك**" **(Carl J Friedrich)** بأن الترتيبات الفدرالية تبرز عندما تكون مجموعة من السياسات متحدة في نظام مشترك مع إبقاء هذه المجموعات على استقلالية كيانها. ويرى "**روبرت ليبر**" **(Robert Lieber)** بأن الفدرالية تسعى لتكيف المؤسسات التي تعمل بشكل ناجح على المستوى الوطني لإستخدامها على السياق الإقليمي[2].

يركز هذا الطرح على ضرورة إيجاد السلطة السياسية في اطار البناء الفدرالي لتسهيل عمليات التكامل الإقتصادي والإجتماعي. وتميز درجة اللامركزية السياسية بين أشكال الفدرالية المختلفة كون هدفها الرئيسي هو إيجاد إطار سياسي على مستوى "مافوق الدولة" يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الأعضاء في الإتحاد[3].

ويعتبر دعاة هذا المذهب أن مشروعهم مقبول من الدول الصغرى خاصة لأنه لا يتطلب منها أن تتخلى كليا عن سلطتها إلى جانب أنه يضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة، ويدخل هذه الدول مع دول

[1] عياد، **مرجع سابق**، ص. 43.
[2] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 69.
[3] حتي، **مرجع سابق**، ص. 282.

أخرى في صيغ سياسية يصبح من الصعب حصول نزاعات بينها ويشكل نوعا من الأمن الجماعي للدول الصغرى. ويعتبر هذا المدخل للتكامل أكثر واقعية من المدخل الوظيفي والنيو–وظيفي من حيث التأكيد على أهمية وجود إرادة وعمل سياسيين مستمرين من أجل دعم فكرة الإتحاد الفدرالي. فالمسلمات هي ذاتها، وإن إختلفت بعض تلك الأشكال الدستورية والسياسية البنيوية، فالكونفدرالية قد تأخذ شكل تنسيق تنظيمي للسياسة الخارجية أو الأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية دون أن تنسحب على قطاعات أخرى في العلاقات الدولية[1].

لكن لا يكفي أن يكون هناك نماذج جاهزة وتجارب ناجحة لتسهيل إقتناع القيادات السياسية الرسمية بالمردود النفعي لهذا المذهب. فالمطلوب، ليس إستيعاب الحسابات العقلانية للربح والخسارة للطرح الفدرالي، بل توافر الإرادة السياسية للتنازل عن مجالات محددة من صلاحية إتخاذ القرار من خلال تبني تيار وحدوي على مستوى القيادة السياسية للدول المعنية يرى في الفدرالية ترجمة عملية لطروحاته وطموحاته، وكذا على الصعيد الشعبي يملك أدوات ضغط على القيادات بشكل يفرض عليها إتجاها وحدويا يأخذ الشكل الفدرالي[2].

والجدير بالذكر، أن إهتمام الفدراليين بالجوانب الدستورية والمؤسسية لا يعني إهمال الجوانب الأخرى، بل لأنهم ينظرون للعمل الفدرالي كنمط يقود لخلق كيانات أقوى من الناحية الإقتصادية. ما يعاب على هذا الطرح أنه ركز كثيرا على الجانب الدستوري أو التأسيسي، مما دعى البعض لإنتقاده بسبب فشل عدة تجارب لم تعط للجانب الإقتصادي والإجتماعي الإهتمام الكافي، مركزة على البعد الدستوري التأسيسي، مثلما حدث في التجربة الفدرالية للجمهورية العربية المتحدة سابقا (مصر وسوريا)[3].

إن ما يعاب على الطرح الدستوري أنه مثالي لإنطلاقه ولو ضمنيا من فرضية التخلي أو القبول بالمشاركة في السلطة، فصناع القرار لا يقبلون بالتخلي الآلي (الميكانيكي) عن سلطة إمتلاك القرار، أو حتى القبول بالمشاركة به[4]. كما أنه يعتبر من أضعف الإتحادات، بل هو إتحاد مرحلي ومؤقت، يتميز

[1] المرجع نفسه، ص ص. 282،283.

[2] المرجع نفسه، ص. 283.

[3] العفاس، **مرجع سابق**، ص. 70.

[4] حتي، **مرجع سابق**، ص. 283.

بعدم الثبات والإستقرار لحرية الدول وحقها في الإنفصال عن الإتحاد، بل قرارات المؤتمر أو الهيئة لا تلزم الدول الأعضاء فتنفيذها غير مقيد بل يخضع لرغبات الدول[1].

وفيما يتعلق بإمكانية التكامل في العلاقات الجزائرية المغربية فإنه من المستحيل أن يتخلى صناع القرار في البلدين عن جزء من سيادتهم من خلال القبول بالمشاركة في السلطة، وهذا راجع لقناعاتهم من جهة، والشك أو الريب في نوايا الطرف الآخر من جهة أخرى. فكل من النظامين لا يستثني إمكانية إلحاق الطرف الآخر للضرر به ولو كان يجمهم إطار عمل جماعي بهدف تحقيق وحدة مندمجة.

2- المدخل الوظيفي:

يتضمن المدخل الوظيفي في التكامل اتجاهين أحدهما تقليدي والآخر جديد، فالوظيفية التقليدية جاءت إرهاصاتها الأولية من خلال إسهامات "**دافيد ميتراني**" **(David Mitrany) (1888-1975)** مبلورا مجمل أفكاره في فترة ما بين الحربين وكذا خلال الحرب العالمية الثانية، وانطلق من مسلمات مثالية ومتفائلة حول إمكانية تحسين وتطوير المجتمعات اعتمادا على وسائل عقلانية ومنفعية بما يتيح كسر الرابط التقليدي بين السلطة ووحدة ترابية محددة (الدولة) وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين[2].

انتقد "**ميتراني**" طرح المدرسة الدستورية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى، ورأى أن المنطلق لا يجوز أن يكون فوقيا (دستوريا) بل عكس ذلك، فالمنطلق بحسبه هو تحتي أي التركيز على التعاطي مع الشؤون الإقتصادية والإجتماعية ومشاكل ومطالب وآمال الناس[3]. إذ يقول:

> "إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات. ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الإختصاصيين المدربين على المستوى الوطني. ولكنها أدت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي. وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي. فإنه من الممكن والحالة هذه إنجاز التكامل الدولي"[4].

---

[1] عياد، **مرجع سابق**، ص. 57.

[2] حتي، **مرجع سابق**، ص. 276.

[3] حتي، **مرجع سابق**، ص. 277.

[4] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص 420.

وبهذا، تساءل "**ميتراني**" عن الآثار المترتبة عن التطور التكنولوجي على العلاقات بين الدول كونها عاجزة عن الإستجابة لتحديات المجتمع الحديث خاصة التقنية، الإقتصادية، والإجتماعية. واقترح إعادة بناء النظام الدولي في تنظيم أفقي مؤلف من وحدات إدارية عوضا عن التنظيم العمودي المعتمد على الدولة–الأمة بما يسهم في تقليل النزاعات، فالسيادة سوف تفقد معناها مما يزيد من التقارب، والتكنولوجيا سوف تضع الدبلوماسية في الظل[1]. والحقيقة طالما أن الشعوب تعي أن زيادة رفاهيتها ستكون ثمرة تعدد شبكات التقارب القائمة بينها، فإنها ستزيد اهتمامها بالمنظمات الدولية للتخلص من خضوعها الدولاتي، وتجاوز إنقساماتها الإقليمية[2]. لذا، يقترح "**ميتراني**" تأسيس شبكة منظمات اقتصادية واجتماعية أعلى من الوطنية تساعد على زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول، مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية هذه المنظمات، وضرورة دعمها نظرا لما تقدمه من مكاسب على المستوى الدولي[3].

إهتم "**ميتراني**" بدراسة أثر العلاقات التي تتعدى الحدود بين الدول معتقدا أنها ستقود للتكامل الدولي، حيث يرى أن تراجع القومية سوف يزيد من فرص السلام الدولي. كما يشير "**ميتراني**" إلى أن الدول سوف تحاول أن تشكل نوعا من التنظيم، والتقارب بما يخدم المصالح المشتركة خصوصا في مجالي الإقتصاد والتكنولوجيا. ومخرجات هذه العلاقة الترابطية في المجالين المذكورين ستدعو للتقارب في مجالات أخرى كالسياسة والأمن وفق ما يسمى بالإنتشار، وهو ما يقود لنشوء نوع من التكامل بينها.

إذن، تحاول الوظيفية التقليدية إيجاد شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والإهتمامات المشتركة عبر الحدود، من أجل العمل دوما على حماية هذه المصالح. وهنا، يرى "**ميتراني**" أنه يمكن إقامة مجتمع دولي آمن وخالٍ من الحروب عبر التقارب في المجالات الإقتصادية (**النفعية**)، وليس عبر توقيع اتفاقات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال في الطرح الدستوري[4]. وبهذا، تصبح السلطة السياسية أسيرة شبكة أنساق مصلحية تقوى بتغيير مواقف الناس تباعا لمنافع هذا النهج الجديد، بإتجاه دعم وتأييد مزيد من التقارب. فأطر التفاعلات والإعتماد المتبادل تنمو حسب الوظائف التي تؤديها للناس. ومن هنا برز شعار "**الشكل يتبع الوظيفة**"، وتصبح الدول غارقة في تفاعلات تتسع مع الوقت، فيصبح ثمن تعطيل الأطر الوظيفية الجديدة من قبل الدول مكلف جدا. وبهذا، تقل أو تنتفي إمكانية النهج النزاعي، ويصبح التركيز قائما على

---

[1] المصري، **مرجع سابق**، ص ص. 131،132.

[2] ديسوا، **مرجع سابق**، ص ص. 86،87.

[3] المصري، **مرجع سابق**، ص. 133.

[4] حتي، **مرجع سابق**، ص. 277.

توفير الرفاه الإقتصادي والإجتماعي بدل الدخول في صراعات السياسة العليا. وليس ضروريا في ظل هذا المدخل التكاملي أن يحدث أي تغيير للبنية الدستورية للدولة بإتجاه إنصهار سياسي، ولكن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العملية والفعلية التي تتحول للمنظمات الوظيفية المتخصصة[1]. ومن هنا، وإسقاطا للمدخل الوظيفي على العلاقات الجزائرية المغربية نجد –ولو نظريا– أنه ينطبق على الرابطة التفاعلية لهذه العلاقة كون شروط التكامل متوفرة لدى البلدين، كما أنه أكد على البدء بالقضايا الثانوية والتي لا تحدث مشكلات في التنفيذ ضمن مشاريع وحدوية، مما يؤدي لمزيد من الترابط والتفاعل ويخلق نوعا من الإنسجام على مستوى القاعدة الشعبية التي تحدث ضغطا على الأنظمة في البلدين من أجل تعزيز هذا الترابط من خلال إيجاد صيغ أخرى له تدفع بالعملية التكاملية لأعلى درجاتها.

تبنى "**ميتراني**" رؤيته للعالم وفق طرح البريطاني "**ليونارد وولف**" **(Leonard woolf) (1880– 1968)** الذي انصب اهتمامه على العلاقات بين الشعوب والنتائج الإيجابية لتعاونها الإقتصادي، والتقني –على النحو الذي استطاعت رسمه لنفسها خلال تجربة عصبة الأمم– للتفكير في منظومة قادرة على تحقيق سلام دائم. ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب النظر في طريقة عمل هذه المنظومة من حيث حاجات الشعوب وليس مصالح الدول، إذ يمكن تجنب أخطار الحرب من خلال الإهتمام بحل مشكلات الشعوب اليومية، بفضل التقارب على مختلف المستويات عبر إعطاء الأفضلية للإزدهار العام[2].

تعرضت الوظيفية التقليدية للعديد من الانتقادات مما أدى إلى ظهور اتجاه آخر يسمى بالوظيفية الجديدة، حيث كان "**روبرت شومان**" و"**جان مونيه**" من أوائل الذين اهتموا بالناحية العملية والتنظيمية في التركيز على انشاء مؤسسات مركزية إقليمية بإمكانها لعب دور بناء في خدمة أهداف التكامل الإقتصادي عند الجماعة الأوربية[3]. ومن أبرز دعاتها "**ارنست هاس**" و"**جوزيف ناي**" و"**ليون ليندبرغ**". وتتفق–من حيث المبدأ– مع الفكرة الأساسية للوظيفية بإستثناء جزئية التركيز على الكفاءات الفنية والإدارية في تولي شؤون العملية التكاملية واستبعاد المسائل السياسية ورجال السياسة، فقد أعطت الوظيفية الجديدة أهمية كبيرة للقضايا السياسية والنخب السياسية كون مسألة انتقال السلطة الشرعية عنصرا أساسيا في دراسة عملية التكامل[4].

---

[1] حتي، **مرجع سابق**، ص ص. 277،278.

[2] ديسوا، **مرجع سابق**، ص ص. 86،87.

[3] حتي، **مرجع سابق**، ص ص. 278،279.

[4] إدريس، **مرجع سابق**، ص. 38.

وفي موضوع دراستنا؛ فقد ساهم الوضع المركب والمعقد للعلاقات بين البلدين في وجود خلافات في الرؤى داخل كليهما حول الأسلوب الأفضل للتعامل مع القضايا الخلافية، وبروز داخل الدولتين اتجاهين رئيسيين: الأول يرى أن أسلوب اللجان الفنية المشتركة هو أسلوب عملي وله نتائج إيجابية على المدى البعيد، حيث يمكن من التوصل لحلول خاصة بالقضايا الفنية المعلقة أو موضوع الخلاف وأن هذه الحلول في تطبيقها التدريجي ستؤدي تباعا لإزالة العوائق أمام العلاقات الثنائية من أزمات ومشاكل. وقد ساد هذا الإتجاه الفني في علاقات البلدين مع مطلع الألفية الحالية إذ بدأت الدولتان تسيران في خطوات تحسين العلاقات. وبناء عليه تشكلت اللجان الفنية المتعددة للدول وقام وزيرا خارجية البلدين وكذا وزير الداخلية المغربي ببحث القضايا الخلافية الأخرى لإعطاء دفعة لجهود الدولتين في تحسين العلاقات البينية. في حين يستند أصحاب الإتجاه الثاني لأهمية القيادات السياسية من منظور نيو–وظيفي، فكان التركيز أكثر على دور القيادات العليا في حل الخلافات البينية بدءً بعقد قمة بين رمزي البلدين وما يتمخض عنه من مدلول رمزي بالبلدين كإشارة أو إعلان مباشر لكافة المؤسسات والقيادات السياسية الوسيطة بانتهاء حالة الجفاء، ومنه الدعوة لإزالة العقبات التي تعترض تطبيع العلاقات[1].

نظريا، تطرق "**ارنست هاس**" في تحليله للنظام الإقليمي لفكرة أن دراسة التكامل الإقليمي تهتم بالمهام والمعاملات والمعرفة والبحث العلمي وكذا التعليم، وليس بالسيادة والقدرة العسكرية وتوازن القوى، فهو بهذا يركز على المجالات التي لا تمس سيادة الدولة ولا تهددها بل تعزز من وضعها ضمن السياق الإقليمي[2].

إنتقد "**هاس**" طرح "**ميتراني**" بسبب عدم إعطائه عنصر القوة إهتماما كافيا لاسيما وأنها غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه (إذ أن التكامل يسعى لتحقيق الرفاه، والتكامل بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة). وحيث أن القوة قلما تكون هدفا في حد ذاتها لذا فهي التعبير الملائم لوصف وسائل عنيفة لتحقيق الرفاه[3]. فهو يرى بأن الدول ستبدأ بالتقارب في مجالات كالإقتصادية أو التكنولوجية والسياسة بالوقت

---

[1] "التقرير الإستراتيجي العربي 2003–2004،" **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية**، القاهرة، أوت 2004، ص ص. 419،420.

[2] Ernst B. Hass, « The Study Of Regional Integration : Reflections On The Joy And Anguish Of Pretheorizing », In : Ricahrd A. Falk, Saul H. Mendlovitz, **Regional Politics And World Order** (San Francisco : W. H. Freeman And Company, 1973), P. 104.

[3] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص ص. 275،276.

نفسه: لأن هذه النشاطات ما هي إلا سياسية تحكمها السياسات العامة[1]. ويصوغ "**هاس**" نظريته على النحو التالي: "أن تكريس التكامل الدولي لتحقيق الرفاه يزيد من قوة التكامل ويتم ذلك من خلال معايير يضعها الخبراء **'العارفون بالملابسات السياسية لوظيفتهم'** وممثلوا الأطراف المشاركون في التكامل سواء كانوا يمثلون قطاعات عامة أو خاصة"[2].

أكد "**هاس**" على أهمية الإنتقال من ميادين السياسة الدنيا **(**نواحي فنية وعلاقات إقتصادية**)** لميادين السياسة العليا، والدعوة إلى تسييس التكامل لتحقيق التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول القومية في كيان إقليمي واحد[3]. واشتهر من خلال نظريته الوظيفية للإندماج الأوربي بالبحث عن تكنولوجيا إجتماعية مستندة للتعاون الحر بين الأفراد في مختلف القطاعات بما يؤدي تدريجيا –وبشكل آلي– للإندماج السياسي. وقف "**هاس**" بشكل واضح ضد مفهوم سيادة الدولة، دافع عن الإندماج الدولي، وشجع المنظمات الدولية البينية قبل إهتمامه بالحوكمة العالمية[4].

تستمد الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل بعض عناصرها من الوظيفية على خلفية إعتبارأن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا. ولكن، وخلافا للوظيفية، فإن محور هذا الطرح أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن التعاطي معها إنفراديا بنجاح وفعالية، وهذا بإنشاء مؤسسات أو منظمات إقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وسلطات "ما فوق الدولة" وإن كانت محدودة ومحددة. فتنشأ نخبة سياسية جديدة لهذه المنظمات بتوجهات وولاءات إقليمية تتعمق جراء إمتلاكها القرار على المستوى الإقليمي. ويرافق ذلك توسع التكامل الإقليمي من مجال لآخر جراء فاعلية هذه المنظمات الإقليمية. وبهذا النجاح تتحول هذه المنظمات إلى محور إستقطاب للولاء من مجتمعات الدول الأعضاء، فينتقل بذلك الولاء من مستوى الدولة إلى مستوى أعلى هو مستوى المنظمة الإقليمية[5].

تساهم عملية إنتقال الولاء من الدولة إلى المنظمات الإقليمية في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في إنصهار الدول الإقليمية في دولة إقليمية واحدة. ويبرز التكامل الآلية في المنظور النيو–وظيفي باعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا في خطوة اندماجية

---

[1] المصري، **مرجع سابق**، ص. 133.

[2] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 287.

[3] إدريس، **مرجع سابق**، ص. 39.

[4] ديسوا، **مرجع سابق**، ص. 87.

[5] Hass, **Op. Cit.** PP. 117,118.

متقدمة لتصل العملية في النهاية للإنصهار البنيوي. وتشدد الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجموعات التي تمثل مصالح مختلفة في مسار التكامل على خلفية المصالح التي تجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف المسار التكاملي[1]. وبهذا، فقد ركزت إضافات كل من "**هاس**" و"**ناي**" للوظيفية الجديدة على النخب السياسية وجماعات المصالح وأصحاب القوة السياسية في تحقيق التكامل دون الإكتفاء بعملية التدفق الإنتشاري التي راهن عليها "**ميتراني**" دون الإكتراث لإحتمال حدوث إنتكاسة أو تراجع في العملية التكاملية إذا ما كان الفشل هو العائد المتحقق من التجربة التكاملية في القطاع المختار للتركيز عليه للبدء في العملية التكاملية[2].

كما أن وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة دينامية علاقات وتحالفات قائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح. فإلتقاء مصالح مجموعتين رئيسيتين قادرتين في دولتين مختلفتين يصب في مسار التكامل ولو أبدت السلطة السياسية في كل من الدولتين معارضتها للمسار، فوسائل الضغط الرسمية وغير الرسمية وقنوات التأثير القائمة في الديمقراطيات الغربية تساهم في إيصال موقف مجموعة الضغط للسلطة وتحويله حسب الموازين القائمة إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل[3].

تبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الإقتصادية والسياسية، ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية لإعتبار مسار التكامل في تطوره بشكل آلي، فكثيرا من خطوات الإندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوربية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الإتجاه وليس وضعا معينا انعكس آليا على وضع آخر، وهو ما تفتقر إليه الحالة موضوع هذه الدراسة، فصناع القرار في كل من الجزائر والمغرب ليس لديهم الرغبة من أجل تقبل الدفع بالمعاملات في السياسة الدنيا مع ما تحويه من تقديم تنازلات. كما أنها تشكل الإستثناء في المبدأ القائل بأن البنى الدستورية والسياسية وحتى السلطة السياسية الوطنية تتراجع أمام ضغط جماعات المصالح[4]. فقد حدث أن قاطع ملك المغرب إجتماع رؤساء دول المغرب العربي الذي احتضنته الجزائر وفقا لتراتب الأدوار على الأمانة

---

[1] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 279.

[2] إدريس، **مرجع سابق**، ص. 39.

[3] حتي، **النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص. 280.

[4] حتي، **النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص. 280.

العامة للاتحاد 1994. والأمر تزامن مع الأحداث الإرهابية (تفجير قنبلة) التي عرفها فندق 'أطلس آسني' بمراكش من قبل عناصر فرنسية من أصول جزائرية في نفس السنة.

إن إنتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة –وإن كان ممكنا على صعيد الأفراد–إلا أنه لم يحصل على صعيد سوسيولوجي، فهذه المجموعات لم ولن تستطيع أن تكوّن إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة، وهي بذلك تحمل أكثر من قدراتها الحقيقة. كما أنه ليس ضروريا أن يكون لكل خطوة –حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي– أثرا إيجابيا، فقد تفرز أحيانا آثارا سلبية من شأنها خلق توترات وخلافات بين الدول. كما أن عملية التكامل يمكن أن تتوقف أو تتأخر في أي مرحلة جراء تحول في ميزان القوى السياسي في أي دولة بإتجاه مضاد للتكامل لأسباب واعتبارات محض إستراتيجية لا علاقة لها بعملية التكامل مباشرة[1].

تعطي الوظيفية الجديدة أولوية للقيم النفعية على القيم الرمزية كحوافز لتحريك وتحديد السلوكية السياسية داخل الدولة أو في علاقاتها مع دول أخرى متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية–السوسيولوجية بين المجتمعات المتقدمة والنامية، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية أثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة، على القيم النفعية –المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي، وبالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام[2]. إلا أن المردود النفعي في الإتحادات التي بنيت من منظور مصلحي أثبتت نجاعتها وفاعليتها على تلك التي أسست على أسس قومية وخير مثال الإتحاد الأوربي الذي يشكل النموذج الأمثل للتكامل الإقليمي، وفي الجهة المقابلة للمتوسط نجد إتحاد المغرب العربي الذي لا تتعدى مسائل التعاون مجالات محدودة رغم توافر دوله على مقومات الترابط والتفاعل الإيجابي فيما بينها.

والحقيقة أن المدخل الوظيفية والنيو–وظيفي كجزء من التقليد اللبرالي لدراسة التكامل، أدى دورا مهما في دراسة العلاقات الدولية، وخصوصا في الجوانب الإقتصادية خلال العقود الأربعة الأخيرة. إلا أن هذا الطرح عرف جملة إنتقادات تناولها الباحثان "**دورتي**" و"**بالستغراف**"[3]، أهمها:

- ✓ صعوبة –إن لم نقل إستحالة– فصل النشاطات الإجتماعية والإقتصادية عن السياسة.
- ✓ عدم إبداء الدول لرغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 281.

[2] المرجع نفسه، ص. 281.

[3] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 303.

- ✓ العديد من الوظائف الإقتصادية والإجتماعية غير مؤهلة للتعميم على القطاع السياسي (الإنتشار).
- ✓ ارتباط إرادة التكامل والوحدة السياسية بإرادة الأطراف أكثر من إرتباطها بوظيفة إقتصادية أو إجتماعية.

وهو ما يفسر الجهود الوحدوية للدول العربية سواء من خلال السوق العربية المشتركة أو المشروع المغاربي الذي نتج عن قرار سياسي للوحدات القائمة على رأس السلطة في البلدان المغاربية قبل أن يكون لديها قابلية التنازل والتوفيق في القرارات لأجل الصالح العام.

ومن منظور الوظيفية التي لم تطبق بالمعنى الصحيح في محاولات التكامل في المنطقة، وعلى رأسها الإتحاد المغاربي، فبدلا من الأخذ بالترابط في مجال محدود والذي لا يحدث مشكلات نجد الأنظمة أثارت حساسيات سياسية أو مشكلات تتعلق بالسيادة في المراحل الأولى لهذه الجهود التكاملية مما أفضى إلى فشل الترابط جراء التضارب في المواقف إتجاه قضايا معينة ناجمة عن تغليب المصلحة القطرية عن المصلحة العامة للتكتل. فمحاولات التكامل الإقتصادي إرتبطت كلها بالجانب السياسي أي بالتفاعلات التي تحدث بين القيادات السياسية للبلدين مما جعل أي خطوة تصطدم بطبيعة الإرادات السياسية.

3- مدخل العمل الوطني المتماثل:

ينطلق هذا المدخل في ظل ظروف موضوعية تتسم بغياب مدخل الإنصهار الدستوري (مؤسسات ما فوق الدولة) في عملية التكامل، مع الإبقاء على البنى السياسية القائمة للدول الأعضاء وكذا مجالات السياسة العليا تظل من شؤون الأمن القومي والتحالف العسكري والإستراتيجي -من منظور أمني- خارج هذا المدخل الذي يشدد على توسيع بناء الأرضية المشتركة للعمل التكاملي في ظل شبكة منظمات إقليمية متخصصة تربط القطاعات السياسية والوظيفية المختلفة للدول الأعضاء، وتبدأ عملية التكامل بترابط مكثف ومستمر بين السلطات السياسية، وإرادة سياسية يسهل تواجدها وضوح الرؤيا بعدم إضعاف السلطة السياسية بنتيجة هذا المسار ومكاسبه. وبهذا، تتحدد السلوكية السياسية لهذه الدول بمحاولات التكيف مع تنامي الترابط والتداخل الإقتصادي والإجتماعي بينها دون التخوف من أي إنعكاسات سياسية على البنية السياسية للدولة. وينتج عن ذلك سياسات متماثلة بين هذه الدول وتنسيق في السلوكية السياسية في مجالات السياسة الدنيا، يلعب فيه التنسيق دورا هاما من خلال لجان خاصة ونظام يعرف بنظام "رجل الإتصال الإقليمي" يتركز في كل وزارة ويتولى التنسيق ورصد التطورات الداخلة في نطاق إختصاص وزارته، مما يدل على مدى إختراق التكامل لكافة المجالات المجتمعية في الدول الأعضاء[1].

[1] حتي، **مرجع سابق**، ص ص. 283،284.

نظريا، يشكل هذا المدخل الأنموذج الأقرب الذي لو تم السير وفقه لتمت العملية التكاملية المغاربية بنجاح وفاعلية، إلا أن واقع الدول المغاربية يدعو لتكامل من منطلق مقومات قيامه ونجاعته في حين أنه يفتقر للجهود الحقيقية والتنازلات التي تؤكد على رغبة التكامل وتتجاوز المصلحة الوطنية الضيقة بترجيح المصلحة العامة ضمن إطار وحدوي مندمج.

وواقع الحال يفرض أن تستثنى السياسة الخارجية من إطار التكامل بسبب التمايز في الإتجاهات السياسية الدولية التي تفرضها خصوصية كل دولة. إلا أنه يبقى هناك نوع من العرف القائم على التشاور المسبق والتنسيق في السياسة الخارجية حتى لا تكون لأي خطوة سياسية خارجية صادرة عن أي دولة أي آثار سلبية على الدول الأخرى. وتشكل الدول الإسكندنافية تجربة فريدة في خصوصيتها نتيجة التجانس المجتمعي القائم بين هذه الدول ومستوى تطورها السياسي والتشابه بين أنظمتها السياسية بشكل عام[1].

وبالرجوع للحالة المغاربية وخصوصا في طبيعة العلاقة بين الجزائر والمغرب نجد أن التجانس الإجتماعي يصل إلى أعلى المستويات بين الشعبين مع تقارب في البيئة الإدارية الموروثة عن النظام الفرنسي رغم أن المغرب يحتفظ ببعض الخصوصية مقارنة بالجزائر لصغر الحيز المساحي مما يؤثر على الإندماج المجتمعي وكذا لم يعرف تدميرا كليا واستهدافا ممنهجا لتحطيم البنية المجتمعية كما حدث في الجزائر مرده قصر مدة الوجود الإستعماري بالمنطقة وكذا طبيعتها (حماية).

إلا أن النظام السياسي وحتى الإيديولوجية في البلدين متباينة سواء خلال فترة الثنائية القطبية أو حتى في النظام الدولي الجديد. وبخصوص السياسة الخارجية، فرغم أنها مستثناة من هذه العملية التكاملية إلا أنه يتوجب عدم التضارب في التوجهات الكبرى؛ وهو ما خالفه المغرب بالخروج عن توجه الدول العربية والإسلامية واتخاذ قرار أحادي بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، وهذا يدل على أن مدركاته للتوجهات الكبرى كانت خارج الإطار القومي العربي والإسلامي كونه بلد يضم أقلية معتبرة من اليهود الذين يحتلون أعلى المراتب ويؤثرون في سياسة البلاد وحتى علاقاتها الخارجية. وبالتاي فإن المغرب في تلك الفترة كان لديه إدراك بأن هذه الدائرة لا تمكنه من تحقيق متطلباته والحفاظ على أمنه وسلامته وديمومة النظام الحاكم. وكذا تمويل السعودية في حرب الخليج التي انقسمت الآراء العربية فيها بين مؤيد ومعارض؛ وموقفه لم يكن مجانبا للإجماع العربي حيث دعم السعودية في هذه الحرب وهو لا يتوانى في التصريح

[1] المرجع نفسه، ص. 284.

بقراراته أو حتى المبادرة بتجسيد القرارات المنافية للتوجه العام الذي يطبع هوية بلده لأنه يخدم المصلحة الآنية للدولة ضمن تفاعلات القوى الكبرى.

4- المدخل الإتصالي/ التفاعلي:

يتبنى أصحاب مدرسة الإتصالات أسلوبا مغايرا لتحقيق التكامل من خلال تطوير "**كارل دويتش**" للمدخل الإتصالي، إذ قام بدراسة تأثير الإتصال في التعبئة الإجتماعية بوصفه عملية تغيير، وإيمانه بدورها في صنع السلام كونها تتعلق بالأجزاء الجوهرية لشعب ما، وتنبثق على نطاق واسع، وبذلك، فإنها تميل لتسييس عدد متزايد للمواطنين، وتزيد عدد الحاجات البشرية الواجب على الدولة إشباعها. يعتقد "**دويتش**" أن الوطنية التي تفهم بوصفها طلبا للدولة قبل أي شيء، في هذه الظروف، هي وسيلة الدولة للسيطرة على المواطنيين وتوجيههم لأنهم مازالوا غارقين في عاداتهم. وبهذا، أصبح "**دويتش**" رائدا في دراسة الإندماجات الإقليمية، مما منحه فرصة إبراز تعقيد يتصف به العالم يتجاوز الثنائية المعتادة بين علاقات السلطة على الصعيد الوطني، والنضال من أجل الهيمنة والتأثير على الصعيد الدولي[1].

هَدَفَ "**دويتش**" لقياس التكامل بملاحظة تدفق المعاملات الدولية التي يشكل وجودها على المستويين الإقليمي أو الدولي ما يترتب عنه بروز للأمن الجماعي الذي يعني تحقق الإندماج على مستوى النظم السياسية والإجتماعية[2]. ولمعرفته بأن الهدف الأولي للعلاقات الدولية هو الأمن قبل المصالح الإقتصادية، فهو يتساءل عن أسباب الصراعات، والوسائل الدبلوماسية للوقاية منها، وعن أشكال الحروب. ويرى في التكامل بديلا للحرب إقليميا وعالميا. ويربط بين الإتصال وتحقيق التكامل السياسي للمجتمعات، فيقول: "إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الإتصالات ونظم النقل بينها، وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما إتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها"[3].

وبهذا، وإنطلاقا من هذا المدخل، يتعذر على الدولتين محل الدراسة تكثيف العلاقات والترابط بينهما في ظل بيئة متوترة تتراوحها فترات من القطيعة ضمن فتور للمعاملات في ظل بيئة تعرف حدودا مغلقة وتهميشا للمناطق الحدودية التي من شأنها تكثيف الروابط والتفاعلات إعتمادا على حركة

---

[1] ديسوا، **مرجع سابق**، ص ص. 88،89.

[2] بسيوني، **مرجع سابق**، ص. 33.

[3] دورتي، بالستغراف، **مرجع سابق**، ص. 275.

للأشخاص ورؤوس الأموال من أجل رفع الميزة التنافسية التي من شأنها الحد من الخدمات دون المستوى المطلوب بحسب القواعد والمعايير المعتمدة في كل مجال.

إن تعدد المداخل المفسرة لعملية التكامل لا يعني أنه يتوجب على أي عملية تكاملية أن تختار بين واحد منها، فالعملية أصعب وأعقد من أن تترك لمدخل نظري واحد لتفسيرها، خصوصا وأن هناك جوانب تتوافق فيها بعض المداخل وجوانب أخرى تتمايز فيها وفقا لمعياري طبيعة التكوين الدولي أو الإقليمي المراد تحقيقه والطريق المقترح للوصول إليه، فنجد مثلا كلا من الفدرالية مع الوظيفية الجديدة تتفقان في العمل من أجل خلق كيان مندمج أو موحد كمحصلة نهائية لعملية التكامل، في حين أن الوظيفية والوظيفية الجديدة تركزان على العوامل الإقتصادية والإجتماعية.

تعتبر المقاربة التكاملية منحى ذا أهمية بمكان في علاقات الدول التي لها مقومات وشروط بلوغ درجات متقدمة من هذه العملية، كون المقاربة التكاملية تزيد من قوة المنظومة المتكاملة مما يضفي عليها وضعا متقدما في بين الفواعل الدولية. والجدير بالذكر أنه رغم أهمية المقاربة إلا أن القليل من التكتلات الإقليمية استطاعت بلوغ مراحل مهمة في العملية، ويشكل الإتحاد الأوربي الأنموذج الوحيد للمسار التكاملي الذي بلغ وحدة حقيقة. وهنا يبرز الإتحاد المغاربي كحالة تكاملية لم تكتمل بعد نظرا لإرتباطها بالعلاقات الجزائرية المغربية.

خلاصة الفصل الأول:

خلص الفصل الأول الذي تناولنا من خلاله المقاربات النظرية المؤطرة لدراسات العلاقات البينية الجزائرية المغربية. وهو ما يدفعنا إلى القول بتفاوت الرؤى في تحليل العلاقات البينية بحسب المقاربة التي تتبناها الطبيعة التفاعلية لعلاقات الدول، خصوصا في الإطار الثنائي. وبشكل أدق في علاقات الدول المتقاربة جغرافيا أو المتجاورة على خلفية إعتبار أن المعطى الجغرافي له الأثر البالغ في تحديد سياسات الدول خصوصا على المستوى الإقليمي كون سياسة الدولة تتحدد في جغرافيتها . وتشكل العلاقات الجزائرية المغربية موضوع الدراسة حلقة هامة ضمن الكيان المغاربيّ، فكلاهما تمتد جذوره عبر التاريخ، مما أوجب عليهما التعامل والتفاعل على مر العصور. وما يميز هذه العلاقات أنه رغم الطابع الذي يطغى علىطبيعة العلاقات للدولتين والذي يبدو وكأنه نزاع، إلا أنه يحمل في فحواه مدلول التنافس والتسابق للعب أدوار إقليمية ودولية ضمن التفاعلات العالمية.

في الدراسات الدولية، نجد أن الدولة في علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي مخيرة أحيانا، ومجبرة أحيانا أخرى بتبني منظور معين يقاربها في تصرفاتها وسلوكها على المستوى الخارجي، وخصوصا في علاقاتها الثنائية. فهي إما تتخذ منحى نزاعيا في تفاعلاتها من منظور أن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أو تعمل على إيجاد نوع من الترابط التفاعلي على أساس إعتماد متبادل بتبني رؤية تعاونية في مجالات محددة تحقق أهداف الأطراف المتعاونة وتساعدها على لعب أدوار إقليمية –وحتى دولية–. كما يمكن للدول التفاعل في اطار تكاملي يأخذ هدفا موحدا للمتفاعلين الذين يسعون لتحقيقه على دفعات أو مراحل، مع إحترام خصوصية كل دولة داخل هذا النسق المتكامل. وهو ما يصلح تطبيقه على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية التي نجدها تارة نزاعية، وتارة تعاونية، وأخرى تكاملية لكن في مجالات جد محدودة وبدرجات متدنية مقارنة بالمقومات التي من شأنها الدفع بالتكامل الإقليمي إلى أعلى المستويات.

تتسم العلاقات البينية بشكل عام، والعلاقات الجزائرية المغربية على الأخص بتراوحها ما بين المقاربات النزاعية، التعاونية، والتكاملية، وهذا بحسب الموضوع محل الترابط والتفاعل، إذ نجدها تتنازع في مجالات معينة خصوصا فيما تعلق بالمصلحة القطرية أو الوضع داخل النسق الإقليمي الفرعي من منظور تنافسي، ورغم ذلك فإنها تعرف نوعا من التعاون المحدود مقارنة بمقدرات الدولتين التي تمكنهما من الإرتقاء بدرجة تعاونهما مما يفتح لهما آفاقا جديدة، بحيث تمكنهما من التكامل على مراحل وليس بقرار سياسي يتم تجسيد هياكله ومؤسساته على أرض الواقع كما حدث وإنما بالإدراك لفحوى التكامل والعمل على تجسيده بهوية مغاربية وليست بإملاءات خارجية أو محاكاة لتجارب أخرى.

الفصل الثاني:

العامل التاريخي كمحدد لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

الحدث عموما سواء كان فعلا أو رد فعل؛ فإنه بعد مرور فترة من الزمن يصير تاريخا كونه تكرس في الواقع والبيئة التي حدث فيها ؛ فيتم التعامل معه بمعطيات الجيل الحالي على أنه معطىتاريخي كونه توالت الأجيال عليه، وحتى الأحداث تعاقبت تباعا لطبيعة ذلك الحدث وتفاعلاته مع غيره من الأحداث. كما أن بعض الأحداث تتعدى التاريخ لتتحول إلى معطى جغرافي؛ حيث يصبح هذا الحدث التاريخي الناجم عن قرارات سياسية واقعا جغرافيا بالنسبة للمنظومة ككل.

لكن حتى القرار السياسي الذي يتحول بعد مرور حقبة من الزمن إلى تاريخ لا يكون إلا استنادا إلى تاريخ معين أو بالأصح إلى قراءة معينة للتاريخ؛ تدفع بصانع القرار لترجيح بديل وتغليبه على البدائل الأخرى خلال اتخاذه للقرارات الخاصة بهذا الموضوع الذي له رصيد تاريخي يُعْرَفُ من خلاله. يعني هي حلقة تتوالى فيها الأدوار بين التاريخ والسياسة بحيث لا يمكن الجزم بأن أحدهما يتحكم في الآخر.

ورد عن الباحث "**زكي مبارك**": "هناك من يستشهد بالتاريخ لفهم الحاضر، وهناك من يستشهد بالحاضر لفهم التاريخ. فالأول يلتجئ إليه من يحترف العمل السياسي، والثاني يلتجئ إليه من يهتم بالفكر التاريخي"[1]. بتفصيله هذا، شق طريقين للباحث بحسب مجاله وميوله. لكننا نرى أنه بالإمكان الإستشهاد بالعنصرين من أجل فهم أحسن للماضي، يمكن من توصيف دقيق للحاضر، ويحيلنا لمعرفة تقريبية بتوجهات المستقبل.

ومن هذا المنطلق؛ يمكن القول أن العلاقات بين الدول وخاصة المتجاورة منها بحكم القرب الجغرافي الذي يزيد من الترابط ضمن البيئة الإقليمية تدفع الدول المتجاورة إلى الترابط فيما بينها في مختلف المجالات؛ كون المعطى الجغرافي يؤثر، يحدد، ويوجه طبيعة العلاقات البينية بدرجة أكبر. وفي سياق المعطى الإقليمي الذي يلعب دورا في توازنات القوى بين الوحدات الدولتية المكونة لهذا الإقليم. وتندرج دراستنا للعلاقات الجزائرية المغربية في مسارها التاريخي ضمن تفاعلات القوى القائمة بهما دون إهمال القوى المهيمنة على طبيعة العلاقات في مختلف مراحل الدراسة.

[1] زكي مبارك، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية-الجزائرية** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2007)، ص. 05.

المبحث الأول:اتجاهات تحليل العلاقات الجزائرية المغربية أثناءالمرحلة العثمانية

بوصول النفوذ العثماني إلى منطقة شمال إفريقيا عرفت الجزائر وضعا جديدا بخضوعها للباب العالي فيما ظل المغرب الأقصى يشكل إستثناءً على الوجود العثماني بالمنطقة؛ وعرفت علاقات البلدين الثنائية تفاعلات متنوعة بحسب الظروف الداخلية والخارجية؛ كما انه لا يمكن تناول هذه العلاقات في معزل عن الدولة العثمانية التي صارت موجودة بالجزائر تحت مسمى الإيالة.

المطلب الأول: الاتجاه النزاعي والسلوك التوسعي.

عرفت العلاقات الجزائرية المغربية في هذه الفترة ضروبا من النزاع على مراحل وبمستويات مختلفة؛ مرتبطا بالأحداث وصناع القرار بالمنطقة؛ سواء بين طرفي العلاقة التفاعلية أو بالنسبة للقوى ذات النفوذ والتأثير بالإقليم. فعرفت المنطقة هزات وتقاطعات للمصالح والمواقف.

لا يمكن الحديث عن العلاقات الجزائرية المغربية في هذه المرحلة دون التطرق للدولة العثمانية التي ساد نفوذها بالجزائر وبالتالي أصبحت المعاملات مع السعديين لا تتم إلا بمباركتها. فقد برزت الإمبراطورية العثمانية كقوة عالمية بالمتوسط مستندة على فكرة الجهاد من أجل الانتشار أو كسب المزيد من الحيز المساحي باعتباره مجالا حيويا. وقد تزامن تأسيس إيالة الجزائر مع ضعف سلطة الوطاسيين الذين كانوا يعيشون أيام حكمهم الأخيرة والذين امتد حكمهم على الحيز المساحي الموضح في الخريطة أدناه؛ ونظرا لظروفهم الداخلية إلتزموا الحياد نحو أحداث الجزائر التي أصبح وضعهم أشبه بها مع فرق بسيط هو عدم وجود فراغ سياسي؛ إذ كانوا لا يزالون يديرون شؤون المملكة –ولو بشكل اسمي– في عدة مناطق. وإدراكا منهم لتعقيد الوضع السياسي والأمني بالمنطقة؛ حاول أتراك الجزائر ربط علاقات ودية مع قواد المناطق المغربية التي كانت مستقلة عن مركز الدولة.

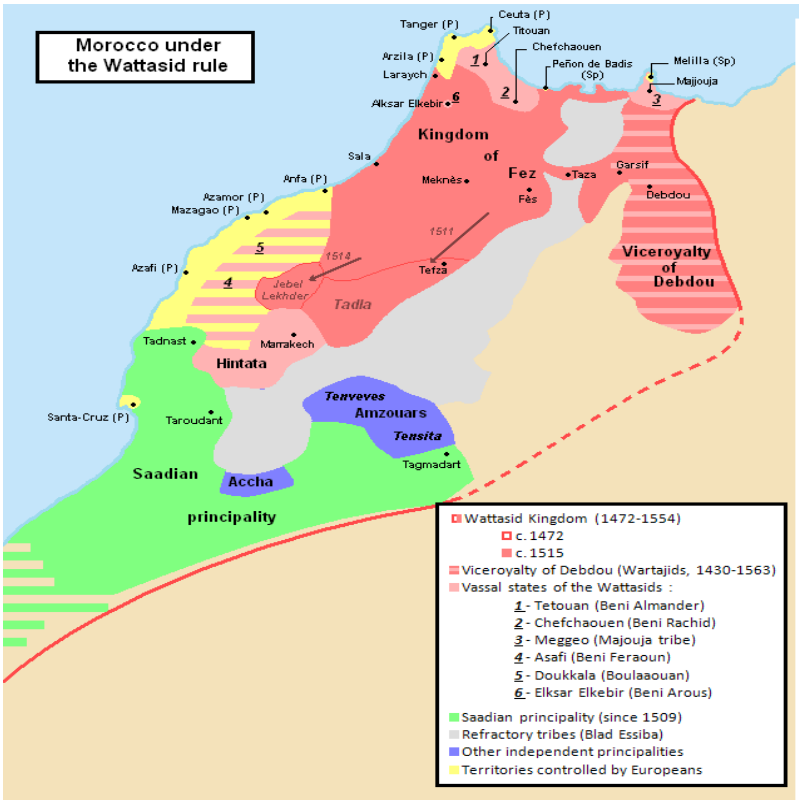

خريطة توضح الحيز الجغرافي الممتد عليه سلطة الوطاسيين أواخر حكمهم وظهور السعديين

المصدر:

https://www.google.com.imgurl=https%3a

ونظرا للأهمية الجيوسياسية لمنطقة الغرب الجزائري ومنها للتوغل في مساحات أخرى للمنطقة إما لدرء التهديد العثماني أو صده ودفعه للتراجع والإكتفاء بالمناطق المسيطر عليها؛ وفي ظل هلامية السلطة العثمانية وعدم استقرارهابتلمسان؛ فبعد تمكن السعديين من الإستيلاء على فاس 1549 هاجموا الغرب الجزائري في العام الموالي إلى أن تم طردهم[1]. وتواصل النزاع بدرجات متفاوتة وصلت للصدام المسلح عام 1552 جراء دعم الجزائر لآخر أبناء الحاكم الوطاسي من أجل استعادة نفوذه في فاس ونجح الجيش الجزائري في دخول فاس وتعيينه على العرش؛ لكن بعد عودة الجزائريين عاد السعديون للعرش[2].

لكن وصول العثمانيين إلى تلمسان تزامن مع صحوة سياسية جديدة للمغرب السعدي، مما أدى إلى تصادم الطموحات العثمانية بالتطلعات السعدية الساعية لبناء أمجاد الماضي عن طريق تكوين إمبراطورية مفتوحة نحو الشرق وحتى نحو الشمال إن أمكن[3]. فأدى تقاطع الرؤى والأهداف إلى جَرِّ العلاقات ضمن

[1] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي** (الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2013)، ص. 119.

[2] M. Elfasi, « Le Maroc », Dans:B. A. Ogot Et Autres, **Histoire Générale De L'afrique**(Evreux/France: Ed Unesco, 1999), PP. 237-240.

[3] ليلى بنجلون، "العلاقات المغربية التركية في القرن 16م من خلال المصادر الدفينة لتاريخ المغرب"، في: مجموعة مؤلفين: **المغرب والعالم المتوسطي دراسات في تاريخ العلاقات الدولية المغربية مابين القرنين 16م و20م** (الرباط: دار الأمان، 2014)، ص. 37.

مسار نزاعي اتخذ منحى كارثيا في حالات عدة مؤديا بالدولتين إما لقطيعة أو هجوم تباعا لطبيعة الخلاف وافرازاته. ففي ظل الوضع الذي كان سائدا آنذاك؛ رأت الدولة العثمانية أحقيتها في الخلافة من منطلق تحكمها في مقومات القوة التي تمكنها من فرض سيادتها وقوانينها –رغم أن أهم شرط وهو الإنتماء لآل البيت لم يتوفر فيهم– لكن المغرب رفض الإمتثال، وعمد إلى التأسيس لأحقيته بالخلافة من منظور أن السعديين يتمتعون بشرف الإنتماء لآل البيت كونهم منحدرين من سلالة الإدريسي أول وافد من سلالة الرسول الكريم إلى المغرب العربي (إدريس بن الحسن السبط بن علي وفاطمة الزهراء بنت الرسول الكريم)[1]. بمعنى أن كل طرف لا يريد الخضوع أو الإذعان؛ فالأمر يعبر عن تعارض بين مشروعين أَسَّسَ لصراع قوي بالمنطقة.

خريطة توضح مملكة مراكش

المصدر:

https://www.google.com/search?biw=1366&bih=662&tbm=isch&sa=1&ei=LrnVWomkKKaV6ASqmK6oDA&

وبهذا؛ فمع نهاية النصف الأول للقرن السادس عشر أتمت الدولة السعدية سيطرتها على معظم بلاد المغرب (الأقصى)، وبدأ العثمانيون يسيطرون على تلمسان والمناطق المحيطة بها؛ فَشَكَّلَ حدث إحتلال الأتراك لمدينة وجدة سببا للصدام بين الطرفين؛ ومنه العدول عن التعاون المشترك المفترض قيامه ضد المسيحيين.

[1] رشيد القنبعي، "الخطاب الديني بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط مسألة الصراع والحوار"، في: مجموعة مؤلفين: **المغرب والعالم المتوسطي دراسات في تاريخ العلاقات الدولية المغربية مابين القرنين 16م و20م، مرجع سابق**، ص. 24.

ولكون المنطقة الشرقية ذات أهمية بإمتياز؛ حرص **محمد الشيخ السعدي** (مؤسس الدولة السعدية)* على ضمها وهو ما يفسر سعيه لإستمالة القبائل والدخول في تعاون مشترك مع أهالي تلمسان وشيوخ هذه القبائل ضد أتراك الجزائر، واستقبل وفدا من وجهاء شيوخ قبائل مديونة، وآخر لأهالي تلمسان والجماعات الأندلسية المقيمة بها والراغبين في الإنضمام إليه لمساعدتهم على فتح تلمسان ذات المكانة الجيوسياسية المهمة لدى المسيحيين، العثمانيين، والسعديين. فتلمسان بالنسبة للسعديين كانت تشكل مفتاح الجهة الشرقية للمغرب التي تمكنهم من توسيع نفوذهم نحو الشرق وامتلاك العالم العربي كما كانت عليه في عهد الموحدين. وكانت بالنسبة للعثمانيين نقطة أساسية في تقوية نفوذهم بالجزائر واستكمال السيطرة على شمال إفريقيا والتصدي للقوات الإسبانية في الحوض الجنوبي الغربي للبحر الأبيض المتوسط وبالتالي إكتساب الزعامة الشرقية[1]. أما بالنسبة للقوى المسيحية فقد كانت تمثل منطقة ذات أهمية للتوسع نحو الشرق والغرب والجنوب باعتبارها بوابة إفريقيا.

كان يحرك التنافس بين السلطتين العثمانية والسعدية رغبة الدولة العثمانية لفرض سلطانها على المنطقة المغاربية بعد خضوع الجزائر لكي لا يشكل المغرب إستثناءً؛ وهو ما تعارض مع رغبة الحاكم السعدي في الحفاظ على استقلال بلاده والتوسع من خلال طرد الأتراك من كل المنطقة المغاربية؛ الذي قرَّرَ أن يسبق الإسبان والعثمانيين إلى ضم تلمسان كمرحلة أولى ثم بقية بلاد المغرب الأوسط. ولتحقيق الهدف اعتمد دعم الطرق الصوفية (خصوصا الشاذلية والجزولية)لتهيئة السكان بتلمسان التي كانت تعاني عدم الإستقرار؛ وذلك بجلب عدد كبير من سكانها لصف ملك المغرب من أجل تسهيل الإستيلاء[2]؛

*قامت الدولة السعدية التي كانت عبارة عن إمارة مستقلة بمراكش خلال حكم الوطاسيين (المرينيين) في فاس، ثم تمكنت من الإمتداد للشمال واتخذت إسم مملكة مراكش. تزامن الأمر مع الوجود العثماني بالمنطقة وبسط نفوذه على الجزائر. ثمتبعهم الفرنسيون؛ فوجب التمييز إذ استعملت في النهاية كلمة مراكش للدلالة على المغرب الأقصى. وبهذا؛ فيمكن لمس **غموض** في التسمية لهذه المملكة بعد رفع الحماية عنها فهي مملكة المغرب الأقصى الممتدة من دولة المروك أو مملكة مراكش وليست المغرب الذي يضم كل المغرب العربي من شرقه لغربه وليس مراكش لوحدها. قيل أنإختيار كلمة المملكة المغربية بدل كلمة مملكة مراكش التي كانت شائعة في عهد الحماية إنما هو دليل على رغبة المملكة في أن تجعل إسمها قريبا من إسم المنطقة كلها. لمزيد من المعلومات: مصطفى بوشعراء، **الإستيطان والحماية بالمغرب 1863-1874، ج. 01**، (الرباط: المطبعة الملكية،1984)، ص ص. 13،14. وكذا: صلاح العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، السياسة الدولية، ع13،1968، ص ص. 51،52.

[1]بنجلون، **مرجع سابق**، ص ص. 39-42.

[2]المكي جلول، "مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب 1234-1847"، رسالة ماجستير (الجزائر: معهد التاريخ،1993)، ص. 85.

فخضع له أهل ندرومة والقبائل المجاورة، وقاموا بحصار تلمسان ودخولها بعد حصار طويل وبهذا تم الإستيلاء على مملكة تلمسان بأعمالها وحدودها المتعارف عليها والممتدة إلى وادي شلف[1]. وفي هذه المرحلة؛ يفند الباحث "**المكي جلول**" وصول الجيش المغربي إلى شلف واستيلائه على مستغانم؛ مؤكدا أن الروايات التي تذكر ذلك منقولة ولا أساس لها من الصحة حيث لا يوجد إثباتات في هذا الموضوع.

وبهذا؛ عرفت العلاقات بين الجزائر وشرق المغرب تنافسا شديدا خلال المرحلة الأولى للإيالة، وبدرجة أقل بعد ذلك، ودارت الخلافات في القرن السادس عشر حول مراقبة تلمسان والمناطق المحيطة؛ حيث أنه بإنتقال السعديين من مراكش (الجنوب) للعاصمة فاس (الشمال) ولاّهم التلمسانيون–الذين تربطهم بهم ثقافتهم التقليدية ومذهبهم الديني– أمر المدينة؛ مما أدى لمعركة انتهت بإبعادهم من طرف الأتراك[2]. وبسيطرة الأتراك على تلمسان بدأ عهد جديد طبعه التنافس والتجاذب السياسي؛ فالسعديون جاؤوا للسلطة حاملين طموحات توسعية، واتخذ الأتراك من الجزائر نقطة للتوسع وفرض إرادتهم السياسية على المغرب في إطار مشروع وحدوي يهدف لخلق جبهة إسلامية موحدة بشمال إفريقيا[3]؛ فسعى كل منهما لتوسيع مجال حكمه على حساب ممتلكات الآخر.

هذا التضارب في المصالح لم يصل إلى النظر للعلاقات من منظور صفري؛ بل كان يعمد على الرغبة في الوحدة أو الضم؛ بمعنى أن النزاع كان قائما من منظور تنافسي وليس بغرض إلغاء الآخر وتحطيمه كليا والحيلولة دون وقوفه مجددا؛ بل كان من منظور رغبة التغلب في انجاز مشروع وحدوي وليس إقصاء للآخر. وهو ما تم تناوله في الفصل الأول بأن مدلول النزاع كان من منظور تنافسي من خلال الرغبة في احتواء الآخر والتحكم فيه وليس إلغائه. كما أننا سنتناول هذا السلوك في مواضع أخرى من هذه الدراسة من خلال التطرق للتنافس بين الجزائر والمغرب للعب أدوار في السياق الإقليمي وحتى الدولي (على حسب القدرات والبيئة).

---

[1] المرجع نفسه، ص. 86.

[2] ويليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب: عبدالقادرزبادية**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص. 165.

[3] زهراءالنظام، **العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية–ثقافية خلال القرن 10هـ/16م**(الرباط: دار الأمان، 2015)، ص. 08.

خَلَّفَ إنتصار الأتراك في تلمسان تأثيرا مزدوجا*، حيث وضع حدا لتطلعات الإسبان لما وراء وهران، وأوقف تقدم القوات المغربية داخل الأراضي الجزائرية، لكنه لم يَحُدَّ من أطماع الحاكم السعدي فيها؛ مما دفعهللتحالف مع الإسبان؛ فَدَشَّنَ الحاكم السعدي عهدا من التحالف مع ملوك الكاثوليك من أجل تحقيق طموح ورغبة توسعية في الجزائر من جهة؛ ومن جهة أخرى التصدي لأطماع الأتراك وطيدي العلاقة بالوطاسيين والذين لهم أنصار بعدة مناطق تابعة للدولة السعدية (خصوصا في بادس–القميرة حاليا، دبدو، وفاس) وبإمكانهم عرقلة الإستقرار السعدي بالمغرب[1]. فالحاكم السعدي نظر للأمور بمصلحية وأدرك أنه بإمكانه اللعب على التناقضات من خلال بناء علاقات مع الأطراف المتضاربة من أجل تحقيق مكاسب معينة في ظل هذا التناقض.

صحيح أن الأتراك كان لهم أطماع في المغرب، لكن السعديين ساروا على نهج مؤسس دولتهم في التعامل مع الأتراك بحذر؛ موازاة مع توطيد العلاقات بالإسبان؛ وهذا تجنبا لتهديدهم وتحسبا لأي زحف نحوهم يدفعهم للتعاون مع الإسبان؛ أو بالأصح لتفعيل أو تجسيد التحالفات القائمة. وإدراكا منه للأهمية الإستراتيجية لمجاله الحيوي؛ ولتجاوز ضغوطهم والحيلولة دون تردد قراصنتهم على سواحل المغرب الشمالية؛ أرسل بعثة إلى **فيليب الثاني (ملك إسبانيا)**** مقترحا التعاون ضد أتراك الجزائر، وطالبا المساعدة مقابل التنازل عن مواقع على السواحل المغربية[2]. فقام بتسليم "**حجرة بادس**" أو كما تعرف اليوم بإسم القميرة (**الموضحة في الخريطة أدناه**) للإسبان عام 1564؛ وهو ما أزعج الباب العالي الذي راهن على خضوع السعديين.

*بخضوع تلمسان للأتراك انتهى عهد الحماية الذي فرض عليها من قبلهم لمدة ثمان وثلاثين سنة وضمت أعمالها بشكل رسمي إلى دولة الأتراك الذين جعلوا من السيطرة عليها مرحلة جديدة لبسط سلطتهم على باقي جهات الجزائر.

[1] النظام، **مرجع سابق**، ص ص. 183،184.

**فليب الثاني ولد 1527/05/21، إستلم العرش وتم تنصيبه ملكالإسبانيا في الفترة الممتدو ما بين 1556–1598 إتخذ عدة ألقاب منها حاكم مشترك لبريطانيا.

[2] محمد نبيل ملين، **السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب** (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث الحديث، 2013)، ص. 49.

خريطة توضح حجر بادس- القميرة التي لاتزال penon de velez تحت السيطرة الإسبانية

المصدر :
https://www.google.com/GjssAN&q=penon+de+velez&oq=penon+de+velez&

حجرة بادس موضحة بالخريطة

المصدر: https://www.google.com/search?biw=1366&bih=662&tbm=isch&sa=1&ei=mL

الواضح أن فشل الباب العالي في إقناع سلطان المغربالإعتراف بسلطة العثمانيين لم يثنهم عن قرار الضم، وظل التهديد العثماني قائما خاصة من خلال لعب ورقة دعم طلب أصحاب الحقوق من السلالةلإسترجاعالعرش/الملك كوسيلة لإرغامه على الرضوخ وتلبية المطالب. وبعد إنتهاء السلطان العثماني من حربه مع الإسبان بشرق المتوسط اضطر للإلتفات إلسلطان المغرب **عبداللهالغالب**؛ معتبرا

رفضه عروض السلم المقدمة كمبرر للتدخل في المغرب؛ فعمدوا إيصال خبر إتفاقه مع الإسبان للصوفية الذين نجحوا في التحريض والدفع للتمرد عليه[1]. كما أنه بعد استنفاذ الباب العالي كل الوسائل الدبلوماسية تم اللجوء للخيار العسكري؛ فأمر السلطان **سليم الثاني** عام 1574 بإعداد حملة لغزو المغرب؛ الأمر الذي أدى بسلطان المغرب للعدول عن التصعيد وقام بأداء ضريبة التبعية. فدفعت به الأحوال الداخلية والخارجية إلى اللجوء للمهادنة والإنصياع نسبيا حفاظا على العرض؛ فعمد سلطان المغرب إرسال الهدايا والأموال للعثمانيين ليفوت عليهم فرص الغزو؛ والتي اعتبرها الباب العالي ضريبة تبعية واعتراف بالسيادة العثمانية؛ في حين كان ينظر لها السعديون أنها لا تتعدى حدود المعاملات الدبلوماسية[2]. وتأتي هذه الأعمال في إطار شراء السلم بالمنطقة.

بما أن هذه الأموال والهدايا اعتبرها الباب العالي بمثابة عربون للتبعية والخضوع شكّل رفض السلطان السعدي **'محمد المتوكل'** أدائها حالة من التوتر الذي بلغ أشده. وتباين خلال فترة التضارب هذه موقفان؛ حماس باشوات الجزائر الذين كانوا يعتبرون التدخل العسكري كفيلا بإجبار السعديين على الخضوع، وموقف السلاطين الذين فَضَّلُوا أن يعلن هؤلاء طاعتهم بطريقة سلمية. وفي هذا السياق؛يمكن القول أنه في ظل علاقات نزاعية من هذا النوع، كان يحاول حكام كل دولة جعل الدولة الأخرى تفعل (أو تذعن إلى) ما يريدونه باستخدام أي وسيلة تتناسب مع الموقف حينئذ. وكلما كانت الوسيلة أقل إحراجا وتكلفة كان ذلك أفضل[3].

بمرور الوقت؛ تعاظم سقف المطالب العثمانية لحد طلب التنازل عن أجزاء ترابية، واستعمال المطالبة بالعرش المغربي للضغط عليهم من أجل تحقيق منافع سياسية، ومتى تغاضوا عن تلك المطالب تدخل الباب العالي لحثهم على الطاعة والإنقياد والرضوخ لأوامر السلاطين[4]. كما وصل التدخل التركي في الشأن السعدي أَوْجَهُ حيث عَاوَنَ الأتراك **'المعتصم بالله'** عام 1576 في انتزاع الحكم من **المتوكل بالله** بعد مبايعته اثر وفاة أبيه **عبدالله الغالب** عام 1574[5]. ولعل ما يفسر هذا السلوك هو عزوفه عن إرسال

---

[1] النظام، **مرجع سابق**، ص. 247.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 311، 312.

[3] بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص. 24، 25.

[4] المرجع نفسه، ص ص. 312-314.

[5] جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب** (الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط. 01،1986)، ص. 174.

السفارات والهدايا مما يعبر عن موقف إستقلالي وعدم الرغبة في الإستمرار في سياسة الخضوع أو الولاء؛ والتعامل من منظور ندي مع الدولة العثمانية.

وما عزّز هذهالإستقلالية مخرجات معركة **وادي المخازن/ الملوك الثلاث***الواقعة في 1578/08/04 بالقصر الكبير–المغرب التي تشكل مرحلة فاصلة في تاريخ المغرب؛ حيث أن نتائجها قَلَبَت موازين القوى بالمنطقة؛ فأصبح المغرب ينتمي إلى مصاف القوى العظمى لتلك الحقبة؛ وبالتالي حقّق توازنا نسبيا مع القوة المسيطرة بالجزائر آنذاك وهي سلطة الأتراك؛ مما دفعها لإعادة حسابات الربح والخسارة وترتيب البدائل بحسب المعطيات الجديدة للإقليم. وفي هذا الصدد؛ يقول المؤرخ الإسباني "**دييغو دي هايدو**" **Diego De Haëdo** (1527–1603)أن سلطان المغرب "**أحمد المنصور**"**ومنذ انتصاره في معركة **وادي المخازن** صار يتعامل في علاقاته مع الأتراك بسياسة الأمر الواقع الذي مكّنه من فرض قوته فأصبح لا يبعث هدايا ولا سفارات للسلطان العثماني **مراد الثالث**عقد تحالفا مع ملك إسبانيا**فيليب الثاني**، وتخلص من معظم الأتراك بمملكته، لذا تراجع السلطان العثماني عن الإعتراف بسلطته بسبب علمه بانحيازه للإسبان وعزمه على محاربة الأتراك[1].

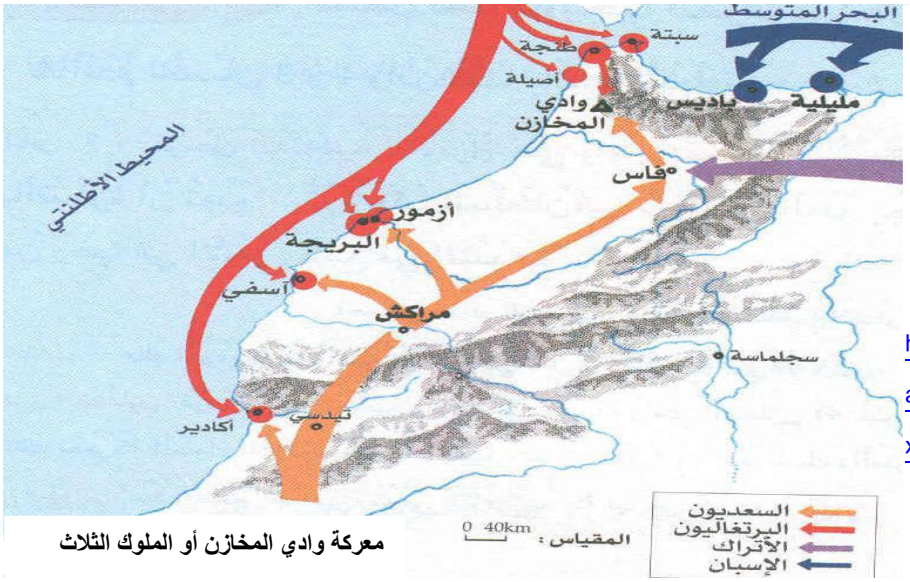

معركة وادي المخازن أو الملوك الثلاث

خريطة توضح معركة وادي المخازن (الملوك الثلاث) وقيام دولة السعديين

المصدر:

http://awdadawa.com/Pages/Articles/Default.aspx?id=2407

*معركة وادي المخازن: سميت كذلك بمعركة الملوك الثلاث كون ثلاث ملوك لقوا حتفهم فيها وهم: 'عبدالمالك أبومروان'، وابن أخيه المنزوع عن العرش 'محمد المتوكل' وملك البرتغال 'سيباستيان'.

أحمد المنصور: لُقِّبَ **بالمنصور الذهبي لكثرة الذهب أيام حكمه. فيما يرجع البعض التسمية للفديات التي تم تحصيلها من عائلات أسرى حرب الملوك الثلاث. للمزيد: محمد نبيل ملين، **السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب**(الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث الحديث، 2013)، ص ص. 118،119.

[1]ملين، **مرجع سابق**، ص ص. 54–57.

كما عمد سلطان المغرب **'أحمد المنصور'** تقليد السلاطين العثمانيين من خلال اتخاذ ألقاب كانت حكرا عليهم دون غيرهم من حكام الممالك الإسلامية (أمير المؤمنين، خليفة المسلمين). وكان للأمر وقعا على السلطان الذي لم يقبل أن ينازعه أحد في الألقاب التي تدل على اتساع سلطانه، وتخوله التحكم بأرجاء كبيرة من العالم الإسلامي[1]؛ فالسلاطين العثمانيين في تلك الحقبة كانوا يعتبرون أنفسهم مركز الدولة الإسلامية ولا مجال لمنازعتهم ولا حتى محاكاتهم.

وبهذا؛ صار الحاكم السعدي (المنصور) يتعامل من منطلق قوة مستمدة من خروجه منتصرا في المعركة سالفة الذكر وتدعيم هذه القوة من خلال تحالفات من شأنها تهديد الباب العالي، مع غلق منافذ التغلغل للنظام السعدي من خلال التأسيس لحمايته من عناصر تكون تابعة في ولائها للدولة العثمانية.

والملاحظ أن تحول الجزائر إلى باشوية انعكس سلبا على علاقتها بالمغرب؛ فالباشوات كانوا عاجزين عن التدخل لقصر مدة التداول على السلطة بالإيالة، كما انشغل معظمهم بإخماد الفتن وثورات القبائل، مكتفين باستعمال وسطاء وحلفاء لهم من الفئة الدينية في التعامل مع حكام المغرب.إلا أن هذا التحول في طبيعة النظام لم يُعْفِ بعض السلاطين السعديين من أداء ضريبة الولاء أو التبعية للباب العالي والتي تسلم للسلطات بإيالة الجزائر؛ حيث أنه كلما وجد السعديون في تغير الوضع السياسي بالإيالة بمثابة فرصة للتملص منها؛ تدخل الباب العالي للمطالبة بأدائها؛ معجزاءاتأخذت عدة صيغ؛ منها: الأمر بالتنازل لأتراك الجزائر عن ميناء العرائش[2]، تكريس نفوذ بعض الأمراء على مناطق معينة كانت تابعة للنظام السعدي بدفعه للتنازل عنها (التدخل للتنازل **لإسماعيل بن المعتصم** عن كل ناحية فاس).

إلا أن سلطان المغرب **'أحمد المنصور'**عرف استغلالوضع التنافس الدولي آنذاك لصالحه من خلال التقرب من **'الملكة إليزابث'** بوضع حجر بادس (القميرة حاليا) تحت ملك بريطانيا ليتم التخلص من ضغوط الإسبان والأتراك معا، والتفرغ لتوسيع مجاله الحيوي بالإمتداد في جهات الصحراء الشرقية[3]. وبالتالي درء التهديدات العثمانية والإيبيرية والتفرغ للصحراء من أجل التوسع في مجال يعتبر حيويا بإمتياز ولا ينافسه فيه قوة أخرى في تلك المرحلة.

---

[1] النظام، **مرجع سابق**، ص. 295.

[2] ملين، **مرجع سابق**، ص ص. 332،333.

[3] النظام، **مرجع سابق**، ص ص. 315-325.

إنطلاقا من رغبته التوسعية؛ وبعد استكمال سيطرته على أقاليم الصحراء الشرقية، وبسط مملكته على غرب إفريقيا سعى سلطان المغرب للحصول على لقب الخلافة مستغلا الحركات المناهضة للسلطة العثمانية بالبلدان العربية في نهاية القرن السادس عشر من خلال الإتصال بالعلماء والفقهاء والوجهاء من أجل كسب تأييدهم في نشر دعوته بين الفئات الإجتماعية، واثارة الرأي العام ضد حكم العثمانيين[1]؛ أي السعي لإختراق هذه القوة العظمى من الداخل وتفتيتها بإنهاكها مما يدفع بها لتتلاشى داخليا؛ جاعلا من التدخل بالجزائر هدفه الأول، ومحاولا تحقيق –بالسلم– ما عجز عنه بالقوة.

يمكن القول أن المغرب منذ بدايات الدولة السعدية وهو يسعى جاهدا لتوسيع نفوذه وسلطته إلا أنه عجز عن إلحاق الجزائر بسبب حزم الإدارة التركية، وكادت المحاولات أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين خاصة بعد أن حشدت الدولة العثمانية وحداتها من خلال أسطول الجزائر عام 1581 من أجل غزو المغرب. وعلى اثرها تم الإتفاق بتحديد منطقة ملوية كحد فاصل بين الدولة السعدية وإيالة الجزائر.

عرفت بداية القرن السابع عشر تسربا للضعف بالمملكة إثر وفاة الحاكم (المنصور عام 1603) وانتشار الفوضى والإضطرابات الداخلية أدتلإنفلات السلطة من السعديين وانتقالها للعلويين عام 1640 الذين تمكنوا من إخراج المغرب من ضعفه بعد بمرور قرابة عقد من الزمن على توليهم الحكم وبالضبط خلال العقدالسادس للقرن السابع عشر. إلا أن استقرار السلطان **'مولاي محمد'** بوجدةمنذ 1650 شَكَّلَ نقطة تهديد مغربي لحكام الجزائر؛ مما أدى إلى تجددالنزاعبينالدولتينبسببرغبة المغربفيالغربالجزائري. فعرفت هذه الفترة تدخلات مغربية في التراب الجزائري[2]؛ فدارت بين الجانبين مناوشات حدودية طيلة 4 أعوام لم يستطع فيها أحدهما هزيمة الآخر.

وعلى اثر ذلك؛ بادر العثمانيون انطلاقا من الرابطة الدينية والإرتكاز عليها بإيفاد لجنة علماء للتفاوض بشأن تحديد مناطق النفوذ لإعادة الإستقرار والتواصل البشري والتجاري، فتم عقد معاهدة تافنا عام 1654[3]، والتي بموجبها تم الإتفاق على الخط الفاصل بين حدود وسيادة كلا الدولتين خصوصا بعد تبلور ماهية الدولة بالمفهوم الوستفالي للدولة القومية الحديثة بعيدا عن الإعتبارات القبلية والدينية التي كانت

[1] المرجعنفسه، ص. 340.

[2] بن قايد عمر، "أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/17م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع. 17، ص ص. 142–150.

[3] محمد علي داهش، "العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث 1650–1830"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية، جامعة قطر، ع. 18، الدوحة، ص. 163.

تهيمن على المنطقة. إلا أن واقع الحال مغاير؛ فالبيئة المجتمعية والنظام السياسي لهما تأثير على هذه التفاعلات وهو ما يفسر إستمرار العلاقات بالمنظور القديم للولاء والطواعية والخضوع.

تفاقمت الأمور بتولي السلطان العلوي **'مولاي رشيد'** الحكم حيث زحف نحو الغرب الجزائري؛ فاستولى على وهران ومنطقة تلمسان وعاد نحو فاس عام 1666؛ فالنزعة للتوسع عقيدة راسخة في الفكر السياسي المغربي فكرا وممارسة؛ ثم خلفه أخوه **'مولاي إسماعيل'*** الذي حاول توسيع سلطان مملكته بالإستيلاء على المناطق الغربية للجزائر عدة مرات من خلال قيامه بالحرب المقدسة على الأتراك[1]. بالمقابل؛ عاضد الجزائريون الزعيم القبلي **'غيلان'** في ثورة قامت بغرض تعويض السلطان بإبن أخيه، انتهت بهزيمة وقتل هذا الزعيم القبلي في 1673. وبعدها حَوَّلَ الأتراك تركيزهم لمناطق أخربينما دخل المغرب فترة عزلة استمرت لنهاية القرن التاسع عشر[2].

يمكن القول أن استمرار تبني السلطان "**مولاي اسماعيل**" لقب أمير المؤمنين وعدم الإعتراف بالسيادة الروحية للسلطان العثماني على المسلمين يعبر عن الهاجس المحرك لسعي المغرب إلى لعب دور محوري بالتوجه الدائم لبناء الدولة المغربية–العربية ضمن الإطار المغاربي. ومنه؛ جاءت محاولاته بالهجوم على الجزائر؛ فبعد استقرار العلاقات على وضع سلمي نسبيا استأنف أعمال العدوان بتوجيه عدة حملات عبر الحدود الجزائرية لاسيما في 1678، 1682، 1692؛ في محاولة لإحياء سياسة أسلافه التوسعية[3]. لكنه تراجع بعد خسائر جسيمة، وتم إبرام "**معاهدة وجدة**" التي أبقت مناطق النفوذ على حالها[4].بعد هزيمة المغربإلتزم بإعادة الحدود بين الجزائر والمغرب إلى وضعها الطبيعي الجغرافي والسياسي على ما كانت عليه زمن حكم الزيانيين لمملكة تلمسان، وتراجعت من وادي تافنة إلى وادي ملوية بعد أن بقيت أربعين سنة بوادي تافنة[5].

***إسماعيل بن الشريف/ الشريف** (1672–1727)

[1]محمد كمال شبانة، **الدويلات الإسلامية في المغرب** (القاهرة: دار العالم العربي، 2008)، ص. 101.

[2]سبنسر، **مرجع سابق**، ص. 166.

[3]إسماعيل العربي، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهدالأمير عبدالقادر**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982)، ص ص. 219،220.

[4]داهش، **مرجع سابق**، ص. 165.

[5]المكي، **مرجع سابق**، ص. 114.

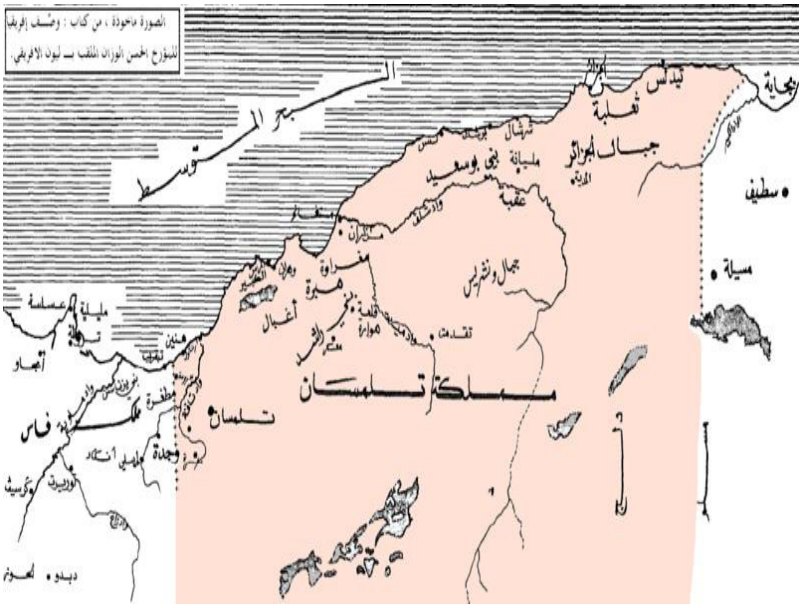

خريطة توضح الحدود في تلك الفترةلمملكة الزيانيين

المصدر:
http://www.awdadawa.com/Articles/default.aspx?id=51

إستمر التوتر في العلاقات المغربية العثمانية مما يؤثر تباعا على الجزائر وعلاقتها بالمغرب لغاية عام 1708 إذ شهدت المنطقة إنفراجا انطلاقا من "التضامن الإسلامي" لمواجهة الخطر الأوروبي المشترك، إذ أرسل **مولاي إسماعيل** رسالة تهنئة للسلطان العثماني إثر استرجاع وهران من الإسبان، لكن سرعان ما عاد التوتر بسبب تمسك العثمانيين بمطلب السيادة الإسمية بعد الإخفاق في فرض سيادة مباشرة على المغرب[1].

مثلما كانت العلاقات العثمانية السعدية عدائية ومتضاربة؛ عرفت العلاقات العثمانية العلوية عداءً يميزه التوتر والتأزم والحروب والأحلاف لمدة 66 عاما من أول زحف للعلويين عام 1646 إلى الإستيلاء على قرية أبوسمغون 1711/1710[2]. وكانت هذه النزاعات تقوم قصد توسيع الحدود أو المحافظة عليها؛ فالحملات التي قام بها العلويون تمت داخل تراب الجزائر لتوسيع حدودهم وحققوا ذلك أربع مرات؛ أولها عام 1654/1653 بنقل الحدود من ملوية إلى واد تافنة، وأعادها الداي شعبان إلى ملوية 1691 أو 1692، وأعاد نقلها مولاي سليمان من ملوية إلى شرقي وجدة عام 1796/1795 ثم وسعها عام 1806/1805 إلى فقيق، ثم وسعها كذلك إلى قورارة وتوات 1809/1808، مقابل حملة جزائرية واحدة

[1] عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر. محمود علي عامر، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989)، ص. 443.

[2] المكي، **مرجع سابق**، ص. 122.

وصلت إلى فاس من أجل إعادة الحدود إلى طبيعتها من وادي تافنة إلى وادي ملوية عام 1692/1691.[1]

إلا أن فتور العلاقات بين الإيالة والباب العالي، وضعف سلطة باي وهران، كانت عوامل مشجعة للعلويين من أجل العودة إلى السعي للتوسع في 1800-1830؛ كما وجد بعض السكان في الفوضى واضطراب الأمن مبررا لتفضيل حكم المغربيين على الأتراك؛ وهو ما فعله سكان تلمسان عام 1808 بطلب الحماية من **المولى سليمان** فصارت المدينة والمناطق المحيطة بها أراض مغربية لفترة من الزمن[2]. وهو ما نتج عنه العداء والصدام في علاقات البلدين في فترة حكم السلطان العثماني **'محمود الثاني'** الممتدة (1808-1839) وتأزم العلاقات بين البلدين رغم إستمرار العلاقات التجارية والثقافية والدينية وحركة القوافل.[3] وأخذ العداء أشكالا عدة؛ فمن الغارات العسكرية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر بمساندة الثورات الشعبية تحت زعامة الطرق الصوفية المعارضة للوجود العثماني، وهو ما يفسر رفض السلطان **'مولاي سليمان'** طلب داي الجزائر المتمثل في تسليم شيخ الطريقة الدرقاوية*بغية القضاء على ثورته وتهدئة الأوضاع[4].

ولم يتوقف الأمر عند عدم المساعدة؛ بل تعداه لانتهاز سلطان المغرب فرصة انشغال جيش الجزائر بإخماد الثورة الدرقاوية بالغرب وثورة **'ابن الأحرش'** (1804) بالشرق وحملة **'الباي حمودة'** على قسنطينة؛ للقيام بحملات على الجنوب الغربي للجزائر فإستولى على فقيق خلال حكم الداي مصطفى باشا، ونتيجة لهذه الحملة تم تغيير الحدود بين الجزائر والمغرب وهو التوسع المغربي الرابع بالجزائر، والثاني بالجنوب الغربي من **سجلماسة- الريصاني** حاليا (الواقعة ضمن إقليم **تافيلالت** حاليا) إلى **فقيق**التي بقيت تابعة للجزائر مدة خمسة قرون و74 (عاما منذ حكم بني عبدالواد لمملكة تلمسان)[5]. وساعدت ظروف عدم الإستقرار **'المولى سليمان'** للقيام بحملات على منطقتي قورارة وتوات والإستيلاء عليهما زمن حكم الداي

---

[1] المرجع نفسه، ص. 125.

[2] العربي، **مرجع سابق**، ص. 220.

[3] يحي جلال، **تاريخ المغرب الكبير، ج2**، (بيروت: دار النهضة العربية للنشر،1981)، ص. 132.

*شيخ الطريقة الدرقاوية: هو "**عبد القادربن الشريف الدرقاوي**"إنتفض عام 1805 ضد الأتراك وبعد تأكد إنهزامه لجأ للمغرب البلد الأم لهذه الطريقة الصوفية (زاويتها بفاس) المتفرعة عن الشاذلية.

[4] حكيمة منصور، **السلطان العثماني محمود الثاني ومسألة الإحتلال الفرنسي للجزائر 1808-1839** (الجزائر: منشورات آلفا، 2014)، ص ص. 74،75.

[5] المكي، **مرجع سابق**، ص. 121.

علي خوجة العسال، ونتج عنه تغيير الحدود وهو التوسع المغربي الخامس، والثالث بالجنوب الغربي، من فقيق إلى قورارة وتوات اللتين كانتا تابعتين للجزائر ما يقارب ستة قرون؛ وبقيت الحدود كذلك لغاية الإحتلال الفرنسي للجزائر[1].

ورغم جهود العثمانيين إلا أنهم أخفقوا في محاولات إلحاق المغرب الأقصى لعدة عوامل؛ أهمها منعة البلاد المغربية وبعدها الهائل عن مركز الدولة مما مَكَّنَ سلاطينها من الدفاع عن استقلالهم؛ فانصاعت الدولة العثمانية للواقع تحت ظروف تراجعها العسكري والإقتصادي والإداري معترفة باستقلال المملكة المغربية، وتبادلت معها السفارات* في الربع الأخير للقرن السادس عشر ميلادي والتي يشوبها سوء الفهم؛ إذ يعتبرها الطرف المغربي ضمن إلتزامات اللياقة الدبلوماسية؛ في حين ينظر لها العثمانيون كضرائب واجبة الدفع[2].

وفي بداية القرن التاسع عشر أصبحت تبعية الجزائر للدولة العثمانية تنحصر في تصديق السلطات لتولية الداي كل سنتين أو ثلاث، والتحاق سفن الأوجاق** بالأسطول العثماني تحتالطلب، وحصل الولاة على هامش كبير من الحرية لدرجة صلاحيات توقيع المعاهدات مع الدول الأجنبية مباشرة[3]. بمعنى أن الجزائر كانت تابعة إسميا فقط للباب العالي قبل دخول الإستعمار الفرنسي[4]

ومن هنا؛ يتضح لنا جليا أنه منذ تأسيس إيالة الجزائر وهي تتخبط في نزاعات بينية مع الدولة الملاصقة لها جغرافيا والتي تربطها بها عدة عوامل من شأنها تعزيز العلاقات بدل تأزيمها. فرغم التغيرات التي طرأت على نظام الإيالة، وتداول الأسر الحاكمة بالمغرب الأقصى من وطاسيين إلى سعديين ثم علويين؛ فإن الثابت الوحيد في علاقاتهما هو النزاع الذي يجد تفسيره في سعي كل طرف لإخضاع الآخر

---

[1] المرجع نفسه، ص. 122.

*السفارات في هذا السياق وفي تلك الحقبة كانت كدلالة للمبعوثين أو الرسل الذين يكلفون بمهام التسوية والصلح بين الطرفيين وليس السفارة بالمفهوم العصري ضمن إطار العلاقات الدبلوماسية للعصر الحديث.

[2] جاسم محمد شطب، **الإستراتيجية العثمانية في شمال إفريقيا في القرن السادس عشر**، مجلة آداب الكوفة، ع. 21، مج. 08، 2015، العراق، ص. 77.

**أوجاق: فرقة عسكرية مكونة من الجنود الإنكشارية بشكل خاص.

[3] أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الإحتلالالفرنسي للجزائر**، تر. عبدالجليل التميمي، (تونس: منشورات الجامعة التونسية،1970)، ص. 28.

[4] Michel Camau, **Pouvoir Et Institutions Au Maghreb** (Alger : OPU, 1983), P. 99.

أو تحطيمه أو على الأقل تحجيمه. إلا أن الأمر لم يحل دون قيام نشاطات تعاونية في علاقاتهما البينية خلال هذه المرحلة من تاريخهما المشترك؛ وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: اتجاه التعاون والسلوك السلمي.

رغم أن العلاقات البينية طغى عليها النزاع بدرجات متفاوتة في مختلف أطوار حقبة الوجود العثماني بالجزائر كما بيناه في المطلب السابق؛ إلا أن الأمر لا يلغي بعض مجالات ومسارات أو ضروب التعاون بين البلدين. والتي رغم قلتها على المديين الزماني والمكاني إلا أنه لا يمكن نفيها كونها كانت ذات أهمية تباعا لمقتضيات العلاقات البينية والظروف المحيطة في هذه الفترة.

سبق وأن ذكرنا سعيالوطاسيين الذين كانوا في نهاية حكمهم إلى التحالف مع العثمانيين درءً للتهديدين الخارجي والداخلي، ففي الخارج كان التهديد الإيبيري؛ أما في الداخل فقد كان الصراع قائما بين الوطاسيين في فاس، والسعديين في مراكش. ودرءً للتهديد الداخلي أعلن الحاكم الوطاسي "**أبوحسون الوطاسي**" تبعيته للعثمانيين؛ الأمر الذي أعطاهم اليد الطولى للتدخل ضمن الحيز المساحي للمغرب من أجل إعادته للعرش.

وورد في **مجموعة المصادر المغفلة للتاريخ** أن **'بربروس'** قام بالرسو في الموانئ الشمالية لمملكة فاس، والتزود منها[1]. بالمقابل؛ وبنظرة إعتماد متبادل– فإن ملك فاس عند تزايد الضغوط الداخلية والخارجية، وبعد أن أصبح محاصرا بين الفئة الدينية والسعديين؛ قام بمراسلة **خير الدين** عام 1531 يدعوه للتحالف ضد المسيحيين فَرَدَّبإستعداده لمهاجمة سبتة وللتنسيق معا في الجهاد؛ إلا أن ظروف الجزائر بسبب الثورات الداخلية والتخوف الوطاسي من السيطرة السعدية على البلاد حالت دون تحقيق هذا الهدف والإستفادةمن هذا التقارب[2]. أي أن الظروف المحيطة لم تكن لتدفع بتعزيز هذا التعاون والإرتقاء به سواء أفقيا أو عموديا؛ أي سواء تطوير التعاون في مجال معين برفع مستواه، أو الدفع به أفقيا ليشمل عدة مجالات للتعاون تشكل في مجملها أسسا للتقارب؛ فانجرت العلاقات إلى التباعد.

من جهة أخرى؛ منحت انتصارات العثمانيين على المسيحيين دفعة لحروب السعديين قبل توليهم السلطة بالبلاد حيث كان اهتمامهم منصبا على طرد البرتغاليين من جنوب البلاد (الجهاد). كما حظيت

---

[1] محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512–1543**(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط. 01، 2015)، ص. 324.

[2] بنجلون، **مرجع سابق**، ص. 38.

المقاومة المغربية ضد البرتغاليين بدعم من المجاهدين غرب الجزائر للدفاع عن المراكز المحتلة والمهددة من قبل البرتغاليين[1].فقد اقتضت المصالح التقارب والتعاون بين باشوات الجزائر وحكام المغرب لصد المدالمسيحي وتحرير المراكز المحتلة، وإلتزم الباب العالي –كونه المسؤول عن إيالة الجزائر– بتوفير الحماية والدعم العسكري لحكام البلدين. وكان المرغوب فيه بالمقابل هو أن يتم ترجمة ود سلاطين المغرب وإخلاصهم للعثمانيين في إعلان الولاء والطاعة بالدعاء لهم على المنابر وإرساء الضرائب[2].

وبانتقال السلطة للسعديين رفض الأشراف الخضوع للدولة العثمانية وهو ما أَثَّرَ سلبا على علاقاتهم بالإيالة؛ إلا أنه رغم النزاعات البينية والمواجهات–سالفة الذكر–نَجِدُ أنها تخلّلتها فترات من التعاونفي مجالات معينة؛ فعرفت العلاقات بين البلدين ضروبا من التعاون من أجل المصلحة المشتركة برزت أهم محطاته بدءً من العقد الثالث للقرن السادس عشر في الحملات العسكرية المشتركة على شكل تحالفات ضد مراكز الإحتلال بالبلدين وعند السواحل الإيبيرية؛ بالموازاة مع إعتماد أتراك الجزائر علىدعم بعض المناطق المغربية (مجاهدي شفشاون وتطوان) مكنهم من التفوق غرب البلاد واختراق تحالف الإسبان بمملكة تلمسان. وبهذا؛ شجع الأمر لتكثيف الجهود المشتركة؛ تزامن وادراكهما أن تحقيق الأهداف المشتركة يكون بنهج سياسة إصلاحية تعتمد تطوير الوسائل العسكرية وايجاد الإمكانات المالية اللازمة لمواجهة المعارضين والحد من الفوضى والإنقسامات الداخلية[3].

بإنتقال السلطة للأشراف السعديين عام 1549 في ظروف من التوتر تتخلله أزمات (كما سبق الإشارة لدعم الجزائريين للوطاسيين) ورغم توترات العلاقة بين الطرفين إلا أن الأمر لم يمنع من قبول السعديين بإيواء بعض الأمراء الزيانيين الفارين دون مساعدتهم ضد بعضهم، أو ضد الإسبان، أو ضد العثمانيين. ولأن ظهور السعديين والأتراك كان لنفس الأسباب؛ فقد انصبإهتمامهم على ما عجز الزيانيونالوطاسيون عنه من درء التهديد الإيبيري والقضاء على الفتن والإنقسامات. لذا؛ قاربالدفاع عن الإقليم جهودهما[4]. وجراء الأوضاع الخارجية بالأخص؛ عرف النصف الثاني للقرن السادس عشر تعاونا عسكريا عثمانيا سعديا في بلاد المغرب وفي شواطئ مضيق جبل طارق.

---

[1] النظام، **مرجع سابق**، ص. 52.

[2] النظام، **مرجع سابق**، ص ص. 312،313.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 110–121.

[4] المرجع نفسه، ص. 06.

ومن منظور ديني؛ برز دور العلماء والصوفية في التقارب السعدي التركي وثني الحاكم السعدي عن التحالف مع الإسبان؛ إذ قام صوفية مدينة الجزائر في بداية الحكم السعدي للبلاد وبالضبط عام 1556 بمبادرة لحل الخلاف البيني وتوجيه الصراع ضد العدو المشترك (إسبانيا)، لكن نجاحها ظل رهينا بموقف الباب العالي من السلطة السعدية[1].

ويرى الباحث **هبة الله أحمد خميس بسيوني** أنه لا مناص من اعتماد إحدى الدولتين على الأخرى ولو كانت مصالحهما متصارعة. ويحدث ذلك لأن حكومة أي من الدولتين لا تستطيع أن تحصل على شيء تريده دون بعض التعاون (سواء عن طيب خاطر أو قسرا) من جانب الدولة الأخرى. أي أن إحدى الدولتين لا تستطيع الحصول على كسب (تطالب به شرعا) من الدولة الأخرى ما لم تسمح به هذه الأخيرة (وهي تعترف بذلك ضمنيا) بخسارة مماثلة لهذا الكسب[2].

إبتداء من عام 1571 أخذت علاقة المغرب بأتراك الجزائر منحى جديدا، فهزيمة الأتراك في معركة لبانتو* كان لهاتأثيرا على العلاقات البينية؛ حيث تأكد الخطر الخارجي (العصبة المقدسة) الأمر الذي استدعى توحد القوى الإسلامية لمواجهتها، فبعدهذه المعركة تأكد للسلطان العثماني الحاجة إلى لتقارب والتعاون مع سلطان المغرب لمجابهة مساعي المسيحيين[3].

بتقلد سلطان المغرب "**أحمد المنصور**" للحكم على اثر نتائج معركة وادي المخازن، وتبعا لظروف المرحلة (تجهيز الباب العالي للغزو)؛ قدّر الأضرار المحتملة عن غزو المغرب فبدت له أهمية التقرب من الجار الشرقي والعمل على احتواء الخلاف وتأمين الحدود. ودرءً لهذا التهديد؛ عَجَّلَ بإرسال سفارةوهدايا للسلطان العثماني **(مراد الثالث)** ولخليفته بالجزائر باعتبارها بمثابة جواز مرور مبعوثيه إلى اسطنبول، وكلف السفيران بتأكيد الإتفاق الذي عقده "**عبدالملك**" مع الباب العالي. وأيا كانت الأسباب، فالسلطان العثماني اضطر لصعوبة الظروف بقبول وعود سفير المغرب، والتوصل لإتفاق؛ ثم كتب لوالي الجزائر لتسلم الضريبة (ضريبة الولاء)، وتحديد شروط إعلان التبعية، وتم تأجيل الحملة على المغرب.

---

[1] النظام، **مرجع سابق**، ص. 208.

[2] بسيوني، **مرجع سابق**، ص ص. 25،24.

*معركة لبانتو: حدثت بتاريخ: 1571/10/07، بين الدولة العثمانية والعصبة المقدسة التي ضمت إسبانيا، جمهورية البندقية، الدويلات البابوية، جمهورية جنوة، دوقية ساقوي، فرسان مالطا. لم تدم سوى خمس ساعات لِتُكَلَّل بِنَصر حاسم للقوات المسيحية.

[3] ملين، **مرجع سابق**، ص ص. 50،49.

وأوصى السلطان العثماني والي الجزائر بالإلتزام بحكمه الشريف. وأمره كذلك بالسعي للصلح معه بما أنه لم يخل بواجب الصداقة ولم يخن؛ ووجوب عدم مخالفة الشرع الشريف والعهد والميثاق، مع التأكيد على العمل على بقائه في الحكم[1].

واعتبر الطرف المغربي (السلطان المنصور) هذه الأموال والهدايا بمثابة تعبير عن الرغبة بإستمرار التواصل والتعاون البيني–من منظور ديني– لمواجهة الأخطار المهددة للبلدين؛ بعيدا عن الوصول إلى حد الخضوع والتفريط في السيادة المغربية، كما أن إرسال الأموال والهدايا لم يكن يتم بشكل منتظم، بل كلما دعت الحاجة، واقترن بأسباب أمنية، أهمها التهديد المسيحي. وتباعا لذلك؛ سمحت الظروف بقيام علاقات أكثر هدوء وسلمية بين الإيالة، الباب العالي، والسلطنة. وهو ما جعل المنصور لا يقدم حتى عندما توافرت له مقومات القوة للعب دور في المنطقة كغزو تلمسان مثلا أو جهات غرب الجزائر، وذلك تجنبا لمسببات النزاع خصوصا مع وجود حلفاء وأنصار داخل المغرب جاهزين للتحرك وهو ما من شأنه التأثير على النظام الحاكم (الأسرة الحاكمة)[2].

يمكن القول أن العلاقات بين البلدين تحسنت خاصة بعد إرسال السلطان العثماني **(مراد الثالث بن سليم الثاني)** بسفارة إلى **أحمد المنصور** لطلب المساعدة في فتح وهران، وتوالت السفارات العثمانية في عهده؛ بعضها لم يكن يرغب هذا الأخير بتلقيها؛ كتلك التي بعث بها السلطان العثماني يطلب التنازل عن بعض الموانئ الشمالية خاصة بعد انتزاع **فليب الثاني** ملك إسبانيا تلمسان من الأتراك. وبعد الرفض المغربيللرضوخ للباب العالي رغم جهود تعاونية وسفارات، عادت الأوضاع للتوتر بين البلدين[3].

إثر انتقال الحكم للأشراف العلويين، وبعد عدة مواجهات سلف تناولها؛ عرفت العلاقات البينية استقرارا على وضع سلمي نسبيا في عهد سلطان المغرب الأقصى "**محمد بن عبدالله**" (1757–1792)، وباي الجزائر "**محمد عثمان باشا**"، كما حرص باي على توطيد العلاقات مع المغرب الأقصى محاولا الإستفادة قدر الإمكان من جبهة الغرب خلال الإستعداد للحملات ضد الإسبان بوهران والمرسى الكبير؛ وهذا من

[1] النظام، **مرجع سابق**، ص ص. 299–302.
[2] ملين، **مرجع سابق**، ص ص. 130–132.
[3] بنجلون، **مرجع سابق**، ص. 48.

أجل تجاوز تعدد الجبهات[1]. وما يفسر استمرار العلاقات البينية على طابع من الود والسلم والهدوء خلال هذه الفترة هو استيعاب الأطراف المعنية للإعتبارات الدولية آنذاك من ضعف وتراجع للنفوذ العثماني؛ مع تولي **'المولى سليمان بن محمد'** لأمر الحكم بالمغرب (1792-1822) والذي كان يفضل العمل السياسي على الحل العسكري -وهو ما يؤكده موقفه من دخول أتراك الجزائر إلى وجدة عام 1795 بطلبه من داي الجزائر بالإنسحاب "حقنا للدماء"؛ فامتثل للأمر[2].

كما لا يمكن إهمال الموقف الداعم للسلطنة من خلال وقوف المغرب إلى جانب حكام الجزائر ودعم تجديد الأسطول البحري وإعادة بناء العاصمة بعد سنة واحدة من حملة إكسماوث* حتى أصبحت العاصمة "كما لو لم تصب بقنبلة واحدة"[3].

كان للقرب الجغرافي دورا في إحتكاك المغرب بإيالة الجزائر وتنظيمها العثماني؛ وبالتالي الأخذ بجملة مؤثرات في جوانب مختلفة؛ فتناول الإصلاح نظم الحكم وتسيير شؤون القصر الملكي وكل التدابير المتبعة في مجال التسيير والإدارة؛ واحتفظ السعديين بعدد من التنظيمات الوطاسية؛ منها تلك المقتبسة عن الأتراك. وعمدوا استعمال ألقاب الخلافة وشاراتها، وضرب السكة على النقود، واحاطة القصر بكل مظاهر العظمة مثل السلاطين العثمانيين[4]، كماتم تنظيم القواد، اعداد الجيش وتنسيقه على غرار الجيش التركي[5]. وكانت العلاقات بينهما في تلك الظروف تسير في فضاء التعاون بين القوى الشعبية من الجانبين؛ فتضامن الشعوب لم يفتر ولم يتأثر كثيرا بالصراعات السياسية، وظلت القبائل التي تقطن الحدود بين البلدين تظهر تماسكها ووحدتها[6]، فالمنطقة عرفت إنتقال السكان بين الجانبين طلبا للعلم أو

---

[1] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر:الجزائر الحديثة، ج. 02**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ط. 02، 2009)، ص. 218.

[2] داهش، **مرجع سابق**، ص. 170.

*حملة إكسماوثث كانت عبارة عن تكتل بريطاني هولندي سرديني عام 1816.

[3] محمد العربي الزبيري، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث** (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1975)، ص ص. 81-90.

[4] النظام، **مرجع سابق**، ص. 357.

[5] شبانة، **مرجع سابق**، ص. 94.

[6] مقلاتي، **المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج. 01، سلسلة الأقطار العربية الإسلامية والتضامن مع الثورة الجزائرية** (الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 14.

التجارة[1]. ويمكن القول أنه حتى بين القوى السياسية ورغم التنافر بينهما في كثير من الأحيان؛ إلا أنهما عرفا تعاونا مصلحيا في مجال القرصنة التي شكلت أحد مصادر تمويل خزينتي البلدين؛ والتي تركزت بكل من: تطوان، سلا، والجزائر، وانطلاقا منها كان القراصنة يغيرون على سواحل الدول المسيحية[2]. كما شمل التعاون مجال التجارة والتحالف ضد الأعداء وخاصة إسبانيا[3].

هذه الضروب التعاونية تبرز إطارا موازيا للعلاقات البينية التي رغم كونها في أغلب مراحلها نزاعية إلا أنها عرفت تعاونا في مجالات معينة فرضته إما معطيات المرحلة، أو طبيعة الموضوع المراد التعاون فيه والنتائج المرجوة من ورائه. والجدير بالذكر أن المستوى التعاوني في علاقاتهما البينية منخفض كثيرا مقارنة بالمستوى النزاعي الذي لا يكاد يخلو من كل أطوار علاقاتهما سواء في إطار ثنائي أو جماعي.

ومن هنا؛ يمكن القول أن مرحلة الوجود العثماني بالجزائر تميزت فيها علاقات الإيالة بالسلطنة أو مملكة مراكشبنزاعات تتفاوت في حدتها ومظاهرها؛ إلا أن الأمر الوحيد الثابت فيها هو الأهداف المتوخاة من هذا السلوك العدائي مع بلد جار؛ والذي تمحور أساسا إما في الرغبة بالتوسع على حساب الآخر، أو الرغبة في تحدي نظام لآخر والسعي للتأثير عليه وإحتوائه إن أمكن؛ وإلا فلا مناص من تحجيم دوره والحيلولة دون كسبه المزيد من القوة كونه يشكل تهديدا مستقبليا للأهداف والطموحات.

وما يلاحظ من خلال تفاعلات الأطراف والتي توضح بسلوكاتهم؛ يتضح للدارس السلوك التوسعي للنظام المغربي كمبدأ قار في السياسة الخارجية على اختلاف السلاطين الذين تداولوا على حكم المغرب؛ والذين سرعان ما كانوا يسعون للتوسع على حساب الغير في كل الإتجاهات التي استطاعوا سلكها. وفي النظير؛ نجد الجزائر كدولة لم تقدم على التوسع إلا في إطارالمشروع العثماني الذي كان يدعو للخلافة الإسلامية؛ أي من منظور ديني سلطوي يعتمد على العامل العقائدي كمحدد للتوسع.

وبقيت العلاقات بين الإيالة والمغرب يطغى عليها الجانب النزاعي تتخلله فترات تعاون والتي كانت تمليها الظروف والأحداث إلى غاية تدهور الوضع بإيالة الجزائر جراء سعي القوات الفرنسية للإستيلاء عليها وضمها ضمن ممتلكات فرنسا ما وراء البحر. وهو ما أدى لظهور فواعل جديدة بالمنطقة توجه وتؤثر في طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية.

---

[1] داهش، **مرجع سابق**، ص. 169.

[2] النظام، **مرجع سابق**، ص. 367.

[3] بن قايد، **مرجع سابق**، ص. 150.

المبحث الثاني: تأثير الاستعمار الفرنسي على التفاعلات الجزائرية المغربية 1830-1962

تغيرت تبعية الجزائر للوجود الأجنبي في هذه المرحلة؛ فبعد أن كانت تابعة للسلطنة العثمانية ولو إسميا في أواخر عهد الإيالة، صارت بعددخول القوات الفرنسية تحت سيطرة هذه الأخيرة وتمخض عن الأمر سياقا جديدابظروف مغايرة نجم عنها أحداث أَثَّرت في مضامين تفاعلات الجزائر كمستعمرة فرنسية مع مملكة المغرب التي لم يستثنها الوجود الفرنسي بالمنطقة، وجعل هذه الترابطات تتأرجح بين نزاع وتعاون–ولو لم تكن هذه التفاعلات ترقى لمرتبة العلاقات البينية للدول كون الجزائر كانت تحت الإحتلال– إلا أن الأحداث تؤكد تفاعلات الطرفين سواء على نطاق رسمي (بين السلطان/ الملك وبين **الأمير عبدالقادر** بادئ الأمر كونه مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة وبعض الهيئات التي كانت تتمتع بحقوق تمثيل الثورة فيما بعد كالجبهة في خضم نشاطاتها على السياقين الإقليمي والدولي)، وحتى في النطاق الشعبي الذي لطالما عرف تفاعلات بين المجتمعين المتداخلين خصوصا في المناطق الحدودية؛ فكان لها الأثر على حاضرها ومستقبلها؛ وهو ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التضارب والنزاع في الروابط بين الجزائر والمغرب خلال الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا

بدخول الإستعمار الفرنسي للجزائر أصبحت ناقصة السيادة كون إستقلاليتها تم المساس بها، ولكن من منظور آخر –ولشدة المقاومة والسعي لطرد الإستعمار– وبقيام دولة هي دولة الأمير التي يجمع الباحثون والمحللون للشأن السياسي أنها أساس الدولة الجزائرية الحديثة؛ كان لهذه الدولة الموازية والمناهضة للوجود الفرنسي من العلاقات والإتفاقات ما يدفع للإقرار بوجودها كهيئة ومؤسسة المؤسسات (الجيش، المالية، القضاء..) بسطت سلطتها على مناطق كثيرة من الغرب الجزائري وكان لها من التفاعلات مع البلد المجاور حكومة وشعبا ما يجدر الإشارة له كونه مُحَدِّدًا جزئيا ضمن عناصر موضوع الدراسة.

فبتمكن القوات الفرنسية من الإستيلاء على مدينة الجزائر انتهى فيها عهد الإيالة ليبدأ عهدا جديدا يؤثر على طبيعة علاقات الجزائر بالمغرب ضمن معطيات جديدة للمنطقة التي صارت مطمع القوى الأوربية بعد أن حدث تغير في ميزان القوة لصالح القوى المسيحية. فوجد البلدان نفسيهما في وضع مغاير بعلاقات ثنائية متذبذبة.

بخصوص مواقف السلطان العثماني تجاه الدخول الفرنسي للجزائر نجدها متناقضة تباعا لإدراكات التهديد والأهداف المتوخاة من الرغبة في الإستفادة من المعطيات الجديدة للإقليم وتحويلها لما يخدم

مصالح السلطان. فبعد أن عرفت الجزائر ثلاث سنوات من الحصار الفرنسي قبل وقوعالمدينة تحت السيطرة الفرنسية كان موقف سلطان المغرب متسما بالحياد السلبي حيث أنه تعهد لقنصل فرنسا بعدم التدخل حفاظا على اتفاقية السلام المبرمة مع فرنسا؛ لكنه سمح للأسطول الفرنسي بالتموين الضروري شرط تسديد الرسوم الجمركية المقررة[1]. فهو كان يعتبر نفسه خارج نظام الإيالات ولم يُبدِ أي هبة تضامن؛ أما الشعب فكان موقفه مغاير[2].

ولكن؛ بعدها نجد موقفه يتغير؛ فبعد أن كان محايدا للأمر على خلفية اعتبار أنه خارج نظام الإيالات لمدة ثلاث سنوات وتشبثه بموقفه وطمأنته لقنصل فرنسا بعدم التدخل؛ نجده يغير موقفه إثر استنجاد أهل تلمسان به واستناده للمرجعية الدينية ووجوب لم شمل المسلمين[3]؛ وهذا ليس بالأمر الغريب؛ فالمواقف في السياسة الخارجية للدول تتباين وتصل لدرجة التناقض أحيانا تباعا لما تمليه الظروف الداخلية والخارجية.

وهو ما يفسر تصرف السلطان ببراغماتية بعد ثلاث أشهر من الدخول الفرنسي للجزائر؛ إثر إستيلاء بعض القبائل على منطقة مغنية وتوجيه وفد له يلتمس دمجه تحت سلطته بصفتهم رعاياه؛ فإستجاب بتاريخ 1830/10/15، وأرسل قوات عسكرية وأنشأ خلافة سلطانية بتلمسان[4]؛ مبررا موقفه بالمرجعية الدينية ومعتمدا على فتوى شيوخ المدينة بالتدخل وضمهم للمغرب؛ ومتجاهلا فتوى علماء فاس المعارضة للتدخل في شأن الجزائر كونها لا تزال شرعا ولاية عثمانية ويجب موافقة السلطان العثماني على الإمتياز بالتخلي[5]. والجدير بالذكر؛ أن تحرك السلطان كانتباعا لما لتلمسان من مكانة جيوسياسية بإمتياز؛ وهو ما أثار قلق الحكومة الفرنسية فقامت بتوجيه مبعوث خاص أبدى رغبة ملك فرنسا بتوطيد العلاقات مع

---

[1]أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي: الفترة العثمانية 1519-1830** (الجزائر: دار الكتاب العربي، ط. 02، 2016)، ص ص. 159،160.

[2]Carles-André Julien, **Histoire De L'algérie Contemporaine La Conquête Et Les Débuts De La Colonisation 1827-1871** (Casbah: Alger, 2005), PP. 60,61.

[3] Capitaine Mordacq, **Breveté D'état-Major, La Guerre Au Maroc, Enseignements Tactiques Des Deux Guerres Franco-Marocaine 1844 Et Hispano-Marocaine 1859-1860** (Paris:Ed. Henri Charles-Lavauzelle, S. A. Ed), P. 36.

[4]Julien, **Op. Cit**, P. 82.

[5]بشرى خير بك، عقيل نمير، **تاريخ الوطن العربي المعاصر 'المغرب العربي: القسم الثاني، الجزائر- المغرب الأقصى'** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2016)، ص. 550.

سلطان المغرب مقابل التخلي عن تلمسان والحياد التام بخصوص شؤون الإيالة[1]؛ والمطالبة بجلاء قواته عن وهران في 1832/03/22. وهو ما أدى بالسلطان للإنسحاب خصوصا مع تغير موقف السكان من الأمر جراء سلوكات خليفته التي تنم عن الرغبة في التوسع والإستحواذ على ثروات المنطقة[2].

وفي هذا الصدد؛ يرى الباحث **'إسماعيل حامت'** أنه جراء إدراك السلطان للوضع؛ سارع إلى ملء فراغ الأتراك والتموقع بحسب المعطيات الجديدة؛ إقتفاءبسياسة أجداده وسعيا لفرض سيطرته على المغرب الأوسط بعد الإنتصار على الفرنسيين. كما أن سكان تلمسان–الأعداء التقليديين للأتراك–يعتبرون بلادهم كان يحكمها شرفاء تحتضن مدينتهم فاس **المولى إدريس**؛ لذا لم يترددوا بإعلان الإحتماء بالسلطان رفقة القبائل التي لحقتهم وحالفتهم نظرا لتوافق المصالح[3]. واستمر الوضع عدة أشهر قبل إدراك التلمسانيين لتناقض الأمر مع سلوك رجال الحملة المغربية وقادتها.

لكن ثورة **الأمير عبدالقادر** وإعلان تبعيته لسلطان المغرب، وكذا حماس الرأي العام المغربي (خاصة بالشرق) دفعه للتدخل وتسهيل دخول الأسلحة للأمير؛ أي أن المواقف النزاعية لا تلغي بعض ضروب التعاون مهما كان نوعه أو الدافع وراءه. وعلى إثر ذلك؛ قررت الحكومة الفرنسية الضغط مجددا عليه من أجل عدم التدخل في الشأن الجزائري[4]. وبتفاقم الأوضاع؛ كان السلطان بين ضغوطات الداخل من أجل مساندة الأمير ولو أدى الأمر لمواجهة الخارج المُطالِب بالحياد السلبي[5].

ولضرورات المصلحة؛ اتخذ السلطان إجراءات لتضييق الخناق على الأمير وعرقلة تحركاته بالتخوم، تجميع الحشود بتازة؛ ما دفع الأمير للإمتناع عن إرسال الهدايا التقليدية في عيد الأضحى 1843/01/13؛ فأخذت العلاقات أبعادا أخرى بإنتقالها للصدام والإفتراق 1843–1847[6]. ومن أنواع

---

[1] مسعودي أحمد، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792–1830** (الجلفة: دار الخليل العلمية، 2013)، ص. 169.

[2] أحمد رمزي، **الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقية** (القاهرة: المطبعة النموذجية،1948)، ص. 112.

[3] Ismaël Hamet, **Le Gouvernement Marocain Et La ConqueteD'Alger**(Alger:Ed. Thala, 3eme Ed, 2013), P. 17.

[4] خير بك، نمير، **مرجع سابق**، ص ص. 550،551.

[5] العربي، **مرجع سابق**، ص. 239.

[6] قاصري محمد سعيد، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1962** (الجزائر: دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص. 49–51.

التصادم المواجهة إثر وصول العلاقات النزاعية ذروتها فحدث الصدام المسلح في "سلوان"[1]؛ والذي أدى إنتصار **الأمير عبدالقادر** فيه لانعكاسات في الريف وهو ما كان يخافه السلطان؛ فالأمير ازدادت سمعته لدى قبائل الريف. وما يؤكد إدراك السلطان للتهديد الذي يمكن أن يطال عرشه بسبب الأمير ما ورد في رسالته إلىلإبنه وخليفته والتي جاء في فحواها ما مفاده أن تواجد عبدالقادر فوق التراب المغربي يعتبر أكبر خطر يهدد للأسرة الحاكمة بحكم مكانته ومعرفته بأحوال الرجال والسياسة والحرب[2]. كما وقعت **معركة وادي ملاح** في:1843/11/11 جنوب غرب سبدو وسيد جيلالي بمحاذاة الحدود إثر صدام عنيف بين جيش السلطان والأمير الذي احتضنته ودعمته قبائل الحميان الحدودية بتزويد جيشه لمواصلة الحرب، كما أن الأمير إنتهز الظرف لمحاولة إعادة تحسين العلاقات مع السلطان مولاي عبدالرحمن[3].

تطرقت عدة أبحاث (كتلك المتعلقة بالمصادر الدفينة لتاريخ المغرب المحررة من طرف **بروفنسال**، وتاريخ الجزائر للباحث **اندري جوليان شارل**) لواقعة إيسلي على أنها كانت بسبب دعم السلطان للأمير ما دفع القوات الفرنسية بالتعرض لولي العهد والمكلف بحماية الحدود المغربية (الأمير**محمد بن عبدالرحمن**) الذي كان مقيمابوادي إيسلي جنوب غرب وجدة على بعد 08 كم؛ فتم الإستيلاء على خيمته وتبعاتها[4].

خريطة توضح واقعة إيسلي

المصدر:

https://www.britannica.com/topic/Battle-of-Isly

[1] محمد بن عبدالقادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبدالقادر**، ج. 01، شرح وتعليق: ممدوح حقي، (الجزائر: دار ثالة، 2007)، ص. 576.

[2] حامت، **مرجع سابق**، ص. 19.

[3] سعد عبدالمنعم، **من تاريخ كفاح الجزائر حروب قطاع وهران–العين الصفراء، ج. 01**، (وهران: دار القدرس العربي، 2013)، ص. 50.

[4] أحمد الناصري، "وقعة إيسلي"، في: **نخب تأريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى**، لافبروفنسال (محررا) (الرباط: دار الأمان، 2013)، ص. 128،127.

فيما يذهب الباحث **'محمد شريف سحلي'** للقول بأنه في أواخر ماي خلّف نزول القوات الفرنسية على طول الحدود قرب ضريح 'لالة مغنية' حوادث مع المغربيين الذين اعتبروه بمثابة تدنيس للضريح مما أدى لمعركة إيسلي في 1844/05/11[1]، فوقع صدام على المناطق المتاخمة التي يقع الضريح ضمنها[2]؛ واتخذته فرنسا ذريعة للمطالبة برسم حدود واضحة المعالم. وتم إعادة مطلب القبض على الأمير وتعزيزه بحملة عسكرية على وجدة من 17 إلى 22 جوان[3]؛ ثم قصف سرايا المدفعية في طنجة 06 أوت ثم موغادور حيث نشب حريق دام 07 أيام[4]؛ فاضطر السلطان لقبول الصلح المشروط بالتخلي عن الأمير وملاحقته وتسليمه[5]. ثم تلتها معاهدة طنجة بتاريخ 10 سبتمبر 1844 التي تؤكد على إيقاف جميع المساعدات للجزائريين وخصوصا الأمير مع تكريس إعتراف المغرب بسيادة فرنسا على الأراضي الجزائرية[6]، وشكل قبول المغرب بالشرط أزمة تاريخية بين البلدين. ثم معاهدة **'لالة مغنية'** في 18 مارس 1845**(الملحق رقم02، ص.302)**والتي تم بموجبها تخطيط الأجزاء الشمالية من الساحل إلى إقليم وجدة وهي الحدود الممتدة من المنطقة التلية إلى الجنوب من القصور عبر ثنية الساسي وفجيج[7].

تم توقيع مشروعين بمعاهدة **'لالة مغنية'** في 1845/03/18. ينص المشروع الأول على قبول السلطان بتسطير الحدود الجزائرية المغربية طبقا للوثائق العثمانية، والإعتراف بسلطة فرنسا على الجزائر وحقها بمتابعة القبائل الجزائرية الخارجة عليها داخل تراب المغرب. وينص المشروع الثاني على حرية التجارة البرية بين فرنسا والمغرب[8].

---

[1]محمد الشريف سحلي، **الأمير عبدالقادر: أباطيل فرنسية وحقائق جزائرية**، تع. حبيبشنيني، (الجزائر: دار القصبة، 2007)، ص. 166.

[2]BoualemBessaïh,**Les Grandes Figures De La Résistance Algérienne Par L'épée Et La Plume 1830-1954** (Alger: Casbah, 2009), P. 40.

[3]العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 242،243.

[4]Julien, **Op. Cit**, P. 198.

[5]نزار أباضة، **الأمير عبدالقادر العالم المجاهد** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ط. 01،1994)، ص. 12.

[6]René Gallissot, **Maghreb-Algérie:Classe Et Nation** (Paris:Arcantère,1987),PP. 146 ,147.

[7] Jean Pierre Peyroulou Et Autres, **Histoire De l'Algérie A La Période Coloniale:1830-1962**(Paris: La Découverte, 2012), P. 111.

[8]يوسف مناصرية، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847**(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص ص. 67،68.

وفي ظل تلك الظروف؛ إنتهى الأمر بالملك بقبول الشروط الفرنسية المتمثلة في إعادة الحدود إلى عهد الأتراك، واعتبار الأمير خارجا عن القانون في المغرب، وملاحقته[1].

ومنذ تلك الفترة عرفت علاقات البلدين طابعا جديدا؛ إذ أصبح السلطان يرى في حضور الأمير بالمغرب تهديدا بسبب شهرته وتجربته بالقتال، السياسة، والحرب. وفي رسالة السلطان لإبنه ورد: "إن ما يؤرق السلطان هو ما يحققه الفرنسيون من مكاسب، ووجود **الأمير عبدالقادر**، وكذا تقلب القبائل الذي لا يفتر، وعنادها الذي لا يتوقف، ولامبالاتها إزاء السلطة الروحية (أمير المؤمنين). وفي ظل الظروف المعقدة عن الإحتلال وتواجد الأمير بوجدة وجد المخزن نفسه في نسيج لمشاكل متعددة الجوانب مطالب بمواجهتها بوسائل متواضعة؛ فالنفوذ الذي تضاعف بالجزائر ازداد بالمغرب، ما جعل السلطان بين موقفين إما الإستمرار في دعم الأمير وجر التدخل الفرنسي أو إيقاف الدعم وطرده من مملكته مما قد يثير رعاياه[2]. لذا سعى السلطان للتقليص من نفوذ الأمير خوفا على عرشه فحرّض بعض القبائل المغربية ضد الدائرة الجزائرية في جويلية 1846؛ وخلال 07 أشهر حدثت أربع معارك بين الطرفين[3].

بدءً من **معركة تافرسيت (جوان 1847)**: قامت قبائل الأحلاف المغربية بالإعتداء على قوات جيش الأمير؛ فراسل الأمير قائدهم لكنه لم يهتم، فنجم عن الأمر معركة بين الطرفين في 06-07 جوان 1847 إنتهت بهزيمة الجيش المغربي. ثم **معركة قلعية:** هاجمت قبيلة قلعية الدائرة الجزائرية وقاموا بنهب عدة غنائم أثناء غياب قوات الأمير وبعودة الأمير وعلمه بالأحداث اتصل ببعض القبائل المغربية لإستشارتها(الأحلاف، المطالسة، والسبع)؛ فقامت بمساندته في الهجوم على القبيلة (أسر الأعيان وقتل الفرسان)[4]. مما زاد العلاقات عداوة (خصوصا بعد مقتل مبعوث الأمير في ظروف غامضة وتصريحات متضاربة بين الطرفين). كما تم إبادة قبائل **الحشم وبني عامر** الموجودين بالأراضي المغربية خوفا من تزايد القوات الموالية للأمير. ثم **معركة عجرود:** أواخر ديسمبر1847 اضطر فيها الأمير للإنسحاب نحو بني زناسن لقلة الذخيرة والمؤن وكثرة القتلى والجرحى. وبعد مناورات سياسية وعسكرية غير مجدية لحمل

---

[1]Julien, **Op. Cit**, PP. 199,200.

[2]AbdelkaderBoutaleb, **L'Emir Abdelkader Et La Formation De La Nation Algerienne De L'Emir Abdelkader À La Guerre De Liberation** (Alger: Edition Dahleb, 1990),P169.

[3]سلاماني عبد القادر، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 325.

[4]قاصري، ، ص ص. 61-64.

الأمير على المغادرة وجه إليه السلطان إنذارا مفاده إما تسليم نفسه أوالخروج من الحدود[1]. فاضطر الأمير إثر هذه الأوضاع للإستسلام عام1847[2].

من منظور المرجعية الدينية السلطوية؛ فالأمير كان بالفعل إدريسيا، وبإمكانه المطالبة بالمغرب الكبير وعلى رأسه المغرب الأقصى بنفس الشرعية التي كانت لدى السلطان[3]؛ فأحفاد السلالة الحاكمة القديمة كان لهم في زمن **مولاي سليمان** ميولا لإسترجاع السلطة في المغرب. وزيادة عليه؛ فالأمير كان ممثلا عن الطريقة القادرية التي تتعارض مع الطريقة الدرقاوية في المغرب والطريقةالتيجانية في عين ماضي وكلاهما له نفوذ كبير بهذا البلد[4].

ومن هنا تتأكد المصالح القطرية فوق كل اعتبارات قومية بمجرد ظهور مصلحة معينة في هذا التوجه أو ذلك؛ مما يؤكد أن علاقات الدول رغم كل ما يربطها من تراكمات إلا أنها تتحرك وفقا للمصلحة أولا وأخيرا. وباستسلام الأمير عرفت الأوضاع هدوءً نسبيا تخللته فترات للثورات بكافة أنحاء البلاد؛ والتي وجدت في المغرب قاعدة خلفية خصوصا القبائل الواقعةبالمناطق الحدودية. وكما تنكر السلطان للأمير عبد القادر في أواخر فترة جهاده؛ تنكر كذلك للشيخ **بوعمامة** عند لجوئه لترابه بعد تزايد التهديد الفرنسي عليه؛ وهو ما اضطره للتحالف مع الثائر **بوحمارة**والدخول في مواجهة ضد المخزن المغربي[5].

وظلت الأمور على حالها بين تفاقم وفتور للأحداث إلى غاية القرن الموالي الذي كان له الأثر البالغ في مملكة مراكش جراء تفاعل العوامل الداخلية والخارجية للمرحلة؛ عرف المغرب الأقصى وضعا خاصا **(الخريطة أدناه)***، تمخض عنه تنحية السلطان؛ فأصبح البلدان تحت السيطرة الأوربية مما دفعهما للتفكير من منظور مشترك من أجل الإستقلال. فعرفت المنطقة توحيدا للجهود من أجل الهدف المشترك. فكانت

---

[1] العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 248،249.

[2] Benjamin Stora, **Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988** (Alger: Casbah, 2004), PP. 24,25.

[3] Boutaleb,**Op. Cit**, P183.

[4] Ibid, P. 131.

[5] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 17،18.

*حدد الإتفاق الفرنسي-الإسباني منطقة نفوذ إسبانيا في شمال المغرب (عدا طنجة) بالبحر المتوسط شمالا، وحدود نهر الملوية من مصبه إلى قرب المحل المشروع المسمى 'الكليلة' شرقا، ثم وادي الورغة جنوبا، إلى أن تفرق بينه وبين الطريق من العاصمة فاس لمدينة وزان مسافة 25 كم، ولاتزال كذلك حتى يتصل الحد بوادي القوس؛ فيمتد من مجراه إلى أن يصل لحدود قبيلتي الصرصار والتليس؛ ثم يدور حول جبل الغاني، ويمتد إلى عرض 35 شمالا، إلى المحيط الأطلسي غربا.

المحادثات بين وفد حزب الشعب **(دباغين وفيلالي)** وجماعة حزب الإستقلال **(بلافريج، بن جلون، ومحمد بن ناصر)** 'صارمة' ذلك أن المراكشيين (هو ما كان متداولا لوصف سكان المغرب قبل رفع الحماية واستقلال البلاد ليتم بعدها استعمال المغرب الأقصى كتسمية للمملكة) نظروا للجزائر 'نظرة تكبر' على أساس أنها بعيدة عن الإستقلال بسبب قانونها الخاص باعتبارها عمالة–ولاية فرنسية، في حين أن بلادهم أجدر بالحصول على السيادة كون فرنسا تعترف بالمغرب (مراكش) كمملكة[1].

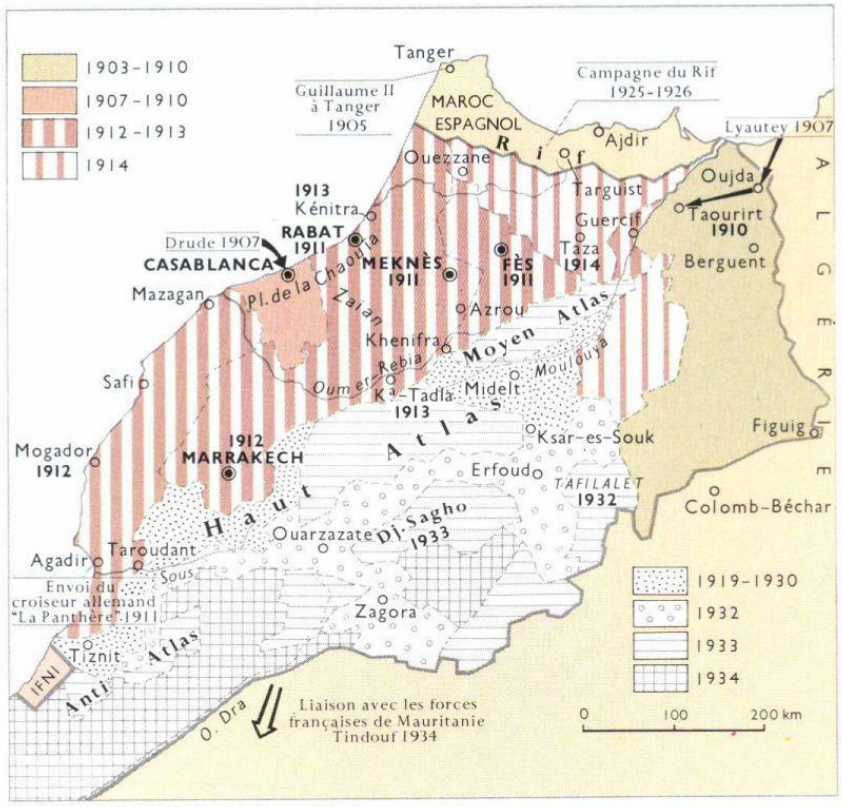

خريطة توضح توزع القوات الإستعماريةبالمغرب الأقصى

المصدر:

https://www.larousse.fr/archives/grande-encyclopedie

كما لا يمكن إهمال دور السلطات الفرنسية في تكريس القطيعة والتفرقة بين الشعبين الذي كان بارزا، بتسخير جماعات في إطار الغزو الفرنسي إما تجارا أو أعوانا في خدمة مصالحها بالمنطقة تمحورت مهامهم حول زرع التوترات والفتن بالمنطقة. وإن كان عددهم قليلا؛ فإن دورهم كان خطيرا في تعكير صفو العلاقات بين الشعبين[2].وهو ما يؤثر على نشاطهم ويقف أمام محاولاتهم.

---

[1] محمد بلقاسم، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا: الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954** (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط. 01، 2013)، ص ص. 490،491.

[2] Yvette Ktan, « Oujda Une Ville Frontiere Du Maroc(1907-1956) Musulmans, Juifs Et Chretiens En Milieu Colonial », Revue Française D'histoire D'outre Mer, N. 297, 1992. PP. 439-441.

أدى تراكم هذه الأحداث إلى فتح أزمة حقيقية في العلاقات الثنائية، وازداد الأمر سوء بإختطاف الطائرة المقلة للقادة الخمس الجزائريين*؛ فالحادث جعل الأمور تأخذ منحى مغايرا[1]؛ كون الأمر من شأنه أن يقلب الشعب على الملك خصوصا وأن الأوضاع لم تكن مستقرة بالمملكة؛ ورد القصر بأنها قرصنة جوية أعدَّتها المخابرات الفرنسية ونفذتها سلطاتها بالجزائر. شكل الأمر أزمة في العلاقات ونقطة سوداء في الذاكرة المشتركة للشعبين[2]، وتعهد الملك بمتابعة القضية ضمن الهيئات الدولية كونها خرقا للسيادة المغربية لكن دون بوادر ملحوظة.

عمد حزب الإستقلال الضغط على سكان المناطق الحدودية عام 1957، ودفع ببعض أعيانها للتصديق على بلاغ الحزب الموجه للملك والمطالب بضم هذه المناطق للمغرب. ومع بداية 1958 تقدمت أفواج من جيش التحرير المغربي لمناطق **عين الصفراء، الساورة، وبشار** انطلاقا من **فقيق**، وخاضت إشتباكات مع الفرنسيين. غير أن مهمتها الأساسية كانت نشر دعاية مغربية تلك المناطق؛ والتي كان سكانها منظمين ومؤطرين في صفوف جبهة التحرير الجزائرية منذ 1954؛ إذ قام **"الفاسي"** بتشكيل ميليشيات مكلفة بأعمال شبيهة بتلك التي تقوم بها عصابات قطاع الطرق كاعتقال الجنود الجزائريين وسلب المؤونة متخذة نطاق **عين الصفراء، البيض، بشار، وتندوف** معاقل لها، إضافة للحملات التحريضية هدفها تعبئة سكان المناطق الحدودية الجزائريين وإقناعهم بمغربيتهم من خلال منشورات تحريضية يتم توزيعها على السكان[3]. فنددت قيادة الثورة بالأمر داعية السلطات المغربية التدخل منعا للفوضى المربكة لنشاطها بالمنطقة[4].

*حدثت عملية القرصنة الجوية الفرنسية لكل من **أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف، حسين آيت أحمد**. ولقي الأمر إضطرابات وهيجان عام من المغرب لبقية أنحاء العالم العربي. فبعد أن إستقل ضيوف الملك طائرة عادية للشركة المغربية لطيران الأطلسي في 1956/11/22 أقلعت بهم من المغرب متجهة لتونس، فتصدت لها طائرات حربية فرنسية أرغمتها على الهبوطبمطار العاصمة؛ فاقتيد الزعماء للمعتقل، واحتجت الحكومة المغربية على الواقعة معتبرة الأمر موجها ضد سيادتها وكرامتها. للمزيد: طلاس، العسلي، الثورة الجزائرية، **مرجع سابق**، ص. 154وما يليها.

[1]عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية1962** (الجزائر:دار البصائر، 2008)، ص ص. 420، 419.

[2]محمد الزبيري، **قراءة في كتاب عبدالناصر وثورة الجزائر** (الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 2007)، ص. 106.

[3]فؤاد عبدالعزيز 'مشرفا'، **حرب الرمال– شهادات عسكريين شاركوا في الحرب الجزائرية المغربية 1963** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2013)، ص. 06.

[4]مقلاتي، **مرجع سابق**، ص. 321.

وتوضح شهادة القائد **'محمد العبيدي'** مسؤول المقاطعة 17 لجيش التحرير المغربي أن مهمة المقاطعة الأساسية تمثلت في تأكيد مغربية هذه المناطق بنشر الدعاية وتجنيد قبائل **الساورة وأولاد سيدي الشيخ وأولاد جرير وذوي منيع** للدفاع عن استقلال مناطقهم. وهو ما أكده **'علال الفاسي'** ضمن خطابه في **فقيق** ديسمبر 1957 قائلا: "...إن الأرض الصحراوية لا تمثل لنا حدوداً إقليمية فقط ولكنها تمثل أيضا وحدة إقتصادية ومورد حيوي لإزدهار وطننا، إن حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين **سانت لويس (Saint Louis) بالسنغال** و**مليلية** بالمغرب مروراً **بموريتانيا** وإقليم **توات وقورارة** بما يعني أن **بشار والقنادسة** تدخلان في وحدتنا الإقليمية"[1].

تحول المغرب إلى مجال معادي للثورة الجزائرية فرغم وحدة الهدف إلا أن الخلافات بدأت تدب بين صفوف الطرفين منذ نهاية 1957 نتيجة التباين في الرؤى والمواقف التي بدأت تظهر بسبب قضية الحدود (التي سنشرحها بالتفصيل في الفصل الموالي)، فتمت محاصرة وحدات الجيش وقطع إمدادات الثورة في **فقيق** وشرق المغرب كوسيلة للضغط على الثورة من أجل الإعتراف للمغرب بالسيادة على أقاليم **توات، قورارة، وتيدلكت**[2]. كما أثار مشكل الحدود ولاء بعض المجندين في صفوف الثورة، ورغم كشف الأمر من قبل جبهة التحرير الوطني للسلطات المغربية إلا أنها لم تجد تجاوبا؛ وبعد تزايد الأهمية الإستراتيجية للصحراء إثر إكتشاف البترول زادت العلاقات سوء إذ طالب المغرب بإعادة رسم الحدود مما شكل عقبة أخرى في العلاقات البينية[3].

بتبني "**المهدي بن بركة**" الطموح البراغماتي للفاسي أقدم في مؤتمر طنجة على توزيع خريطة "المغرب الكبير" الممتد شرقا إلى **عين صالح** بالصحراء الجزائرية وجنوبا إلى **السنغال** (كما هو موضح في الخريطة أدناه)؛ ففضل الوفد الجزائري تجاهل الموضوع. كما إقترح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية بشأن الحدود. وبحسبه؛ فإن تجاوز المشكل يكون بطرح مشروع تعاون مغربي–فرنسي قائلا: "...المهم أن تتفق الرباط وباريس على استغلال ثروات الصحراء المغربية، وأنا أضمن لكم أن قضية الحدود ستصبح في المرتبة الثانية...إنه يكفي للبدء في هذا المشروع أن يبدأ في نصب الخط الحديدي الرابط بين تندوف

---

[1] Layeb Chentouf, **Le Maghreb Au Présent** (Alger:OPU,2003),P. 44.

[2] عمر بوضربة، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958–جانفي 1960**(الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010)، ص. 73.

[3] المرجع نفسه، ص. 145.

وأغادير وأنا أضمن لكم أن أعمال جيش التحرير سوف تتوقف"[1]. وبهذا؛ إستغل المغرب الأقصى انشغال الجبهة بأعمال الكفاح المسلح بالداخل والدبلوماسي بالخارج ليعلن في أوت 1958 عن قرار انشاء "**لجنة رسم الحدود**" واجراء مفاوضات حول الموضوع مع الحكومة الفرنسية، فإعتبرت الحكومة المؤقتة هذا السلوك منافيا لقيم الكفاح وقامت بشجبه علنا؛ منبهة أنه لا وصاية لفرنسا على أراضي الجزائر وأنها وحدها المخولة للنظر في المسألة[2].

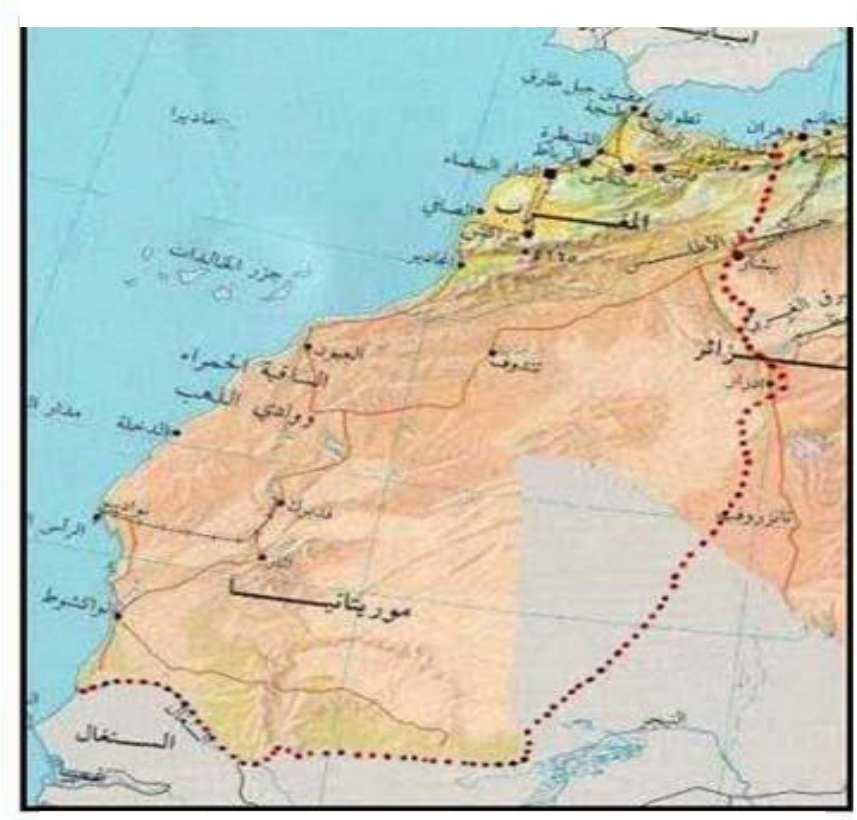

خريطة توضح الحدود التي وضعها علال الفاسي للمغرب الكبير

المصدر:
http://www.moqatel.com/openshare/Souwar1/SourGaller/document169322.htm

رغم ما تمخض من قرارات عن مؤتمر طنجة (التي سنوردها لاحقا) إلا أن تهرب الطرف المغربي من التزاماته كان واضحا في مؤتمر لمهدية بتونس في جوان 1958، وارتسم هذا الموقف ليؤكد من جديد المصالح والأهداف القطرية على حساب مساعدة الثورة الجزائرية نتيجة مستجدات داخلية وظروف دولية[3]؛

[1] حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، "رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص. 426.

[2] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص. 323.

[3] المرجع نفسه، ص ص. 158،159.

فأحست الجبهة بتدهور علاقاتها مع السلطات المغربية غداة مؤتمر المهدية إثر الضغوطات على كل من جيش التحرير الوطني، اللاجئين، وكذا قوافل الأسلحة.

رغم احتفال المغرب بوقف إطلاق النار بالجزائر وتوجه الأنظار له جراء استقبال الملك للزعماء الخمس (المختطفين) في قصره؛ إلا أنه اندفع نحو تشجيع التغيير، باستغلال الصراع السياسي بين الحكومة المؤقتة والمكتب السياسي المدعوم من قبل جيش الحدود، وبما أن الحكومة المؤقتة لم تتجاوب مع مطالبه الترابية؛ ساند القصر تحالف تلمسان لإثارة الفوضى بالشكل الذي يضمن له ضم أقاليم يطالب بمغربيتها. ورغم تركيز قادة الحكومة المؤقتة على تحسين العلاقات مع المغرب إلا أن العسكريين كانت علاقاتهم متدهورة مع المغرب لتعرضهم للضغوط وتضييق النشاط في الشوط الأخير من الثورة الجزائرية؛ حيث صار النظام المغربي في مواجهة الضباط بقيادة **'هواري بومدين'** الأكثر تشددا وثورية من السياسيين المعتدلين[1]. فهو من كان مسؤولا عن جيش الحدود والأكثر تأثرا بالأحداث التي أثرت في الجنود الجزائريين بسبب تحول المغرب من خلفية سند ودعم للثوار إلى طرف معرقل –إن لم نقل معاد– للثورة.

وبهذا؛ إنتهت مرحلة الوجود الفرنسي بالجزائر وهي تعاني من مشاكل مع أغلب جيرانها؛ حالَها حال جُلّ الدول المستقلة حديثا. فمنذ الدخول الفرنسي للجزائر وحياد السلطان اتجاه الأمر مما سرع بسقوط المدينة إلى غاية الإنسحاب الفرنسي اعتادت مواقف النظام المغربي أن تكون من منظور براغماتي رغم الشعارات الأخوية، وبدأت الإختلافات تظهر في طبيعة الفكر السياسي والعقيدي مما عزَّزَ الخلافات وزاد من حدتها بما يصعد مستواها. لكن رغم هذه الخلافات إلا أنه يتوجب الإقرار بحالات ومواضع تعاونية بيم الطرفين خلال هذه الفترة؛ والتي لا يمكن نفيها لما لها من دور مفسر لإنتهاجسلوكات تقارب بينهما في عدة محطات من هذه الحقبة؛ وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مظاهر التعاون الجزائري المغربي خلال الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا

بسقوط مدينة الجزائر تحت السيطرة الفرنسية تغيرت معطيات المرحلة نتيجة التفطن لمدركات التهديد بالمنطقة؛ فالإحتلال الفرنسي الذي صار بالجزائر لن يستثني المغرب من المعادلة؛ وهو ما تفطن له السلطان لكن بعد أن مكَّن فرنسا من التغلب على القوات الجزائرية بضمان حياده وعدم التدخل لدعمها.

[1] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 401-403.

لكن أصبحت الأمور أكثر توضحا بعد تعرضه لتهديد مباشر من الحكومة الفرنسية إثر دخوله تلمسان واجباره على العدول عن مشروعه التوسعي بغرب الجزائر. وتزامن الأمر مع ظهور مقاومة **'الأمير عبدالقادر'** وتأسيسه للدولة الجزائرية الحديثة؛ فأصبح هو رمز الدولة، وَشَكَّلَ الشخص المناسب بالنسبة للسلطان لإتمام العمل الذي بدأه هو وتعذر عليه مواصلته عام 1830؛ وبالتالي استمرار للسياسة المغربية بغرب الجزائر عبر حركة الأمير كدرع واق للزحف الفرنسي على الشرق المغربي.

إثر احتلال تلمسان أوائل فيفري 1832 وسد جميع المنافذ بالجنوب الغربي على الأمير؛ فأصبح يعبر الحدود حتى المغرب؛ فيناضل في الجزائر وينتقل للمغرب حتى استرجاع قوته[1]. فالفكر والتخطيط والتنفيذ الذي عرف به الأمير كان يجعله متفوقا على نظرائه؛ فاعتمد الإنتقال للمغرب حتى الحصول على وسائل القوة من أجل الحرب؛ ومن ثمة يعود للجزائر ليحقق إنتصارات على الجيش الفرنسي؛ وساعده في الأمر بعض القبائل المغربية بمنطقة الريف المغربي، ولكن عندما وصل الأمر لإتصال بعضها بالأمير تعرض عليه الخضوع لسلطته رفض الأمر لأن دافعه تحرير الجزائر وليس الإستيلاء على المغرب. وهو ما أدى لبوادر أزمة ثقة بينه وبين السلطان كما سبق وأشرنا إليه.

في إطار العلاقات البينية؛ أولى**'الأميرعبدالقادر'**أهمية بالغة لإطلاع السلطان على مستجدات الأوضاع بغرض الحصول على تأييد المشروعات أو على الأقل عدم معارضتها. وكان من الطبيعي الإستمرار في قراءة خطبة الجمعة في تلمسان بإسم السلطان بعد جلاء قواته عنها[2]. وقوبل دخول الأمير لتلمسان عام 1837 بإحتفالات فخمة في المغرب. وبما أن السلطان كان يأمل أن يسهل عليه انهيار الأتراك توحيد المغرب بصفته خليفة للموحدين؛ فإنه قام ببعث مساعدات حقيقية وفعالة **للأمير** في إطار دعمه ماديا ولوجيستيا؛ هذا الأخير أدرك أهمية تحسين العلاقات مع المغرب لإيجاد سند للمقاومة[3]. فتوالت الوفود لتعزيز العمل الثنائي والتنسيق مع القصر ومع الشخصيات السياسية والشعبية المهتمة بالقضية الجزائرية، أو حتى الإتصالات التجارية خاصة المتعلقة بشراء الأسلحة. كما سهلت الظروف عمليات تموين الأسلحة من مختلف المصادر.

[1] العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 237،238.

[2] العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 224-232.

[3] Boutaleb, **Op. Cit**, P. 46.

عرفت علاقات الأمير والسلطان نوعا من التعاون والوفاق المتبادل في أولى مراحل الكفاح واستمر الأمر تقريبا خلال العشرية الممتدة 1833-1843؛ فرغم تعهد السلطان بإلتزام الحياد لكنه كان يدعم الأمير بتسهيل عبور الأسلحة والذخائر[1]. ووصلت درجة التقارب لقيام **الأمير عبدالقادر** باعتبار نفسه خليفة السلطان فكان يدين بالطاعة له ويخطب بإسمه في جميع المنابر. ونلمس ذلك في قوله: 'إنما أنا نائب عن مولانا **عبدالرحمن بن هشام**"؛ الذي كان ينعته بالولد البار[2]. وبالتالي؛ أقيمت علاقات بين الأمير والسلطان على أساس التعاون والتزويد بالأسلحة والذخيرة الحربية وغيرها والتراسل وتبادل الرأي والإستشارة في المسائل الكبرى[3]. وهذه الرعاية للعلاقات أدت بإشاعة أن الأمير يعمل كخليفة للسلطان، وببحث الأمر؛ تم التأكد الفرنسي من التعاون بين الطرفين من خلال مراسلاتهما الثنائية والهدايا المرفقة. فتم توجيه احتجاجات شديدة اللهجة للسلطان وردَّ بأن الأمير يذيع الإشاعات لرفع مكانته لدى القبائل[4].

أدى الدعم المغربي للجزائر في ثوراتها إلى التحرش الفرنسي بالقوات المغربية على الحدود؛ فهاجمت مدينة **وجدة** لإجبارها على التخلي عن المساعدة. وبغض النظر عن نتائج معركة **إيسلي** سالفة الذكر؛ فإن الحقائق المستخلصة توضح أن المغرب سلطانا، حكومة، وشعبا ساند المقاومة الجزائرية بكافة الإمكانيات المتاحة[5].

من منظور الإعتماد المتبادل؛ يمكن القول أن مساعدة السلطان للأمير في قتاله ضد **'الشيخ التيجاني'** أثناء حصار **عين ماضي**، والتي كانت نزولا عند رغبة شعبه وتكريسا لنفوذه الروحي كأمير للمؤمنين وقائد الأمة؛ مَكَّنَت السلطان من تحقيق منافع إقتصادية جراء الأمن الذي حققه **الأمير عبدالقادر**؛ فالمبادلات التجارية أصبحت في مأمن وتعبر البلاد دون جبايات ولا حقوق جمركية على الحدود. ومن جهة أخرى؛ عبَّر **الأمير** عن إخلاص فعلي للسلطان بشل حركة التمرد على الحدود وتسليم قادتها لسلطات **وجدة**. واكتفى السلطان بشكره لأنه شكل مصدر قلق بشعبيته لدى المغربيين من جهة، ومن جهة أخرى للضغوط القوية الفرنسية للحد من هذا الوضع التعاوني[6].

---

[1] Julien, **Op. Cit**, P. 186.

[2] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **مرجع سابق**، ص. 51.

[3] المكي، **مرجع سابق**، ص. 189.

[4] العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 222-224.

[5] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **مرجع سابق**، ص ص. 51-53.

[6] Boutaleb,**Op. Cit**, PP168,169.

ورد في تقرير لقنصل فرنسا في طنجة إلى وزارة الخارجية بتاريخ: 1842/10/10 ما يلي: "أحدثت هذه الحالة أثرا عميقا وشاملا من القلق في فاس فإن الجميع يتوقعون الآن أن يجد **عبدالقادر** نفسه مضطرا للإلتجاء إلى المغرب، ووجود **الأمير**هنا سوف يجر إلى عواقب لا يمكن تقديرها". والمثير للإنتباه في نص الرسالة هو الإقرار الفرنسي لمكانة الأمير، كما سبقها إبرام الإتفاقات معه في إطار الحصول على فترات للهدنة.

أثناء ارسال التعزيزات العسكرية الفرنسية لفك الحصار الذي فرضه الأمير على معسكر تافنا (أواخر ماي) بعثت بإنذار آخر للسلطان به سبع مواد أهمها التزام الحياد التام والإمتناع عن تقديم ملجأ للمقاومة. وإن رفض؛ فإنه يعتبر عدوا ويتعرض لعقاب صارم. وانتهت المفاوضات بتوقيع محضر للجلسات المنعقدة إشتمل تكرار التزامات السلطان السابقة مع احتفاظه بحق منح اللجوء السياسي للمقاومين الجزائريين[1]. ففي هذه الأثناء ورغم صعوبة الموقف إلا أن السلطان احتفظ لنفسه بحق إيواء اللاجئين ومساعدتهم رغم ما تعرض له من ضغوطات.

يجب التأكيد على الدور الإيجابي للسلطان في دعم المقاومة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1833-1843 بقيادة الأمير الذي راهن في تعامله مع السلطان على الحنكة السياسية والدبلوماسية العسكرية في إطار الشريعة الإسلامية؛ عكس السلطان الذي اعتبره ممثلاله يعمل تحت وصايته بالغرب الجزائري[2]؛ فكل طرف منهما كان يتعامل مع الآخر وفقا لقناعاته ودوافعه واعتباراته والظروف المحيطة به.

ولا يمكن إنكار الضروب المختلفة لمساعدات السلطان للأمير خاصة إثر لجوئه للمغرب واستعانته بالقبائل؛ وبغض النظر عن الأحداث التي تلتها؛ فقد كان للسلطان فضلا على الأمير وعلى المقاومة الجزائرية؛ كما أنه على النطاق الشعبي ظلت القبائل تتمسك بدعم جهاد المسلمين ضد الكفار. ومثلما وجد **الأمير عبدالقادر** الدعم في المغرب الأقصى شعبا وحكومة فإن **'الشيخ بوعمامة'** (1833-1908) كذلك وجه عدة رسائل لشيوخ القبائل الجزائرية والمراكشية يحثها على الجهاد المشترك؛ فلبَّت بعض القبائل المراكشية دعوته في 1881 وقاتلت لجانب الجزائريين، كما نجده لجأ للمغرب الأقصى في 1888 لتوجيه كفاحه من هناك[3]؛ إذ وجد في المناطق المتاخمة مصدر قوة للتوغل من **عين الصفراء** إلى **فقيق** ومنها

[1] العربي، **مرجع سابق**، ص ص. 226، 227.

[2] قاصري، **مرجع سابق**، ص. 76.

[3] بلقاسم، **مرجع سابق**، ص ص. 34،35.

للمغرب، ووصلت انتفاضته عام 1892 إلى "**دلدول**"، "**قورارة**" و"**توات**" حتى أنه تعاون مع الطوارق؛ فذاع صيته واعترفت به الصحراء كافة شيخا عليها[1]. وقد اضطر بوعمامة في النهايةللإنسحاب إلى داخل مملكة مراكش–المغرب.

بسبب تقارب –إن لم نقل تجانس– المنظومة المجتمعية للبلدين؛ عرف المغرب هجرات جماعية من الجزائر، وهران، مستغانم، معسكر، وتلمسان إلى تطوان، وجدة، تازا، وفاس، والتحق بهم سكان قبائل الحشم وبني عامر[2]. ثم لحقهم بعدها عدة قبائل مثل قبائل المهابة، الحميان، أولاد سيدي الشيخ، والعمور[3]. كما أثارت هجرة سكان تلمسان عام 1911 إستغراب الإدارة الفرنسية، فيما أفضت تحقيقاتها إلى تأكيد الوازع الديني كدافع لهذه الهجرات جراء الرغبة في العيش في بيئة حاكم مسلم بعيدا عن حملات التشويه والتجهيل[4].

ساهمت ظروف الحرب العالمية الأولى وثورة الريف في توطيد العلاقات الجزائرية المغربية بإتجاه توحيد الفكر والعمل؛ وهو ما يظهر في تضامن العمال الجزائريين مع عمال المغرب أثناء اضرابهم في قطاع سكك الحديد والموانئ عام 1920. أما على المستوى السياسي؛ فبلور حزب نجم شمال إفريقيا فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية ونشرها في أوساط الهجرة التي مثلت الجو الملائم للجاليات في الإحتكاك والوحدة؛ حيث أن الأحزاب الوطنية للدول الثلاث انتفضت ليس فقط للإستقلال وإنما كذلك مبرزة الرغبة في الوحدة والإندماج[5]. فعقد أتباع **الأمير خالد 'المؤتمر المغاربي'** أواخر 1924 لمعالجة الشؤون المشتركة وأظهروا تضامنا مع ثورة الريف المغربية وقائدها **محمد بن عبدالكريم الخطابي**. ومما جاء في رسالتهم:

"عمال المغرب العربي الذين يعملون في الناحية الباريسية والذين يجتمعون في هذا اليوم التاريخي 07–12–1924 في مؤتمرهم الأول، يبعثون لإخوانهم في المغرب الأقصى وإلى زعيمهم البطل عبدالكريم بالتهاني الصادقة لإنتصارهم على

---

[1] عبدالحميد زوزو، **المرجعيات التاريخية للثورة الجزائرية الحديثة: مؤسسات ووثائق** (الجزائر: دارهومة، 2009)، ص. 33.

[2] شويتام، **مرجع سابق**، ص. 140.

[3] بن منصور، **قبائل المغرب**، ج. 01، (الرباط: المطبعة الملكية، 1968)، ص. 182.

[4] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 18،19.

[5] Charles–André Julien, **L'afrique Du Nord En Marche : Nationalismes Musulmans Et Souveraineté Française** (Paris : René Julliard, 3eme Ed, 1972), P. 27.

الإستعمار الإسباني ويعلنون تضامنهم معهم في كل مسعى يقومون به من أجل تحرير البلاد، ويشاركونهم بإستقلال الشعوب المظلومة وبسقوط الإستعمار العالمي والإستعمار الفرنسي"[1].

وبهذا؛ شكل نجم شمال إفريقيا مركز الثقل في الإتجاه الوحدوي على صعيد الفكر، القاعدة الإجتماعية، وحتى التنظيم الشعبي. فصار الشعور بوحدة المصير والهدف يطبع فكر المقاومة بالمنطقة؛ وهو ما يفسر تداعيات إعلان فرنسا للظهير البربري 1930/05/16 بالمغرب كتمهيد لفصل عنصر من مكونات الشعب المغربي عن غيره[2]؛ حيث أدى الأمر للحمة الوطنية وأعطى زخما للوطنية المغربية[3]. فقوبل بتصاعد الغضب الشعبي المغاربي والعربي، والإسلامي. وعموما؛ ولتأكيد الإحساس بوحدة الفكر والهدف؛ فإن كل حدث كان له نوعا من الأهمية في أحد أقطار شمال إفريقيا –المغرب العربي كان يجد لهانعكاسا فوريا ورد فعل تلقائي بالقطرين الآخرين[4]، وهو ما يصطلح عليه بالإنتشار–بحسب **ميتراني**– من خلال التقارب والتضامن الذي يهدف لتسوية مسألة بعينها، والتي تنتشر لتصل في الأخير الى ترجيح لإتحاد أو وحدة دوما أوثق بين الدول في سياق جماعي؛ ضمن ما يعرف بالتكامل.

ووصلت هذه الجهود التوحيدية للمجال العسكري بتأسيس "**لجنة تحرير المغرب العربي**" في 1948/01/05ضمت معظم القوى السياسية الوطنية في المغرب العربي، وامتد الجيش متخذا الفضاء الجغرافي للجزائر وموريتانيا؛ فتركزت قواعده بالشمال الشرقي المحاذي للجزائر وحصل على دعم الحركة الوطنية بشمال المغرب[5]. فمشروع لجنة تحرير المغرب العربي الذي ناضل **الخطابي** لتحقيقه إلتقى بالبعد المغاربي الذي تبنته ثورة الجزائر، ومَثَّلَ خيارا إستراتيجيا اجتهد الطرفان لتجسيده ميدانيا. حيث أفادت مرجعية **الخطابي** النضالية في جوانب تنظيرية وميدانية هامة؛ كالدعم السياسي لمشروع وحدة الكفاح،

---

[1]محمد علي داهش، **إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي**، سلسلةدراسات إستراتيجية، ع. 87، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003، ص ص. 34،35.

[2]محمد العربي المساري، **علال الفاسي حضور وعطاء ودور**(الرباط: دار الأمان، د. س. ن)، صص. 114،115.

[3]Charles Saint–Prot, « Etat, Territoire Et Développement Politique Au Maroc », Dans: Charles Saint–Prot Et Autres, **Vers Un Modèle Marocain De Régionalisation: Etat, Territoire Et Développement Dans Un Pays Emergent** (Paris:Ed. CNRS, 2010),P.23.

[4]داهش، **مرجع سابق**، ص ص. 18،19.

[5]المرجع نفسه، ص. 45.

والضغط على الأطراف السياسية المغاربيةلدعم الثورة الجزائرية. ورغم أن العلاقة معه شابها لبعض المراحل فتورا؛ لكنها ظلت تتسم عموما بالإستقراروالوطادة[1].

كما أثرت أحداث المغرب بشكل مباشر على الحركة الوطنية الجزائرية فتسارعت وتيرة التنسيق بين الأحزاب الثورية، ووقفت جمعية العلماء المسلمين موقفا مشرفا من مسألة نفي السلطان "**محمد الخامس**" داعية الشعب المغربي للتمسك بشرعيته، وبمجرد اندلاع الثورة الجزائرية سارعت للإتصال بالمقاومين المغربيين وتنسيق العمل معهم لتحرير المغرب العربي وهو ما يبرز مدى التضامن الموجود بين كفاحي البلدين[2]. وقراءة هذه الأحداث والمواقف تبرز لنا مظاهر التضامن التي تبين مدى التنسيق الناجم عن الفكر الوحدوي خلال هذه الفترة. وعملت هجومات 1955/08/20 على تعزيز تضامن الشعبين، ووصل الكفاح أوجه في أكتوبر1955 بقيام مظاهرة عنيفة من وهران إلى تلمسان لتتصل مع جيش التحرير المغربي في الريف؛ فتلاحقت الأحداث وتفاعلت بالمنطقة وأصبح الجميع يدرك أن مصير الشعبين واحد ومرهون بمدى تحقيق وحدة المقاومة والكفاح المسلح؛ فأدركت السلطات الفرنسية الأمر وسارعت لاحتوائه وإفشال 'مغربة الحرب' بالتفاوض مع قادة المقاومة بالمغرب.

فبحكم الجوار الجغرافي؛ ونتيجة لجهود التنسيق السياسي؛ شكل المغرب موقعا استراتيجيا للثورة الجزائرية؛ إذ سمح طول الواجهة الحدودية ووضعية الكفاح المغربي للثوار الجزائريين بالمنطقة الخامسة من اعتماد قواعد خلفية لها بالحدود المغربية وكسب التضامن الشعبي، كما أن حزب الإستقلال أعرب عن مساندته للجزائريين على لسان زعيمه "**علال الفاسي**" الذي كانت له اتصالات وتنسيق مع قادة الجبهة بالقاهرة وتبني فكرة وحدة الكفاح قبل أن يتحقق استقلال المغرب. ومن جهة أخرى أعلن "**الخطابي**" مباركته للثورة الجزائرية ورفض ما آلت إليه الإتصالات الفرنسية المغربية داعيا إياها مواصلة الكفاح ومعاضدة الجزائريين، حيث رأى أن قبول الملك **محمد الخامس** لإتفاقية **'إكس ليبان'** يشكل طعنة لكفاح الشعوب المغاربية، وأنه لا يمكن انتصار الجزائر إلا بشمولية الكفاح. وكان هذا الموقف يثير الحماس ويؤجج ضراوة المقاومة المغربية؛ فضلا أنه يشكل دعما سياسيا للقضية الجزائرية[3].

---

[1] عبدالله مقلاتي، لميش صالح، **الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج. 06، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية**، (الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013)، ص. 296.

[2] مبارك، **مرجع سابق**، ص. 70.

[3] مبارك، **مرجع سابق**، ص ص. 130،131.

بتوحيد الجبهتين الجزائرية والمغربية 1955-1956 يمكن القول أن التكامل وصل إلى درجة الوحدة والإنسجام؛ إذ مَثَّل اندلاع ثورة المغرب وإحياء جبهة وهران بالجزائر حدثا هاما للتوحيد؛ فمنذ اندلاع الثورة تم تنفيذ عدة هجمات طالت الأهداف الفرنسية المتاخمة للحدود المغربية وصولا لمدينة تلمسان.ونفذت عدة عمليات عسكرية في الريف المغربي خاضتها فرق جيش التحرير المغربي، وهوجِمَت مراكز الفرنسيين في **بورد، تيزي، اكنول، مزكيتان، بركيف، ايموزار، وبوزينب**[1]. كما تلقى الطرفان مساعدات من مصر؛ فكانت مغامرة اليخت 'دينا' (1955/03/28) أحد أهم الشحنات المنزلة بساحل الناظور شمال المغرب؛ بالإتفاق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية -بحسب محمد العربي المساري-، في حين أن **فتحي الديب** يعزو ذلك الإتفاق مع السلطات الإسبانية[2].

ومن خلال تأثير النشاط الموحد في تلك الفترة؛ يرى غالبية المحللين لأوضاع المنطقة أن إلتحامالمقاومتين وإنشاء لجنة تنسيق بينهما عام 1955 كان سببا في تسريع الإدارة الفرنسية للتفاوض مع وطنيي المغرب في **إيكس ليبان** أوت 1955، وأعيد السلطان في نوفمبر لمملكته واستقل المغرب الأقصى في 02 مارس 1956[3].

يمكن القول أن هدف فرنسا من إعادة الملك للعرش هو تحييد المغرب وقطع مساعداته للثورة الجزائرية، وأكدت ذلك بإبقائها للقوات العسكرية بالمغرب كوسيلة ضغط أو حتى تهديد، لكن رغم صعوبة الوضع إلا أنه بحكم الروابط والمصالح المشتركة للمنطقة وامتداد نفوذ الثورة الجزائرية داخل المغرب وحجم التجاوب الشعبي معها؛ جعل المغرب من ترابه الخلفية التي تعتمد عليها الثورة[4]؛ وهذا من خلال:

- ✓ مراكز تدريب جنود جيش التحرير.
- ✓ تخزين الأسلحة.
- ✓ تكوين الأطر الإدارية.
- ✓ المنطلق أو الخلفية لشن الغارات والتسلل للتراب الجزائري. وهو الأمر الذي كان يعتبر بمثابة تهديد لأمن القرى الحدودية.

---

[1] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 57،58.

[2] المساري، **مرجع سابق**، ص. 104.

[3] بلقاسم، **مرجع سابق**، ص ص. 502،503.

[4] بن منصور، **مرجع سابق**، ص. 191.

وبتفاقم الأوضاع إثر المستجدات التي عرفتها المنطقة بحكم الوضع الجديد للمغرب؛ أصبح الخيار القطري سيد الموقف؛ فتغيرت الطبيعة العلائقية من توحيد الجهود للكفاح ومن ثم البناء المغاربي إلى التنسيق في الكفاح؛ فعرف مسار العلاقات البينية منعرجا في الفكر والممارسة من خلال الإنتقال من **التوحيد بمنظور تكاملي** إلى **التنسيق من منظور تعاوني**. وبالتالي؛ انحسرت التفاعلات إلى التعاون في مجال التضامن السياسي، الدعم العسكري (ماديا وبشريا: أي بالمعدات وكذا الإتحاق بجيش التحرير)؛ بعد أن كان بلغ درجة من التكامل (وحدة الفكر والعمل)[1].

ساهمت الظروف التي استقل فيها المغرب في بلورة سياسة واقعية؛ فمقابل المساعدة على تثبيت سلطة الملك سعت جبهة التحرير الوطني لتوطيد العلاقة مع القصر على حساب حزب الإستقلال الذي خسر الكثير بتخليه عن مبدأ مغربة الحرب فحزب الإستقلال لم يكن ثورياولا يمكن تجاهل جهود **بن بلة** و**خيضر** عشية إندلاع الثورة الجزائرية في كسب موقف "**علال الفاسي**" من أجل ثورة منسقة، وأمام التماطلإلتف**بن بلة** للتحالف مع "**الخطابي**"، وسهلت مجريات الأمور على "**بن بلة**"الإتصال بالوطنيين في الريف المغربي (تطوان والناظور) ومعرفة مسالك الحدود. هذا على المستوى الشعبي؛ أما على المستوى الرسمي؛ فإن جبهة التحرير أرست فيما بعد تحالفا استراتيجيا مع المغرب المستقل[2]؛ فرسم اللقاء الذي جمع كل من "**بن بلة**"و"**محمد الخامس**" في أفريل 1956 علاقات المغرب المستقل بالثورة الجزائرية، إذ فضلت جبهة التحرير تكريس علاقاتها مع القصر بعد إلتزام الملك بمبدأ التضامن مع الثورة الجزائرية والتعهد بتقديم الدعم اللازم؛ موضحا أن قبوله لخيار الإستقلال يُمَكِّنُ من جعل المغرب مجالا استراتيجيا وعمقا للثورة الجزائرية، كما تعهد بقبول جميع طلبات جبهة التحرير الوطني[3].

تثمينا للجهود المغربية سواء في نطاق تعاوني أم تكاملي؛ عقد قادة الثورة لقائين بالمغرب؛ بدءً بجلسة تمهيدية في **تطوان** مع الأمير "**الحسن الثاني**" يوم 1956/10/20 تناولت مسألة التنسيق والوحدة وحدود الدعم الواجب تقديمه للجزائر سواءً استمرت في الحرب أم أقدمت على التفاوض، والثانية في اليوم الموالي في **الرباط** مع الملك **'محمد الخامس"**[4]؛ تم فيها إستعراض ملف التعاون الثنائي لمجابهة الإحتلال؛ وتمت

---

[1] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 88-92.

[2] فتحي الديب، **عبدالناصر وثورة الجزائر**، **مرجع سابق**، ص. 187.

[3] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 229،230.

[4] رضا مالك، **الجزائر في إفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر. **فارس غصوب**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، ط. 01، 2003)، ص. 354.

المشاورات قبل موعد الإنتقال إلى تونس التي لم يصل القادة (الزعماء الخمس) إليها نتيجة القرصنة الجوية لطائرتهم –كما ذكرناه سابقا– والذي رد المغرب بأنه قرصنة جوية أعدَّتها المخابرات الفرنسية ونفذتها السلطات الحاكمة بالجزائر[1].

دفع الأمر بالملك الإتصال بالرئيس الفرنسي والإحتجاج كون العملية تعتبر تعديا واضحا على حرمة ضيوفه وبالتالي إهانة لسيادة المغرب. وبحسب تصريحه لصحيفة **'فران تيرور'** أن الحادثة تعتبر طعنة أكثر خطورة بالنسبة لشرفه في حادثة تنحيته عن العرش. وقام الملك بإرسال رئيس وزرائه ووزير خارجيته إلى **باريس**للإحتجاج الرسمي والمطالبة بالإفراج عنهم، إلا أنه تم رفض مطالبه. وما زاد الأمر سوءً الوثائق المصادرة أثناء القرصنة والتي تدين الحكومة المغربية وتؤكد مساندتها للثورة؛ منها رسالة خطية لولي العرش **'الحسن الثاني'** يقترح منح الأسلحة للثوار، وكذا جوازي سفر مزورين مغربييناًحدهما صادر يومين قبل الحادث كانا بحوزة **'بن بلة'**[2]. وجراء ذلك؛ أثار حادث اختطاف الطائرة بهذه الطريقة البوليسية إستياء عميقا في المغرب وأعلن الملك من تونس أنه تهجم مباشر على المغرب وخرق لجميع الوثائق المبرمة مع فرنسا، وطالب بإطلاق سراح المختطفين وإعادتهم دون قيد أو شرط، وفور عودته للمغرب قام بإستدعاء السفير المغربي بباريس وقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، وهَدَّدَ برفع القضية رسميا لمحكمة العدل الدولية في حال عدم إطلاق سراح المختطفين[3].

كما سعى الملك لتأكيد وفائه للثورة رغم عودة العلاقات المغربية الفرنسية عام 1957؛ فَهَيَّأَ أثناء زيارته لمدريد في فيفري 1957 لقاءً مع قيادة الجبهة، وأكد قبوله بِحُرِّية مرور الأسلحة والتمركز بالمناطق الحدودية، والتأييد المطلق للكفاح. وبهذا تمكنت الجبهة من الإعتماد أكثر على الناحية الغربية للبلاد[4].

والملاحظ أن تعاون ومساندة المغرب المستقل للجزائر شمل عدة مجالات:

---

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** (الجزائر: دار البصائر، 2008)، ص ص. 419،420.

[2] جبران لعرج، **الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954–1962** (سيدي بلعباس: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط. 01، 2013)، ص ص. 94–101.

[3] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص. 142،143.

[4] مقلاتي، **مرجع سابق**، ص ص. 234–239.

✓ **في المجال العسكري:** شكل المغرب خلفية إستراتيجية للثورة الجزائرية؛ فطول الواجهة الحدودية ووضعية الكفاح بالمغرب سمحا للثوار الجزائريين بالمنطقة الخامسة من إعتماد قواعد خلفية لها بالحدود المغربية وكسب التضامن الشعبي[1].

كما استمرت عمليات استلام الأسلحة للثورة عن طريق ذراع الماء الممتد معالمغرب؛ وهذا لغاية حادث الباخرة 'آتوس' جراء إطلاع السلطات الفرنسية على تفاصيل العملية واقتيادها في: 1956/10/16 لميناء الغزوات ومنه للمرسى الكبير[2]. وبتشديد الإجراءات الأمنية؛ تم اللجوء لحلول أخرى في التموين؛ كرجال الضفادع الذين كانوا ينقلون السلاح بحرا. وصرح **'خليفة الجنيدي'** في هذا السياق: "جيش التحرير كان له قاعدة بالناظور، تدرب فيها من سمّوا برجال الضفادع البشرية..... وتقوم بهذه المهمة تقريبا مرتين في الأسبوع ولم تكتشفها السلطات الإستعمارية، فعوضت ضعف التمرير الذي عرفه البر"[3].

كما أنه بعد تأسيس الولاية الخامسة للثورة تم فتح مكاتب تجنيد ومراكز تدريب بعدة مدن مغربية*؛ فشرق المغرب على طوله كان مليئا بالثكنات والقواعد العسكرية الخاصة بجيش التحرير الوطني[4].وقد تخلت كثير من فرق الجيش المغربي عن سلاحها طواعية للمسؤولين الجزائريين الذين كانوا ينسقون معهم في الناظور وتطوان. وتم إنشاء 'إدارة الإتصالات الخاصة' التابعة للولاية الخامسة مركزها وجدة؛ مهمتها الأساسية تهريب السلاح والبريد والأموال للجزائر بتجنيد الجزائريين وكذا الأجانب الموثوقين المتنقلين بين البلدين[5].

---

[1] عواد إبراهيم خضر، "موقف المغرب من الثورة الجزائرية1954-1962(تهريب السلاح والعتاد أنموذجا)"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج. 07، ع. 21، جوان 2015، ص. 300.

[2] مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية** (دمشق: دار طلاس للدراسات، 2003)، ص ص. 153،154.

[3] سعيدي وهيبة، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962** (الجزائر: دار المعرفة، 2009)، ص. 84.

*مدينة تطوان كانت تأوي مراكز: 'جنان عبدالواحد بريشة'، 'جنان الطريس'، 'جنان اشعاع'، 'سيدي بركة'، 'جنان الموقف' وكان خاصا بالإتصالات اللاسلكية العسكرية الذي نقل بعدها إلى 'دار القيرواني' ومركزين آخرين بدار العضار ودار سيدي طلحة لإيواء الجنود واللاجئين وإذاعة سرية ومراكز أخرى بوجدة، سيدي يحي، جبل عصفور، والمنطقة الشرقية الجنوبية على طول القواعد الخلفية لتنظيمات الثورةبالغرب الجزائري: 'رأس الماء' وكبدانة وأحفير وبني درار والركادة وسيدي بوبكر وتويست وتيولي وعين بني مطهر وإيشوفقيق وغيرها من المناطق المغربية التي ضمت مراكز جيش التحرير الوطني.

[4] جبران، **مرجع سابق**، ص ص. 80،81.

[5] قاصري، **مرجع سابق**، ص ص. 655-661.

والملاحظ من خلال هذه الجهود؛ أن الملك محمد الخامس قدم صيغا عديدة للتضامن من تقديم الأسلحة والمعدات والأموال والرجال، وتسهيل نشاط الجزائريين داخل المغرب. وبتضاعف اللجوء للمغرب 1958-1959 جراء التقارب الثقافي والحضاري والتاريخ المشترك الذي يندرج ضمن قناعات تترجم بضرورة الوحدة والتضامن، تجسدت المساعدات في إيواء اللاجئين الجزائريين؛ فظهرت مراكز اللجوء وتزايد عددها مع تزايد الوافدين عبر الحدود خاصة قبل إنشاء خط شارل[1].

✓ **في المجال الدبلوماسي:** صرح الملك في خطابه بهيئة الأمم المتحدة في 1957/12/10: "الأمل الشديد أن تفتح مفاوضات بين الأطراف المعنية حتى يتسنى إيجاد لهذا المشكل حلا يتماشى مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة الذي يعترف للشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها"[2].وخلال قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ جاء اعتراف المغرب على شكل بيان يحمل توقيع "**أحمد بلفريج**" رئيس الوزراء ووزير الخارجية، أرسل لرئيس الحكومة المؤقتة **'فرحات عباس'** فيه: "لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة **ملك مراكش** قد قرر في 1958/09/19 الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"[3]. ويعتبر الإعلان عن ميلادها إعادة بعث -وليس ميلاد- للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي؛ ذلك أن هذه الشخصية لم تنتف نهائيا؛ ولما تم الإعلان الرسمي عن تأسيسها قام المغرب بتنظيم حفل في الرباط بنفس الوقت[4]. كما قام المغرب بمساندة نشاط جبهة التحرير من خلالعدة مبادرات:

- مؤتمر نقابات المغرب الكبير بطنجة للفترة 20-1957/10/22.
- بلاغ الرباط في نوفمبر 1957، بتوجيه نداء الملك مع رئيس تونس للطرفين الجزائري والفرنسي من أجل إجراء مفاوضات تؤدي لحل عادل للقضية الجزائرية وفق مبادئ الأمم المتحدة.

[1] بوضربة، **مرجع سابق**، ص ص. 137،138.
[2] جبران، **مرجع سابق**، ص. 124.
[3] طلاس، العسلي، **مرجع سابق**، ص. 372.
[4] بوضربة، **مرجع سابق**، ص ص. 40-47.

- إحتضان مؤتمر طنجة 1958 الذي خرج بقرارات هامة*[1]؛ والتي تؤكد على المقاربة التكاملية لعلاقات الدول المغاربية بتبني النهج الفدرالي بين الوحدات المشكلة للنسق المغاربي على خلفية إعتباره كلا متكاملا يعمد في طريقة عمله على النموذج الفدرالي.

- إقامة **يوم الجزائر** بالمغرب من خلال مهرجانات واحتفالات شعبية تنتهي بجمع التبرعات، كما تم تكوين اللجنة المغربية للدفاع عن الجزائر، واللجوء لتنظيم المظاهرات والإضرابات كأحد أوجه التضامن[2].

وقد صرح "**المحجوب بن الصديق**" في **يوم التضامن من أجل الجزائر** المنبثق عن مؤتمر التضامن الأفروآسيوي 1958/03/30، قائلا: "إن الجزائر هي الجبهة الأمامية لمعركة التحرير في المغرب العربي، ولن يتم للمغرب إستقلاله إلا بتحرير الجزائر"[3]. كما احتضنت الدار البيضاء مؤتمر جامعة الدول العربية عام 1959 واستغلت دبلوماسية الثورة للبرهنة على مدى فاعليتها وتأثيرها على القرار العربي لصالح القضية الجزائرية[4].

✓ **في المجال الإعلامي:** تم إقامة مكتب الإعلام والدعاية لجبهة التحرير الوطني من طرف قيادة الثورة بالمغرب الأقصى منذ أفريل 1956 ينشط بالرباط وطنجة وتطوان تحت إشراف بعثة الجبهة هناك[5]. كما أن جريدة 'العلم' المغربي خصصت عناوين وأركان قارة ضمنها**[6]. وبغرض توسيع مجال التعريف بالقضية الجزائرية تم إنشاء الإذاعة السرية في ديسمبر 1956؛ كانت تنشط في دائرة الحدود الجزائرية

---

*مخرجات مؤتمر طنجة: - إقرار مبدأ تقديم مساعدات للجزائر في حربها- التأكيد على حق الشعب الجزائري في الإستقلال كشرط وحيد لإنهاء النزاع الفرنسي الجزائري- شجب مساعدات الدول الغربية لفرنسا ومساندتها في حربها ضد الشعب الجزائري- تقدم الأحزاب السياسية للشعب الجزائري كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها- المطالبة بإلحاح على تصفية القواعد العسكرية في كامل تراب المغرب العربي- إختيار الشكل الفدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي على أن يتم إنشاء المؤسسات الفدرالية في اجتماعات قمة لاحقة.

[1] مقلاتي،**مرجع سابق**، ص ص. 156،157.

[2] محمد ودوع، **مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ج. 1**، (الجزائر: إبتكار للنشر والتوزيع، د. ت. ن)، ص ص. 144-170.

[3] لعرج، **مرجع سابق**، ص ص. 73،74.

[4] بوضربة، **مرجع سابق**، ص. 199.

[5] محمد يعيش، **الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962** (الجزائر: دار الهدى، 2013)، ص ص. 400-402.

**هذه الأركان هي: أنباء الكفاح الجزائري، معركة التحرير في الجزائر، صفحة الجزائر، سير المقاومة في الجزائر.

[6] مقلاتي، ج. 02، **مرجع سابق**، ص ص. 104،105.

المغربية ثم إستقرت بالمغرب بإطلاق صوت الجزائر من إذاعة الناظور في: 1959/05/12، ثم محطة بث إذاعية جاهزة بطنجة في 1961/10/15[1]. كما تم إنشاء أول مدرسة للإتصالات السلكية واللاسلكية بالناظور في أوت 1956، وإقامة مراكز أخرى للتصنت والإلتقاط على الإذاعات الفرنسية والمراكز العسكرية، وتطور الإتصال في عهد هيئة أركان الحدود التي صارت تستعمل الرسائل المشفرة والإرسال اللاسلكيللإتصال بتونس والقاهرة. كما كان مكتب وزارة الأخبار بالرباط يقوم بتوزيع المنشورات السياسية والإعلامية وتوجيه المصالح الإعلامية لخدمة القضية الجزائرية داخليا وخارجيا. كما تم استعمال القوة الناعمة لدعم الثورة من خلال المسرح الأدبي والثوري بتجنيد فنانين للتعريف بالكفاح الجزائري وإبراز تراث ومعالم الشخصية الجزائرية[2].

وفي مرحلة متقدمة من الجهود التحريرية بالجزائر؛ تجسدت مواقف الحكومة المغربية من خلال معاهدات واتفاقيات بين حكومة الملك "**محمد الخامس**" و"الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" منها اتفاقية 30-31 ماي 1960 بالرباط؛ أكد فيها الطرف المغربي على إرادته في مواصلة دعم الجزائر ماديا ومعنويا، مقابل الدعم والتنسيق لحكومة الملك والتأكيد على عدم القيام بما يمس بسلطته[3]؛ وهو ما يؤكده تصريحه في مؤتمر الدار البيضاء 03-1961/01/06 قائلا: "...ونؤكد لهم وقوفنا بجانبهم موقف التأييد والمؤازرة لأن قضيتهم قضيتنا ونضالهم نضالنا مطالبين بمنح الجزائر حقها في الحرية والإستقلال بدون قيد أو شرط"[4]. وهو ما يعبر عن الدعم الكبير للملك وحتى الشعب المغربي في دعم الثورة والشعب الجزائري على السواء.

والجدير بالذكر؛ أنه رغم المواقف العدائية والنزاعات التي حدثت بين الطرفين منذ دخول الجزائر تحت السيطرة الفرنسية إلا أن الأمر لا يمكن أن يدفعنا لنفي المواقف التعاونية التي طبعت العلاقات سواء خلال بدايات الإحتلال أو حتى نهايته إذ عرفت المنطقة دعما ومساندة من قبل المغرب سلطانا/ ملكا وشعبا. وبالرغم من أهمية هذه التفاعلات التعاونية كما سبق الإشارة إليه إلا أن الطابع الغالب على علاقاتهما كان نزاعيا؛ إذ سرعان ما كانت تخيم المقاربة النزاعية على الطبيعة العلائقية للطرفين رغم ما

---

[1] مبارك، **مرجع سابق**، ص. 200.

[2] مقلاتي، **نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962** (الجزائر: دار العلم والمعرفة، 2013)، ص ص. 252-254.

[3] جبران، **مرجع سابق**، ص ص. 111،112.

[4] جبران، **مرجع سابق**، ص. 170.

كان يربطهم من مصالح تعزز التفاعلات التعاونية؛ ليخرج البلدان لنظام دولي مغاير عن الذي تم الإستيلاء عليهما فيه بموروث يكرس النزاع والذي سيكون له دورا في توجيه علاقاتهما بعد استقلال الجزائر؛ وهو ما سنعالجه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال

خَلَّفَت موجة الإستقلالات المتتابعة التي عرفها النصف الثاني للقرن العشرين أوضاعا جديدة بالمنطقة المغاربية؛ والتي كانت مختلفة عن تلك الأوضاع السائدة قبل الوجود الفرنسي بالإقليم. وأوجبت هذه المستجدات على كل من الجزائر والمغرب للتموقع تباعا للمعطيات الجديدة للمرحلة؛ والتي كانت لتؤثر على الطبيعة التفاعلية لعلاقاتهما البينية وعلاقاتهما على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: المسار النزاعي للعلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال

بخصوص العلاقات البينية محل الدراسة؛ فقد كانت الدروس التي استخلصتها جبهة التحرير الوطني في الشوط الأخير للحرب ضد الإحتلال الفرنسي ذات أهمية بمكان؛ إذ أبرزت المعطيات السياسية مدى تلاشي الأفكار والأطروحات الأخوية حالما تبرز منفعة مادية عاجلة كانت أم آجلة، ويشكل إعلان قرار إنشاء "لجنة رسم الحدود" وإجراء مفاوضات حول الموضوع مع الحكومة الفرنسية في أوت 1958 أكبر دليل على ذلك.

لم يتقبل الملك "**الحسن الثاني**" فكرة كون الحيز المساحي الشاسع للجزائر يبقى على ذات الحال غداة الإستقلال، واستند لدعم حجته على الإتفاق المبرم مع اللجنة المؤقتة للحكومة الجزائرية حول تأجيل الموضوع لغاية الإستقلال؛ وكأنه اعتراف للمغرب بحقوق سيادية على جزء من الأراضي القريبة من الحدود. وفي سعي منه للحصول على مطلبه؛ إنتقل الملك للجزائر يوم 1963/03/13 لمناقشة قضية الحدود القائمة؛ لكن الرئيس "**بن بلة**" إقترح تأجيل الأمر حتى تستكمل الجزائر بناء مؤسساتها كونها حديثة العهد بالإستقلال[1]. ليصدر بعدها دستور الجزائر لعام 1963 والذي ينص في مادته: "الجزائر واحدة موحدة لا تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب"[2]. كما أن تصريح "**بن بلة**" كان واضحا بقوله:

[1] ماهر عطية شعبان، **مشاكل إفريقية معاصرة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011)، ص. 101.

[2] دستور 63، المادة10؛ والتي تنص على: "تتمثل الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في: صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية..."

"الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233 إلى تندوف". وهنا كان الرد واضحا، إضافة أن تأكيد السلطات كان واضحا بأن هذا البرتوكول أبرمه طرف ليس له كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد[1].

وكرد على ذلك؛ وفي سعي منالملك للحصول على ما يطالب به بوضع اليد خصوصا في ظل معرفته بالمقدرات والإمكانات المحدودة للجزائر في تلك الفترة؛ وإدراكا منه لتفوقه الحربي؛ أقدم على الزحف لمناطق من الجنوب الغربي للجزائر والمحاذية للمغرب؛ وهذا من خلال توغل قوات طلائع إستكشاف مغربية بحاسي بيضاء خلف الحدود الجزائرية بمسافة 50 كم في سبتمبر1963 مما أدى للإشتباكات مع القوات الجزائرية، ثم استيلاء القوات المغربية على حاسي بيضاء، تنجوب وبرج لطفي[2]، مقابل استيلاء الجيش الجزائري على مركز مغربي على الحدود. ودامت المواجهات لغاية 1963/11/05 في تندوف، بشار وفجيج[3]. وشكلت هذه المواجهات نقطة سوداء في الذاكرة المشتركة للشعبين. فالبلدان بعد تاريخ ليس ببعيد كانا يعملان من خلال توحيد الجهود ثم التنسيق في الجهاد ضد العدو المشترك؛ إلا أن واقع الحال تغير وتغيرت بموجبه الأولويات والإدراكات والأهداف.

ونظرا لتشبث كل طرف بمواقفه وانعدام أرضية مشتركة للتفاهم؛ فشلت جامعة الدول العربية وبعض المبادرات الدبلوماسية العربية لإيقاف المواجهة العسكرية للبلدين والتي عرفت بحرب الرمال[4]، بينما استطاعت منظمة الوحدة الإفريقية تشكيل لجنة لتسوية النزاع بقيادة الإمبراطور الإثيوبي "**هيلا سيلاسي**" **(Haili Silassy)** وتمكنت من فرض وقف إطلاق النار في 1963/11/02[5]. وبهذا؛ يمكن القول أنه على الصعيد الإقليمي؛ أجهضت نتائج حرب الرمال كل ما تم بناؤه من تعاون في شتى المجالات.

ركز المغرب على الهدف والمكسب الذي يمكن تحقيقه في حال سيطرته على المنطقة بالقوة والمتمثل في تحقيق امتداد جغرافي قائم على حسابات إقتصادية واستراتيجية، حيث سيدعم مركز وقوة الدولة من خلال السيطرة على ثروات المنطقة، وبالتالي تدعيم الإقتصاد الوطني وتحقيق تفوق نسبي على الجزائر،

---

[1] محمد رضوان، **منازعات الحدود في الوطن العربي: مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية** (بيروت: إفريقيا الشرق،1999)، ص. 178.

[2] أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي، "السياسة الدولية، ع. 111،1993، ص. 242.

[2] Chentouf, **Op. Cit** ,P. 44.

[4] عمر عزالرجال، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود، "السياسة الدولية"، ع. 111،1993، ص. 203.

[5] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي** (بيروت: دار الجيل للنشروالطباعة، 2004)، ص. 85.

ومن ناحية إستراتيجية فإن الإمتداد الجغرافي يشكل عمقا دفاعيا وخطوة لإمكانية ضم أقاليم أخرى مثل موريتانيا التي كانت مطمعا للمغرب آنذاك؛ فالتوسع بحسب "**فريدريك راتزل**" يفتح الشهية نحو التوسع.

الملاحظ أن الرئيس الراحل "**أحمد بن بلة**" حاول تجميد الصراع إلا أن الجانب المغربي اتهمه بالعدوانية واعتماده على الدعاية فظلّت العلاقات مشوبة وغير مستقرة[1]، مما أجبر المغرب على تقبُّل الأمر الواقع، لكنه لم يتوقف عن المطالبة مرارا وتكرارا بإعادة النظر في الحدود القائمة. في حين رفض الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" أي نقاش في الموضوع قائلا: "كل حبة رمل حرَّرناها من أيدي الإستعمار الفرنسي بإسم الثورة الجزائرية فهي ملك للجزائر"[2].

مما لا شك فيه في دراسة النسق العقائدي لصانع القرار؛ فإن قرارات السياسة الخارجية ذات الطابع النزاعي خصوصا تتأثر بشخص الرئيس كونه متخذ البديل الأنسب من ضمن البدائل المتاحة للإختيار؛ والذي رغم كونه في بعض الحالات بديلا ذا احتمالات ضعيفة أي ليس بالبديل الأنسب ولكن يقع الإختيار عليه تباعا لرؤية صانع القرار وتطلعاته وإدراكاته لحسابات الربح والخسارة. وفي هذه الدراسة؛ نلمس مساعي ملك المغرب الذي اعتبر نفسه مُخَوَّلًا لإحياء فكرة المغرب الكبير مُندفِعا وراء نزعته التوسعية، يقابله القادة الجزائريين المتشبعين بروح الثورة والأفكار التحررية؛ ومعتبرين الجزائر رائدة النظم المساندة لحركات التحرر وإعتبار أي اعتداء عليها بمثابة اعتداء على مجدها وتاريخها النضالي مما يؤثر سلبا على كيانها وصورتها أمام المجتمع الدولي[3]. هذهالإختلافات في الرؤى والتصورات والإدراكات للأنا والآخر ضمن تفاعلات العلاقة الثنائية وربطها بطبيعة التفاعلات على المستويين الإقليمي والدولي؛ كل ذلك يدفع كل طرف منهما لإتخاذ قرارات وانتهاجسلوكات تؤثر فيها عدة متغيرات، لكنها في مجملها تدفعها للتضارب أكثر من أي سلوك آخر.

عَقِبَت حرب الرمال شبه حرب باردة بين الطرفين، تمحورت أساسا في إيواء المعارضة السياسية والحملات الدعائية المضادة والتعبئة الداخلية. واتسمت مرحلة الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" للحكم

---

[1] عبدالقادر محمودي، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي** (الجزائر:المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، 2002)، ص. 244.

[2] IgnaceDall,**Trois Rois: Monarchie Marocaine De L'indépendance A NosJours** (Paris: Fayard,2004), PP. 303 ,304.

[3] El Moustapha Faty, «La Politique De Sécurité Et De Stabilité Au Maghreb», Thèse Doctorat (Université De Reims Champagne Ardenne, Ecole Doctorale Sciences De L'homme Et De La Société, 2016), P. 64.

بموقف أكثر صلابة على خلفية رفض أي مساومة في مسألة الحدود دفاعا عن مكتسبات الثورة، وكادت أن تندلع حرب ثانية إثر إعلان الجزائر عن تأميم مناجمها في 1966/05/08 بما فيها منجم غارة جبيلات الواقع ضمن المنطقة التي يطالب بها المغرب، مما أدى لتوتر العلاقات من جديد (1966-1968) حيث امتنع المغرب عن تموين المناجم الواقعة بالقرب من الحدود. وبفعل ذلك؛ تفاقمت الأوضاعحيث أوشكت أن تؤدي إلى صدام عسكري، كما لعبت الحملات الدعائية المتبادلة دورا هاما في تأجيج الأوضاع[1].

لكن مع إدراك الملك لتلاشي جهوده بالمنطقة؛ تم إعادة بعث الحوار من جديد بمبادرة من منظمة الوحدة الإفريقية حيث تم إجراء لقاء بين الطرفين في سبتمبر1968 تُوِّج بمعاهدة إيفران في 1969/01/15؛ وأبرمت التصريح المشترك بتلمسان بتاريخ: 1970/05/27، واتفاقية الرباط الخاصة بخط الحدود في 1972/06/15 **(الملحق رقم03، ص. 307)**، وأعلن حينها الملك "أن الدولتين قد توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي الإقليمي بينهما"[2]، فصادقت الجزائر في ماي 1973، وتم صدوره في الجريدة الرسمية للبلاد، بينما المغرب لم يصادق لغاية 22 جوان 1992[3]، لأن المصادقة على الإتفاقية في السبعينات تزامنت مع الأحداث المتسارعةالتي كان يتخبط فيها المغرب آنذاك (أحداث الصخيرات) إثر محاولتي الإنقلاب وإعلان حالة الطوارئ وحل البرلمان مما يحول دون ذلك، فأصبح الإجراء –على حد تعبير الباحث **طيب دكار**– متوقفا على 'الصدفة'. ولم يتم ذلك حتىصدورها في الجريدة الرسمية جوان 1992[4]. وتزامن هذا التصديق مع تخبط الجزائر في دوامة المعضلة الأمنية للعشرية السوداء، ولم تكن لتتحمل تداعيات القطيعة مع المغرب، ولا لعودة الإقتتال بين المغرب والبوليزاريو المدعم من قبلها.

لا يمكن إهمال الإجراءات المتخذة على النطاق الداخلي لكلا البلدين وانعكاساتها على المستوى الشعبي بالتأثير على المواطنين المقيمين من كلا البلدين؛ فتطبيق **قانون المغربية** لعام 1973 على المواطنين الجزائريين المقيمين بالمغرب؛ الذين تم تصنيفهم ضمن "المواطنين الأجانب التابعين لفرنسا في مقاطعتها بالجزائر"؛ والقاضي بمصادرة أراضي المحليين المستولى عليها من قبل السلطات الفرنسية خلال

[1] مهابة، **مرجع سابق**، ص ص. 244،245.

[2] هارون، **مرجع سابق**، ص ص. 258،259.

[3] الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، ع. 4156، الصادرة بتاريخ: 1992/06/24، ص ص. 747-749.

[4] Taieb Dekkar,**Maroc-Algérie: La Méfiance Réciproque** (Paris: Le Harmattan, 2013), P. 182.

فترة الحماية بالمغرب. وهذا القرار مَسَّ شريحة كبيرة من الجزائريين المقيمين بالمغرب حيث حَرَمَهُم من أملاك اكتسبوها بطرق شرعية ليتم إعتبارهم تابعين لفرنسا ومن ثم تجريدهم من أملاكهم. وفي إجراء مشابهفي تبعاته؛ نجد أن النظام الجزائري –احتجاجا على الإجتياح المغربي للصحراء الغربية– قام بترحيل المقيمين المغربيين بالجزائر في اليوم الموالي للمسيرة الخضراء؛ الأمر الذي بسببه اتهم المغرب الطرف الجزائري بانتهاك قواعد القانون الدولي إثر الطرد التعسفي لحوالي 35000 مقيم عام 1975[1]. وفي المقابل؛ طالبت الحكومة الجزائرية باسترجاع الأملاك الخاصة بمواطنيها الجزائريين على التراب المغربي. يعني هو نفس المبدأ؛ أملاك مقيمين بالبلد الآخر –تم تخليهم عنها قسرا–

بانتشار مدى النزاع على الحيزين الزماني والمكاني؛ كون هذا النزاع رغم التصريح أنه تم تجاوزه إلا أن واقع الحال أبرز العكس كونه سرعان ما يطفو للسطح –وهي سمة النزاعات الكامنة– فتحولت ساحة المواجهة من الجنوب الغربي للجزائر إلى منطقة **أمغالا**الصحراوية التي استولى عليها الجيش المغربي. حيث تفاجأت القوى الجزائرية بحصار القوات الملكية المغربية أين وقع اشتباك بينهما وأُسِر العديد من الجزائريين، وتداولتها وزارة الإعلام المغربية في اليوم الموالي على أنها تصدي لدخول أجنبي انتهك"التراب المغربي" على خلفية اعتبار الصحراء "مغربية"، فَرَدَّت الجزائر مؤكدة الحادثة ومصرحة بتغلغل كتيبتها؛ لكن على أراضي إقليم الصحراء الغربية وليس المغرب؛ وأنه من أجل مساعدة الصحراويين وبطلب من جبهة البوليزاريو كونها الممثل للشعب الصحراوي، واستنادا لمبدأ مساندة الشعوب في تقرير مصيرها من قبل دولة قامت أساسا على هذا المبدأ. وهذه المواجهات هي ما أطلق عليه فيما بعد بحادثة **'أمغالا1'**[2].

وبعد هذا الحادث؛ وبوقت قصير؛ وأثناء سفر الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" في منتصف فيفري إلى ليبيا؛ تَمَّ تنفيذ غارة على فيلق مغربي (يتجاوز 350فرد) في نفس الليلة من قبل الفرقة الخاصة للكومندوس الجزائري حيث أُسِر 250مغربي، واكتفت وكالة الأنباء الجزائرية بالرد على الواقعة أنه إذا رغب المغرب في معرفة ما حدث فعلا في تلك الحادثة المسماة **'أمغالا2'** ما عليه سوى سؤال البوليزاريو[3].

---

[1]Ibid, P. 207-209.

[2]Boucherikha Ammar, «Le Droit Des Peuples A Disposer D'eux-Mêmes : Cas Du Sahara Occidentale, Mythes Et Réalité», Thèse De Doctorat En Sciences-Droit Public (Canstantine: Faculté De Droit, 2014-2015), PP. 268,269.

[3]أنور مالك، "أمغالا الصحراوية تعود إلى الواجهة بعد35عاما، " إطلع عليه بتاريخ:2013/02/19، على الساعة: 23:17، في الموقع:http://www.Echoroukonline.Com/Ara/Author/Anoir_Malek/2011/1

يقول **'محمد عابد الجابري':** "لقد كان الجزائريون يدركون أنه لابد من عزل المغرب عن الصحراء، وبالتالي عن موريتانيا لتحقيق مشروعهم في الإستئثار بحديد تندوف وخيرات الصحراء والهيمنة على المنطقة كلها، ومن هنا أعلنوا أنهم طرف مهتم، وأنهم لا يطالبون إلا بشيء واحد هو تقرير المصير للصحراء الذي يعني من منظورهم الخاص إستقلال الصحراء استقلالا صوريا". وهو ما يفسر تشبثالطرح المغربي بفكرة إنشاء دولة صحراوية يُمكِّن الجزائر ليس فقط من تصريف حديد تندوف عبر الأطلسي بل من تعزيز نفوذها في موريتانيا وعزل المغرب نهائيا عن المنطقة. ويضيف قائلا: "لما كانت تندوف هي البداية فقد تحركت الجزائر للإنتقام بحشر يدها في الصحراء، وكانت هناك محاولات مع إسبانيا لإستغلال مشترك لفوسفات الصحراء بين الجزائر واسبانيا لمدة خمسين سنة تحت علم دولة مصطنعة تعيش تحت النفوذ الإسباني والجزائري، وفي هذا الإطار احتضنت الجزائر البوليزاريو"[1]. إلا أن هذا الطرح مبالغ فيه؛ فلو كان الهدف الجزائري من الأمر هو التوسع بالمنطقة لكان فعل خصوصا أن المغرب كان في وضع لا يسمح له بالمواجهات جراء تفاقم الأزمة الداخلية بين النظام والمعارضة. إلا أنه استمر السير في النشاط الإقتصادي وفق خط الصحراء_وهران لتصدير الحديد.

وبهذا؛ فبسبب تأييد الجزائر للقضية الصحراوية وما خَلَّفَهُ الموقف من تداعيات زادت الأمور في درجة العداء بين الطرفين؛ فتم قطع العلاقات بين البلدين من 1976 إلى غاية مطلع 1987 كتتويج للوساطة السعودية (ماي 1987)[2]. واتفق البلدان على مواصلة اللقاءات لحل المشاكل القائمة، فتم تبادل الأسرى وفتح الحدود جزئيا عام 1987، وإلغاء المغرب لتأشيرة الدخول بالنسبة الجزائريين، وفي 1988/05/31 فتحت الحدود[3].

يشكل المجال الجيوسياسي لكل من المغرب، الجزائر عقدة التنافس في أقصى غرب المتوسط؛ حيث يتميز كل منهما عن الآخر؛ ففي الوقت الذي تتميز فيه الجزائر بكبر المساحة مقارنة بحجم المغرب الذي حال انفصال الصحراء الغربية عنهيصبح حجمه مجهريا على الخريطة، في حين يبرز المغرب بميزاته البحرية وتقاليد الدولة فيه، إذ لم يخضع للخلافة العثمانية كما هو الحال بالجزائر، ولم يخضع للإستعمار الفرنسي مبكرا. وولدت هذه الخاصية التاريخية النفسية عنفوانا ونزوعا شبابيا في السياسة الجزائرية؛ فيما

---

[1] محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة فكرا وممارسة** (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص. 125.

[2] Dekkar, **Op. Cit**, P. 15.

[3] عبد السلام قريقة، "دور الجزائر في إطار المغرب العربي، " رسالة ماجستير(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2003-2004)، ص. 45.

أحدثت في المغرب نزعات باردة وبعضها انتهازي ووصولي ظهرت بدايتها الأولى في التعاطي مع الإستعمار الفرنسي من طرف نخبة الحركة الوطنية التي تفاوضت مع المغرب الفرنسي دون باقي الأجزاء[1].

عرفت العلاقات البينية أزمة حادة لاتزال إفرازاتها ليومنا هذا جراء تفجير فندق 'أطلس آسني' بمراكش 1994 من طرف عناصر فرنسية من أصول جزائرية ومغربية دفع المغرب في 1994/08/26 لفرض التأشيرة على الجزائريين والأجانب ذوي الأصول الجزائرية؛ فردت السلطات الجزائرية بفرض التأشيرة على المغربيين وغلق الحدود في 1994/08/27[2]. ويأتي هذا الموقف أو السلوك من باب المعاملة بالمثل؛ والراسخ في العقيدة الجزائرية بعيدا عن أي اعتبارات أخرى كخصوصية وحساسية العلاقات البينية؛ فالمبدأ تستند إليه الجزائر في معاملاتها مع الفواعل الدولتية من أجل حفظ كرامتها وهيبتها؛ وهو مبدأ راسخ في العقيدة والممارسة الدبلوماسية للجزائر منذ استقلالها.

كان للإجراءات التي اتخذها النظام المغربي جراء تفجيرات الفندق أثرا بالغا في نفوس الجزائريين المتواجدين على التراب المغربي آنذاك؛ حيث قامت السلطات المغربية في الساعات الموالية للحادث بتحقيق ومراقبة هويات جميع الجزائريين الموجودين على التراب المغربي؛ حتى أنه تم اقتيادالعائلات في الليل من غرف الفنادق إلى مراكز الشرطة لسماعهم ومن ثم ترحيلهم. وتناول النظام المغربي الحدث على أن الجزائر قامت به وبالتحديد في مراكش التي تضم السياح من جميع الجنسيات، من أجل تحسيس العالم بمدى خطورة الإرهاب وتداعيات زحفه نحوها بإستهداف السياح في مراكش؛ فرفضت الجزائر التهم الموجهة إليها والني مفادها أن العملية كانت بإيعاز من الجهاز السري الجزائري، وطالبت بإعتذار رسمي بخصوص التجاوزات والتعسف الذي كان ضحيته مواطنين جزائريين موجودين على التراب المغربي خلال الحادثة؛ فقسمت مطالب الإعتذار هذه مواقف الحكومة المغربية؛ حيث أن وزير الشؤون الخارجية **'عبداللطيف فيلالي'** أظهر خلافه مع وزير الداخلية **'إدريس البصري'** بخصوص الإتهامات الموجهة للجزائر؛ واعترض على التعسف الذي طال الجزائريين أثناء التحقيقات[3].

مع حلول سنة 1999 حدث تغيير في هرم السلطةبكل من الجزائر والمغرب؛ بمجيء الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" للحكم، واعتلاء ولي العهد "**محمد السادس**" العرش في المغرب خَلَفاً لوالده الراحل

---

[1] كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص. 316.

[2] قريقة، **مرجع سابق**، ص. 66.

[3] Dekkar,**Op. Cit**, PP. 197-200.

الملك "**الحسن الثاني**". لكن سرعان ما توترت العلاقات إثر اتهام الجزائر للمغرب في 1999/07/23 بإيواء متسللين متطرفين نفّذوا مذبحة في منطقة 'بني ونيف' الواقعة قرب الحدود؛ مما أدى لإستمرار أزمة انعدام الثقة بين النظامين[1]. فبعد قرابة الأربعين عاما وجد البلدان نفسيهما عند نقطة الإنطلاق بعلاقات بينية يؤسف لها؛ مع تراكم لمشكلات ثنائية؛ تضييع طاقات البلدين في تضارب لا يخدم أحدهما ولا كليهما. وحدود برية مغلقة على اثر أحداث الفندق وتداعياتها. يعني الرجوع لنقطة البداية. رغم تغير صناع القرار ومرور الزمن إلا أن الأوضاع لا تتغير.

ورغم مرور قرابة العشرين عاما على تولي الحاكمين الحاليين أمور البلدين يتعذر توطيد العلاقات البينية والنظر في الأمور العالقة خاصة وأن كلاهما أكثر من الزيارات الرسمية للخارج بدل العمل على تضييق الهوة في العلاقات الثنائية. وفي سياق هذه العلاقة لا تزال كل حكومة تلقي اللوم على الأخرى. كما أنه عندما وجه الوزير الأول المغربي "**دريس جطو**" رسالة لرئيس الحكومة الجزائرية "**أحمد أويحي**" في بداية عام 2006؛ إستقبل هذا الأخير حزبه مفوضية من جبهة البوليزاريو[2]؛ والإحتمال المرجح هنا أن الرسالة هنا كانت موجهة للطرف المغربي.

وتبقى الإتهامات والتصريحات تلعب دورا في تأجيج التوترات للعلاقات البينية؛ وهو ما حدث في ماي 2013 من خلال تصريح الأمين العام لحزب الاستقلال السيد "**حميد شباط**" والذي جاء فيه المطالبة بالأراضي الواقعة ضمن السيادة الجزائرية (بشار وتندوف)[3]، وأعاد الأمر كذلك في 13 مارس 2016 من خلال "مسيرة الرباط" التي جابت كبريات شوراع العاصمة المغربية[4].

توالت الأحداث المؤثرة سلبا على العلاقات البينية منها إقدام أحد الشباب على حرق علم الجزائر بقنصليتها في الدار البيضاء–المغرب بتاريخ 2013/11/01؛ والذي رد عليه السيد "**رمطان لعمامرة**" وزير الشؤون الخارجية آنذاك أن الأمر من شأنه التأثير على العلاقات البينية وأنه رغم ما بين البلدين من نسيج علاقات مكثفة بأبعاد مادية ومعنوية لا تقبل التجزئة ومرجعيات تاريخية ومسائل ومشاريع تتجاوز

---

[1]Ahmed Mahiou ,**Politique Internationale Et Relations Bilatérales** (Hambourg: Deutsch Orient Institut,1989), P. 157.

[2]Dekkar, **Op. Cit**, P. 211

[3]طاهر هاني، تصريح زعيم حزب الإستقلال المغربي حميد شباط يثير جدلا في الجزائر"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/12/29، على الساعة: 22:12، على الرابط: http://www.France24.Com/Ar/20130508-%D8%A

[4] ----، "الإستقلاليون يطالبون الجزائر ب"الصحراء الشرقية""، إطلع عليه بتاريخ: 2017/12/29، على الساعة: 22:05، على الرابط: http://www.M.Herspress.Politique/298547/Html

الظرف إلا أن حجم الضرر المعنويللإعتداء وتدنيس العلم الوطني كبير خصوصا في أول نوفمبر –اليوم الذي شهد تسارع وتيرة مسار الشعوب المغاربية نحو التحرر التضامني من الهيمنة الاستعمارية–[1]. كما أن الواقعة تشكل انتهاكا للقانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية؛ والمجتمع الدولي معني عندما يتعلق الأمر بإنتهاك حصانات مراكز دبلوماسية وقنصلية بهذا الشكل[2]. ورغم المطالبة الجزائرية بالمشاركة في التحقيق حول الواقعة إلا أن المغرب تمسك بالرفض.

كما أنهفي إطارهذه الأوضاع المتردية؛ زادت الأمور تعقيدا استلزم استدعاء سفير المغرب بتاريخ: 2014/01/29 بوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بسبب الحملة الدعائية المغربية ضد الجزائر مفادها اتهام السلطات الجزائرية بمنع رعايا سوريين من دخول التراب المغربي بطريقة غير قانونية على الحدود الجزائرية المغربية؛ حيث تم إبلاغه بالرفض القاطع لهذه الإدعاءات وتأكيد طابعهاغير المؤسس[3]. فهذه الإدعاءات والإتهامات الكاذبة ترمي إلى التشكيك في مواقف الجزائر التي طالما أثبتت فعاليتها اتجاه المستجدات التي تطرأ ضمن دوائرها الجيوسياسية؛ وهو ما يتعارض في المقام الأول مع مواقفها القومية، وفي المقام الثاني مع مقتضيات حسن الجوار بين البلدين.

في خضم المراوغات الإعلامية التي اعتمدها الطرف المغربي؛ تناولت وسائل الإعلام خبر الإعتداء والجروح العمدية التي لحقت مواطنين مغربيين على الحدود الجزائرية–المغربية بتاريخ: 2014/10/18؛ فعَبَّرت وزارة الخارجية الجزائرية عن رفضها للتقديم المغلوط للحادثة وعن استغلالها سياسيا وإعلاميا[4]. وتأكيد أن ما وقعهو استهداف مجموعة مهربين مغربيين لدورية حرس الحدود من خلال الرشق بالحجارة؛

---

[1] "إنتهاك حرمة قنصلية الجزائر بالدار البيضاء: سفير المغرب يعرب عن أسف حكومته"، مدرج بالموقع الرسمي لوزارة الخارجية بتاريخ: 2013/11/04، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 04:32، على الرابط: Http://Www.Mae.Gov.Dz/News_Detail.Aspx?Footer=1&News_Id=1594

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "الإعتداء على قنصلية الجزائر بالدار البيضاء: الجزائر تجدد طلبها لإشراكها في التحقيق (لعمامرة)"، مدرج بتاريخ 2013/11/13 ب، إطلع عليه في: 2017/12/14، على الساعة: 12:25. على الرابط: Http://Www.Mae.Gov.Dz/News_Detail.Aspx?Footer=1&News_Id=1612

[3] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "الطرد المزعوم لسوريين نحو المغرب: الجزائر ترفض "بشدة" إدعاءات الرباط"، مدرج بتاريخ: 2014/01/29، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 02:14، على الرابط: Http://Www.Mae.Gov.Dz/News_Detail.Aspx?Footer=1&News_Id=1885

[4] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "حادثة الحدود الجزائرية–المغربية: الجزائر ترفض التقديم 'المغلوط' للوقائع من طرف المغرب"، مدرج بتاريخ: 2014/10/19، إطلع عليه في: 2017/09/14، على الساعة: 04:42، على الرابط: Http://Www.Mae.Gov.Dz/News_Detail.Aspx?Footer=1&News_Id=2580

فردّت – كالمعتاد– بإحترافية[1]. وأن المناورة والتصعيد في خطاب السلطات المغربية لأغراض غير معلنة تدل على سلوك غير مسؤول يتنافى مع قيم الأخوة وحسن الجوار، ويدفع لتعكير صفو العلاقات الثنائية الذي لا يخدم مصالح الطرفين ولا مصالح شعوب المنطقة[2].

كما تم تصعيد حدة التوتر بين البلدين وافرازاته على الرأي العام للشعبين إثر نشر فيديو على مواقع الأنترنت والتصريح بإعتداء دبلوماسي جزائري على عضو من الوفد المغربي المشارك بالندوة التي نظمتها لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة؛ وهو الأمر الذي نفته وزارة الخارجية المغربية لاحقا على لسان الناطق الرسمي "**عبدالعزيز بن علي الشريف**" في 2017/05/19 مصرحا:

"الأخبار التي بثتها وسائل الإعلام المغربية وتناقلتها، كما هي، بعض المواقع دون أن تكلف نفسها عناء التحري والتأكد من صحتها، والتي مفادها أن دبلوماسيا جزائريا رفيع المستوى اعتدى جسديا على عضو من الوفد المغربي المشارك في الندوة التي نظمتها لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة أو ما يعرف بمجموعة ال24 في سانت فينسنت والغرينادين، هي أخبار ملفقة، مغلوطة وكاذبة، لا تمت للواقع بأي صلة وليس لها أي أساس من الصحة[3]".

زادت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين سوءً بعد حرب التصريحات المندلعة بين مسؤولي حكومتي البلدين. فبعد اتهام وزير الخارجية الجزائري "**عبد القادر مساهل**" مصارف مغربية والخطوط الجوية الملكية بالعمل على تبييض أموال وتجارة المخدرات في افريقيا، ردّت الرباط باستدعاء سفير المغرب بالجزائر للتشاور[4]. وفي المقابل؛ أبقت الجزائرعلى مجموع بعثاتها الدبلوماسية والقنصليةبالمملكة المغربية. إلا أن الأمر لم يكن له تداعيات شديدة التصعيد وبالتالي تم احتواء الأزمة وتجاوزها.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "تصعيد في التصريحات المغربية ضد الجزائر: وزارة الشؤون الخارجية تستدعي القائم بالأعمال بسفارة المغرب في الجزائر"، مدرج بتاريخ: 2014/10/19، إطلع عليه في: 2017/09/14، على الساعة: 04:37، على الرابط: http://Www.Mae.Gov.Dz/News_Detail.Aspx?Footer=1&News

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "لعمامرة: التصعيد في التصريحات المغربية ضد الجزائر 'استراتيجية رديئة'"، مردجبتاريخ: 2014/10/30، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 13:22، على الرابط: Http://Www.Mae.Gov.Dz/News_Detail.Aspx?Footer=1&News_Id=262

[3] ----، "الجزائر تنفي إعتداء مسؤول جزائري على دبلوماسي مغربي"، على الرابط: Https://Arabic. Sputniknews. Com/Arab_World/201705191024114255

[4] حسن الأشرف، "علاقات المغرب والجزائر تراوح العدم: المواجهة المقبلة في نوفمبر"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/12/01، على الساعة: 18:54، على الرابط: Https://Www.Alaraby.Co.Uk/Politics/2017/10/21

وبهذا؛ يمكن القول أن مجازفة المغرب بالتصعيد مع الجزائر والذي وصل للمواجهة المسلحة عام 1963 يُعرِب عن مشروع توسعي على حساب الحيز الجغرافي للدولة المجاورة، أو على الأقل تقاسم ثروات المنطقة ولو بشكل جزئي في حال التوصل إلى تسوية بين البلدين بخصوص تقسيم الإقليم أو ثرواته مبررة موقفها بحقها التاريخي المزعوم في المنطقة والذي يفنِّدُه التاريخ. وبهذا؛ غلب على علاقاتهما البينية النزاع بمستويات مختلفة؛ وصلت لدرجة المواجهة العسكرية مُخَلِّفَةً بذلك ما من شأنه التأثير على الذاكرة الجماعية للشعبين. والجدير بالذكر؛ أنه رغم ما وصلت إليه العلاقات من تدهور ونزاعات إلا أنها لا تنفي مساعي التعاون التي عرفها النظامين والتي سنشير إليها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المسار التعاوني للعلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال

بعد استقلال الجزائر –ورغم الأحداث المتسارعة التي سبقت الإستقلال– إلا أن الأكيد كان تعذر إقامة علاقات جواريةخصوصا مع البلد الشقيق 'المغرب' بعيدا عن التعاون الذي يعزز التقارب ويدفع بالعلاقات للترابطوالإعتماد المتبادل من خلال المصالح المشتركة؛ والتي تدفع بتغليب الجانب التعاوني على نظيره النزاعي من خلال العمل في سعي مشترك من أجل حماية المصالح المشتركة.

من منظور تعاوني؛ وفي سعي الملك لتوطيد العلاقات مع الجزائرالمستقلة حديثا؛ جاءت زيارة الملك "**الحسن الثاني**" للجزائر بتاريخ 1963/03/13، مرفقا بعتاد ثقيل للجيش الجزائري، وأبرمت أثناء وجوده إتفاقيات عديدة للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات[1]، والتي تمت المصادقة عليها في حينها بالنسبة للطرف الجزائري[2]، والتي كان من أهمها:

- ✓ إتفاقية دبلوماسية وقنصلية.
- ✓ إتفاقية خاصة بالمساعدة المتبادلة والتعاون القضائي بين البلدين.
- ✓ إتفاقية خاصة بالتعاون الإداري والتقني.
- ✓ إتفاقية خاصة بالتعاون الثقافي.
- ✓ إتفاقية مشتركة بشأن التعاون الإقتصادي والمالي.
- ✓ إتفاقية خاصة بالبريد والمواصلات.
- ✓ إتفاقية بشأن البحث في المجال الزراعي.

[1] بن منصور، **مرجع سابق**، ص. 193.

[2] Journal Officiel De La République Algérienne Démocratique Et Populaire, N. 58, Du: 20/08/1963.

كما تضمن المرسوم رقم 63-294 بتاريخ 02-08-1963[1]، المتضمن نشر الإتفاقيات الجزائرية المغربية الموقعة بتاريخ: 30-04-1963:

- ✓ إتفاقية بشأن نظام المبادلات التجارية البينية.
- ✓ ملحق يحدد شروط إستيراد الطماطم المغربية للجزائر.
- ✓ إتفاقية تعاون ومساعدة متبادلة في مجال الطاقة المناجم والتصنيع.
- ✓ إتفاقية بخصوص تكوين الموظفين والإطارات في مجال الصناعة والطاقة
- ✓ إتفاقية متعلقة بالنقل الجوي.

إبرام البلدين لإتفاقيات بهذا الحجم وبهذه الأهمية يحيلنا للقول أنهرغم شدة التوتر الحاد الذي كان بين الطرفين جراء الرد الصريح للنظام الجزائري اتجاه مسألة إعادة النظر في الحدود التي طالب المغرب بتغييرها؛ إلا أن الأمر لم يحل دون مساع تعاونية من أجل تحقيق مصالح مشتركة. وعرفت العلاقات مبادرات لتخفيف الضغط والتقليل من حدة التوتر؛ فجاءت جهود وفد مغربي برئاسةالمديرالعام للديوان الملكي آنذاك السيد "**أحمد رضا قديرة**"ووفد جزائري برئاسة السيد "**عبدالعزيز بوتفليقة**"وزير الخارجية آنذاك؛إجتمعابوجدة يوم 1963/10/05 لتصفية الجو وتفريج الأزمة. وتم الإتفاقعلى عدد من النقاط الكفيلة بذلك صدر عنها بلاغ مشترك. وبهذا؛ واصل وزيرا خارجية البلدين لقاءاتهما ليصدر عنهما بلاغا عرف بإسم "**بلاغ الوفاق**"[2].

وفي السياق الإقليمي؛ يبدو أن زعماء المنطقة المغاربية قد سلموا بتعثر فكرة المغرب الكبير التي نادوا بها خلال بدايات الكفاح المسلح؛ فأخذوا يعلنون عن إمكان تحقيقها على مراحل مع البدء بالوحدة الإقتصادية. ولهذا الغرض عقدوا مؤتمرا جديدا في طنجة ديسمبر 1964 وتم التوصل لإقامة هيئة موحدة لتنسيق السياسة الإقتصادية بين الدول الأربع. وتتبع هذه الهيئة أجهزة دائمة وتجتمع بصفة دورية على مستوى الوزراء[3]. وهو ما يجد مرجعه في فكر "**ميتراني**" المؤكد على ضرورة التركيز على مسائل السياسة الدنيا من خلال تفعيل التقارب في المجالات التقنية وتعزيز التعاون فيها، ولما يتم بلوغ الأهداف منها، يتم الإنتقال بمفعول الإنتشار من مجال لآخر حتى يصل الأمر إلى السياسات العلياوالتي بموجبها تتحقق الوحدة أو الإندماج.

---

[1] الجريدة الرسمية ع. 58 ص 813 وما يليها.

[2] عدي، **مرجع سابق**، ص. 120.

[3] صلاح العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، السياسة الدولية، ع. 13،1968، ص. 62.

وبقي الوضع بين 1964-1967 يتميز بالتوتر وفتور العلاقات الجزائرية المغربية نتيجة الصدام (حرب الرمال) رغم ما سبقه من جهود تعاونية؛ وهو ما أثَّر على إمكانية التقدم في التفاعلات التعاونية؛ ودام الفتور في هذه العلاقات حتى توصل الطرفان إلى عقد قمة بالجزائر عام 1968، وإجراء لقاء بين الحاكمين بمدينة إيفران تكلَّلت بإتفاقية إيفران سالفة الذكر، والتي تقرر من خلالها إنشاء لجنة مشتركة تجتمع بصفة دورية لحل المشاكل العالقة بين الطرفين؛ تلتها اتفاقية تلمسان سالفة الذكر (1970/05/27) والتي تضمنت إنشاء لجنة مشتركة تعهد إليها مهمة تخطيط الحدود بين البلدين بتاريخ 1972/06/15[1]، كما اتفق الطرفان على إنشاء شركة جزائرية-مغربية في اطار تعاوني لإستثمار منجم غارة جبيلات. وتمت المصادقة عليها في الجزائر بتاريخ: 1973/05/17[2]. وقد ورد في التصريح المشترك الصادر بالرباط والخاص بالتعاون لإنشاء "الشركة الجزائرية المغربية" من أهم محطات التعاون في تاريخ البلدين النضالي وابراز الجانب المثالي لتعامل ملك المغرب "**محمد الخامس**" مع القضية الجزائرية. وأن البلدان تجمعهما رغبة في تقوية روح التفاهم والتضامن بينهما، والرغبة في توسيع آفاق التعاون في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية على أساس تكامل يتسع نطاقه بإستمرار مؤكدين به وحدة مصير الشعبين[3].

في فيفري 1983 عقد إجتماع قمة مفاجئ بين الرئيس "**الشاذلي بن جديد**" والملك "**الحسن الثاني**" وهو الأول منذ قطع العلاقات بين البلدين في مارس 1976، وتركزت المحادثات حول إعادة العلاقات إلى الوضع الطبيعي[4]. وتم على اثره توقيع إتفاق بتاريخ: 1983/05/28 ينص على:

- ✓ حرية إنتقال الأشخاص والسلع.
- ✓ فتح الخطوط الجوية بين البلدين وكذا السكك الحديدية[5].

---

[1] **Etat Des Accords Internationaux Conclus Par L'Algérie1962-1984**. Oran, 1985, PP. 37-40.

[2] 'إتفاقية تأسيس الشركة الجزائرية المغربية لإستغلال منجم الحديدج-غار جبيلات'، الصادرة بالجريدة الرسمية، ع. 48، عام 1973، ص ص. 706-711.

[3] الجريدة الرسمية، ع. 48، عام 1973، ص. 702.

[4] أسعد مفرج ولجنة من الباحثين، **موسوعة عالم السياسة، ج. 12، السياسة والبلاد العربية**، (بيروت: نوبليس، 2006) ص. 175.

[5] جورج الراسي، "محطات في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية" ، المستقبل، 2005/06/22 . ع. 01، ص. 21.

وعلى اثر هذه المبادرات لتطبيع العلاقات وما انجر عنها من جهود ثنائية؛ عرفت العلاقات البينية انفراجا ملحوظا إثر الجهود المغربية المبذولة لتحقيق مصالحةمغربية جزائرية منذ 1984 في لقاء بوجدة[1]، برزت آثار هذه المساعي في القمة التي جمعت ملك السعودية "**فهد بن عبدالعزيز**" والملك "**الحسن الثاني**" والرئيس "**الشاذلي بن جديد**" عام 1987، وتم الوصول لإتفاق إطلاق سراح أسرى **'حرب الصحراء'** واقتراح بعث لجنة برلمانية دائمة كان عَرَضَها المغرب في جوان 1986، وتَبَنَّتها وقدمتها الجزائر في الشهر الموالي. وأقر الملك "**الحسن الثاني**" بأن القضية الصحراوية هي قضية بين المغرب والصحراويين وليس المغرب والجزائر–كما كان يصرح مسبقا– وأن حلها يتم عن طريق الإستفتاء الذي تُعِدُّهُ منظمة الأمم المتحدة. كما أعلن أن تدهور وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم يكن بسبب القضية الصحراوية؛ بل بسبب إقدام السلطات الجزائرية على طرد 40 ألف مغربي من ترابها[2].

وتباعا لهذه المحاولات الجادة بغرض تفعيل العلاقات البينية؛ وخصوصا بعد توقيع معاهدة قيام الإتحاد المغاربي؛ عرفت تفاعلات البلدين تطورا ملحوظا من تبادل للزيارات على أعلى مستوى في الفترة الممتدة بين 1988–1992؛ منها قيام الرئيس الجزائري **'الشاذلي بن جديد'** بزيارة رسمية للمغرب مما ينم عنالإهتمام لإيجاد علاقات بينية جيدة؛ وبالتالي العمل على إيجاد مناخ وبيئة سليمة للتطبيع وإيجاد حلول للمشكلات العالقة بينهما. كما قام بدعوة الملك "**الحسن الثاني**" والأمير "**مولاي رشيد**" للجزائر؛ والتي قام على إثرها بزيارة لعدة مناطق بها[3]. كما كان سفراء البلدين يلتقيان كثيرا سواء على المستوى الثنائي أو في سياق أوسع ضمن السرح المغاربي؛ فالعلاقات في هذه الفترة كانت في وضع متقدم لدرجة دعوة مفوضية الوزارة الداخلية للمغرب إلى الجزائر العاصمة لمراقبة عملية الإنتخابات التشريعية ديسمبر 1992[4].

والجدير بالذكر؛ أنه رغم توطيد العلاقات بين الطرفين إلا أنها كانت لا تستند إلى قاعدة صلبة تحول دون تلاشي الجهود التعاونية؛ مما سمح لأول أزمة تقابلهما (تفجيرات الفندق) أن تؤثر على العلاقات وتدفع بها لحالة من التباعد لاتزال إفرازاتها لوقتنا الحالي (حدود مغلقة). وبقيت هذه العلاقات في نفس الوتيرة الضعيفة للتعاون رغم تغير صناع القرار بكلا البلدين. ورغم زيارة وزير الداخلية الجزائري للمغرب

[1] خالد يايموت، "تحولات السياسة الخارجية المغربية والدول الجيوستراتيجي تجاه افريقيا والخليج العربي"، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث (الناشر)، القاهرة، ع. 01، السنة الرابعة، ربيع 2015، ص. 74.

[2] الهادي بكوش، **إضاءات على الإستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير**(الجزائر: موفم للنشر، 2011)، ص ص. 250،251.

[3] Dekkar, **Op. Cit**, PP. 202,203.

[4] Ibid, PP. 203,204.

في نوفمبر 2000، والتي بادلها نظيره المغربي بزيارة مماثلة للجزائر والتي شكلت مسألة إعادة فتح الحدود أولويتها[1]،إلا أنه يمكن القول أنه منذ تولي الحاكمين الحاليين لشؤون الدولتين؛ لا نلمس تغيرا في علاقاتهما البينية. ولكن رغم ذلك نلمس بعض المجالات للتعاون؛ إذ يجد الطرفان نفسيهما ملزمين بالتعامل وفقا للأحداث التي تلزم أحيانا التعاون رغم ما تحويه المرحلة من معطيات نزاعية؛ فقد حدث أن بادرت السلطات الجزائرية بفتح الحدود المغلقة –مؤقتا– من أجل السماح بمرور قوافل المساعدات للمناطق المغربية التي أغرقتها الفيضانات في نوفمبر 2002، ومرة أخرى للسماح بمرور المعونات إلى غزة عام 2009[2].

ما يلاحظ في التفاعلات الثنائية للبلدين أنالجهود التعاونية عرفت دينامية من خلال تبادل الزيارات الوزارية خلال عام 2011، كماتم اقتراحتوسيع التعاون الثنائي لقطاع الإعلام والإتصال، ثم لقطاعات أخرى يتم تحديدها لاحقا بين الجانبين. كما نص خطاب عيد العرش في: 2011/08/30 على دعوة صريحة من الملك لتطبيع العلاقات وضرورة التغلب على الخلافات وتسوية القضايا العالقة وفتح الحدود وتعزيز العلاقات الثنائية، وجاء في تصريحه مايلي: "...فإن المغرب لن يدخر جهدا لتنمية علاقاته الثنائية مع دول المنطقة..... مسجلين الوتيرة الإيجابية للقاءات الوزارية والقطاعية الجارية، المتفق عليها مع الجزائر الشقيقة، من أجل تطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، بما فيها فتح الحدود البرية، بعيدا عن كل جمود أو انغلاق منافٍ لأواصر حسن الجوار والإندماج المغاربي وانتظارات المجتمع الدولي والفضاء الجهوي"[3]. وبالنسبة للرئيس الجزائري، فمن جهته أعرب في رسالة التهنئة عن رغبته في تعزيز العلاقات الثنائية وتأكيد أواصر الأخوة وحسن الجوار وبناء علاقات نموذجية بين البلدين والشعبين المرتبطين بعلاقات تاريخية[4]. ثم ترجمت رغبات التقارب في كسر الحاجز، فجاءت زيارة وزير العلاقات

---

[1]Houari Addi, "Introuvable Réconciliation Entre Alger Et Rabat", Le Monde Diplomatique, Decembre1999, Pp. 12,13,Au Lien : https://www. monde-diplomatique. fr/1999/12/ADDI/3449

[2]نصر القفاص، **كنت في الجزائر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.01، 2004)، ص. 304.

[3]Discours Du Roi Mohammed VI A Son Peuple lors du 12eme Anniversaire De Son Accession Au Trone, consulté le : 12/12/2015, à : 17 :25, Au Lien:http://www.indh. ma/ar/activites-royales/discours-et-messages-royaux/77

[4]محمد الأشهب، "الرباط تدعو إلى تفعيل الإتحاد المغاربي لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية"، الحياة، ع. 2013/11/15، على الرابط: http://www. alhayat. com/article/1582761

الخارجية المغربي "**سعدالدين العثماني**" للجزائر في 2012/01/22 في أول مهمة له خارج المغرب وحفاوة الإستقبال التي حظي بها والمنهجية الجديدة المتفق عليها لتحسين العلاقات وتطوير التعاون الثنائي بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله[1].

بحسب تصريحات وزير الشؤون الخارجية السابق السيد "**مراد مدلسي**" خلال محادثات مع نظيره المغربي السيد "**سعدالدين العثماني**" بتاريخ: 2012/01/23أن الجزائر لها رغبة قوية في تعزيز العلاقات مع المغرب في مختلف المجالات؛ داعيا لبناء "علاقة تعاونية جادة وقوية ومثمرة في مصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين". وشَدَّدَ الوزير على التزام كلا الطرفين بتكريس تقاليد التشاور والتنسيق والحوار حول القضايا ذات الإهتمام المشترك؛ مبرزا أن هذه الزيارات أسفرت عن نتائج إيجابية، بما في ذلك توقيع عدة إتفاقيات ومذكرات تفاهم لتطوير وتعزيز العلاقات الثنائية[2]. كما أكد الوزيران على الرغبة في اعطاء دفع جديد للتعاون الثنائي كون التحديات الحاليةتدفع لتكثيف الجهود حتى يشمل التعاون كل القطاعات.

أما نظيره المغربي فصَرَّحَ بأن: "إستراتيجيتنا اليوم (المغرب والجزائر) في هذه الإنطلاقة الجديدة للتعاون تبدأ في المجالات والأمور المتفق عليها من أجل تطوير التعاون فيها". أي الإرتقاء بدرجة التعاون. وأضاف أنه بالنسبة للأمور المختلف فيها فسيتم فتح قنوات حوار شفافة بين الطرفين. أما بخصوص مجالات التعاون المقترحة فإنه –بحسب السيد **العثماني**– تم الإتفاق على مواصلة اللقاءات سيما في القطاعات التي شملتها مبادلات على غرار الطاقة والفلاحة والشباب؛ داعيا إلى تشجيع الفضاءات "غير الحكومية" كرجال الأعمال والمقاولين والبرلمانيين وجمعيات المجتمع المدني.

وعموما؛ تم الإتفاق على جهود للتعاون البيني تمحورت أساسا حول:

- ✓ تنظيم لقاء دوري بين وزيري خارجية البلدين كل ستة أشهر لتقييمالإنجازات ووضع برامج جديدة.
- ✓ وضع آلية ثابتة داخل كل حكومة لمتابعة تطبيق المتفق عليه في كل دولة.

إلا أن الواجب التنويه له أن أغلب هذه المبادرات لم تعدو كونها تصريحات فقط ولم تعنى بمتابعة دقيقة سوى في مجالات محدودة. وتثمينا لهذه الجهود؛ تم الإتفاق على تعميق المشاورات الثنائية قصد

---

[1] سعيدي ياسين، "إتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، المستقبل العربي، ع. 462، أوت 2017، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 53.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، "السيد مدلسي يؤكد على التزام من الجزائر لتعزيز العلاقات مع المغرب في مختلف المجالات"، مدرج بتاريخ: 2012/01/23، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 04:11، على الرابط: Http://Www. Mae. Gov. Dz/News_Detail. Aspx?Footer=1&News_Id=961

إعطاء نفس جديد للعلاقات بين البلدين. ويتضمن هذا الإتفاق تنصيب لجنة مشاورات سياسية تجتمع مرتين في السنة –بالتناوب–بكلا البلدين لبعث التعاون بين البلدين، وتبادل وجهات النظر حول المسائل الإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك. وكذا تنظيم لقاءات بين مسؤولي الوزارتين وتحضير آليات أخرى للتعاون الثنائي[1].

كما عرفت العلاقات على مستوى السياسات القطاعية مبادرات ومساع تعاونية في مجالات محددة؛ إذ صرّح وزير الشؤون الخارجية الأسبق السيد "**مراد مدلسي**" عقب لقائه بوزير التربية المغربي **'محمد الوفا'**في إطار سلسلة اللقاءات بين أعضاء حكومتي البلدين التي كانت قد تمت مباشرتها لبحث سبل إنعاش التعاون القطاعي؛ أن التعاون بين البلدين يقوم على تطبيق رؤية تدعمها إرادة سياسية للمضي قدما مع مراعاة البعدين الإنساني والإستراتيجي؛ والعمل لجعل العلاقات تسمح للجميع بتحقيق –بسرعة أكبر– التطلعات. كما وضح وزير التربية المغربي أن الزيارة تندرج في إطار استئناف النشاط المشترك بين البلدين في مجال التربية وتبادل التجارب من خلال وضع مذكرة تفاهم لإرساء تعاون في هذا المجال[2].

وفي ظل تنامي التهديدات اللاتماثلية من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة؛ تم استقبال الوزير المنتدب للشؤون الخارجية المغربية السيد: **'ناصر بوريطة'** بصفته مبعوثًا خاصًّا للملك–في أول زيارة بهذا المستوى للجزائر منذ عدة سنوات– بغرض التباحث في مواضيع الأمن الإقليمي خصوصا، والوقوف على العلاقات الثنائية والتحديات التي تواجهها إفريقيا وعربيا[3]. فرغم جمود العلاقاتإلا أن التنسيق الأمني جَارٍ، خاصة في مكافحة الإرهاب، وسبق للخارجية الجزائرية في بداية عام 2012 أن استدعت سفير المغرب لديها لإبلاغه بتدفق مكثف وغير عادي لرعايا مغربيين من الدار البيضاء اتجاه ليبيا عبر الجزائر (نحو 270

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، "الجزائر والمغرب يوقعان مذكرة تفاهم حول وضع آلية مشاورات سياسية"، مدرج بتاريخ: 2012/02/17، إطلع عليه بتاريخ: 2017/14:09، على الساعة: 04:47، على الرابط: Http://Www. Mae. Gov. Dz/News_Detail. Aspx?Footer=1&News_Id=941

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، "السيد مدلسي: التعاون الجزائري المغربي يقوم على تطبيق رؤيا تدعمها إرادة سياسية"، مدرج بتاريخ: 2012/04/23، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 04:17، على الرابط: Http://Www. Mae. Gov. Dz/News_Detail. Aspx?Footer=1&News_Id=1034

[3] محمد سالم، "العلاقات المغربية الجزائرية. . عودة الدفء؟"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/11/14، على الساعة: 18:17، على الرابط: Https://Al-Ain. Com/Article/205741

مغربي) وهذا للاشتباه في إمكانية تسللهم من أجل الإنضمام إلى تنظيم داعش[1]. ونظرا لأهمية المجال الأمني على الإقليم ككل؛ تم اللقاء بحضور وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية آنذاك السيد **'عبدالقادر مساهل'**والمستشار لدى رئيس الجمهورية الجزائرية المكلف بالتنسيق بين أجهزة الأمن **'عثمان طرطاق'**، وعن الجانب المغربي سفير المغرب بالجزائر السيد **'عبدالله بلقزيز'** ومدير الإدارة العامة للدراسات والمستندات السيد **'ياسين المنصوري'**[2].

والملاحظ من هذه المبادرات الثنائية خصوصا بعد مرور فترة زمنية على الإتفاقاتأنها لا تتعدى تصريحات عقب اللقاءات والمشاورات؛ لكن لا يتمخض عنها إجراءات بناءة في الواقع؛ والتي من شأنها تعميق المصالح بين الطرفين بما يمكنهما من توطيد العلاقات والدفع بها للأحسن.

وبهذا؛ يمكن القول أن العلاقات الجزائرية المغربية عرفتدروبا للتعاون رغم مسارات النزاع على اختلاف درجاتها بعد استقلال البلدين؛ وما يجب إقراره أنه كانت تتوافر الرغبة في التعاون وهو ما تفسره الإسهامات لهذا المسعى والتي تبرز أنه رغم طغيان الظروف المحيطة عقب استقلال البلدين وتفاعلهما ضمن السياقين الإقليمي والدولي إلا أنه كانت هناك جهودا تنم عن رغبة حقيقية في التعاون سواء في إطار ثنائي[3] أو جماعي[4]؛ لكن مع مرور الزمن وتفاقم المشكلات، واتساع الهوة بين الطرفين؛ كل هذه الإعتبارات–مُغَذَّاة بعوامل خارجية–إقليمية ودولية– دفعت البلدين للتضاربأكثر من التعاون. ورغم وجود مساع للتقارب لكنها ليست بنفس الدرجة والقوة لتلك الجهود المبذولة في النصف الثاني للقرن الماضي بغض النظر عن الأحداث الكارثية التي عرفتها العلاقات الثنائية من صدامات مسلحة وتداعياتها.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، "السيد سلال يستقبل المبعوث الخاص للملك محمد السادس حاملا رسالة لرئيس الجمهورية"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 06:11، على الرابط: http://www. mae. gov.dz/news_detail. aspx?footer=1&news_id=4187

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، "تدفق مكثف لرعايا مغربيين نحو ليبيا عبر الجزائر: السيد مساهل يستقبل السفير المغربي"، مدرج بتاريخ: 2016/01/23، إطلع عليه بتاريخ: 2017/14:09، على الساعة::4:20، على الرابط: Http://Www. Mae. Gov. Dz/News_Detail. Aspx?Footer=1&News_Id=3715

[3] الجريدة الرسمية للمملكة المغربية ، ع. 2774، بتاريخ: 1965/12/29، المتضمنة المصادقة على اتفاق تجاري لمدة سنة بين الجزائر والمغرب، ص ص. 2751،2752.

[4] الجريدة الرسمية للمملكة المغربية ، ع. 2938، بتاريخ: 1969/02/19، المتضمنة المصادقة على المرسوم الملكي المحرر بتاريخ: 1968/12/11، والمتعلق باتفاقيات تعاونية في السياق المغاربي، ص ص. 498–505.

إن العلاقات الجزائرية المغربية تتأثر بعدة عوامل تجعلها تتخبط في حلقة مفرغة، وتتميز بسياسة الإتجاه خطوة نحو الأمام وخطوتين للخلف مما يحول دون تحقيق التعاون وفقا لما تقتضيه المصلحة، كما تتسم بتغليب الإنطباعات الذاتية لصناع القرار في كلا البلدين على المصلحة العامة للشعوب. فتفاعلات الجزائر منذ استقلالها بعد رفع الحماية عن المغرب ببضع سنوات وهي لا تزال تعرف نفس العلاقات في طبيعتها كتلك الموروثة عن حقبة الإستعمار. وكأنه لا تداول على السلطة ولا تغيير أو اصلاح في الفكر والممارسة لصناع القرار في كلا البلدين.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه، نختم فصلنا هاذ المتضمن للعامل التاريخي كمحدد لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية والتي تتراوح بين النزاع والتعاون ونادرا ما وصلت لدرجة التكامل؛ ما دفعنا بإستنتاج طغيان المنظور الواقعي المهيمن على علاقات الدول عبر التاريخ والمبني على القوة والبقاء للأصلح مع تغليب المصالح الفردية؛ حيث أنه يمكن القول أن الطابع الغالب على علاقاتهما كان في مجمل فتراته نزاعيا؛ تتخلله فترات تهيمن فيها الرؤية المثالية والتي تدفع بالدولتين للتعاون فيما بينهما من أجل تحقيق ما تعجز عن تحقيقه فرادى.

فقد أوجبت حتمية الجغرافيا منذ القدم على البلدين التواصل بما يخدم المصلحة الفردية وأحيانا الجماعية عندما تكون هذه المصالح مشتركة. وكرّس التاريخ نوعا من الخصوصية لطبيعة العلاقة لهاتين الدولتين تباعا لمعطيات كل فترة والأحداث التي طبعتها. وهو ما يفسر طغيان المقاربة النزاعية على علاقات الكيانين؛ والتي تحدث ضمن سياقها مواقف تعاونية مردها التهديد الخارجي من قوى أجنبية؛ فعند الدخول العثماني للجزائر ؛ إرتأى سكان تلمسان والمناطق المحيطة بها التعاون مع الحاكم الوطاسي وبعده السعدي؛ والذي يتفاقم التهديد عليه من قبل القوى المسيحية إلتمس العون من السلطان العثماني؛ لكن سرعان ما كان السلاطين المغربيين ينقضون العهد بمجرد ما تتوافر لديهم مقومات القوم التي تمكنهم من التملص من السلطنة العثمانية.

كما أنه عند الوجود الفرنسي بالجزائر والذي سهله الحياد المغربي مما عجل بسقوط مدينة الجزائر؛ والذي سرعان ما اتخذ موقفا بضم تلمسان والمناطق المحيطة بها من "منظور تعاوني"، وبعدها للأمير عبدالقادر الذي بعد تمكنه من قيادة الجيوش والتعامل كممثل شرعي للشعب الجزائري مع السلطات الفرنسية بعقده للمعاهدات؛ أثر مجرى الأحداث على موقف السلطان المغربي الذي أصبح يرى فيه الخصم؛ وهو ما شكل أزمة ثقة بين الطرفين تفاقمت بتوالي انتصارات الأمير إلى أن أصبح يعتبر أشد عداء للسلطان من فرنسا. إلا أنه لا يمكن إنكار مواقف السلطان الداعمة سواء للأمير في بداية مقاومته؛ أو للمهاجرين الجزائريين عامة.

لكن بعد فرض الحماية على المغرب وسلبه سيادته؛ أصبح الطرفان في وضع متشابه –إن لم نقل– مشترك؛ مما أوجب عليهما التعاون من أجل وضع حد للوضع الإستعماري؛ فتضافرت الجهود وبلغ التعاون أوجه حيث صارت الرؤية مشتركة بموجب وحدة الهدف والمصير المشترك؛ مما بلور فكرا وحدويا داعيا للعمل على توحيد الجهود الكفاحية ضد الخصم المشترك. إلا أنه بمجرد رفع الحماية عن المغرب بغرض تحييده؛ تحول المضمون من تكاملي إلى تنسيق محدود من أجل تمكين الطرف الجزائري من مواصلة السعي للإستقلال. والأكثر من ذلك؛ أنه بمجرد ظهور بوادر إستقلال حتى بدأت المضايقات والمطالب الترابية من المغرب المعروف أصلا بنزعته التوسعية وهو ما يفسر سلوكات معظم سلاطينه كما تناولناه في هذا الفصل؛ والذي بدأ يسعى في العلن والخفاء لتحقيقها وهو ما أفضى مشاكل كانت أنهكت قيادة الثورة الجزائرية وهي في شوطها الأخير من الحرب.

وبعد استقلال البلدين تفاقم المشكل الحدودي وأدى إلى نزاع مسلح عقبه توترات وأزمات في العلاقات إلى يومنا هذا؛ زاد من حدتها تباين المواقف بخصوص القضايا الإقليمية والتي كانت القضية الصحراوية إحداها؛ وما نجم عنها من أحداث أثرت على الذاكرة الجماعية للشعبين. ورغم أن العلاقات الثنائية تخلّلتها فترات تعاون سواء في إطار ثنائي أو جماعي؛ إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بمعطيات المنطقة التي تحفز على التعاون وحتى التكامل إن وجدت الرغبة والنظرة المشتركة.

وبالتالي فإن حتمية الجغرافيا توجب على البلدين الجارين التواصل بما يخدم مصلحة كل طرف، والأمر سائد منذ القديم؛ إذ عرفت هذه الكيانات الإحتكاك فيما بينهما سواء من منظور تعاوني أو نزاعي؛ وهو ما ينطبق على الجزائر المغرب في مختلف المراحل التي تطرقنا لها في هذه الدراسة. وكرس عامل التاريخ نوعا من الخصوصية للطبيعة العلائقية التي تربط هاتين الدولتين؛ تباعا لمعطيات كل فترة والأحداث التي طبعتها.

وهو ما يدفع لمزيد من البحث في الموضوع من خلال التحليل لمواطن النزاع ومواقف الطرفين فيها، ومضامين ومكامن التعاون ومداه ومدى إسهام الطرفين فيها، دون إهمال عامل التنافس الذي يخيم على علاقات الطرفين ضمن المنظومة الإقليمية والتي تلعب فيها القوى الكبرى أدوارا فاعلة؛ وهو ما سنحاول تفصيله في الفصل المقبل.

الفصل الثالث:

تحليل أبعاد العلاقات الجزائرية المغربية

تعرف العلاقات الثنائية للدول مسارات تتدرج ضمنها بانتهاجها من طرف هذه الفواعل بحسب توجهاتها وأهدافها ضمن نسق كل منها وأدائه الخارجي سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي؛ وهو ما يتفاعل مع المحدد الداخلي للدولة ويدفع بها لانتهاج مسار دون غيره من خلال السعي للحصول على المكاسب ضمن التفاعلات الثنائية ومتعددة الأطراف. والجزائر والمغرب كونهما بلدان كانا ولا يزالا يتميزان بأهمية في الجغرافية السياسية للمنطقة وإفريقيا ككل؛ تتدرج طبيعة تفاعلاتهما ضمن مسارات معينة تدفعهما تارة للتعاون وتارة للتنافس وتارات أخرى للنزاع. ومن هنا سنحاول إسقاط الطبيعة التفاعلية للعلاقات الثنائية للدول على قضايا ومجالات معينة ومفسرة للعلاقات الجزائرية المغربية.

المبحث الأول: البعد النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية

يشكل النزاع بعدا هاما في علاقات الجزائر والمغرب لما له من أهمية في محاولة لفهم هذه العلاقات. وأبرز مواطن النزاع في العلاقات البينية نلمسها في مسألتين حيويتين؛ وهما قضية الحدود، والقضية الصحراوية. وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال دراسة هذه العوامل كمحددات للطبيعة النزاعية في تفاعلات البلدين؛ ومدى اعتبارهما كمتغيرات تفسيرية لفهم هذه العلاقة.

المطلب الأول: مشكلة الحدود

شكلت قضية الحدود نقطة مهمة ومحددا ذا أهمية بالغة في الطبيعة النزاعية للعلاقات الجزائرية المغربية؛ فبعد أن عرفت القارة الإفريقية في منتصف القرن الماضي موجة استقلالات متعاقبة إثر إنسحاب القوى المستعمرة تلتها موجة من الإحساس بالإنتماءات الوطنية وتغليب الشعور الوطني على الشعور القومي؛ وهو الأمر الذي أفرز نزاعات بين الدول الناشئة حول نطاق وحدود كل منها؛ والتي يحاجج فيها كلا الطرفين.

بعد استقلال الجزائر؛ وبتأكد الطرف المغربي من استحالة التنازل الجزائري طوعا عن الأراضي من خلال إعادة النظر في الحدود القائمة؛ قامت قوات طلائع استكشاف مغربية بالتوغل في حاسي بيضاء خلف الحدود الجزائرية مسافة 50 كم في سبتمبر 1963؛ فتم بتاريخ 1963/10/05 انعقاد إجتماع على مستوى وزراء الخارجية للبلدين تم خلاله الإتفاق على التزام الجانبين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما، لكن بعد مرور ثلاث أيام على هذه المحادثات حدثت اشتباكات بين الجانبين، ثم استيلاء القوات المغربية على حاسي بيضاء، تنجوب وبرج لطفي[1]، مقابل مركز مغربي على الحدود للجزائريين.

[1] أحمد مهابة، "مشكلات الحدود في المغرب العربي، "السياسة الدولية، ع. 111،1993، ص. 242.

خارطة توضح حرب الرمال 1963

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/fig03.jpg

وبتطور الأزمة وتفاقمها أدى الأمر بالرئيس في خطابه بتاريخ 1963/10/15 لدعوة الشعب الجزائري إلى التعبئة العسكرية الشاملة للجنود السابقين، وكان رد فعل المغرب بإرسال الملك لبرقية إلى الرئيس في 1963/10/19 يلقي فيها اللوم على السياسة الجزائرية العدائي، وعبر فيها عن استعداد بلده لمواجهة كل الإحتمالات. صرح الملك في اليوم الثاني لبداية حرب الرمال في ندوة صحفية أقامها: "أن جيشنا على بعد 26 كم من مدينتنا تندوف"[1]. ودامت المواجهات طيلة ثلاث أسابيع (لغاية 1963/11/05) في تندوف، بشار وفجيج. ولفهم المشكل وجب التعمق في طبيعته لمعرفة أحقية أي طرف تباعا لإستناداته.

أولا: تباين إستنادات الطرفين تجاه نزاع الحدود:

أ-**الطرف الجزائري:** تبنت الجزائر مبدأ إحترام الحدود الموروثة* وعبرت في المحافل الدولية على تأييدها لمبدأ وضع اليد الفعلي وبقاء الحدود ذاتها لحظة حصول الدولة الحديثة على الإستقلال، وهو اختصار للصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود والمؤكدين على أن الدولة الوارثة تكتسب من مورثتها فقط ذلك الإقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثة[2]، فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم، مما يبرز جليا أن نظم الحدود الدولية لا تتأثر بقواعد الإستخلاف بين الدول.

---

[1] فازية ويكن، "طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على التكامل المغاربي"، أطروحة دكتوراه (الجزائر: جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016)، ص. 67.

*برز المبدأ بإقتراح الرئيس المالي "**موديبو كيتا**"(**Modibo Keita**) (1915-1977): "إفريقيا كما هي"، وأضاف: "الوحدة الإفريقية تتطلب من كل واحد منا الإحترام الكامل للإرث الذي تلقيناه من النظام الإستعماري، أي الحفاظ على الحدود الحالية لبلادنا". فقبلته مجموع الدول الإفريقية بمؤتمر أديس أبابا 1963/05/25 وتم التوقيع على ميثاق المنظمة.

[2] Michael J. Willis, **Politics And Power In The Maghreb. Algeria, Tunisia And Morocco From Independence To Arab Spring** (London : Hurst And Company, 2012), P. 267-269 .

تستند الجزائر في موقفها بشأن قدسية الحدود لنص المادة 03 فقرة 03 من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية: "إحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في استقلال كيانها"[1]، وأنه يجب عدم الخوض في إعادة النظر في الحدود الموروثة كون الأمر من شأنه بلقنة القارة[2]. وبهذا أكد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالقاهرة في جويلية 1964 على وجوب احترام مبدأ قدسية الحدود الموروثة، وصدر قرار متعلق بالنزاعات الحدودية اعتبر فيه صراحة أن حدود القارة يوم الإستقلال تشكل حقيقة ملموسة.

يقوم التصور الجزائري لأي تسوية حدودية على أساس الشرعية القانونية باعتبار قدسية الحدود من المبادئ الثابتة في سياستها الخارجية، ويتماشى هذا الطرح مع رغبات أغلب دول إفريقيا كونه يمثل آلية لحفظ السلام. وكانت الجزائر بدورها ضمن الدول العاملة على حماية القارة الإفريقية من محاولات النيل من استقلالها السياسي عن طريق عدم إثارة المشاكل وخاصة الحدودية، وأعرب الرئيس الراحل"أحمد بن بلة" صراحة عن الأخذ بالمبدأ؛ مصرحا في: 1963/12/10 ببشار بأن "الجزائر لديها حدود كما تركها الإستعمار"[3]. وبهذا؛ دافعت الجزائر عن الإرث الإستعماري من منطلق النزعة القطرية والحفاظ على منجزات الثورة والدفاع عن الإستقلال الوطني، كما سعت منذ نيلها للإستقلال إلى جعل قضية الحدود أحد أهم أهداف سياستها الخارجية قصد إيجاد حل لها على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة، وقد شكل هذا التصور الذي عملت على ترسيخه في إطار منظمة الوحدة الإفريقية السند الرئيسي لإحتجاجها أمام المطالب الإقليمية المغربية تجاه مطالبتها بحقوق سيادية على تندوف وبشار.

ومن أجل ذلك؛ نشطت الجزائر في التحرك داخل منظمة الوحدة الإفريقية بحيوية لتأكيد موقفها من مسألة الحدود الموروثة وتكريس موقفها بحكم عدم قابلية المعاهدات ذات الصلة بالأنظمة الحدودية والإقليمية للمراجعة، وهو ما يؤكده نص الفقرة 02 من المادة 62 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي نصت على ما يلي: "لا يجوز الإستناد إلى التغيير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو

---

[1] نوري، **مرجع سابق**، ص. 63.

[2] Michael J. Willis, **Op. Cit**, P. 267.

[3] رابح عمورة، "النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها،" رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق، 2000-2001)، ص ص. 58،59.

الإنسحاب منها"[1]، كما نصت المادة 11 من معاهدة فيينا على: "خلافة الدول لا تؤثر على: الحدود التي وضعتها معاهدة، الإلتزامات والحقوق المنشأة بموجب معاهدة والمتعلقة بنظام من الحدود"[2]، كما كثفت نشاطها بدفع الدول المجاورة لإبرام معاهدات واتفاقيات تعاون وحسن جوار معها تراعي موقفها المبدئي من قضية الحدود. وأكدت مواقفها من الحدود بمجموعة من التصريحات السياسية لكبار مسؤوليها قبل بلورتها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومنها إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الإستعمارية التي أعقبتها هذه الدول، فقد صرحت الجزائر مراراً أن حدودها الحقيقية هي تلك التي ورثتها عن الإستعمار، ويعكس هذا الموقف تأكيد الرئيس الراحل "**بن بلة**" على مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة. ويصب في هذا الاتجاه كذلك تصريحات أغلب وزراء الخارجية لما كانوا يعمدون إبراز الموقف من قضية الحدود.

ب-**الطرف المغربي:** وجد المغرب في التاريخ منفذاً للترويج لأطروحته المرتبطة بموقفه من قضية حدوده والتي تتصل بصورة وثيقة بأفكار حزب الإستقلال الذي طالب بتوسيع رقعة المغرب ضمن حدوده الحقة؛ والذي سخر زعيمه **'علال الفاسي'** جريدة 'صحراء المغرب' لأفكاره إثر ظهور بوادر إستقلال الجزائر قائلا: "إن أحسن دعم نقدمه لإخواننا الجزائريين هو أن نعيد إلى المغرب الأقاليم الصحراوية التي أُلحِقت بالجزائر"[3]، مما دفع بتأزم العلاقات حيث لم يتوقف الفاسي عن الدعوة للمطالبة بالحيز المساحي الواقع ضمن الرقعة الترابية للغرب الجزائري وموريتانيا وحتى حجر بادس وسبتة ومليلية[4].

لم تبق أطروحة الحق التاريخي متصلة بأفكاره؛ وإنما تعداه الأمر بإشارة الدساتير المغربية لضرورة توحيد البلاد، فنجد مثلا المادة 04 من دستور 1961/06/02 تؤكد ضرورة توحيد الأراضي المغربية، والمادة 19 من دستور 1972/03/10 تتكلم عن أقاليم المملكة المغربية في إطار حدودها التاريخية وتشمل كل المناطق المحددة بخارطة المغرب الكبير[5]. وتشكل تصريحات الأمين العام للحزب الإستقلال

---

[1] نوري، **مرجع سابق**، ص. 57.

[2] عبدالله يوسف الغنيم وآخرون، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية** (المنصورية/الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط. 3، 1994)، ص. 78.

[3] حمزة، **مرجع سابق**، ص. 425.

[4] Attilio Gaudio, **Allal Al Fassi Ou L'histoire De L'istiqlal** (Paris, Ed. Alain Moreau, 1972), P. 195, 196.

[5] غالية، **مرجع سابق**، ص. 44.

السيد "**حميد شباط**" في 2013[1]، ومواقف كبار المسؤولين المغربيين دليلا على ذلك. لكن الملفت للإنتباه هو التوقيت المتعمد لإعادة طرحهم المتزامن والظرف الداخلي للجزائر وهو غياب الرئيس، والحملات الإعلامية الضخمة لمختلف القنوات بخصوص الوضع، وهو ما يُرجِع أطماع التوسع للبروز متجاهلين اتفاقية الحدود المصادق عليها[2]. وكأن نفس الأمور تحدث وتتكرر عبر الزمن ولكن بفاعلين مختلفين؛ أي وراثة للمشاكل والمواقف وحتى طريقة التعامل معها.

ظل المغرب لفترة طويلة يرفض الأخذ بقاعدة الحدود الموروثة ويعلن مراراً تحفظه عليها كونها تحرمه من حقوقه التاريخية (المزعومة) بعدد من المجالات الترابية الضاربة بعمق الصحراء كما يروج له الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب سنة 1955 والمتضمن خريطة المغرب الكبير وتضم بحسبه موريتانيا، بشار وتندوف، الصحراء الغربية، مالي، سنغال، سبتة ومليلية، حيث يرى أنها تاريخيا امتداد للسيادة المغربية[3]. والإرتكاز على حجة تبعية هذه المناطق للمملكة الشريفة والتي تم إلحاقها بالجزائر من قبل فرنسا[4].

لكن الوثائق تثبت أنه كان هناك اتفاقا ملحقا بشأن الحدود بعد معاهدة لالة مغنية، وهو بروتوكول 1901/07/20 بين المملكة الشريفية وفرنسا الخاص بتطبيق وتنفيذ اتفاقية لالة مغنية **(الملحق رقم 04، ص. 314)** وهو ما يفسر قيام هذه الحدود والتفاهم بشأنها حتى قبل الحماية التي وقع تحتها المغرب. كما يؤكده الإتفاق المرفق للبروتوكول والخاص بإنشاء لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ ما جاء في البرتوكول الموقعة بباريس في 1902/04/20 **(الملحق رقم. 05، ص. 317)**.

عَبَّرَ المغرب عن موقفه من الحدود منذ نشأة المنظمة بأن أحكامها ومقتضياتها المرتبطة بحدوده ووحدته الترابية لا تعنيه ولا تلزمه ما دامت لا تراعي حدوده السابقة وحقوقه التاريخية، وقد أكد الملك "**محمد الخامس**" في إحدى خطبه الرسمية عن استقلال المغرب ضمن حدوده التي تعيد له "الحق والجغرافيا والتاريخ"[5]، وتجسدت هذه المعارضة أثناء توقيعه على ميثاق الوحدة الإفريقية من خلال تقديم بعثته بتاريخ 1963/03/19 بتحفظ يشير إلى أن الإنضمام لها لا يمكن تفسيره بأي حال من الأحوال بمثابة اعتراف صريح ولا ضمني بالوضع القائم المرفوض من قبله، ولا باعتباره تخليا على متابعة وتحقيق

---

[1] ح. يس، "الجزائر تحذر المغرب، " الخبر، ع. 7063، بتاريخ: 2013/05/04، ص. 04.

[2] أمين لونيسي، "ما وراء التحرش المغربي بالجزائر، " الفجر، ع. 3825، بتاريخ: 2013/05/05، ص. 02.

[3] غالية، **مرجع سابق**، ص. 44.

[4] J. N. C Hill, **Identity In Algerian Politics, The Legacy Of Colonial Rule** (Colorado/USA: Lynne Rienner Publishers, 2009), **Op. Cit**, P. 77.

[5] رضوان، **مرجع سابق**، ص. 95.

حقوقه بوسائل شرعية بحوزته[1]. وأثبت الوقائع فيما بعد أن انضمام المغرب لم يكن بهدف تحقيق الوحدة الإفريقية والإندماج مع دول القارة؛ وإنما لدرء خطر اتخاذ المنظمة لأي قرار من شأنه إلحاق الضرر بالمغرب في نزاعه الحدودي مع الجزائر كون هذه الأخيرة عضوا فاعلا فيها فتخوف المغرب من البقاء على الهامش الذي لا يخدم مصالحه[2].

بهذا؛ سخّر المغرب جهوده دفاعا عن حقه التاريخي داخل المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ليس فقط لمواجهة الموقف الجزائري وخلافه معه بشأن خط الحدود وإنما أيضا لمواجهة إسبانيا وموريتانيا بشأن مطالب ترابية، لكن سرعان ما أخذت أطروحته في الأفول بعد الرفض الإفريقي لها وكذا الإعتراف الدولي بموريتانيا كدولة مستقلة ذات سيادة. فدفع الأمر المغرب للتراجع عن مطالبه ودعوة الجزائر للتفاوض بشأن الخلاف الحدودي وفقا لمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة[3].

تبرز دراسة تاريخ المنطقة أن مبدأ الحق التاريخي الذي يسعى المغرب لتأكيده لا مجال من تبنيه جراء وجود قراءات مشوهة للتاريخ، فالمغرب كان يستغل الفرص لشن غاراته وإحكام السيطرة خصوصا على تلمسان لفترات قصيرة من الزمن، كما أن واقع مقاومة الأمير "**عبدالقادر**" والمقاومات الشعبية بعده وخاصة ثورة "**المقراني**" بالجنوب الغربي1881 تبرز جليا انتماء هذه المناطق للجزائر حتى قبل تحديد مدينة بشار(1912)[4]، فالتاريخ الذي يزعم المغرب أنه يعطيه الحق في أراضي دول مجاورة هو نفسه الذي يفند هذا الحق، وفي الوقت الذي يبرر المغرب أطماعه التوسعية بأن فرنسا فرضت معاهدات واتفاقيات تنقص من سيادته الترابية؛ فإن واقع الإنتفاضات والمقاومات التي عرفتها المنطقة بإسم الجزائر ينفي هذه المزاعم[5].

لما وجد أنصار الحق التاريخي موقفهم ضعيفا سعوا لتعزيزه بالإطار القانوني تماشيا مع أحكام القانون الدولي فعملوا على تحليل الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير فيها لهذا الحق، وتم التركيز على اتفاقية "**لالة مغنية**" الواضعة للحدود بين المغرب وفرنسا؛ مؤكدين على وجود المغرب في حالة ضعف جراء

---

[1] سعد الله، **القانون الدولي للحدود، مرجع سابق**، ص. 96.

[2] بوعشة، **مرجع سابق**، ص. 85.

[3] رضوان، **مرجع سابق**، ص. 99.

[4] عمار عمورة، نبيل دادوة، **الجزائر بوابة التاريخ:الجزائر عامة ماقبل التاريخ إلى 1962**، ج. 01، (الجزائر: دار المعرفة، 2009)، ص. 296.

[5] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر: الجزائر القديمة والوسيطة**، ج. 01، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص. 17.

انهزامه بمعركة "**ايسلي**" والتي كانت بسبب مساعدته للجزائريين عامة و"**الأمير عبدالقادر**" بالخصوص، إلا أن التاريخ يبرز أن علاقات السلطان والأمير في هذه الفترة كانت قد ساءت؛ وهو ما تطرقنا إليه في الفصل السابق.كما أن المعاهدة المبرمة بين المغرب وفرنسا كانت اعتمادا على المعاهدة العثمانية السعدية؛ أي أنه لم يتم اقتطاع حيز مساحي للمغرب وضمه للجزائر كما يروج له الطرح المغربي.

إن مبدأ الحق التاريخي الذي يعمد المغرب توظيفه لدعم موقفه في نزاعه الحدودي مع الجزائر يعتبر بمثابة الإستثناء للتوجه العام للقارة، ففي الوقت الذي خرجت منه أغلب الدول منهكة منهارة جراء عقود طويلة من الإستعمار ونادت بفكرة الوحدة عن طريق تكريس مبدأ قدسية الحدود؛ لجأ المغرب إلى ذرائع مصطنعة لإضفاء الشرعية على حقوقه في أراض مجاورة له؛ مستنداً في ذلك إلى مغالطات تاريخية.

إن التمسك بمرجعية معينة هو الذي شكل أساس احتجاج كل طرف مرتكزاً على تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود مستنداً على خلفية معينة للتأكيد على شرعية تصرفاته وعدم شرعية تصرفات الآخر، ففي الوقت الذي أكدت فيه الجزائر على الشرعية القانونية لواقع حدودها الموروثة كون تلك الأراضي من مخلفات الإستعمار، يذهب المغرب للغوص في أعماق التاريخ سعيا لإضفاء الشرعية على احتجاجاته كوسيلة للتأكيد على موقف الدول في النزاعات الإقليمية رغم أنه لا يفض النزاع نفسه، والملفت للإنتباه تطور هذا النزاع على شكل تصعيد حاد عن طريق اللجوء لإستخدام العنف قبل المرور بالمحاولات السلمية المعروفة في تسوية النزاعات الدولية، الأمر الذي يشير إلى وجود أبعاد أخرى غير المطالب الإقليمية المؤسسة على عوامل ومبررات قانونية بالنسبة لطرف وتاريخية بالنسبة للطرف الآخر.

- **ثانيا: آليات تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين.**

<u>المبادرات الثنائية لتسوية الخلاف الحدودي</u>: تبين لصناع القرار بالبلدين ضرورة تسوية الخلاف الحدودي بينهما بعيداً عن نقطة الصدام المسفرة عن خسائر بشرية كبيرة، خصوصا بعد الإشتباكات على الحدود ما بين 1966-1968 حيث كادت تنشب الحرب مرة ثانية عام 1966[1]، كما أنه بتاريخ: 1967/01/22 أذاعت وكالة الأنباء المغربية أن وحدة جزائرية انتهكت الحدود المغربية بالقرب من منطقة "**قصر السوق**" وأن رجالها توغلوا في الأراضي المغربية بمنطقة "**عين تشر**" وقاموا بمناورات إرهابية قرب معسكر لجنود الجيش المغربي، لكن وزارة الخارجية الجزائرية نفت الخبر مشيرة أن الأمر صار مألوفا عشية كل اجتماع للجنة المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية لبحث نزاع الحدود[2].

[1] رضوان، **مرجع سابق**، ص. 179.

[2] ماهر عطية شعبان، **مرجع سابق**، ص. 109،110.

وبهذا؛ ولتأكد الطرف المغربي من تلاشي جهوده، تم تغليب الطابع السلمي على الطابع النزاعي نسبيا حسب مصلحة كل طرف في القضية، فإلتقى قادة الدولتين في سبتمبر 1968 أثناء مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، عقبته زيارة الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" للمغرب في جانفي 1969، وكنتيجة للجهود الثنائية وصل الطرفان للتوقيع في: 1969/01/19 على اتفاقية إيفران[1]؛ التي تحولت إلى معاهدة "**تضامن وتعاون**" للدخول في مسار تعاوني جديد بعد فتح مركز الحدود في "**فجيج**"[2].

كتف الطرفان الجهود لإعادة تطبيع العلاقات بينهما عن طريق إبرام اتفاقيتين حول الحدود ومنجم غارة جبيلات في 1972/02/19 أثناء مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد بالرباط، وهناك أعلن الملك أن "الدولتان قد توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي الإقليمي بينهما"، فصادقت الجزائر في ماي 1973 بينما المغرب لم يصادق لغاية 1992/07/22[3]. ولكن سرعان ما ساءت الأمور إثر أحداث فندق أطلس أسني بمراكش والذي سبق الإشارة إليه في الفصل السابق؛ فأغلقت الحدود ليومنا هذا.

يبرز جليا اعتماد المغرب في علاقته مع الجزائر على سياسة المراوغة؛ ففي الوقت الذي يكثف من المطالبة بفتح الحدود نجده لا يتوانى في اتهامها بعرقلة البناء المغاربي، ورغم العدائية التي ينتهجها وإفرازاتها المؤدية لعلاقات باردة بينهما تدفئها دبلوماسية الرسائل، إلا أن العلاقات شهدت بعض الإنفراج في بدايات العشرية الثانية للقرن الحالي؛ وهو ما ترجمته الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين. إلا أنه بعد الظروف الإستثنائية التي استجدت على هرم السلطة في الجزائر بمرض الرئيس وتعذر تنقله حتى عبر ولايات الوطن عادت بموجبه العلاقات للفتور في ظل عجز الرئيس وتوجيه الملك لأولوياته ضمن الدائرة الإفريقية غير العربية والخليج العربي لإعتبارات تاريخية ودينية على التوالي.

وبسبب التعنت واستناد كل طرف لمرجعية معينة في تدعيم حقه؛ بقيت العلاقات تعرف توترات وأزمات حسب المعطيات الداخلية والخارجية للبلدين؛ مما دفع بعدة فواعل إقليمية ودولية للتدخل من أجل إيجاد أرضية مشتركة للتفاهم تمكن من تجاوز المشكل وإعادة تطبيع العلاقات المترابطة منذ زمن بعيد.

---

[1] نبيه الأصفهاني، "التطورات الجديدة في مشروع المغرب الكبير"، السياسة الدولية، مركز الأهرام الإستراتيجي، ع. 22، 1970، ص. 104.

[2] بوعشة، **مرجع سابق**، ص. 88.

[3] هارون، **مرجع سابق**، ص. 259.

-الجهود الدولية لتسوية الخلاف الحدودي: إنتهت حرب الرمال بإعلان وقف إطلاق النار بعد عدة مبادرات تسوية فشلت في مساعيها الدبلوماسية لإيقاف الحرب (مبادرات تونسية، سورية، عراقية، ومصرية)، أما مجلس جامعة الدول العربية فاجتمع في 10/19 وأصدر قرارا بدعوة الطرفين لوقف إطلاق النار فورا. وفي 10/30 أصدر قرارا آخر بتأليف لجنة وساطة؛ لكن القرارين لم يوضعا موضوع التنفيذ[1]، في حين استطاعت الدبلوماسية الإفريقية فرض وقف إطلاق النار أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع في باماكو نهاية أكتوبر 1963. وبالتالي؛ رغم انتماء طرفي النزاع للدائرة العربية الإسلامية إلا أنه تم تسجيل فشل المساعي الحميدة العربية مقابل نجاح منظمة الوحدة الإفريقية[2].

وخلال هذه الأحداث؛ تضاربت مواقف القوتين العظميين من القضية؛ ففي الوقت الذي أبدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ميلا لتأييد المغرب زودته بالأسلحة منها الطائرات لمواجهة الأسلحة السوفييتية المرسلة للجزائر لنفس الغرض. ورغم اختلاف نظامي الدولتين إلا أنهما رجحتا التسوية السريعة في إطار منظمة الوحدة الإفريقية[3]. والتي رغم الجهود المبذولة؛ إلا أن مجلس الوزراء اكتفى بالتأكيد على اتفاق باماكو وإنشاء لجنة بحث النزاع وتقديم اقتراحات، واجتمعت (10 مرات): نوفمبر 1963-أكتوبر 1966، ودعت كل مرة للتفاوض والحل السلمي؛ وإن كانت لجنة التحكيم في اجتماعها في 24-28 جانفي 1964 استطاعت تحديد منطقة منزوعة السلاح وإبرام اتفاق 1964/02/19 يقضي بعودة قوات الطرفين للمواقع الأصلية[4].

تنافست وتفوقت الدبلوماسية الإفريقية على الدبلوماسية العربية بإنشاء لجنة رباعية مؤقتة تتألف من رؤساء الجزائر والمغرب ومالي واثيوبيا، اجتمعت بباماكو 1963/10/30[5]، وتوصلت لإصدار قرار وقف إطلاق النار في 31 أكتوبر وتشكيل لجنة رباعية عسكرية يناط بها تعيين منطقة تكون مجردة من السلاح بينهما. وشكل البيان المشترك الذي أصدرته اللجنة الرباعية الوثيقة الوحيدة التي قامت عليها تسوية النزاع. وتضمن البيان ضرورة عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية للنظر في تشكيل لجنة خاصة للتحكيم تحدد ثلاث نقاط رئيسية:

---

[1] بطرس بطرس غالي، "المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية"، السياسة الدولية، ع. 13، 1968، ص. 127.

[2] بطرس بطرس غالي، "إفريقيا وأزمة الحركة الوحدوية"، السياسة الدولية، ع. 27، ص. 107.

[3] العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، السياسة الدولية، ع. 13، 1968، ص. 50.

[4] رضوان، **مرجع سابق**، ص. 178.

[5] بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص. 85، 86.

- ✓ المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين
- ✓ دراسة مشكلة الحدود بين البلدين بتعمق
- ✓ تقديم مقترحات إيجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا.

تم بعدها تكليف لجنة خاصة اجتمعت في أبيجان في 02-16 ديسمبر 1963 ثم في باماكو 24-27 جانفي 1964. وعندما اجتمع مجلس وزراء الخارجية في دورته العادية الثانية في لاغوس 24-29 فيفري 1964 كان البند التاسع من جدول الأعمال بعنوان: "تقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع بين الجزائر والمغرب حول الحدود". وقد ناقش المجلس هذا الموضوع، وأصدر قرار م.و/18 أهم ما تضمنه كان اقتراح قيام اتصال مباشر بين اللجنة الخاصة ولجنة وقف إطلاق النار. وتكررت مثل هاته العبارات في القرار م. و37 الصادر أثناء الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء الخارجية المنعقد بالقاهرة يوليو 1964، وفي القرار م.و54 الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في جلسته العادية الرابعة المنعقدة بنيروبي 25 فيفري -06 مارس 1965، وفي القرار م.و79 الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في جلسته العادية السابعة المنعقدة بأديس أبابا 31 أكتوبر – 06 نوفمبر 1966[1]. وبقي الوضع بين 1964-1967 يتراوح بين الإنفراج والتوتر حتى توصل الطرفان لعقد قمة الجزائر 1968 وإجراء لقاء بين الحاكمين.

أدى قرار منظمة الوحدة الإفريقية الداعي باحترام أوضاع الحدود والوحدة الترابية لتعزيز موقف الجزائر أمام بعض جيرانها من الدول العربية والإفريقية المتنازع معها فقد وجدت في مبادئ ميثاق المنظمة مرجعية أساسية لتثبيت حدودها والحفاظ عليها. وتكمن أهمية رفض أطروحة مراجعة الحدود في صالح أمن وسلامة الإقليم والحفاظ على إفريقيا من هزات يمكن أن تحدثها إعادة النظر في الوضع القائم للحدود والتي من شأنها بلقنة القارة؛ فالمطالبة بالإبقاء على الوضع الإقليمي القائم يهدف ليس فقط لمنع نزاعات بين الدول الإفريقية وإنما يتعداه لتفادي انفجار نزاعات داخلية يمكن أن تهدد انجازات الدولة الهشة، إلى جانب درء كل قوة خارجية متمثلة في شبه الإستعمار بشتى أشكاله، فقد تيقنت الدول الإفريقية أن تجاوز مشكلاتها الحدودية لن يكون إلا بالتمسك بمبدأ ثبات الحدود الدولية الموروثة عن الإستعمار تجنبا للعواقب السلبية، فمراجعة الحدود من شأنها جعل أغلب الدول في مواجهة بعضها بدلا من التفرغ للبناء وتحقيق التنمية الإقتصادية.

[1] غالي، "المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية"، **مرجع سابق**، ص ص. 127،128.

عملت منظمة الوحدة الإفريقية من خلال أخذها بمبدأ التوارث الدولي على منع دول القارة من مراجعة الحدود الموروثة غداة الإستقلال، كما عمد صناع القرار في الدول الإفريقية إلى بعث النعرات القومية وتخويف شعوبها من الخطر الخارجي بهدف صهر القبائل في بوثقة واحدة وتحفيزها على الدفاع عن هذه الحدود باعتبار أن جميع السكان أمة واحدة داخل هذه الحدود، وهو ما نلمسه من خلال عبارة الرئيس الراحل "**أحمد بن بلة**" (حقرونا) أدت لتعبئة الجماهير وتوجيه الرأي العام إلى قضية مصيرية وتهديد أمني خارجي من أجل تجاوز الخلافات التي نجمت عن أزمة صائفة 1962، وهو الأمر المتبع في الأنظمة الضعيفة حيث تخلق مشاكل وأزمات للإستمرار في الحكم؛ فهي تستمد شرعيتها من هذه الأحداث[1]. فانضم جنود الأفافاس لصد الهجمات المغربية الناجمة عن اقتحام آلاف الجنود للحدود تجاه الجزائر[2].

ورغم أن مبدأ التوارث الدولي لقي عدة انتقادات؛ إلا أن محكمة العدل الدولية أكدت مرارا عدم صواب هذا الرأي، وأوضحت أن الدول الإفريقية بإعترافها بالحدود الموروثة فإنها اعترفت بقاعدة قانونية وليس مجرد حل سياسي مؤقت؛ وبالتالي إلزام جميع الدول بضرورة إحترام المبدأ وتطبيقه في العلاقات بينها.

ورغم كل الجهود المبذولة لإعادة الوضع لما قبل النزاع المسلح والعمل على تسوية الخلاف؛ لكن العلاقات بقيت منقطعة بعد هذه الجهود لمدة إثر عدم إقتناع الآخر بأحقية غيره في مقدراته وثرواته ضمن مساحته الجغرافية التي يحاججه فيها رغم بيان عدم صحة ادعاءاته. وبقيت العلاقات متأزمة لفترة.

والجدير بالذكر؛ أن مشكلة الحدود بقيت بضع سنوات تتأرجح بين التوتر والتصعيد ورغم مصادقة الطرفين على اتفاق الحدود إلا أن الطرف المغربي يحاول مرارا إعادة المشكل للسطح؛ وبعجزه عن الأمر في الإطار الرسمي؛ تسعى مؤسسات أخرى لإبرازه وكأنه المحدد الرئيسي للخلاف بين الطرفين كلما سمحت الظروف بذلك.

المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية.

تعتبر القضية الصحراوية بؤرة توتر بالإقليم المغاربي كونها آخر مستعمرة تقليدية بالمنطقة؛ والتي تشكل إفرازاتها تهديدا أمنيا على إستقراره. والجدير بالذكر أن البلدين الذين يتمتعان بوزن وحضور قوي في المنطقة تواجههما هذه القضية كتحد حقيقي لتبني موقف متفق عليه جراء تباين الرؤى والمواقف وحتى المصالح منها. وهو ما يدفعنا لتحليل المواقف النزاعية بين الجزائر والمغرب تجاه هذه القضية وأثرها على علاقاتهما البينية.

---

[1] زوزو، **مرجع سابق**، ص. 51.

[2] J. N. C Hill, **Op. Cit**, P. 77.

-أولا: الأهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية.

تعتبر الصحراء الغربية منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية بإمتياز؛ فهي تصل إفريقيا بالعالم العربي، وتمثل بذلك بوابة إفريقيا الغربية؛ إذ تقابل جزر الكناري وتقترب من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط[1]، وتتربع على مساحة قدرها 226.000كم² متمتعة بساحل طوله 1500 كم يضم الميناء الأول عالميا في إنتاج السردين، وزاد الموقع البحري من أهمية المنطقة ومنحها ميزة كبيرة بما يرفع مكانتها في الخارطة السياسية للمنطقة؛ كون لها إمتداد يسهل الإتصال الخارجي للسواحل سواء عبر الإتصال التجاري أو الإجتماعي مع دول المحيط الأطلسي الأوربية أو الإفريقية أو الأمريكية، ويشكل الإقليم عمقا وإمتدادا طبيعيا لكل من المغرب وموريتانيا مما يمكنها من تسهيل الحركات البحرية في المنطقة[2].

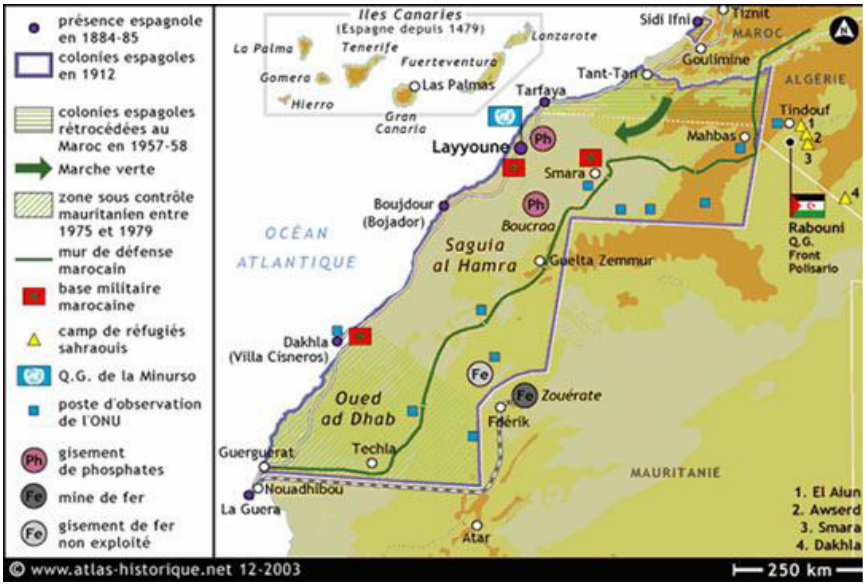

خريطة توضح ثروات الصحراء الغربية ومراحل الإحتلال

المصدر:

http://lesactualitesdudroit.20minutes-blogs.fr/archive/2014/03/15/l-histoire-du-sahara-occidental-894213.Html

تحتوي المنطقة احتياطي هام لليورانيوم والبترول، وثاني أكبر احتياط عالمي من الفوسفات* بمقدار 12 مليار طن وكميات من المعادن[3]، وثلاث أحواض رسوبية تمتلك مؤهلات جيولوجية وتركيبية تضعها

---

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه جنوب المتوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010)، ص ص. 244،245.

[2] شعلان جاسم، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي -بحث في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة بابل، مج. 19، ع. 19، 2011، ص. 675.

*الفوسفات في بوكراع احتياطي 1.6 مليون طن(أعلى نسبة نقاء عالميا 31%)، بدأ استغلاله بشكل تجاري في 1964 بتصديره كمادة خام عن طريق العيون البعيدة عن بوكراع ب 100 كم. ومنحت الحكومة الإسبانية 1967 إمتيازا لشركة إسبانية وأخرى متعددة الجنسيات لإستثماره. أما الحديد؛ فيفوق احتياطه 700مليون طن، وأهم مناجمه في ذميلة وغراسة. النفط: بدأ التنقيب عنه1961، استحوذت09شركات أمريكية، 03إسبانية على امتيازات البحث والتنقيب.

[3] فوزي صلوخ، **تحولات دولية في ظل العولمة** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2001)، ص. 247.

بمصاف الأحواض البترولية[1]. وبهذا؛ تحتل المنطقة أهمية في أولوية العلاقات الدولية سواء في بعدها الإقليمي، العربي، أو الإفريقي، كما أن معطياتها الجغرافية تُخَوِّلُها تبوء مركز إلتقاء وحدة الشعوب المغاربية باعتبارها إمتداد لجنوب المغرب، عمقا لشمال موريتانيا، وإتساعا للغرب الجزائري[2].

تشكل القضية الصحراوية إحدى القضايا مستعصية الحل ليومنا كتهديد أمني تقليدي على الحدود الغربية والجنوبية الغربية للبلاد. بدأت القضية في 1975 إثر الإنسحاب الإسباني وتقاسم الإقليم بين المغرب وموريتانيا التي انسحبت من الإقليم بعد إتفاقية الجزائر مع البوليزاريو 1979 فتم إنهاء الحرب وتسليم وادي الذهب للصحراويين. لكن بقي الإحتلال قائما بالنسبة للشعب الصحراوي في الجزء المحتل من قبل المغرب.

-ثانيا: تباين المواقف الجزائرية والمغربية من القضية الصحراوية:

إتخذ الطرفان موقفين متناقضين تجاه المسألة الصحراوية؛ والتي تتميز عن غيرها أن طرفاها المتناقضين في المواقف هما الأخوان المتباعدان؛ المرتبطين تاريخيا، والمتجاورين جغرافيا.

أ- **الموقف الجزائري:** عارضت الجزائر أحداث المسيرة الخضراء بالمنطقة التي يربطها بها شريط حدودي بطول 48كم[3]، مما يعطيها حيزا للتأثير في الواقع الأمني للإقليم؛ كون التهديد موجود على حدودها مما يهدد استقرارها؛ فأعلنت اعترافها بالجمهورية الصحراوية رسميا في: 1976/03/06، وقدمت مجموعة مذكرات لمنظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية تتضمن رفض الإجتياح المغربي للإقليم الصحراوي[4]، وساندت الشعب الصحراوي في حق تقرير المصير مستندة للقرار 1514 الصادر عن الدورة15 للأمم المتحدة، القرار20/3229 المؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة لحصول الإقليم على استقلاله التام[5]. كما شنَّت حملة إعلامية ودبلوماسية شرسة على العدوان المغربي لحرمة الأراضي

---

[1] غالية، **مرجع سابق**، ص ص. 52-60.

[2] الداهية ولدمحمد فال، "قضية الصحراء الغربية: مقاربة للحلول، "المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 37، 2013، ص. 182.

[3] طلاس، العسلي، **مرجع سابق**، ص. 20.

[4] Pascal Boniface, **La Géopolitique: Les Relations Internationales** (Paris: Ed. Eyrolles, 2011), PP. 115,116.

[5] طارق مبروك طراي، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية**(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص. 139،140.

الصحراوية؛ وفضحت إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الصحراويين بالسجون المغربية وحتى بالأراضي الصحراوية.

تؤكد الجزائر مرارا أنها ليست طرفا في النزاع وأنها تحترم الشرعية الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بصفتها عضوا ملاحظا لكن الأمر لا يمنعها من دعم البوليزاريو؛ فوظفت نفوذها ومكانتها في القارة الإفريقية لتقوية موقفه مع الحرص على عدم الدخول مباشرة في النزاع، لذا رفضت الدعوات الأوربية والأمريكية للدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب حرصا منها على عدم تحول التعارض بين البلدين لنزاع مباشر، كما أن التفاوض يعني سحب القضية من الأمم المتحدة وإسقاط حق تقرير المصير للشعب الصحراوي[1]. وبهذا فهي تتحكم في القضية عن بعد كونها تشكل أولوية في سياستها الخارجية؛ فالجزائر ترى أنه يتوجب عليها مساندة الشعب الصحراوي والدفاع عن حقه في تقرير مصيره، كما أنها تؤيد مبدأ احترام الحدود الموروثة. لذا؛ فمن واجبها مساندة البوليزاريو للتحرر[2].

يجد الموقف الجزائري مرجعيته في مبادئ سياسته الخارجية والمستمدة من بيان أول نوفمبر 1954، والتي بموجبها قامت هذه الدولة التي ما كان يراد لها أن تقوم –في نطاق حدودها الحالية– حتى من أقرب الجيران. لذا؛ فإن الطرح الجزائري في القضية الصحراوية يقوم من منطلق إعتبار القضية تصفية استعمار مستندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وأن الحل العادل والدائم للنزاع المغربي الصحراوي لن يحصل إلا إذا مارس الصحراويون حقهم في تقرير المصير مثلما تنص عليه اللوائح الأممية وفق استفتاء حر ونزيه متمسكة بمبادئ الثورة التحريرية التي قامت عليها هويتها وعقيدتها والتي تعتبر مبادئ أصيلة في سياستها الخارجية.

والجدير بالذكر أن موقف الجزائر المبدئي حول ضرورة استكمال تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية لم يتغير أبدا. فإن كان من حق أي بلد التخلي عن القضية الصحراوية فإنه لا يحق للجزائر أن تتخلى عنها كونها بلد قائم على أساس هذا المبدأ الذي ناضل من أجله الشعب الجزائري لغاية الإستقلال. وبالتالي؛ فإن العزوف عن تأييد هذه الركيزة التي تشكل محور تعاملاتها في سياستها الخارجية من شأنه

[1] محمد محمود السريان، **الحدود الدولية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص. 118-120.

[2] الهادي بكوش، **إضاءات على الإستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير**(الجزائر: موفم للنشر، 2011)، ص. 240.

اضعاف مكانتها وصورتها على المستويين الإقليمي والدولي، بل وحتى على النطاق الداخلي. جاء في خطاب الرئيس الراحل السيد "**الشاذلي بن جديد**" بقسنطينة في 1980/02/08 ما يلي:

"ليس للجزائر أي مطالب ترابية أو غيرها في الأرض الصحراوية وفي نفس الوقت فليس للجزائر أي مشاكل مع المغرب تتعلق بالحدود بين البلدين....لقد حضرت إجتماع إفران مع الرئيس الراحل "هواري بومدين"، وحضرت أيضا في إجتماع الرباط يوم أعلن الملك "الحسن الثاني" أمام الرؤساء الأفارقة بأن مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب ليس لها وجود. إذن فمشكل الحدود بالنسبة لنا إنتهى. وحدودنا مع المغرب واضحة، وإذا كانت هناك اليوم مشاكل فهي ناتجة عن اختلاف وجهة نظر البلدين حول قضية الصحراء الغربية". وأضاف: "وإن كنا نختلف مع النظام المغربي حول أسلوب حل القضية الصحراوية فإننا لم نحاول في يوم من الأيام أن نتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب رغم أن فرصا كثيرة كانت متوفرة لذلك ومن بينها أحداث الصخيرات، لأننا كنا ومازلنا نؤمن بأن من حق الشعب المغربي وحده أن يقول رأيه في شؤونه الداخلية ويعالج مشاكله الداخلية حسب ما يتراءى له"[1].

يستخلص من القضية الصحراوية أن هدف الجزائر يكمن في إضعاف الآخر وإلحاق الضرر به، وانهاكه واستنزاف قدراته قدر الإمكان؛ كونه يشكل تهديدا مباشرا على حدوده الغربية؛ ويقينا من صناع القرار في الجزائر بالطبيعة التوسعية للنظام الملكي في المغرب. وبهذا؛ فقد استنفذ صراع المغرب والبوليزاريو عدة نقاط نسبية من الناتج القومي العام للمغرب، وعلى حسب الناشط الحقوقي والمحلل الإقتصادي "**فؤاد عبدالمومني**" فإن: "ثمن هذه القضية هو بكل بساطة عدم تطوير المغرب"[2].

ولكن هذا الموقف تجاه القضية لا يعطي للمغرب بأي حال من الأحوال حق شن حملات تهجم على الجزائر بعناد جزء من الطبقة السياسية المغربية؛ تناقلتها وضخمتها وسائل الإعلام العمومية بالمغرب؛ وهو ما يتنافى وروح علاقات الأخوة والتعاون وحسن الجوار بين البلدين؛ ويصب هذا التصعيد في هدف إضفاء طابع ثنائي على مسألة تقع تحت مسؤولية الأمم المتحدة.

ب- الموقف المغربي: يجدر الإشارة لأن الطرف المغربي سعى للتجسيد الفعلي لموقفه من خلال تواجده على الأراضي الصحراوية بمجرد انسحاب الإسبان؛ فهو بذلك تجاوز مرحلة الإعلان عن المواقف والرؤى إلى تجسيدها مباشرة على أرض الواقع مما جعله في وضع متقدم في البيئة التي اجتاحها[3]. ولما وضعت القضية الصحراوية لتنظر فيها الأمم المتحدة لم يكن المغرب قادرا على حسم الموقف لصالحه

---

[1] خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد، منشورات رئاسة الجمهورية، الجزائر، ص. 59-61.

[2] تقرير الشرق الأوسط2007، "الصحراء الغربية: تكاليف النزاع،" إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/11، على الساعة: 14:45، في الموقع: Www. Crisisgroup. Org/.../Western%20Sahara/Arabic%

[3] Denis Bauchard, "L'Algérie Entre Défis Internes Et Périls Exterieurs", Dossier : L'algérie Puissance Régionale, Questions Internationales, N.81, Septembre/Octobre 2016, P.81.

كونه كان يعرف صعوبات في الخارج (سواء بالنسبة لفرنسا أو على الصعيد العربي حيث كانت علاقاته مضطربة مع مختلف العواصم العربية)، وحتى الداخل جراء إعلان حالة الإستثناء. وفي الخارج والداخل معا بسبب قضية اختفاء المعارض **المهدي بن بركة**[1].

ينطلق المغرب في السعي لتأييد موقفه من خلال منطق الحق التاريخي الذي يبيح له –بحسب المؤيدين لهذا الطرح– أن يطالب بضم الصحراء الغربية ضمن سياقه الجغرافي كونها مناطق كانت تابعة للسلطان المغربي في وقت من الزمن. لكن هذه التبعية كانت ولاءً وليس خضوعا. ولم يتوقف عند هذا الحد؛ وإنما ظل لفترة طويلة يرفض الأخذ بقاعدة الحدود الموروثة فيما يتعلق بحدوده ويعلن مراراً عن تحفظه عليها كونها تحرمه من حقوقه التاريخية (المزعومة) بعدد من المجالات الترابية الضاربة في عمق الصحراء كما يروج له الطرح المغربي تحت زعامة **'علال الفاسي'** في الكتاب الأبيض الذي أصدره حزب الإستقلال سنة 1955 والمتضمن خريطة المغرب الكبير الذي يضم –بحسبه– موريتانيا، بشار وتندوف، الصحراء الغربية، مالي، السنغال، سبتة ومليلية، حيث يرى أنها تاريخيا امتداد للسيادة المغربية[2].

يبرر المغرب حقه التاريخي على أساس تصور إسلامي للحدود قائم على قاعدة الإنتماء الديني؛ فالحدود المغربية –حسب هذا الطرح– يجب تخطيطها على أساس المجموعات البشرية التي تدين بالولاء الديني للسلطان وليس على أساس إقليمي أو جغرافي[3]، وبالتالي اعتبار كل المناطق المتضمنة لخارطة المغرب الكبير أراضٍ مغربية؛ وهو ما تفسره "**تيكول قريمو**"**(Nicole Grimaud)** إنطلاقا من 'المفهوم الاسلامي للسلطة' بمنح أهمية كبرى للولاء الشخصي ذي البعد ديني أكثر من القدرة الفعلية على مراقبة الإقليم؛ أي سلطة الملك الحقيقية تمتد من بلاد المخزن لبلاد السيبا **(موضح بالخريطة)**؛ وهي أراض مغربية بحكم الولاء –لا الخضوع– للإدارة المركزية المغربية. ومنه؛ فأغلب الأراضي الصحراوية التي تقطنها القبائل المهاجرة تنتمي للفئة الثانية وهي مغربية بحكم التاريخ والولاء الديني للسلطان[4].وحتى لو سلمنا بالتصور الإسلامي للحدود فالمغرب هو التابع للصحراء الغربية وليس العكس؛ فقيام دولة المرابطين كان بالصحراء الغربية ثم توسعت شمالا وضمت المغرب بأكمله متخذة مراكش عاصمة، وعرفت المنطقة

[1] المساري، **مرجع سابق**، ص. 85.

[2] غالية، **مرجع سابق**، ص. 44.

[3] Martine De Frobeville, **Sahara Occidental Le Droit A L'indépendance** (Alger: Anep, 2009), P.38.

[4] Nicole Grimaud,**La Politique Extérieure De L'Algérie1962-1978** (Paris: Karthala, 1984), P.181.

معنى الدولة الواحدة؛ فتم توحيد القبائل وبقية أجزاء المغرب العربي والأندلس لغاية سقوط دولة الموحدين في القرن 11-12م[1].

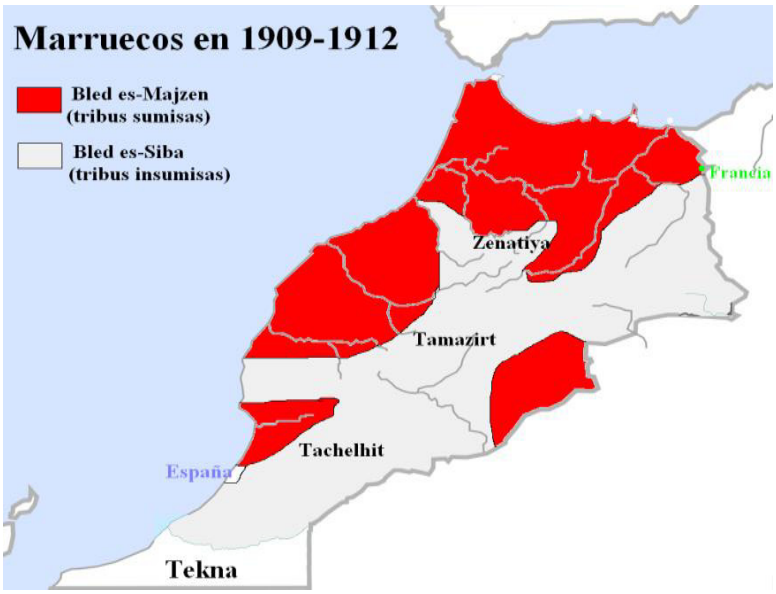

خريطة توضح الإمتداد الجغرافي لبلاد المخزن وبلاد السيبا إثر الحماية الفرنسية للمغرب

المصدر:
https://www.google.com/search?biw=1366&bih=662&tbm=isch&sa=1

ما يعاب على مفهوم الحق التاريخي أنه مبني على قاعدة الإنتماء الديني مما يجعله ضعيفا أمام أحكام القانون الدولي لإثبات تبعية هذه الأقاليم لمجال السيادة المغربية خصوصا أن مظاهر هذه السيادة انقطعت لفترات طويلة، كما أنه من غير الممكن تغيير حدود الشعوب باسم المعيار العنصري أو الديني لأن الأخذ بهذه المعايير لتعيين الحدود يعني اختفاء عدة دول من خارطة القارة[2].

وبهذا؛ يمكن القول أن تباين المواقف راجع إلى تبني كل طرف لمنظور معين للتفكير والتفاعل؛ إذ نجد موقف المغرب راجع إلى عقيدته ونزعته التوسعية ويرى أن الضرورة التاريخية تحتم إلحاق الصحراء الغربية بالمملكة لتوحيد المغرب العربي على مراحل، خلافا للجزائر التي ترى فيه حجة للتوسع بغرض إحياء فكرة المغرب الكبير، وتؤكد ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره مدافعة بذلك عن أحد ركائز سياستها الخارجية، ومؤكدة ضرورة إحلال السلم بغرض تكثيف الجهود للتنسيق الإقليمي.

[1] صالح خضر محمد، إنتصار زيدان، "الأبعاد التاريخية والإقتصادية والإجتماعية للصحراء الغربية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج. 07، ع. 02، السنة السابعة، 2012، ص. 07.

[2] René Gallissot, «**Espaces Communautaires/Nationalistes: Points D'Histoire**», Journée D'Etudes Du 20Et 21 Mars, Paris: L'Harmattan,1982, PP. 124-126.

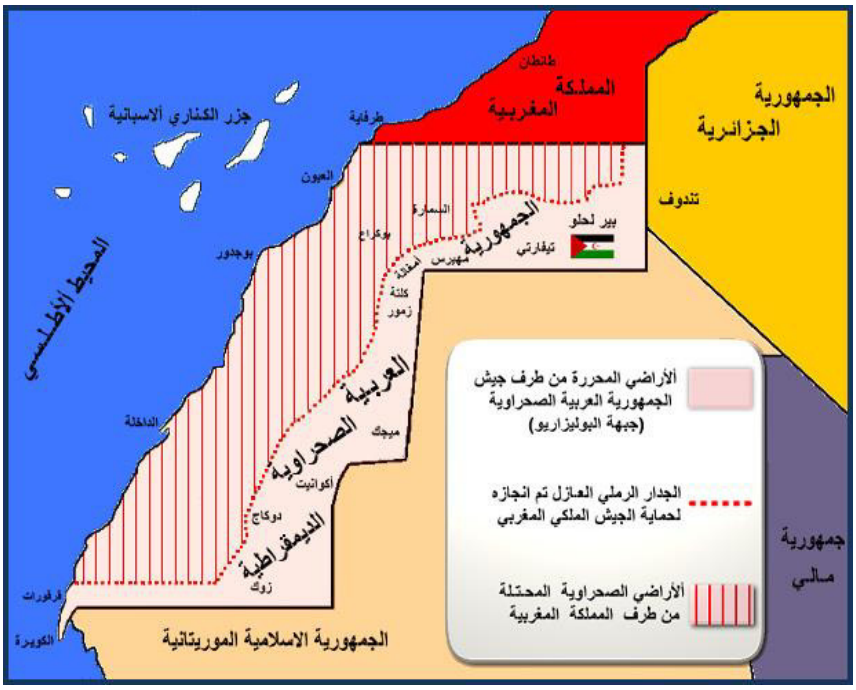

خريطة توضح الوضع الحالي للصحراء الغربية

المصدر:
http://www.army-tech.net/forum/index.php?threads

عمليا؛ أثار تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب في نهاية الثمانينات عدة مشاكل؛ أولها سفارة الصحراء الغربية القريبة من إقامة سفير المغرب بالجزائر. وثانيها؛ فإن السفير المغربي في احتمال ملاقاة نظيره الصحراوي في خضم النشاطات الرسمية للرئاسة الجزائرية أو في استقبال السفارات الأجنبية بالجزائر العاصمة*. أما ثالثها؛ فالرئيس الجزائري لا يتوانى في الحديث تجاه نظرائه الأجنبيين عن القضية الصحراوية بحضور السفير المغربي[1].

وكنتيجة لذلك؛ نجد المغرب يدعي أن الجزائر كانت متأكدة من كسب المغرب لتأييد أغلب القوى الكبرى لذا بادرت بتقديم مقترح جديد للوسيط الأممي في 2002/02/16 مفاده تقسيم الإقليم بين المغرب والبوليزاريو، تبعه احتجاج المغرب عن طريق ممثله الدائم بالأمم المتحدة "**محمد بنونة**" قائلا بأن الهدف من المقترح الجزائري هو إنشاء دويلة تحت حماية الجزائر وأن الأخيرة كشفت عن رغبتها التوسعية، وأنها في نفس الوقت اعترفت بشكل غير مباشر أن مشكلة الصحراء ليست قضية حق تقرير مصير لشعب كما صرحت دوما الحكومات الجزائرية المتعاقبة، بل هي في الواقع خلاف مغربي-جزائري محض[2].

والواضح من هذا؛ أن المغرب كان يهدف لإسقاط الحجة على الجزائر وإقحامها كطرف أصيل في النزاع بتفنيد حيادها في القضية، وفي هذا الشأن نجد المغرب يطلب مرارا الجلوس مع الجزائر لوضع حل

*رد التحية على نظيره الصحراوي بعد صلاة العيد في وضع يحدث ضمن التزامات اللياقة الدبلوماسية.

[1]Dekkar, **Op. Cit**, P. 202.

[2]جمال عبدالجواد، "قضية الصحراء وأزمة الإتحاد المغاربي، "في: مجموعة من المؤلفين، **التقرير الإستراتيجي العربي 2002-2003** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط. 1، ب. ت. ن)، ص ص. 373،374.

توفيقي حول النزاع الصحراوي، إلا أنها تدرك تماما أن الجلوس على مائدة التفاوض بمثابة تصريح ضمني على كونها طرف أصيل في النزاع المغربي–الصحراوي، وهو ما تنفيه مؤكدة على موقفها المساند للبوليزاريو والمستمد من أهداف ومبادئ سياستها الخارجية التي لا ترغب في الحياد عنها.

تتحمل الجزائر عقب الإجتياح المغربي للصحراء الغربية تبعات مالية جراء التكفل باللاجئين وتوفير جميع شروط الحياة لهم، وتعتبر مخيمات تندوف دليلا على ذلك؛ ففي ظل تعنت الطرفين المباشرين للقضية تبقى الجزائر –كطرف غير مباشر في القضية– تتحمل آثار رحيل الآلاف من سكان المنطقة الأصليين عام 1975 إلى تندوف على بعد500 كم شرق العيون ونحو 50 كم من الحدود الجزائرية الصحراوية؛ وترهق ميزانيتها بنفقات التكفل بهم في المخيمات؛ وكل هذا على حساب حقوق مواطنيها من منظور أسبقية الأمن الداخلي على المتطلبات الأخرى كون القضية تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائر. كما أن نفقات 'إستكمال السيادة الوطنية' بحسب تعبير صناع القرار بالمغرب تتجاوز 04% من الميزانية السنوية للدولة؛ وأنه لا يمكن التفكير في تقليصها مادامت قضية الصحراء لم تحسم بعد في إطار المشروعية الدولية[1].

تنص المبادرة المغربية على منح الصحراء حكم ذاتي في إطار السيادة المغربية؛ يمنح الصحراويين حق تسيير شؤونهم بأنفسهم من خلال إقامة هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتمتع بإختصاصات حصرية مع احترام خصوصيتهم الثقافية؛ على أن تبقى قرارات الأمن الوطني والدفاع والوحدة الترابية والسياسة الخارجية والنظام القضائي من اختصاص الحكومة المغربية. لذا؛ أعربت وزارة الخارجية الجزائرية فور إعلان المغرب والبوليزاريو التفاوض في بيان رسمي عن الإرتياح تجاه "تبني مجلس الأمن قرارا يؤكد أن الحل في الصحراء الغربية يكمن في تلبية حق تقرير المصير". وأكدت عقب إجراء التفاوض أنها غير معنية بالنزاع ولا أطماع لها بالمنطقة، لكنها متمسكة بحق الشعب الصحراوي لتقرير مصيره[2].

كما أن خطاب الملك في طنجة 2007/07/30 بمناسبة الذكرى الثامنة لتوليه العرش ورد به ما يلي: "المغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، الحكم الذاتي المتوافق حوله لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف والتي لا مساومة فيها، ووحدتها

---

[1] بوبكر شقير، **الفكر السياسي المغربي بين الإتجاهات السلفية واللبرالية** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2009)، ص ص. 243–245.

[2] عزيزة بدر، "الصحراء الغربية ومفاوضات 2007.... حجر في ماء البحيرة الراكدة"، السياسة الدولية، ع. 169، القاهرة، 2007، ص ص. 152–154.

الوطنية المتلاحمة التي لا تفريط فيها، وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة". أما في خطابه بتاريخ 2010/01/03 طرح العاهل المغربي مشروع الجهوية الموسعة[1]، والذي رفضته البوليزاريو فورا على لسان أمينها العام قائلا: "...وأود في هذه المناسبة أن أؤكد أن الجمهورية الصحراوية وجبهة البوليزاريو والشعب الصحراوي غير معنيين إطلاقا بما ورد في هذا الخطاب، فالصحراء الغربية ليست مغربية"[2].

سمحت القضية الصحراوية للنظام المغربي أن يستلم الشعور الوطني الذي كان يحمله حزب الإستقلال الذي جعل من قضية المغرب الكبير أحد معاركه السياسية. أما بالنسبة للنظام الجزائري فإنها مثلت تحديا للسياسة الخارجية في مدى الثبات على أحد أهم مرتكزاتها وأحد المبادئ التي قامت عليها الدولة الجزائرية الحديثة ما عزز تغذية الشعور الوطني جراء الموقف الرسمي من القضية[3].

الواضح جليا أن المغرب كان يهدف إلى إسقاط الحجة على الجزائر وإقحامها كطرف أصيل في النزاع بتفنيد حيادها في القضية؛ فقد صرح السيد "**بن موسى**" رئيس الوفد المغربي خلال المفاوضات بأن المغرب يمد "يد أخوية" إلى البوليزاريو والجزائر من أجل تسوية نهائية للنزاع"[4]. والأمر يحوي مغالطات مفادها تصنيف الجزائر أنها طرف مباشر للقضية؛ في حين نجدها في الواقع طرف مهتم وحاضر كعضو ملاحظ في حين المغرب يروج لفكرة كونها طرف مباشر وأصيل في القضية. ويستمر المغرب في طلب الجلوس مع الجزائر لوضع حل توفيقي حول النزاع الصحراوي إلا أنها تدرك تماما أن الجلوس على مائدة التفاوض بمثابة تصريح ضمني على كونها طرف أصيل في النزاع المغربي–الصحراوي، وهو ما تنفيه مؤكدة على موقفها المساند للبوليزاريو والمستمد من أهداف ومبادئ سياستها الخارجية.

تؤكد الجزائر مرارا أنها ليست طرفا في النزاع وأنها تحترم الشرعية الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بصفتها عضوا ملاحظا لكن الأمر لا يمنعها من دعم البوليزاريو؛ إذ وظفت نفوذها ومكانتها بالقارة لتقويته مع الحرص على عدم الدخول في النزاع؛ فرفضها التفاوض مباشرة مع المغرب

---

[1] Belffkih Abdelhak, «L'autonmie Et La Régionalisation Avancée Au Maroc : Quel Apport», Dans: "La Régionalisation Avancée En Accord Dedéveloppements Législatifs", Série D'études Constitutionnelles Et Politiques, N.07, Publications De La Revue De Droit, Rabat, 2017, P.204.

[2] متروك الفالح، "المشكلة الصحراوية بين المغرب والبوليساريو نحو دولة صحراوية في دولة إتحادية فدرالية مغربية (حل مقترح)"، المستقبل العربي، ع. 373، ص. 30.

[3] لوي مارتيناز، **عنف الريع البترولي: الجزائر، العراق، ليبيا**، تر. عبدالقادر بوزيدة، (الجزائر: دار التنوير، 2016)، ص. 204.

[4] بدر، **مرجع سابق**، ص. 153.

لتجنب تحول التعارض بينهما لنزاع مباشر، كما أن اللجوء للحوار مع المغرب يعني سحب القضية من الأمم المتحدة وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

إن حالة التوجس واللاثقة التي تحكم علاقات البلدين دفعت المغرب ساعيا لتوظيف الطوارق في علاقاته النزاعية مع الجزائر كوسيلة ضغط عليها للتخلي عن قضية الصحراء الغربية أو على الأقل إضعافها، تمثل في إظهار الدعم لمتمردي الطوارق من أجل المطالبة بإستقلالهم عن الجزائر من خلال تصريح العاهل المغربي "**محمد السادس**": "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة بإستقلالهم"، فهو يرى في قضية الطوارق عاملا مهما من شأنه أن يؤدي إلى كسر الدعم الجزائري للبوليزاريو، كما إغتنم الفرصة للظهور كمؤيد للقضايا العادلة والتحررية بعدما صورته الجزائر على أنه عدو للحركات التحررية جراء عقدته مع البوليزاريو[1].

وبهذا؛ تشكل القضية الصحراوية بؤرة توتر في العلاقات الجزائرية المغربية مردها التناقض في التسوية؛ حيث يرى المغرب في الضاحية الجنوبية إمتدادا لإقليمه تم إخضاعه بالقوة لنفوذ أجنبي وأنه حان الوقت لإعادته بما تقتضيه الضرورة الجغرافية؛ وبذلك هي قضية وطنية لا تقبل المساومة. في حين يقوم الطرح الجزائري من منطلق إعتبار القضية تصفية إستعمار مستندة لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره؛ وأن الحل العادل يكمن في ممارسة الصحراويين حقهم في تقرير المصير كما تنص اللوائح الأممية وفق إستفتاء حر ونزيه متمسكة بمبادئ الثورة التي قامت عليها هويتها وعقيدتها والتي تشكل مرتكزات سياستها الخارجية.

ويبقى تضارب الرؤى، والمواقف، وحتى المصالح قائما مما يؤثر على بناء مقاربة تعاونية من شأنها تقريب المصالح والأهداف بما يخدم الصالح العام. وفي الأخير؛ يتعين على البلدين إيجاد صيغة توافقية لحل المشكل والتخلص من تبعاته وإفرازاتها على المستوى الإقليمي مما يفسح المجال إلى التقارب والتوحد في إطار إقليمي تدعو كل مقوماته للوحدة والإندماج. فالبلدان تجمعهما الجغرافيا ويفرقهما التاريخ؛ فرغم إشتراكهما فيه؛ إلا أن قراءاته المتباينة تشكل نواة الإختلاف في الرؤى والأهداف؛ وما القضية الصحراوية إلا حلقة من هذه المواقف المتضاربة التي يتوجب تسويتها من أجل الصالح المشترك لجميع الأطراف؛ والذي من شأنه أن يتقوى عن طريق تفعيل وتوثيق العلاقات الإقتصادية التي من شأنها تمتين الروابط الروابط بما يدفع للعمل في إطار يسمح بتعزيز المصالح؛ وهو ما سنتطرق له في المبحث الموالي.

---

[1] حمزة، **مرجع سابق**، ص ص. 83،84.

المبحث الثاني: مستوى التعاون الإقتصادي بين الجزائر والمغرب

يوجب علينا الحديث عن العامل الإقتصادي ودوره كمحدد للطبيعة التفاعلية من تقارب أو تباعد بين البلدين أن نبحث في مقدرات البلدين وتفاعلهما البيني؛ وهذا بالتطرق للإمكانات الإقتصادية لكل بلد والوقوف على مكامن العلاقات البينية في شقها الإقتصادي.

المطلب الأول: الامكانات الإقتصادية للبلدين

يحتل العامل الإقتصادي دورا محوريا في بناء الدولة وتعزيز قوتها والحفاظ على قيمها المكتسبة والتي تعتبر محددات القوة لدى الدولة بالنسبة للنسق الدولي ككل. فالإمكانات الإقتصادية للبلدين تشكل بنية تحتية هامة تؤهلهما للعب أدوار أساسية على المستوى الإقليمي.

تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر حجما واستغلالا مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا والتي لا ترقى لمستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الإقتصادية في توافر المواد الأولية، مصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والإستراتيجي للدولة[1]. ومن هنا يمكن القول أن مقومات القوة للبلد تمكنه من تفعيل دوره من خلال علاقات إقتصادية تدفع بتعظيم المكاسب وتعزيز العلاقات.

- أولا: المقومات الإقتصادية للبلدين.

1- المؤهلات الطبيعية: جغرافيا؛ تشكل الجزائر محور المغرب العربي كونها منطقة إلتقاء كل دوله بحدود مشتركة معها (بطول 7388 كم) إضافة لدول أخرى؛ مطلة على أوربا عبر المتوسط. وهي جزء من العالم العربي، تعتبر نواة مركزية للإقليم بأكبر مساحة مغاربيا وإفريقيا(2.382.742كم²). تبلغ حدوده مع المغرب1420كم؛ هذا الأخير يحتل موقعه بأقصى الغرب من شمال إفريقيا، مطلا على واجهتين بحريتين هامتين المتوسط والأطلسي، إلى جانب مضيق جبل طارق؛ تبلغ مساحته 458.730 كم²[2].

[1] اسماعيل علي، **نظرية القوة: مبحث في علم الإجتماع السياسي** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1998)، ص. 213.

[2] جمال عبدالناصر مانع، **إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** (عنابة: دار العلوم للنشر، 2004)، ص. 27.

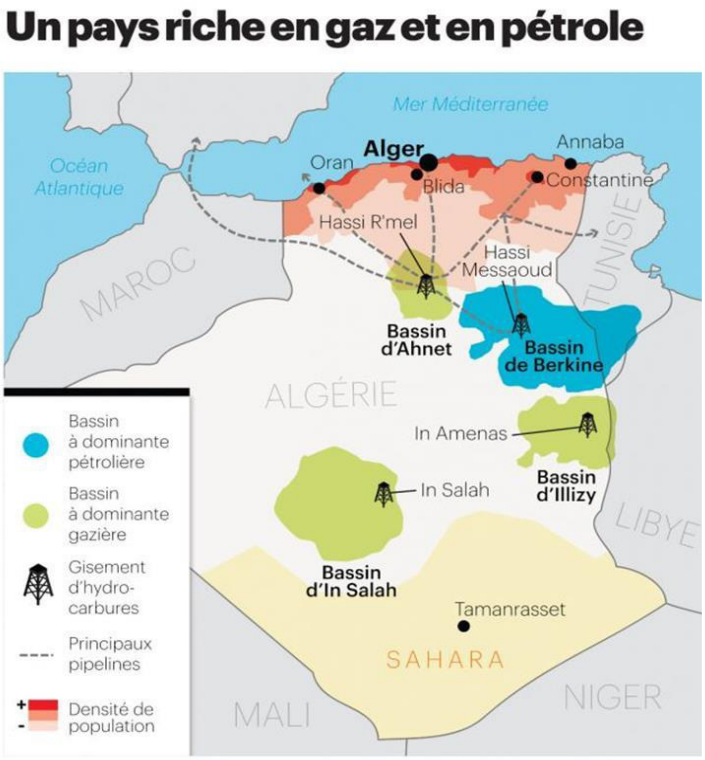

يرتكز الإقتصاد الجزائري على الثروات النفطية والطاقوية بالأساس(60%الميزانية العامة، و97% حجم الصادرات).تحتل المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط (قرابة 45 مليون طن)، والمرتبة 18 في الإنتاج، و12 في التصدير، وتكرر نصف موادها البترولية الخام. أما الغاز فتحتل المرتبة 5 من حيث الإنتاج والمرتبة 3 في التصدير في العالم، بعائدات مالية تقدر بمليارات الدولارات.

خريطة توضح البترول والغاز الجزائري.

المصدر:

sasapost. com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/

يعتمد اقتصاد الجزائر على المحروقات حيث بلغت عائدات النفط عام 2014 حوالي 60مليار$، مما يجعلها من الدول الأساسية في منظمة أوبك. وبهذا؛ يمكن القول أن اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل أساسي على المحروقاتكما تمتلك ثروات مهمة من الغاز، وهي بهذا تحتكر نسبة كبيرة لإنتاج الغاز والذي يصل الغاز إلى 5/4 الإنتاج المغاربي كما عزمت مؤخرا على استغلال الغاز الصخري؛ الذي تحتل فيه المرتبة الثالثة عالميا في مخزون الاحتياط، إضافة للحديد والزئبق[1]. وتزخر البلاد بواجهة بحرية تقدر باثني عشر ميلا، وبها 3% أراض صالحة للزراعة[2].

تُمَوِّنُ الجزائر الأسواق الأوربية من خلال إيصال الغاز لإيطاليا عبر تونس، ولإسبانيا عبر المغرب، كما أمضت أكثر من30 إتفاقية أغلبها خاصة بالتنقيب عن البترول والغاز. وقدر احتياط النفط المؤكد عام 2017 للجزائر 12000000000 وللمغرب 680000. واستهلاك النفط فهو للجزائر 350000 والمغرب 210000. أما إنتاج النفط للجزائر فهو 1370000 وللمغرب 500[3].

---

[1]صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 108.

[2]خالد بن الشريف، "دول المغرب العربي: بالأرقام ثروات هائلة لكن ضائعة"، إطلع عليه بتاريخ: 2018/01/12، على الساعة: 01:26، على الرابط: Https://Www. Sasapost. Com/Maghreb-Countries-The-Numbers-

[3]Comparison Results Of World Military Strengths, Seen: 14/03/2018, At: 23:54, On Website: Https://Www.Globalfirepower.Com

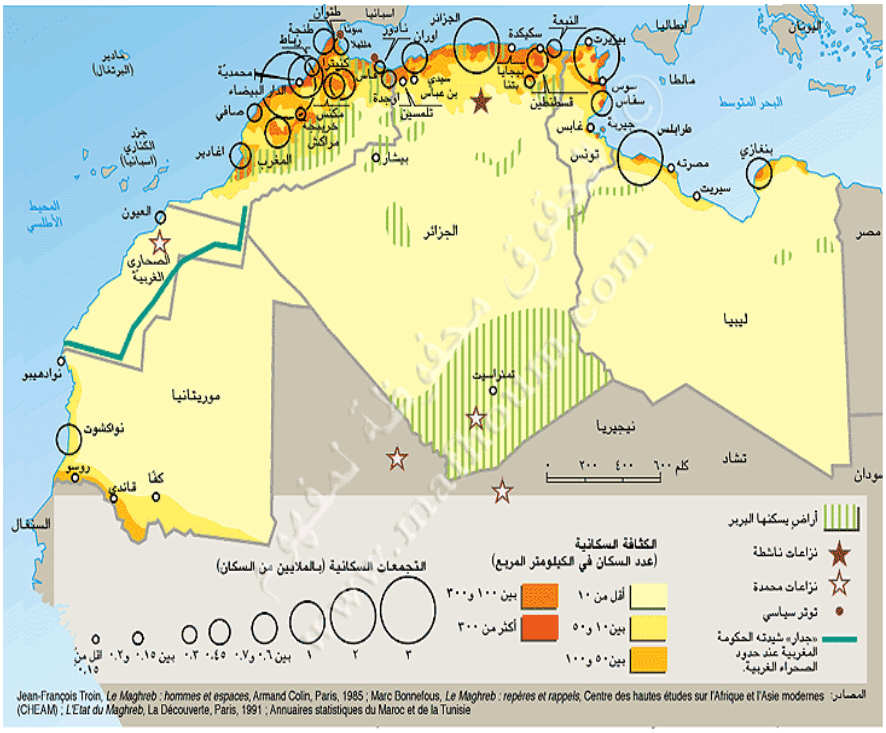

خريطة توضح الثروات الطبيعية للجزائر والمغرب.

المصدر:
www.mafhoum.com/press5/atlas16.htm

يتوفر المغرب على ثروات طبيعية هامة، تشمل الموارد الفلاحية والثروات المعدنية والسمكية. تشكل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 17,79%من مساحة المغرب (95000 كم²)؛ ما يمكنه من إنتاج فلاحي مهم خصوصا في الحوامض والحبوب والخضراوات، معظم هذا الإنتاج يتم تسويقه خارج البلاد. ورغم هذه الوفرة في الموارد الفلاحية إلا أن حجم الاستغلال والإنتاج لا يتناسب مع حجم هذه الموارد الضخمة، الشيء الذي لا ينعكس إيجابا في القيمة المالية المحصلة إجمالا. كما يتوفر على ثروة معدنية مهمة، تتمثل أساسا في الفوسفات؛ إذ يحتضن أكبر احتياطي عالمي له؛ إضافة لاستيلائه على فوسفات الصحراء الغربية؛ ويحتل المرتبة الأولى عالميا في انتاجه، وله 70% من الإحتياط العالمي، ويعتبر الفوسفات والثروة البحرية والحبوب أهم صادرات المغرب للإتحاد الأوربي[1]. كما يتصدر الدول العربية في انتاج الرصاص الخام؛ بلغ إنتاجه نحو 85000 طن، ويزخر بالمنغنيز الذي بلغ إنتاجه 43 ألف طن[2]،

[1]Kherbachi Hamid &Autres, "Analyse Synthetique Et Critique Du Partenariat Euro-Maghrebin", Revue Des Sciences Economiques Et Ce Gestion, N.04, Université De Setif, P. 05.

[2]محمد أزهر السماك، **جغرافيا الوطن العربي** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 163.

*حل المشروع محل أنبوب غاز بحري تحت المتوسط ينطلق من آرزيو إلى أليكانت (Alicante) الإسبانية، طوله 1265 كم وطاقته الإستيعابية 7.2 مليار م³ سنويا.

اضافة لتوفر معادن أخرى كالذهب والفضة والزنك. ويعتمد اقتصاده على السياحة الأجنبية وتصدير الحمضيات والخضر والأسماك والنسيج نحو أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعموما؛ يعتمد الإقتصاد المغربي على ثلاث قطاعات رئيسية: زراعة، صناعة، وخدمات. ويشكل القطاع الزراعي ما يقارب 17% من مجمل إقتصاد البلد ليشمل القطاع الزراعي الصيد البحري والزراعة التصديرية والفلاحة (تربية المواشي)، في حين يساهم الصيد الساحلي من الثروة السمكية نسبة 82% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد[1]. ومن أهم المحاصيل الزراعية لإقتصاد المغرب نجد الحمضيات والفاكهة والزيتون والحبوب وقصب السكر، وتعتبر الزراعة مصدرا رئيسيا للدخل الفردي لعدد كبير من المغربيين؛ إذ يعتمد قرابة 40% من إجمالي السكان بشكل أساسي على هذا القطاع الحيوي. أما الصناعة فتساهم بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي. وتتنوع من إستخراجية (انتاج الكهرباء وتكرير البترول واستخلاص الزيت الصخري والطاقة النفطية ومشتقاتها)، واستهلاكية، وتحويلية، والبناء والأشغال العامة[2].

2- التركيبة السكانية: تشكل الجزائر القوة المغاربية الأولى من حيث عدد السكان الذي بلغ في: 2016/01/01 حوالي 40.4 مليون نسمة[3]، مقابل قرابة 32.2 مليون نسمة للمغرب[4]،إلا أننا نلاحظ تفوقا طفيفا (كيفيا) للمغرب أين تشكل فئة أكثر من 15 سنة نسبة 28.4% في المغرب مقابل 27.3% للجزائر[5]. وتبرز أهمية هذه القوة البشرية من ناحية توفير اليد العاملة؛ كما أنها تعتبر مصدرا هاما للقطاع العسكري والجيش.

---

[1] خوري إميل قسطندي، "نظرة شمولية على الإقتصاد المغربي"، مجلة البحوث الإجتماعية، على الرابط:
Http://Www. Swmsa. Net/Article. Php?Action=Show&Id=&E&

[2] بيانات البنك الدولي، متاح على الرابط: Http://Www. Albankaldawli. Org/Ar/Country/Morocco/Publication/Morocco-Economic-Outlook-October-2017

[3] Agence Nationale De Developpement Et De L'investissement, "Demographie Algerienne", Consulté Le: 22/02/2018, À: 14:08, Au Site: Http://Www. Andi. Dz/Index. Php/Fr/Statistique/Demographie-Algerienne-2015

[4] Haut Commissariat Au Plan Marocain, Recensement General De La Population Et De L'habitat, Hcp. Ma. Recensement-General-De-La-Population-Et-De-L-Habitat_A92/Html

[5] Pascale Boniface, **L'Année Stratégique 2010**, Paris, Dalloz, 2010, PP. 320-390

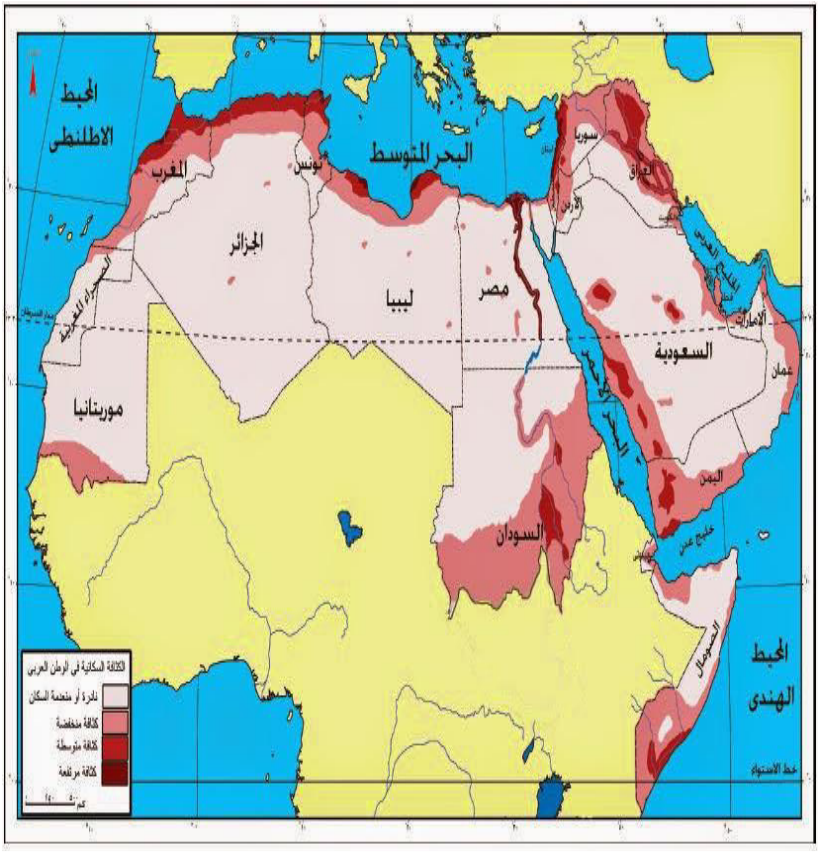

خريطة توضح توزيع السكان بالبلدان المغاربية

المصدر :

http://www.mafhoum.com/press5/atlas16. html

3- تحليل المؤشرات الدالة على الوضع الإقتصادي للبلدين:

أ- اتجاهات النمو الإقتصادي للبلدين:

	2013	2014	2015	2016	2017تقدير	2018 تقدير
الجزائر	2.8	3.8	3.7	3.5	2.4	3.0
المغرب	4.5	2.7	4.5	1.8	4.2	3.8

جدول: إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي-الملف الإحصائي لآفاق النمو الإقتصادي سبتمبر 2017 ص.37.

فإذا بدأنا بالنمو الإقتصادي للبلدين؛ يمكن القول أن المغرب حقق عام 2017 أداءً جيداً بمعدل نمو فاق 04% بفضل موسم زراعي وفير الإنتاج، قلص واردات المملكة من القمح وزاد من الصادرات الغذائية. ومن المتوقع أن يبلغ النمو المغربي 3.1% عام 2018، و3.2% لعامي 2019 و2020.

ويأتي القطاع السياحي على رأس رهانات المغرب على المدى المتوسط مستفيداً من تراجع الثورات الإقليمية وتحسن الوضع الإقتصادي بمنطقة اليورو التي تمثل الشريك التجاري الأول للمغرب. وطرح البنك الدولي أن الرهان الصناعي وزيادة التنافسية الدولية في صناعة السيارات، الطائرات، والإلكترونيات ستساعد إقتصاد المغرب على المدى المتوسط لتعزيز وضعه في منظومة شبكة التصنيع العالمي[1].

أما الجزائر فرغم إنخفاض إيرادات النفط والغاز للنصف في السنوات الأخيرة (إنخفاض احتياطي العملة الأجنبية تباعا)؛ لكنها تمكنت من الحفاظ على معدل نمو إقتصادي 3.4% عام 2016؛ بإعتماد زيادة 4% في العائدات الضريبية على أساس زيادة أسعار البنزين 36% والضرائب على الكهرباء وتسجيل السيارات.

ثم سجل النمو الإقتصادي بداية قوية في 2017 بموجب الإنتاج القوي لقطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 7.1%. وتراجع النمو في القطاعات الأخرى من 4.0% إلى 2.8% في الربع الأول عام 2016. وكان التراجع واضحا في قطاع الصناعات التحويلية بمعدل نمو 3.9% مقابل 5.1% في الربع الأول لعام 2016، وفي قطاع الزراعة انخفض النمو من 4.8% إلى 3%[2]. مع إعادة النظر في سياسة الدعم الوطنية لتخفيف العبء على الموازنة العامة وتوفير موارد داعمة للنمو. إضافة لتبني اطار متعدد السنوات للإنفاق العام بداية من 2017، رفع الضريبة على القيمة المضافة بنقطتين لتعزيز الإيرادات غير النفطية، العمل على تطوير السوق المالي بتعزيز إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وتنمية السياحة لتعزيز التنمية المستدامة للبلاد وخلق فرص عمل جديدة[3].

الجدير بالذكر؛ أنه ما يهمنا في هذا السياق ليس فقط الناتج المحلي وإنما كذلك نصيب الفرد من هذا الناتج؛ لذا سنتناول المؤشرين من أجل معرفة أصح بالمعطى السوسيو اقتصادي.

---

[1] تقرير "بالأرقام: توقعات نمو إقتصاديات الدول العربية في 2018"، مدرج بالموقع في: 2018/01/15، إطلع عليه بتاريخ: 2018/03/12، على الساعة: 01:27، على الرابط: Https://Arabi21.Com/Story/1064177/%D8

[2] "الجزائر: الآفاق الإقتصادية أفريل 2017"، متاح على الموقع الرسمي للبنك الدولي: Http://Www. Albankaldawli. Org/Ar/Country/Algeria

[3] صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الإقتصاد العربي" سبتمبر 2017، ص ص. 22،23.

ب- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار 1970-2016:

السنوات/ البلد	الجزائر	المغرب
1970	376	289
1975	973	580
1980	2251	1075
1985	2624	645
1990	2446	1164
1995	1487	1372
2000	1794	1286
2000-2005	3139	1959
2005	4273	2358
2006	4282	2508
2007	4359	2566
2008	4390	2686
2009	4386	2766
2010	4463	2834
2011	4505	2942
2012	4564	2987
2013	4596	3077
2014	4676	3114
2015	4760	3210
2016	4828	3205

تشير الأرقام إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي للبلدين لصالح الجزائر منذ فترة الستينات والسبعينات لوقتنا الحالي. وهذا راجع للوفورات المالية المتباينة بين البلدين وكذا السياسات الإقتصادية المتبعة بكل نظام.

- **المصدر: إعداد الباحثة، إعتمادا على:**
- تقرير التنمية العربية: نحو منهج هيكلي للإصلاح الإقتصادي، المعهد العربي للتخطيط (الكويت، مكتبة الكويت الوطنية، ع. 01، 2013، ص. 139.
- قاعدة بيانات البنك الدولي متاحة على رابط الموقع.

ومن هنا؛ فإنه بحسب الجدول؛ يمكن استخلاص أن نصيب الفرد من الناتج القومي بالنسبة للجزائر والمغرب كان دوما مرتفعا لصالح الجزائر، ويرجع الفارق لعدة أسباب أهمها ارتفاع عائدات النفط؛ مقابل تراجع صادرات المغرب للإتحاد الأوروبي بسبب مراجعة الإتفاقيات المبرمة خصوصا في المواد الزراعية والصيد البحري. وبحسب تقرير البنك الدولي لعام 2016؛ فنصيب الفرد الجزائري للناتج الإجمالي هو 4828$، أما نصيب الفرد المغربي هو 3205$. ويمكن ملاحظة الفرق الكبير في نصيب الفرد من الدخل القومي للبلدين.

ج- مؤشر التضخم بالبلدين: يشير التضخم في دلالته للإرتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات والمنتجات عامة، ويؤكد عامل الإستمرار في الإرتفاع على تدهور قيمة العملة مقارنة بالأسواق العالمية.

	1990	2000	2010	2014	2015	2016	2017	2018 تقديرات
الجزائر	30.3	22.7	16.1	2.9	4.8	6.4	7.8	8.2
المغرب	7.7	-0.7	1.0	0.4	1.6	1.6	1.3	1.8

المصدر: إعداد الباحثة إعتمادا على صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التقرير الإقتصادي الموحد، ص.38. وكذا بيانات البنك الدولي، مؤشر التضخم للبلدين: http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx

بحسب الجدول؛ يعرف الوضع الإقتصادي بالجزائر تزايدا لحجم التضخم من 2015 أي بعد إنهيار أسعار البترول زلا يزال يرتفع هذا التضخم مما يؤثر على الوضع الإقتصادي عموما. ثم إزداد في الإرتفاع ليبلغ عام 2016 حوالي6.4%؛ وهذا كمحصلة لضغوط تضخميةتخص مجموعة من السلع (ملابس، نقل، صحة، سكن، أثاث، ومواد غذائية). ويرجع ذلك للضغوط التضخمية الناشئة عن تخفيض مستويات الدعم بالنسبة لمنتجات الطاقة، ومتوقع أن يبلغ العام 2018 معدل التضخم نحو 7.9%.

د- الدين الخارجي:

السنـــــوات	الجزائر			المغرب		
	اجمالي الدين العام الخارجي	خدمة الدين بالمليون$	الإحتياطي الرسمي (مليون$)	اجمالي الدين العام الخارجي	خدمة الدين بالمليون$	الإحتياطي الرسمي (مليون$)
2011	4.410.0	615.4	182.822.0	22.048.0	2.162.6	20.593.2
2012	3.694.0	844.0	191.297.0	25.222.0	2.307.0	17.064.4
2013	3.396.0	520.0	194.712.0	28.802.0	2.590.0	15.621.5
2014	3.010.4	482.9	187.241.1	30.715.0	2.678.0	19.526.1

المصدر: إعداد الباحثة إستنادا إلى: الملحق الإحصائي لصندوق النقد العربي 2017، ص523-526.

بخصوص الدين الخارجي؛ فإنه رغم إحتياط العملة الصعبة الذي لايزال لدى الجزائر بما يغطي حجم الدين كاملا مع خدماته؛ إلا أن الوضع لا يدفع بالقول بأن الوضع الإقتصادي مريح؛ فالبلد يستورد معظم حاجاته؛ لذا عمدت الدولة في الإصلاحات على توقيف إستيراد جملة من المواد الغذائية. لكن العكس تماما هو الحاصل بالمغرب؛ فرغم أن الإحتياطي الرسمي يقل عن الدين العام الخارجي -دون إحتساب خدمة الدين- إلا أن البلد يصدر العديد من المنتجات مما يجلب العملة الصعبة؛ كما أنه يعتمد على السياحة كمورد هام لدعم خزينة الدولة.

هـ- **بعض المؤشرات الأساسية للمقارنة بين الوضع الإقتصادي للبلدين:**

المـــــــــــــــــــــــــــــــؤشـــــــــــــــــــــــــــــــر	الجـــزائـــــــــــــــر	المـغـــــــــــــرب
مؤشر الأمان (133 دولة)	81	20
مؤشر مدركات الفساد	112 عالميا و10 عربيا	81 عالميا، و07 عربيا
مؤشر الإبتكار (127 دولة)	108	72
مؤشر المعرفة العالمي*(131 دولة)	96	77
مؤشر أرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر	11 بقيمة 26.2 مليار$	05 بقيمة 48.7 مليار$
مؤشر تمكين التجارة العالمية (للعام 2016)	121 عالميا و12 عربيا	49 عالميا و06 عربيا

جدول:إعداد الباحثة إعتمادا على:

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، ص.05
- الملف الإحصائي (137) للتجارة الخارجية للبلدان العربية: مؤشرات مختارة، المستقبل العربي، ع.463، سبتمبر 2017

والرابطين أسفله:

https://www.sasapost.com/ global-indexes-2017/

https://www.annahar.com/article/705132-

بخصوص المؤشرات الواردة بالجدول؛ فإننا وضعنا مؤشر الأمان في الدرجة الأولى كونه الدلالة على امكانية الإستثمار الأجنبي في البلاد دون مخاطر كبيرة؛ أي أن رؤوس الأموال الواردة للبلاد تكون في مأمن وهو الأمر الذي يختلف بين البلدين بأفضلية للمغرب؛ الأمر يجد تفسيره في المؤشر الأخير حيث نجد قيمة الإستثمارات الأجنبية الوالجة للمغرب تقارب ضعف الجزائر. والأمر يجد تفسيره في الدلالات الموالية من مدركات الفساد ؛فرغم أن البلدين يعانيان من ظاهرة الفساد إلا أن الأمر أكبر بكثير في الجزائر. وما يحفز كذلك على التجارة الخارجية هو مؤشر الأبتكار وكذا المعرفة التي تؤدي لهذه الإبتكارات؛ وكلاهما يدل على درجة تقدم علمي وتكنولوجي تمكن من تحقيق أكبر المكاسب بأقل التكاليف إعتمادا على وسائل مبتكرة حديثة ناجمة عن معرفة عصرية؛ فالعالم في تطورات متسارعة ولابد من التأقلم معها إن تعذر المشاركة فيها. وفي هذا المجال المتعلق بالبحث العلمي يتقدم المغرب وبترتيب معتبر عن الجزائر.

يجدر بالدولة الجزائرية العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة استقطاب الإستثمارات الموجودة بالخارج فرأس المال الأجنبي جبان ويبحث عن المكان الذي يحس فيه بالأمان على حد تعبير **أوبرن**؛ وكما هو موضح بالجدول؛ تفسر لغة الأرقام إرتفاع الإستثمارات في المغرب بسبب إرتفاع مؤشر الأمان مقارنة بالجزائر. لذا؛ يجب العمل على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة بتبسيط الاجراءات

والضوابط لإستقطاب رأس المال الأجنبي، مع تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لمناخ الإستثمار. وكذا إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة بتنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب، مع تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم للقطاع (حاليا 5% في حين أن المنظمة العالمية للتجارة تسمح بدعم أقصى قدره 10%)، فبعض الدول تطبق نسبا تجاوزت بكثير هذا المستوى من أجل لوصول الى الشريك التفاضلي في الزراعة مع الاتحاد الأوروبي وكذا مع دول الخليج وروسيا[1].

- ثانيا: السياسات الإقتصادية للبلدين.

1- السياسات الإقتصادية للجزائر:

عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية تنصب بالأساس على الصناعات الثقيلة لمواكبة التطور في أقصر الآجال، فأقامت مجمعات صناعية كبرى للحديد والصلب والبتروكيمياويات وهو ما كان على حساب قطاعات أخرى[2]. واعتمدت بذلك على عوائد المحروقات التي لا تزال رهينة لها؛ فلعنة الموارد تطارد الإقتصاد الجزائري؛ والغريب في الأمر أنه لا تتعالى الأصوات لضرورة الإستثمار خارج قطاع المحروقات إلا عند إنخفاض أسعارها؛ ويحتل هذا المورد النابض مكانة هامة في الإقتصاد.

وجراء التبعية للمورد الطاقوي؛ عرف قطاع الزراعة بالجزائر شللا؛ إذ وصل إنتاج القمح بالجزائر إلى 15 قنطار في الهكتار عام 1990 بعدما كان يتراوح بين 35 و40 قنطارا في الهكتار عام 1950، وانخفض إنتاج الحليب إلى 05 ل/اليوم سنة 1990 بعدما كان يصل إلى 60 ل/اليوم سنة 1950، كما بلغت صادرات الجزائر الزراعية عام 2004 قيمة 964 مليار$ ووصلت وارداتها 2058 مليار$[3]. وهذا الإنخفاض في المجال الزراعي مؤشر على تدهور الإقتصاد المعتمد أساسا على المحروقات (يجدر الإشارة للصادرات الزراعية على أنها نوعية تتميز فيها الجزائر عن غيرها كالتمور، الكمأ...).

---

[1] كربالي بغداد، "نظرة عامة على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، ع. 08، بسكرة، 2005، ص. 14-19.

[2] Tayeb Said-Amer, **L'algérie Face A Son Avenir** (Alger : Ed. Hikma, 2012), P. 51.

[3] فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 252.

والجدير بالذكر؛ أنه بفشل النموذج التنموي المتبع آنذاك شلّت المؤسسات العمومية مؤثرة بذلك على الواقع الإقتصادي والإجتماعي؛ فانتهج البلد طريقا مغايرا من خلال إقتصاد السوق[1]، حيث شكل الإنفتاح المخرج الوحيد للحصول على قروض لإعادة الهيكلة إثر تدهور الوضع الإقتصادي. والجزائر حسب الباحث**'سمير أمين'**هي دولة بترولية متوسطة؛ للثروة البترولية فيها أهمية كبيرة في تنمية المجتمع[2]. إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الإستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ومواجهة حاجيات الإنفاق العام.

بحسب تقرير الأمم المتحدة؛ فإن الطفرة النفطية مكنت الحكومة الجزائرية من سداد ديونها، والإستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية؛ فحلّت في المرتبة 83 من بين 188 بلدا؛ ما يصنفها ضمن الشريحة المتقدمة في أحدث تقرير عن التنمية البشرية[3]. لكن تقلبات النفط من 2014 أثرت كثيرا على ميزانية البلاد؛ ودفعت بتسريع الإصلاحات من خلال سياسة ترشيد النفقات، تقليص الإعانات غير الفعالة وغير المنصفة والمكلفة مع إعتماد التنويع الإقتصادي كعنصر أساسي للإقتصاد الجزائري من أجل التخلص من اقتصاد الريع وبلوغ مكانة الإقتصادات الناشئة في مطلع 2030.

تعاني الجزائر منذ 2014 من انخفاض أسعار النفط الذي يوفر 95% المداخيل الخارجية للبلاد، ما أثر في احتياطي العملة الصعبة المتوقع تراجعه عام 2018 إلى 84,6 مليار$ مقابل 96,9 مليار$ نهاية 2017 بينما كانت تفوق 144 مليار$ عام 2015. ولدواعي التقشف وترشيد النفقات قررت الحكومة منع استيراد المنتجات (السيارات والمواد الغذائية ومواد البناء). والملاحظ؛ أنه رغم الأزمة خصص قانون المالية 15 مليار$ للإعانات الإجتماعية في قطاعات السكن والصحة والتربية؛ ولدعم أسعار المواد الأساسية. ويتوقع قانون المالية نسبة نمو بـ4% في 2018 بينما توقعات صندوق النقد الدولي لا تتعدى 0,8% في2018 و1,4 في 2019 (أي1% في2018 و1,5% في 2019)[4]، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات الماضية خصوصا في حال حدوث انخفاض لسعر البرميل.

---

[1] سمير أمين، **الأمة العربية** (الجزائر: سلسلة موفم صاد، 1990)، ص ص. 120،121.

[2] Samir Amine, **L'Economie Arabe Contemporaine** (Paris: Les Editions De Minuit, 1980), P. 09.

[3] الموقع الرسمي للبنك الدولي، إطلع عليه بتاريخ: 2018/09/16، على الساعة: 10:35، على الرابط: http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

[4] العربية نت، "الجزائر تقر ميزانية 2018 بنفقات 75 مليار$"، إطلع عليه: 2018/03/11، على الساعة: 10:23، الرابط: http://www.Alarabiya.Net/Ar/Aswaq/Economy/2017/12/27

2- السياسات الإقتصادية للمغرب: ظل الإقتصاد المغربي مرتبطا بالإقتصاد الفرنسي المنهار لفترة من الزمن؛ حتى جاء قرار الحكومة المغربية بفصل العملة المغربية عن العملة الفرنسية لتوجيه إقتصاد البلاد لمصالحه الخاصة وإنشاء علاقات خارجية قوية على المساواة وتبادل المنافع وحماية البلد من عواقب الهزات الإقتصادية التي كانت تعانيها فرنسا[1]. لكن نمو الإقتصاد المغربي ظل ضعيفا ولم يبلغ مستوى كاف ومستديم لإخراج البلد من التخلف نظرا لإرتباطه بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر رهينا للتحولات المناخية؛ مما يفسر عدم استقرار نسب نمو إقتصاد البلاد رغم تشريع الحكومة لعدة مخططات إبتداء 1958 لغاية 1992[2]. ولا شك أن حجم التبادل مع فرنسا وطبيعته كان له أثرا كبيرا في تحول الميزان التجاري لصالح المغرب؛ فبعد أن كانت فرنسا تطلب 42% من صادراته زاد نصيبها إلى 44% عام 1965. وبالمقابل؛ قلت واردات المغرب من فرنسا؛ فانخفضت من 46% عام 1959 إلى 39% عام 1965. كما تشكل فرنسا سوقا نموذجيا للفوسفات 'المغربي'، واستمرت كأكبر عميل لهذه السلعة رغم أن الحكومة المغربية استحكمت على شركات التصدير. كما أن إقامته لعلاقات تجارية مع الإتحاد السوفييتي كان في صالحه (حددت الإتفاقية التجارية جوان1968 استهلاك الإتحاد السوفييتي10% صادرات المغرب خاصة الحمضيات والأسماك) حيث أنه بتحديد فرنسا لإستيراد نبيذ المغرب حل الإتحاد السوفييتي جزئيا محله[3].

جراء تحرير العملة إتسم إقتصاد المغرب بالإنفتاح على الخارج، حيث جاء على لسان وزير المالية عام 1967: "إختار المغرب الطريق اللبرالي وسيكون مثالا في هذا المجال لإفريقيا"[4]؛ فقد حدد البلد بوضوح خياره الرأسمالي. واعتمد منذ بداية الثمانينات سياسة الإنفتاح الإقتصادي والماليلتحرير التجارة الخارجية للإندماج في الإقتصاد العالمي، والمساهمة في تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف؛ فشهد الإقتصاد تقدما كبيرا في تحديث الهياكل الإقتصادية والمالية ورفع مستوى إطارها القانوني والمؤسساتي[5].

---

[1] دياب، **المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر، مرجع سابق**، ص ص. 60،61.

[2] مولود رشاد، "العلاقات الإقتصادية بين المغرب والمجموعة الأوربية"، في: مجموعة مؤلفين، **المغرب والعالم المتوسطي دراسات في تاريخ العلاقات الدولية المغربية مابين القرنين 16م و20م، مرجع سابق**، ص. 145.

[3] العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، **مرجع سابق**، ص ص. 44-51.

[4] بنعلي، **مرجع سابق**، ص. 224.

[5] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربية، إطلع عليه بتاريخ: 2017/12/12، على الساعة: 07:37، على الرابط: https://www.diplomatie.ma/arab/Accueil/tabid/1596/language/en-US/Default.aspx

إنتهج المغرب استراتيجيات بالإعتماد على السلع المحلية مع تدخل الدولة كمشارك لجانب القطاع الخاص[1]. وعرفت أوائل الثمانينات تدهورا ملموسا في التوازنات الداخلية والخارجية للمغرب إثر الضعف البنيوي للإقتصاد الوطني الذي كان يعاني أزمة شديدة تجسدت في تباطؤ عمليات التنمية وهبوط النشاط الإقتصادي وتقلص العمالة وتناقص الموارد وارتفاع أسعار الفائدة وأصبحت الحاجة ملحة لجدولة الديون؛ فأدى الوضع الإقتصادي لضرورة إسهام الصندوق الدولي عام 1983 والبنك الدولي عام 1984؛ ويمكن القول أن دوافع المساهمة الدولية هي اختلال التوازن في الحساب المالي المتعلق بالعمليات التي تربط الداخل والخارج وتصاعد الدين الخارجي وهبوط احتياط العملة الصعبة وارتفاع نسبة التضخم والنمو المتباطئ والعجز عن تسديد الديون التي صارت بحاجة لإعادة الجدولة[2].

إلا أن سياسات الإنفتاح الإقتصادي للمغرب التي أكدت على الزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية والسياحة بدعم أجنبي نتيجة ضعف الدخل المحلي؛ أدت للتبعية والإنخراط في رأس المال العالمي بسبب تمويل البنك الدولي؛ فانجر عنه متاعب اقتصادية لفئات كبيرة من السكان جراء الخوصصة وتقليص دعم مواد الإستهلاك الواسع، فأصبح الإقتصاد هشا وخاضعا لشروط البنك الدولي؛ مما أدى لتضرر الإقتصاد الذي يتميز بضعف التجهيزات في ظل المنافسة غير المتكافئة معتراجع الأنشطة التقليدية المحلية[3].

عمليا، أصبح المغرب تدريجيا ثاني أكبر مستثمر افريقي في افريقيا، والأول في منطقة غرب افريقيا. والقوة الاقتصادية الخامسة قاريا (بعد نجيريا، جنوب افريقيا، الجزائر، وأنغولا)؛ وهذا بارتكازه على الدبلوماسية الإقتصادية في تفعيل دوره متجها نحو منطقة افريقيا جنوب الصحراء بغرض توسيع نفوذه بالقارة[4]. بحسب توقعات الأداء الإقتصادي العربي الواردة في تقرير صندوق النقد العربي؛ فإنه من المتوقع للعام 2018 أن يستفيد النمو الإقتصادي على الصعيد المحلي من انتعاش القطاع الزراعي الذي يشغل نحو 40%من إجمالي العمالة، ويعتبر داعما أساسيا لمستويات الإستهلاك الخاص. أما القطاع غير الزراعي فمن المرتقب أن يشهد تحسنا تدريجيا خلال 2018 مدفوعا بالنشاط في قطاعات تصنيع مكونات

---

[1] سميرة براهمية رجب، "دراسة حول التقارب والتباعد في الإقتصادات النامية: إستراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية: حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا"، بحوث إقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 70،69 شتاء–ربيع 2015، ص ص. 71،70.

[2] بوبكر شقير، **مرجع سابق**، ص. 242.

[3] صاغور، **مرجع سابق**، ص. 101.

[4] Yousra Abourabi & Julien Durand De Sanctis, **L'émergence De Puissances Africaines De Sécurité : Etude Comparative**, Etudes De L'IRSEM, N.44, Avril 2016, P. 15.

الطائرات، الإلكترونيات، والسيارات. ومن المتوقع استمرار النمو في قطاع إنتاج الطاقة بما يعزى لزيادة مستويات الإستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة التي تستهدف تنويع مزيج الطاقة المستخدم اعتمادا على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة لضمان الإستدامة الإقتصادية والبيئية إقليميا[1].

وبما أن العامل الإقتصادي له أهمية كبيرة في تفعيل دور الدولة الإقليمي والدولي؛ فإنه يمكن القول أن المغرب عرف كيف يفعل مقدراته من خلال الشراكات التي تدر عليه بأرباح رغم عدم تكافئها.

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية البينية

يعتمد الإقتصاد أساسا على المبادلات في السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ من خلال علاقات العرض والطلب في إطار ثنائي أو جماعي. وهو ما يعمل على تحقيق –في إطار مشترك– مكاسب يتعذر تحقيقها في إطار فردي. ومن هنا؛ فإنه للمبادلات التجارية أهمية في تفعيل العلاقات والروابط البينية، والتي سنقف على حجمها في موضوع دراستنا هذا من خلال الوقوف على نوعية وحجم التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب.

ففي سياق العلاقات الثنائية؛ يشكل البلدان سوقا لقرابة ثمانين مليون شخص بموارد باطنية وظاهرة تمكن من خلق فضاء للتمكين من تحقيق الإكتفاء في الجانب الفلاحي وتؤسس لقطاع صناعي مستقل وعصري؛ فضاء من شأنه أن يكون له وزنا في المجال الإقتصادي.

رغم التباين الملحوظ للبلدين إلا أن الجزائر كانت تسعى للتسوية والتقارب؛ فوقعت إتفاقية تجارة وتعريفة جمركية مع المغرب في: 1989/03/14؛ دخلت حيز التنفيذ في: 1990/02/06 لإعفاء مجموع المنتجات المتبادلة من الجمارك والرسوم إضافة إلى التبادل الجمركي للمواد الإشهارية المتعلقة بالتظاهرات التجارية.

بالنسبة لصادرات المغرب، وحسب ترتيب الزبائن للعامين 2010–2012، الجزائر جاءت بالمرتبة 16 من 31، أما الواردات فاحتلت الجزائر 10 من 31. أما بالنسبة للصادرات الجزائرية للمغرب حسب ترتيب الزبائن للعامين 2014–2015، إحتلت الجزائر المرتبة 15 من 31 بلد. أما الواردات فاحتلت الجزائر المرتبة 12 من 31[2].

[1] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق النمو الإقتصادي العربي سبتمبر 2017، **مرجع سابق**، ص. 26.

[2] Le Maroc En Chiffres 2016, PP. 115–120.

عام 2014 بلغت صادرات الجزائر للمغرب قيمة: 1.226.9 مليار$، أما واردات الجزائر من المغرب فبلغت 213.98 مليار$[1]. أما عام 2015 –فبحسب نشرة ضمان الإستثمار– تفيد البيانات أن صادرات الجزائر للمغرب بلغت قيمة: 629.90 مليون$، أما واردات الجزائر من المغرب فبلغت 191.09 مليون$[2]. في حين تقرير صندوق النقد العربي في ملحقه الإحصائي يورد أنه لنفس العام (2015) بلغت صادرات الجزائر للمغرب قيمة: 967.4 مليون$، من مجموع تجارة الجزائر الخارجية مع الدول العربية المقدرة بقيمة 2.876.4 مليون$، أما واردات الجزائر من المغرب فبلغت 223مليون$ من قيمة 2.453.7 وارداتها الكلية من الدول العربية[3]. وهو ما يجعلنا دائما بعيدين عن معرفة يقينية بالأوضاع الإقتصادية للدول العربية كون المعطيات المتوفرة غير دقيقة. ويبين الجدول أدناه نسبة المبادلات الثنائية من مجموع التجارة الخارجية للبلدين.

بنية التبادلات التجارية للجزائر مع المغرب:

	2013	2014	2015
الصادرات	%4.1	%4.9	%4.5
الواردات	%1.9	%1.3	%1.3

الجدول: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء: الجزائر بالأرقام. نشرة2016 (نتائج2013–2015)، ص.60.

قراءة الأرقام تفيد أن العلاقات جد منخفضة بين دولتين يجد ربهما تحقيق أعلى مستويات التعاون نظرا للتقارب الجغرافي (التماس) وتشابه النمط المعيشي وحاجات السكان؛ مع تفاوت في المقدرات الطبيعية الذي يحفز على التبادل. وبالتالي يمكن القول أن هذه النسبة ضئيلة جدا بالنسبة لبلدين جارين.

تكمن أهمية العامل الإقتصادي في تعزيز المصالح بما يدفع لتلافي النزاعات ومسبباتها وهو ما أدركه صناع القرار بالبلدين؛ فتزامن إبرام إتفاق إيفران بإبرام إتفاقية أخرى للإستغلال المشترك لمنجم غارجبيلات؛ إلا أن الأمر تعقد بعدها إثر جلسات الخبراء والمسؤولين على تجسيده ميدانيا. ومن هنا؛ فإن للعامل الإقتصادي أهمية في تفسير توتر العلاقات بين البلدين خصوصا بعد اتفاق الدولتين على تمتين

[1] نشرة ضمان الإستثمار، "التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتطور"، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، ع. 01، جانفي–مارس 2016، ص ص. 22،23.

[2] نشرة ضمان الإستثمار، "التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتطور"، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، ع. 02، أفريل–جوان 2017، ص ص. 22،23.

[3] تقرير صندوق النقد العربي، الملحق الإحصائي 2010–2015، ص. 508.

الروابط في الميدان الإقتصادي عن طريق تأسيس الشركة الجزائرية المغربية الخاصة بإستثمار حديد غار جبيلات، مع التأكيد على تبعية المنطقة للسيادة الجزائرية ومساهمة المغرب بواسطة ترابه في إمكانية تصريف وشحن معدن الحديد من موانئ المغرب الواقعة على شواطئ الأطلسي.

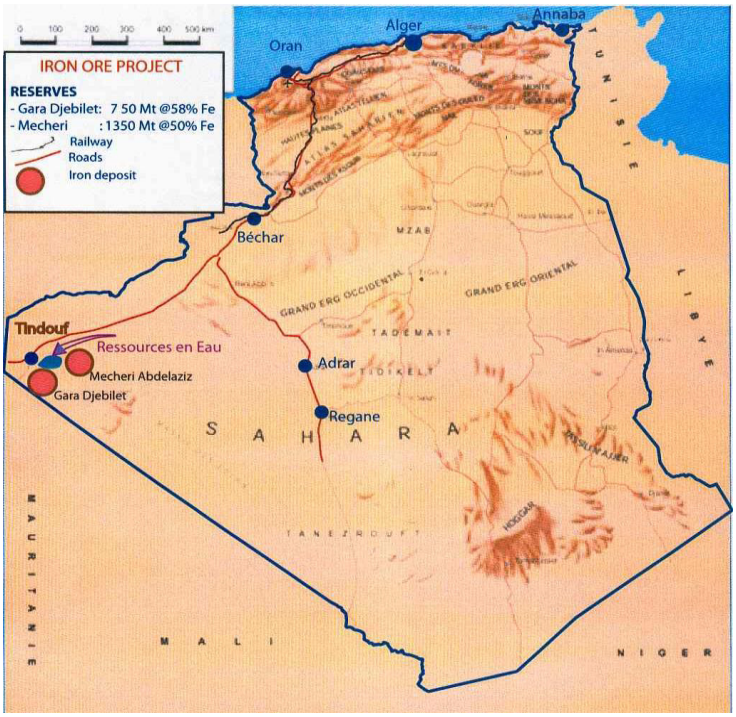

خريطة توضح مشروع منجم غارة جبيلات

المصدر :

http://www.memalgeria.g/bids/mines/note_technique_gara-bilet. html

بالإطلاع على الأرقام التي تُتَرْجَم حجم المبادلات الثنائية؛ نلاحظ استمرار تغليب الطابع العمودي للسياسة الإقتصادية على الأفقي سببا وراء إنخفاض التجارة البينية للبلدين؛ فغياب أي تشجيع ملموس للإستثمارات البينية يؤدي لضعف هيكل المبادلات التجارية، حيث تمر عادة عبر شريك ثالث وغالبا ما يكون الإتحاد الأوربي؛ فالمغرب يستورد 05% من المشتقات النفطية الجزائرية، في حين يستورد ما تزيد قيمته الاجمالية 2.5 مليون درهم من نفس السلعة من الخارج، وتستورد الجزائر أقل من 02% من وارداتها من حوامض المغرب، في حين تستورد ما قيمته 05 ملايين$ من السلع الغذائية من الإتحاد الأوربي بعضها مصنع في المنطقة[1]. فبإمكان المغرب إستيراد البترول والغاز من الجزائر ما يقتنيه من روسيا والشرق الأوسط بأسعار تفضيلية. في المقابل؛ يصدر المغرب المنتجات الفلاحية للجزائر خصوصا الفواكه والخضر بأسعار تفضيلية كذلك. وهو ما يحفز لتكثيف الروابط التجارية من منظور رابح-رابح.

[1] عبدالعلي حامي الدين، "المغرب العربي بين التفاعلات المحلية والإقليمية والدولية، "إطلع عليه: 2016/12/25، على الساعة:22: 03، في الموقع: https://www.Albayan.Co.Uk/Files/Articleimages/Takrir/4-3-8.Pdf

وبالتالي؛ واقع هذه العلاقات يدفع للقول أن العامل الإقتصادي يبرز محدودية العلاقات الإقتصادية والتي تعتبر أدنى النسب عبر العالم بين بلدين جارين.

أما في سياق العلاقات متعددة الأطراف ضمن المجال الإقليمي؛ فإنه يمكن الإشارة إلى جهود تعاونية في المجال الإقتصادي منذ استقلال الجزائر؛ حيث عرفت تجربة الإندماج الإقتصادي المغاربي محاولات لتنسيق الجهود في إطار تعاوني تمهيدا للتكامل الإقتصادي.

ففرضت الأوضاع آنذاك ضرورة تجاوز الخلافات البينية والسعي لتحقيق المصالح المشتركة، وبدأ الإتجاه الإقتصادي يطرح نفسه بفاعلية في التوجهات للعمل على إرساء بنية تحتية مغاربية قادرة على تحقيق التقارب؛ فجاء لقاء الخبراء المغاربة في أول مؤتمر بتونس 29 سبتمبر–01 أكتوبر 1964 لوزراء إقتصاد الدول المغاربية هدفه ضبط المحاور الرئيسية للتعاون الإقتصادي؛ فتم توقيع برتوكول نص على بعث لجنة استشارية مغاربية دائمة. ثم إنعقاد الدورة الثانية 1964/11/26؛ تميزت بإقرار العمل بغرض تنسيق المخططات الإقتصادية الوطنية وتمويل مشاريع التنمية المشتركة واعتماد سياسة موحدة للشغل والتكوين المهني. تلتها الدورة الثالثة بطرابلس 1965/05/27 والرابعة بالجزائر فيفري 1966 والتي ركزت على المهام الإدارية (تسمية الأمين العام للجنة، الأعضاء الدائمين، والميزانية). أما الدورة الخامسة نوفمبر 1967 فكانت تقييما للخطوات المنجزة في إطار التعاون والإندماج. وتم في الدورة السادسة 1970 بالرباط تقديم المشروع بالتعاون مع خبراء مغاربة ودوليين؛ لكنه لم يحظى بقبول جماعي؛ مما دفع اللجنة لإعادة النظر بتعديله وإعادة تقديمه للدورة السابعة بالجزائر ماي 1975 وحالت قاعدة 'الإجماع في اتخاذ القرارات' دون إعتماده مرة أخرى.

يتضح بذلك أن هذه التجربة الممتدة 1964–1975 تجسدت أغلب إنجازاتها في إحداث مؤسسات التكامل الإقتصادي المغاربي (مجلس وزراء الإقتصاد– اللجان المغاربية الدائمة اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة– مركز الدراسات الصناعية المغاربي – اللجان القطاعية المتخصصة غير الدائمة)[1]، بمعنى أنه تم التركيز على الهياكل دون الأداء. ويمكن تفسير الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فعالة وذات وجود قانوني مخولة قانونا لضبط الأمور وعدم ترك المجال للتغيرات الطارئة التي تحدث أثرها في هذا الكيان؛ فضلا عن هامشية فاعلية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون

[1] مانع، **مرجع سابق**، ص ص. 63–65.

في كافة المجالات. وهو ما أدى لتقليص التعاون وزيادة التبعية للخارج، فضلا عن عوامل أخرى سياسية وإجتماعية وثقافية، أسهمت بدورها في فشل هذه التجربة.

واستمرت الأوضاع السياسية ضمن هذا الإطار حتى بدايات الثمانينات للقرن الماضي؛ حيث بدأت خلال هذه الفترة مرحلة ما عرف باسم "الثنائيات المتقابلة" إلا أن هذه الأخيرة لم تَدُم طويلا[1]. ومنذ شهر ماي 1988 عمل البلدان على تقوية أواصر التعاون والتكامل بينهما وذلك من خلال إقرار حرية تنقل الممتلكات وكذا الأشخاص، والعمل على انجاز المشاريع الوحدوية بصورة مشتركة. ولبلوغ الأهداف المرجوة في هذا السياق؛ تم إحداث لجنة مشتركة جزائرية مغربية تضم ممثلين عن وزارات الداخلية والمالية والإتصالات والنقل للبلدين؛ وتمخض عن الأمر إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وفتح المراكز الحدودية رسميا؛ وهو ما مكن من إعادة الحركية والنشاط للمنطقة وفرض نهج سليم لممارسة العلاقات ومباشرة القضايا المتصلة بها.

ففي الفترة الممتدة من 1988-1994 قدرت التجارة البينية للطرفين في السياق المغاربي كالتالي: شكلت صادرات الجزائر المغاربية ما قيمته 59.62 مليون$، وارداتها قيمة 63.8 مليون$، أما المغرب فقد شكلت صادراته 63.72 مليون$، في حين وارداته قدرت بقيمة 69.19 مليون$[2].

بوضع الأحداث في سياقها الكلي؛ يمكن القول أن توجهات البلدين وطموح صناع القرار بهما أثر على التكامل أو حتى التعاون في السياق الثنائي والجماعي ولم يتم الإتفاق على صيغة تكاملية حتى تم التصالح بين الجزائر والمغرب فَسَادَ مناخ سياسي تطبعه روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر للمشكلات البينية والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية بنظرة واقعية؛ فتقرر تكوين لجنة تتولى وسائل تحقيق التقارب على طريق التعاون؛ إجتمعت في 1988/07/13، وانبثق عنها خمس لجان فرعية (التنظيم والهيكلة والإقتصاد والمالية والإعلام والشؤون الإجتماعية والإنسانية والأمنية)[3]؛ وعلى ضوء انتهاء أعمالها تم في1989/02/17 إجتماع زعماء الدول الخمس (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا) بمراكش

[1] داهش، إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي، **مرجع سابق**، ص. 62.

[2] Djamel Eddine Guechi, **L'Union Du Maghreb Arabe Intégration Régionale Et Développement Economique** (Alger : Casbah, 2002), P. 126.

[3] داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، **مرجع سابق**، ص ص. 76،77.

وإعلان إنشاء 'إتحاد المغرب العربي'[1]. فبرز كأداة من شأنها محاولة توحيد المنطقة بتبني التكامل عن طريق تنسيق الجهود وتوحيد الرؤية للمستقبل، ويقينا بالمكانة الجيواستراتيجية للمنطقة. تأسس تكتل اتحاد المغرب العربي بعد انفراج في علاقات الجزائر والمغرب اللذين يشكلان أقوى حلقتين ضمنه. وعرف عدة إجتماعات* طيلة الفترة 1989-1994 إلا أن محصلتها لم تكن بالفعالية المطلوبة.

إلا أن التناقضات الإيديولوجية ذات الطبيعة الإقتصادية تفاقمت لتزيد تعقيدا في مسار التكامل المغاربي؛ وأدت مشاريع التنمية القطرية لإتساع الفجوة بين الأقطار المغاربية؛ مما يتناقض والتصورات النظرية للتكامل التي تعزز التجانس والتماثل بدل التناقض؛ وهذه المفارقة ألقت بثقلها على مسار التجربة التكاملية[2]. كما أن سياسات الإنفتاح الإقتصادي أدت لتنامي العلاقات القطرية المغاربية مع التكتلات الكبرى والدول المتقدمة على حساب العلاقات البينية؛ فأمضى المغرب بصورة منفردة إتفاقات شراكة مع الإتحاد الأوربي في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف الأقوى؛ كما سارع لعقد اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تجسد أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الإقتصادية الإقليمية.

بتداخل المنافع الإقتصادية مع النسق الفكري السياسي لصناع القرار بالبلدين؛ تم تجميد نشاط مختلف مؤسسات الإتحاد وانقطعت الإجتماعات المغاربية في كل المستويات، وبقيت الأمانة العامة وكأنها في حالة جمود. أما الرئاسة فتتولاها الجزائر منذ قمة تونس-أفريل 1994. واجتمع في فيفري 1996 بالجزائر وزراء خارجية موريتانيا، تونس، والجزائر لمحاولة إنهاء الأزمة؛ لكن بقاء المغرب متعنتا أفشل المساعي[3]. وبموقفه هذا؛ يؤكد أن المشكل مع الجزائر؛ بعيدا عن أي اعتبارات جماعية. وبالتالي؛ يمكن القول أن حدة الأزمات السياسية المصحوبة بمحاولات الطرفين للعب دور الزعامة؛ واختلاف آرائهما حول مستقبل المنطقة وأثره على التكامل هي أمور عقدت الوضع إضافة إلى تأزم العلاقات في عام 1994 مما أدى

---

[1] Paul Balta, **Le Grand Maghreb, Des Indépendances A L'an 2000** (Alger: Laphomic, 1990), PP. 297,298.

*إجتماعات القمة: زرالدة1988، مراكش1989، تونس1990، الجزائر1990، طرابلس1991، الدار البيضاء 1991 (تغيب القذافي)، تونس1994(تغيب القذافي والحسن الثاني). اجتمع وزراء الخارجية 18 مرة، ومجلس المتابعة 34 مرة.

[2] حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** (الجزائر: دار هومة، 2009)، ص ص. 33،34.

[3] بكوش، **مرجع سابق**، ص ص. 252،253.

إلى تجميد الإتحاد[1]. ولم يتم إعادة إحيائه إلا بعد عدة سنوات في الجزائر العاصمة للفترة الممتدة ما بين 18-19مارس2001 إثر انعقاد إجتماع لوزراء خارجية دوله؛ بإستثناء المغرب الذي أوفد وزير الدولة للخارجية والتعاون "**الطيب الفاسي الفهري**" بدل وزير الخارجية المغربي آنذاك السيد "**محمد بن عيسى**"، وهذا رغم كون المغرب هو الطرف المبادر بطلب إعادة تفعيل إتحاد المغرب العربي الذي تجمد أساسا بطلب منه[2].

ثمة تفسير شائع بأن الجمود الفعلي الذي يواجه الإتحاد المغاربي وبالنظر للعلاقات البينية للبلدين أدى الأمر بالمغرب لتجميد الإتحاد حتى لا تستفيد الجزائر سياسيا من رئاسة للإتحاد ولا يتوسع دورها الإقليمي انطلاقا من هذا الأمر، وبالتالي فإن تخلي الجزائر عن رئاسة الإتحاد يمكن أن يدفع في اتجاه إحيائه[3]. وإن كان هذا التفسير صحيحا فإن الأمر يدل على ضعف في التعامل مع المعطيات ما ينم عن قصور في الرؤية –إن صح التعبير– في سياق يجدر فيه الحديث عن توازنات للقوة.

وفي سياق هذا التفاعل الإقليمي الضعيف مقارنة بغيره من التكتلات؛ بلغت قيمة المبادلات التجارية داخل المنطقة المغاربية عام 2010 حوالي 4.2 مليار$ مقابل 3.8 مليار$ عام 2009، حيث سجلت نموا بلغ 11% للمغرب نتيجة ارتفاع الصادرات المغاربية البينية بنسبة 70.3%. كما عرف حجم المبادلات الجزائرية مع الدول المغاربية ارتفاعا ب58.45% خلال السداسي الأول لعام 2013 مقارنة بنفس الفترة من عام 2012 حيث انتقلت من 1.21 مليار إلى 1.92 مليار$، تعد كل من تونس والمغرب البلدين العربيين الوحيدين ضمن قائمة شركاء الجزائر التجاريين ال15 في المرتبتين12 و14 على التوالي 813 مليون$ و521 مليون$[4].

ما يمكن ملاحظته أنه رغم المؤشرات الإيجابية للتجارة البينية المغاربية مقارنة بسنوات سابقة، إلا أن مجموع مبادلاتها التجارية تمثل نسبة ضئيلة جدا، وتعتبر الجزائر والمغرب من أكبر المساهمين في التجارة البينية مقارنة بالدول المغاربية الأخرى. فبخصوص الجزائر والمغرب، يمكن ملاحظة أن الجزائر

---

[1] بلال عبدالله، "المغرب العربي بين التكامل الإقليمي والتفتت الجيوبوليتيكي، "الأهرام الرقمي، أفريل 2012، إطلع عليه بتاريخ: 2014/11/10، على الساعة: 23:09، في الموقع: Http://Digital. Ahram. Org. Eg/Articles. Aspx

[2] عبدالنور بن عنتر، "الإتحاد المغاربي. . بين الافتراض والواقع، " إطلع عليه في: 2013/01/22، على الساعة: 01:12، في الموقع: https://www.Aljazeera.Net/Specialfiles/Pages/33d78146-E54c-439f-97fd

[3] التقرير الإستراتيجي العربي 2003-2004، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أوت 2004، ص ص. 419-422.

[4] ويكن، **مرجع سابق**، ص. 124.

تعتبر ثاني متعامل تجاري مع المغرب بالمنطقة (بعد تونس) بنسبة26.7% مجموع معاملاتها التجارية المغاربية، ونفس الملاحظة بالنسبة للجزائر إذ تحتل المغرب المركز الثاني في مبادلاتها التجارية بنسبة 52.6%، رغم هذه النسبة فإنها جد منخفضة مقارنة بمجموع مبادلاتها مع العالم الخارجي. أما من حيث طبيعة المبادلات بينهما؛ فإنها –رغم قلتها– تتركز بالنسبة لصادرات المغرب للجزائر في المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة، أما صادرات الجزائر للمغرب فتتركز في مواد الطاقة[1].

نتيجة لجمود هذا الكيان المغاربي ناشد صناع القرار بدول الإتحاد بضرورة تفعيله. هذا التفعيل الذي صرح بشأنه السيد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيد "**عبد القادر مساهل**" بالعاصمة تونس عشية انطلاق أشغال الدورة 34 لمجلس وزراء خارجية الإتحاد أنه يستدعي تنظيما جديدا لعلاقات الدول المغاربية وتعديلا لبعض مؤسساتها فضلا عن استحداث آليات جديدة[2]. وتعديل هياكل الإتحاد لتتماشى مع التغيرات والرهانات الإقليمية والدولية التي تواجه المنطقة لاسيما الإرهاب والهجرة غير الشرعية والمخدرات. لكن رغم مرور بضع سنين؛ لا نلمس أي تطور ملموس بشأن الإتحاد خاصة بعد ما عرفته تونس من أحداث، وتداعيات سقوط نظام القذافي في ليبيا، وما تبعها من أحداث داخلية وخارجية، وما يزال يتمخض عن رياح التغيير من عدم استقرار وهشاشة مما ينعكس سلبا على الأداء الخارجي.

بالنسبة للتجارة المغاربية البينية؛ فالدراسات (صندوق النقد الدولي وستيوارت إيزنستات) تبرز أن التبادل بين الدول المغاربية الخمس لا يتعدى 13% من مجمل التجارة بالمنطقة؛ وهو أحد أدنى المبادلات بالعالم[3]؛ وهو ما يعتبر مؤشر حقيقي لفشل تجربة التكامل. كما تمثل المبادلات الجزائرية في

---

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي، على الرابط: https://data. albankaldawli. org/country/algeria

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، "الجزائر تقترح إعادة النظر في منظومة وهياكل إتحاد المغرب العربي"، مدرج بتاريخ: 2016/05/04، إطلع عليه بتاريخ: 2017/04/12، على الساعة: 22:05، على الرابط: Http://Www. Mae. Gov. Dz/News_Article/4026. Aspx

[3] Mohamed Charkaoui, "Conséquences Probables Et Effets Induits De La Régionalisation Au Maroc: Démocratisation Et Coopération", Dans: Charles Saint-Prot Et Autres, **Vers Un Modèle Marocain De Régionalisation: Etat, Territoire Et Développement Dans Un Pays Emergent**(Paris: Ed. CNRS, 2010), PP. 139,140.

المنطقة المغاربية 1.7% من تجارة الجزائر الخارجية وتمثل 9،1% من الواردات و1.6% من صادرات الجزائر تتركز أساسا مع المغرب وتونس بدرجة أقل مع موريتانيا[1].

هذا التنوع والتباين لحجم الثروات الزراعية وتعدد المناخ، الموارد المائية، ثروات بحرية ونهرية وغابات، وكذا تباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة يعد من المقومات المواتية للتكامل الإقتصادي؛ فيمكن التكامل بين عنصر الأرض في بلد وعمالة بلد آخر. وكذا اتساع نطاق السوق وما يترتب عنها؛ أي ضرورة الإستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص، مما يدعو للإستغلال الرشيد للإمكانات المتاحة والموارد الكامنة للحد من تبعية على المستوى الخارجي- كما يتوجب إعادة النظر في السياسات الإقتصادية الحالية؛ والعمل على الإنتقال من الإجراءات القطرية المنعزلة إلى التنسيق الفعلي والتخطيط التوجيهي للحاجات لتقاسم منافع التعاون[2].

إن اختلاف النظامين الإقتصاديين والتفاوت في مستوى تطورهما يحول دون تفعيل التقارب والتكامل مصحوبا بضعف في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بينهما؛ فتبقى العلاقات الإقتصادية للجزائر والمغرب تعرف ضعفا في قاعدتها البنيوية بسبب غياب الرؤى وضعف البنى التحتية، وضعف على مستوى الأداء مما يدفع إلى حالة من الإنكشاف الرهيب لإقتصادياتها، حيث تعاني من تبعية إنتاجية شبه مطلقة (النفط بالجزائر، الفوسفات والسياحة بالمغرب) وتعززت التبعية نحو الأسواق العالمية جراء الإستقطاب الأفقي الممارس من الإتحاد الأوربي تزامنا مع مستويات التعاون المتدنية في كافة المجالات الإقتصادية بسبب ضعف العلاقات البينية[3]. فالإستقطاب الجغرافي لتجارة بلد ما يجعل اقتصاده معرضا للصدمات الخارجية حيث يستخدم حجم المبادلات لأغراض سياسية خاصة لما يتعلق الأمر بالمواد الإستراتيجية. والإقتصاد الجزائري يتميز بإنكشاف مخيف في هذا المجال؛ حيث حوالي ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الإتحاد الأوربي. كما يعاني عجز غذائي حيث تشكل المواد الغذائية أكثر من الربع من مجمل وارداتها السنوية. هذا ما يمكن ان يعرضها للتداعيات السياسية للإستقطاب الجغرافي لتجارتها الخارجية[4]. وهو ما يسعى المغرب جاهدا لتجاوزه فهو رغم إرتباطه الوثيق بالإتحاد الأوربي (فهو

---

[1] برنامج تمويل التجارة العربية, التجارة الخارجية للدول العربية لعام 2010, على الرابط:
https://www.Atfp.Org.Ae/English/Studies/Foreign%20trade%202010.Pdf

[2] الصالحي، **مرجع سابق**، ص ص. 346،347.

[3] قريقة، **مرجع سابق**، ص. 114.

[4] عبدالنور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص. 47.

البلد الوحيد غير الأوربي الذي يتمتع بميزة الوضع المتقدم مع الإتحاد الأوربي[1])، إلا أنه ينوع متعامليه وسلعه مع سعي لتحقيق أمنه الغذائي واجتياح الأسواق الأجنبية في هذا المجال.

حال تحكم الواقع السياسي دون التقارب والتعاون الإقتصادي والتكامل. فالواقع الإقتصادي الزراعي يفرض ضرورة العمل بإتجاه الإرتفاع فوق الأزمات السياسية ومعالجة المصالح وتأمين المطالب الحيوية الملحة. كما أن المتغيرات الإقتصادية التي شهدتها مرحلة الثمانينات تسهل طريق التقارب على ضوء التشابه في الهياكل الإقتصادية؛ إذ بدأت الدول المغاربية تتبنى برامج الخصخصة لمعالجة الأوضاع الإقتصادية، وهي تقوم على الإعتماد على القطاع الخاص أو إشراكه في العملية الإقتصادية؛ إلى جانب شعور المؤسسات السياسية الحاكمة بأن هذا التقارب ليس مؤثرا في المنظور القريب بالكيان السياسي القطري[2]. مما يدفعنا للتساؤل في حال فتح الحدود إن كان الأمر يعود بالنفع على البلدين؛ فالحدود المغلقة معطى مناف للجغرافيا والإقتصاد. فقد تعالت الأصوات إثر الوفرة النفطية بضرورة إعادة تطبيع العلاقات وفتح الحدود لهذا الغرض من أجل الإستفادة من مزايا الجوار المحفزة على زيادة نسبة المعاملات الثنائية خصوصا بالنسبة لبلد يعرف نسبة عالية من العمالة المؤهلة فنيا.

يجدر بالطرفين الفصل بين السياسة والإقتصاد خصوصا حال ظهور أي شقاق؛ فالعمل الإقتصادي المغاربي يجب ألا يتأثر بالخلافات السياسية البينية، فالمصالح ترسي دعائم بنية إقتصادية وإجتماعية تتعزّز بالثقافة الموحدة، وتترك في مخرجاتها المستقبلية آثارا إيجابية تدفع العمل السياسي لتجاوز الخلافات البينية والسعي لحلها بما يحترم المصالح الإقتصادية المشتركة ويضمن دوام هذه المصالح. فالملاحظ أنه بدل السعي للتنافس في الأداء الإقتصادي المشترك مما يحفز على مزيد من التشبيك للعلاقات والترابط؛ يعمل الطرفان على التنافس في سياقات أخرى سنتناولها من في المبحث الموالي.

[1]Yousra Abourabi & Julien Durand De Sanctis, **Op.Cit, P. 47.**

[2]محمد علي داهش، رواء زكي يونس، **إتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي الواقع ومتطلبات المستقبل**، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع.101 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص. 17.

المبحث الثالث: التنافس في العلاقات الجزائرية المغربية

تعرف العلاقات الجزائرية المغربية تنافسا أثر على مجرى العلاقات الثنائية مما يؤثر بدوره على السياق الإقليمي؛ فالتنافس الجزائري المغربي ضمن الدوائر الجيوسياسية المشتركة للطرفين كان ولا يزال يعرف أحداثا تجرهما لسلوكات وقرارات تدفع للنظر للآخر من منظور تنافسي مما يعيق أي جهود مشتركة.

المطلب الأول: السعي لتكثيف الحضور في الدوائر الجيوسياسية للمجال الحيوي.

يتحدد السلوك الخارجي لأي دولة كانت وفقا لأهداف تسعى الوصول إليها سواء على السياقين الإقليمي أو الدولي؛ من خلال جملة من الوسائل التي تعمل دوما على تفعيلها بما يحقق لها أعظم المكاسب في مجالها الحيوي. والجزائر والمغرب كونهما بلدان يتمتعان بموقع وثقل في دوائرهما الحيوية نجدهما يعمدان لتحقيق مكاسب مما يؤدي لتضارب المصالح ويدفع دوما للتنافس على مستوى الأداء.

الواضح أن النظام الدولي في تغير مستمر؛ وجميع أحداثه تؤكد على توجهه نحو نظام متعدد الأقطاب؛ وبحسب التقارير الأمريكية السنوية للأمن فإنه سيحدث تكافؤا للقوى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عام 2030، مع وجود قوى أخرى كروسيا، الهند والبرازيل، وعلى القوى الصغرى مثل الجزائر أن تكون المتسيدة إقليميا بين دول منطقتها حتى تكون لها مكانة تفرض بها نوعا من الإحترام بين الدول الأخرى ويكون إقتصاديا بالدرجة الأولى وأمنيا بالدرجة الثانية؛ وتحييد المغرب ما هو إلا للوصول للريادة الإقليمية واستشراف مكانة في النظام الدولي تكون مبنية على أساس واقعي براغماتي[1]. ولكن؛ في الإتجاه المقابل؛ نجد المغرب يعي تماما تفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها ويسعى جاهدا للتموقع ضمن معطياتها بدءً بالدائرة الإقليمية؛ وهذا يدفعه للسعي دون تحقيق الجزائر لأي مكاسب سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي. ويذهب البعض للإقرار بأن التنافس الجزائري المغربي لا يمكن تفسيره –إلا جزئيا– من الناحية الجيوسياسية. في حين أن التاريخ والطبيعة المختلفة جدا للبلدين قد صنعتا منافسة كبيرة[2].

على الصعيد الدولي؛ كان للدبلوماسية الجزائرية حضور قوي من خلال السعي لإحتواء النزاعات وتسويتها واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي كما أبرزت الإهتمام الدائم بالمشاريع الوحدوية والإيمان بها افريقيا وعربيا؛ والأدوار الهامة التي لعبتها الدبلوماسية الجزائرية دفعت –على حد تعبير

[1] ويكن، **مرجع سابق**، ص. 154.

[2] Michael J. Willis, **Op. Cit,** PP. 291,292.

الباحث **بوعشة محمد**– 'عمالقة القرن العشرين' للإستماع لها ووضعها في الحسبان بسبب نشاطها الدولي المكثف وأفكارها بعد فشلهم في السيطرة عليها وتوظيفها في استراتيجياتهم[1].

هذا الدور استمدته الجزائر من رصيدها الثوري (مكة الثوار) مدفوعا بتحركات تحددها إعتبارات سياسية تتعلق بالشأن الداخلي والسعي لتنويع مسارات التعاون إقليميا ودوليا، كما أن موقعها الإستراتيجي وارتباطها بمختلف التنظيمات جعلها تؤثر في عدة المجالات، وهو ما أثر على المغرب؛ الذي منذ استقلاله وضع مجموعة مبادئ تؤطر علاقاته الدولية والإقليمية، حيث نلمس استمرارية في المواقف التي تهم سياسته الخارجية سواء على مستوى الخطاب والتحليل أو على مستوى اتخاذ القرارات، كما نلمس انفتاحا على الغرب والفضاءات الأخرى. فهو البلد العربي الوحيد الذي دعم إسرائيل في حرب 1967، كما أنه يتمتع بعلاقات مميزة معها. فالجزائر يخولها ثقلها الجغرافي والسكاني وغيرها من مقدرات كما تم تناوله مسبقا لتوظيف هذه المزايا لصياغة التصور المحوري لوضع قيادي إقليمي؛ إلا أن الأمر يتلاقى مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور.

كما نشطت الجزائر لتمثيل إفريقيا من خلال مبادرة الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا بعرض مشاكل القارة على زعماء الدول الكبرى ومطالبتهم بالمساهمة في ايجاد حلول[2]؛ فالجزائر تحولت من حالة الدفاع عن وضع داخلي خاص بها إلى طرح قضايا تمس القارة ومطالبة الغرب بتحمل مسؤولياته التاريخية تجاه المستعمرات التقليدية من خلال بناء شراكة متوازنة بين الدول بدل تقديم المساعدات وذلك بمساعدة الدول الإفريقية لتنمية قطاعاتها الإقتصادية[3].

---

[1] محمد بوعشة، "السياسة الخارجية الجزائرية من الرواج إلى التفكك"، في سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1999)، ص ص. 149،150.

[2] بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية**، ص. 40.

[3] بوعبوش سعاد، الجزائر في الطريق لتمثيل أفريقيا، جريدة الشعب، عدد2010/07/01، متاح على الرابط:
Http://Www. Djazairess. Com/Echchaab/10602

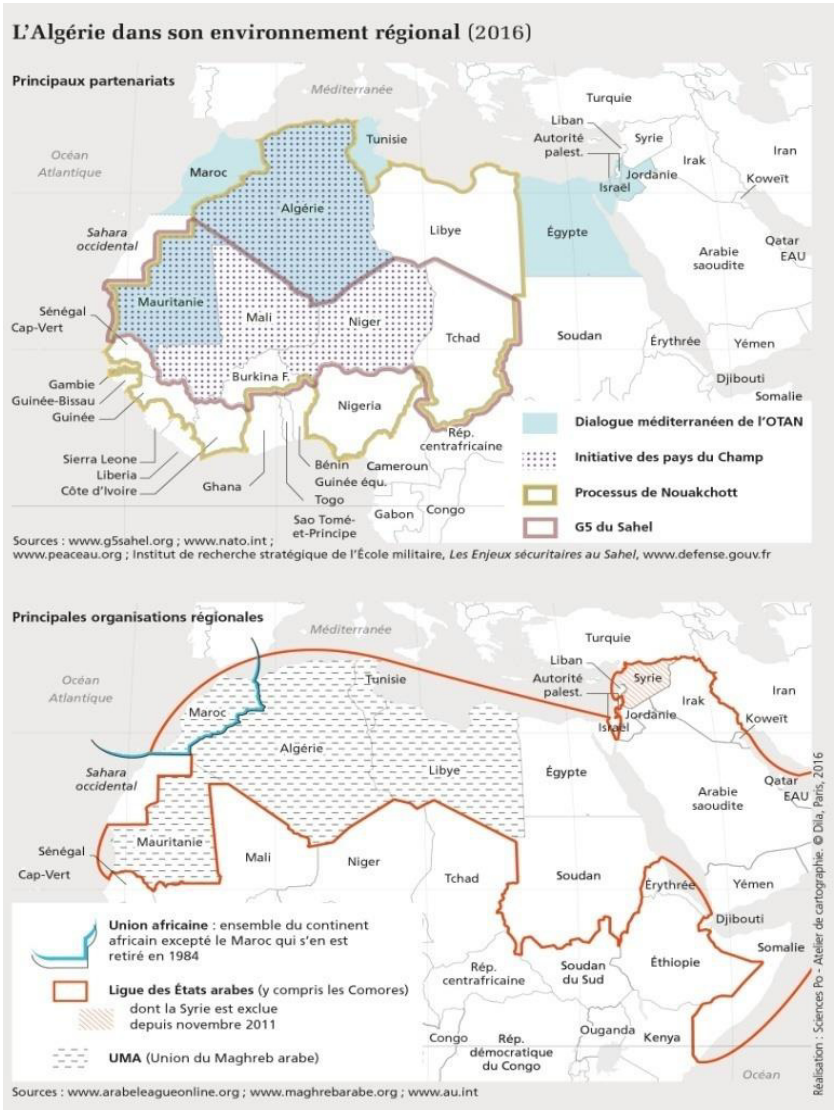

خريطة توضح الجزائر في البيئة الإقليمية 2016

المصدر :
https://www.diplomeb.com/IMG/jpg/qi81-03_organisation_regionales_africaines.jpg

أما المغرب فيضع نفسه موضع البلد الذي يراهن الغرب عليه بإفريقيا؛ ويعتبر نفسه مؤهلا لهذا الدور. ومن هذا المنطلق؛ يعمل على تنمية وتفعيل ما لديه من موارد وإمكانيات مادية ومعنوية، بشكل مستمر ودائم، يسمح بتعزيز قدراته بما يمكنه من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي من شأنها التأثير في نظام التوازن؛ وهذا للمحافظة على مستوى معين من التكافؤ والتساوي في القوة (مشروع ديزرتاك شكل مجالا حيويا للتنافس وتقديم كل طرف لنفسه من موقع صاحب الريادة في المنطقة المغاربية–إحتضان مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي 2016).

وبفعل التفاعلات الإقليمية والدولية؛ يجد البلدان نفسيهما منجذبان من منظور التكتلات الإقليمية لفضاءات أوسع إستقطبت هذه الدول؛ وكانت على حساب تفعيل علاقاتها البينية. بحسب تعبير **باسكال شنيون** (مركز الدراسات السياسية في باريس): "في ظل وجود فضاءات أخرى مثل الحوار بين دول

5+5، شمال وجنوب المتوسط، ثم العلاقة مع الإتحاد الأوربي ثم الإتحاد الإفريقي، تحاول كل دولة أن تتلمس الطريق لفضاء أكثر حيوية وديناميكية وأكثر سخاء في تحقيق المنافع والمصالح"[1].

نجحت الجزائر في الكثير من المناسبات في فرض رؤيتها حول التعامل مع الارهاب واستراتيجية مواجهته، كما استطاعت الجزائر من خلال الاتحاد الافريقي تقديم مشروع قانون افريقي لمكافحة الإرهاب. فالجزائر تريد الإنفراد بالريادة إعتمادا على سياسة الحرب على الإرهاب؛ وتعمل على الدفع للإعتراف بدورها البارز في التصدي للإرهاب دون المغرب بالمنطقة[2]. لذا نجدها تضيق الخناق عليه في مسألة العمل الإقليمي المشترك للتصدي للإرهاب حيث يواجه المغرب تحديا في العودة للمشاركة بالمبادرات الإقليمية الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب كونه ليس عضوا في "**هيئة الأركان المشتركة**" التي تتخذ من الجزائر مقرا لها، والمعنية بتنسيق عمليات مكافحة الإرهاب بين الجزائر ودول غرب إفريقيا، واستطاعت أن تؤثر في رؤية هذه الإيديولوجية الجديدة من خلال محاربة دفع الفدية، ربط الإرهاب بالجرائم المنظمة، وهو ما أعطاها قوة اندماج وتعاون مع واشنطن، لندن وترجمة رؤيتها في منتديات5+5 والحوار الأطلسي المتوسطي، واعتبارها شريكا فعالا ووسيطا بين القوى الكبرى ودول الساحل.

كما وظفت الدائرة الإفريقية في تحييد المغرب ورفض شراكته في جميع مبادرات مراقبة وتأمين الساحل التي تقودها الجزائر بحكم أنه لا إمتداد له في الصحراء الإفريقية، وهو ما يخفي إصرار الجزائر على البرهنة أن الرهان الأمريكي والفرنسي على المغرب في مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة هو رهان خاسر. إلا أنه وجد في العامل الإقتصادي محددا للتغلغل في الدائرة الإفريقية معتمدا على تمتين الروابط من خلال تعزيز المصالح الإقتصادية والتي من شأنها الدفع لدعم سياساته الخارجية بالمنطقة أو على الأقل عدم معارضتها.

أما على الصعيد الإقليمي؛ فيتنافس البلدان على لعب أدوار في مختلف المجالات؛ والتي تتدرج جغرافيا ضمن دائرتين: الدائرة المغاربية والدائرة الإفريقية.

1- <u>الدائرة المغاربية</u>: يعتبر النظام المغربي أن الجزائر ظهرت بعد استقلالها بدينامية جديدة في المنطقة، وأن حرب الرمال أفرزت شعورا متشددا تجاه المغرب؛ وأن تطلع القادة الجزائريين للزعامة الإقليمية جاء ليكرس خطة ثابتة في السياسة الخارجية للجزائر قائمة على فكرة أنه "لخلق توازن جزائري

[1] ويكن، **مرجع سابق**، ص. 117.

[2] Pascal Boniface & Hubert Védrine, **Atlas Du Monde Global**(Paris: Fayard ,2010), P. 127.

مغربي لابد من إضعاف المغرب"[1]... على أساس أن الجزائر بعيدة عن الحصول على القوة التي تمكنها من إحداث التوازن في القوة مع المغرب؛ فتلجأ إلى السعي لإضعافه من أجل إحداث توازنات ضعف!

على العكس تماما؛ فالسياسة الخارجية الجزائرية انطلقت من أهداف واتجاهات واضحة؛ وذلك بتحديد الأولويات ورسم دوائر التحرك الإستراتيجية، حيث حظي الإهتمام بالمحيط الإقليمي أولوية في تحركاتها، وعملت على تدعيم الإستقلال والمحافظة على مكتسبات الثورة؛ فانصب الإهتمام أولا حول تسوية المشاكل الحدودية؛ والإتجاه لتدعيم التعاون الثنائي على أساس مبدأ حسن الجوار والجوار الإيجابي، وهو ما تمكنت من تحقيقه بتوقيع اتفاقات رسم الحدود مع دول الجوار. لكن بظهور القضية الصحراوية زادت العلاقات سوء مع المغرب جراء جهود الدبلوماسية الجزائرية لإدراج القضية 'تصفية إستعمار' في الأمم المتحدة. هذا ولغاية منتصف الثمانينات عرفت المنطقة ثنائيات متقابلة تؤثر على التحركات الإقليمية. ثم تحسن العلاقات (لغاية قرابة منتصف التسعينات) مكّن الدبلوماسية الجزائرية من التحرك لتقريب وجهات النظر نحو تحقيق التقارب والوفاق بين دول الجوار[2]. وبدخول العلاقات مع المغرب مرحلة القطيعة التي سبق تناولها؛ تزامن وانكفاء الدبلوماسية الجزائرية نظرا للظروف الداخلية؛ وهذا لغاية نهاية القرن الماضي باسترجاع السياسة الخارجية الجزائرية لفاعليتها من خلال تكثيف النشاط الخارجي؛ وهو ما جعل الدولتان تتنافسان في السياق الإقليمي من أجل تثبيت الحضور وكبح جهود الآخر.

ما يفهم من طبيعة التنافس هذه أن كل طرف يسعى للتموضع بموقع الدولة المحورية*، وبحكم ثقل كل من الجزائر والمغرب في التوازنات الإقليمية؛ أخذ الإستقطاب الإقليمي بعدا ثنائيا أثر في مشهد التحالفات في المنطقة وجعل التوازن الإقليمي يستند أساسا إلى تفاعلات تنافسية تأخذ في كثير من الحالات طابعا نزاعيا وإن كان منخفض الحدة. فنمط العلاقات الإقليمية المغاربية منذ الاستقلال كان على التقلبات بين الصراع والتعاون. جزء من هذا التنافس هو بسبب عدم وجود حالة إقليمية مهيمنة. هم أكثر عرضة للسيطرة على المنطقة من تحقيق أجنداتهم الخاصة[3].

---

[1] المساري، **مرجع سابق**، ص. 86.

[2] مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1989)، ص 22.

*الدولة المحورية هي الدولة التي يكون لدورها الإقليمي ووضعها واستقرارها والمخاطر المحيطة بها والمشاكل التي تهدد وجودها آثارا إقليمية ودولية تضر بنظام العالمي والمصالح الأمريكية. بمعنى أهميتها تكمن في قدرتها على التأثير في الإستقرار الإقليمي والدولي، حيث يكون لإنهيارها إنعكاسات خطيرة على المعادلات السياسية، الإقتصادية، العرقية والثقافية. لمزيد من المعلومات: بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص. 61،62.

[3] Michael J. Willis, **Op. Cit**, P. 291.

يتمحور التنافس بين الطرفين حول إشكالية تقلد منصب أو مكانة الدولة القائد والذي يقتضي وجود دولة رئيسية تستطيع قيادة بقية دول الإقليم؛ إذ يكون لها قدر ملائم من التأثير عليهم في هذا النطاق الإقليمي؛ والتي يمكن أن تستند في قيامها بهذا الدور إلى تمتعها بتفوق نسبي على بقية الأطراف إما من خلال موارد القوة المختلفة أو الدور التاريخي في نطاق هذا الإقليم والثقل الحضاري والثقافي، أو من خلال تقديمها لنموذج سياسي، اجتماعي واقتصادي يتقرب من النموذج الحضاري الذي تسعى هذه الدول للوصول إليه، كما يمكن أن يكون الأمر من خلال زعامة كارزمية* تستطيع جذب بقية الأطراف لها[1].

ومن هنا؛ يمكن القول أن التنافس في سياق السعي للريادة لا يقتصر على لعب أدوار محورية؛ بل حتى الوقوف ضد أداء الآخر، توجهاته، وسياساته؛ وهو ما حدث في تجربة التكامل المغاربي؛ فبعد حدوث قطيعة بين البلدين بعد ست سنوات تعطلت أجهزة الإتحاد في ديسمبر 1995 –وبطلب من المغرب–[2]؛ يذهب البعض إلى تفسيره بأن المغرب طالب بتجميد مؤسسات الإتحاد أثناء رئاسة الجزائر له بسبب موقفها الداعم للشعب الصحراوي رغم أزمتها الداخلية[3]. لكن القول غير مؤسس؛ فالقضية الصحراوية سابقة لقيام الإتحاد؛ ولم يستجد ما من شأنهأن يؤثر عليها؛ فلم يحدث شيء في تلك الفترة سوى تغير الرئيس الجزائري بوفاة الرئيس الراحل "**محمد بوضياف**" والذي حتى لو كان يود الإنسحاب من الإلتزام بتأييد البوليزارو؛ فإن صنع القرار السياسي خصوصا المتعلق بالأمن القومي الجزائري لا يختزل في شخص الرئيس فقط –رغم أهميته ومحوريته في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية للبلاد– بل يخضع لعدة إعتبارات أخرى.

كما يمكن أن يلجأ أحد الأطراف إلى التغلغل داخل نظام الآخر من خلال العمل على تذكية النعرات القبلية وتقوية حدة الخلافات الداخلية والسعي لتفجيرها وإعطائها أكثر من وزنها؛ من أمثلتها استضافة حركة استقلال منطقة القبائل (الماك) ورئيسها "**مهني فرحات**" في ندوة المهرجان المتوسطي للثقافة

*وهو ما يفسر التنافس على دور الزعامة من منظور كارزمي بين الرئيس الراحل هواري بومدين والملك الحسن الثاني.

[1]محمد سعد أبوعامود، "العلاقات العربية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر–الإشكاليات–المستقبل"، السياسة الدولية، ع. 139، جانفي 2000، ص. 21.

[2]Michael J. Willis, **Op. Cit**, P. 285.

[3]البشير علي الكوت، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا: دراسة لأبرز المنظمات** (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط. 1،2008)، ص. 66.

الأمازيغية بطنجة جويلية 2011[1]؛ وكذا سعي المغرب لتوظيف الطوارق في علاقاته النزاعية مع الجزائر كوسيلة ضغط للتخلي عن القضية الصحراوية، تمثل في اظهار الدعم لمتمردي الطوارق للمطالبة بإستقلالهم؛ حيث صرح العاهل المغربي "**محمد السادس**": "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة بإستقلالهم"[2]، فهو يرى في قضية الطوارق عاملا مهما من شأنه كسر الدعم الجزائري للبوليزاريو، كما اغتنم الملك الفرصة للظهور كمؤيد للقضايا العادلة والتحررية بعد إتخاذه دور عدو الحركات التحررية جراء عقدته مع البوليزاريو. وبهذا؛ يؤدي سلوك المغرب إلى جر قضية الطوارق في التأثير على الآخر بالدائرة الإفريقية التي لم تخلو من تنافس الطرفين.

2-**الدائرة الإفريقية:** عرف تحرك الدبلوماسية الجزائرية افريقيا مشاركة فعالة وحيوية في تسوية النزاعات بدءً بمنطقة الساحل الصحراوي باعتبارها تشكل مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة؛ فساهمت بجدية في تسوية نزاع الطوارق بالساحل الإفريقي وغيرها من الأحداث التي سعت الجزائر من خلالها إلى تحقيق ثقل مميز سواء منفردة أو في إطار جماعي (المنظمات الإقليمية الفرعية). ورغم انكفائها خلال العشرية السوداء إلا أنها عادت بقوة على الساحة القارية في أواخر التسعينات خصوصا مع تنظيمها لقمة منظمة الوحدة الإفريقية جويلية 2000 والتي كانت تمهيدا لإعادة التأكيد على دورها القيادي؛ فجاءت الوساطة بين اثيوبيا وارتيريا التي وضعت الجزائر بصمتها عليها. في المقابل؛ ارتأى المغرب في الأمر محاولة لتطويقه لذا يعمل بدوره على منافستها وتطويقها منذ سنوات؛ تمثلت محاولة التطويق في انضمام المغرب إلى "تجمع دول الساحل والصحراء" من أجل عزل دعم هذه الدول للبوليزاريو؛ فأصبح المغرب رسميا العضو السادس عشر في هذا التجمع بمشاركته في قمته الثالثة بالخرطوم فيفري 2001[3]. ورغم أن التجمع هذا أثبتت الأيام فشله إلا أنه شكل أحد نقاط التماس بين الدبلوماسيتين.

ولايزال المغرب يسعى لحشد الدعم السياسي لدول القارة في تحويل مسار القضية الصحراوية لصالحه؛ فتراجع عدد كبير من الدول الإفريقية عن الإعتراف بالجمهورية الصحراوية وقامت 28 دولة إفريقية بتقديم

---

[1] سعيد الريحاني، "فرحات مهني: نشكر المغاربة على مساندة حركة القبائل وثلث سكان الجزائر يطلبون تقرير المصير"، الأسبوع الصحفي، ع. 972، 2015/12/05، إطلع عليه بتاريخ: 2018/01/11، على الساعة: 09:11، على الرابط: Http://Www. Alousboue. Com/23624

[2] ويكن، **مرجع سابق**، ص. 251.

[3] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 82.

طلب لرئاسة الإتحاد الإفريقي بشأن تعليق عضوية البوليساريو لغاية تسوية وضعيتها[1]. والبوليزاريو بحسب المغرب لا تشكل أي تهديد كونها ليست العدو الحقيقي بل هو الجار الشرقي. كما عمد المغرب لتكثيف مساعيه حتى تم انتخابها في: 2017/10/26 بأديس أبابا- إثيوبيا عضوا بمجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في الدورة العادية 32 للمجلس التنفيذي للإتحاد والذي بموجبه يصبح المغرب عضوا بالمجلس تحضيرا لقمة رؤساء الدول والحكومات 2018-2020 قابلة للتجديد[2]. والمؤكد أن المغرب سيستثمر عضويته في مجلس السلم والأمن الإفريقي في خدمة القضية الصحراوية.

مقابل توجهات المغرب؛ نجد الجزائر تتحرك إقليميا لمنافسته؛ فأوفدت بعثات حكومية لمختلف دول القارة، واتجهت لإستغلال علاقاتها وحضورها الدبلوماسي في مختلف مؤسسات الإتحاد الإفريقي بغرض بناء تحالفات استراتيجية مؤثرة لتفويت الفرصة على المغرب في إعادة الترتيبات داخل الإتحاد الإفريقي؛ مستندة لعلاقاتها المتميزة بدولة جنوب إفريقيا المساندة للشعب الصحراوي؛ فحرصت الدولتان بعد انضمام المغرب للإتحاد على تقوية الروابط إثر فتح جنوب إفريقيا لفصل جديد من المواجهة الدبلوماسية للمغرب؛ فاستقبل رئيسها **'جاكوب زوما' (Jacob Zuma)** زعيم جبهة البوليساريو وأكد دعمه للشعب الصحراوي جانفي 2017 معبرا عن موقفه: "من غير المعقول استمرار استعمار المغرب للصحراء الغربية"[3]، وذلك في رسالة مناهضة للتحركات المغربية إفريقيا. وبالتالي، يبقى هذا التحالف الجزائري- الجنوب إفريقي تحديا للهدف المغربي من طرد أو تجميد عضوية جبهة البوليساريو، حيث يخلق حشدا موازيا للحشد المغربي بين دول القارة.

تمثل منطقة الساحل الإفريقي مصدر اهتمام لكل من الجزائر والمغرب بما يمكن أن تشكله من تهديد للأمن الإقليمي، إضافة للتخوف من التواجد الأجنبي بها؛ مما يشكل تهديدا مباشرا؛ فالجزائر تحاول منع التدخل الأجنبي بالمنطقة بالدفع نحو إجراء تعاون وتنسيق أمني-سياسي لمكافحة الإرهاب وجميع أشكال

---

[1] محمد بن يحي، 28 دولة إفريقية ترحب بعودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي"، يومية إيلاف، ع. 6149، بتاريخ: 2016/06/19، على الرابط: Http://Elaph. Com/Web/News/2016/7/1099283. Html

[2] الموقع الرسمي للبوابة الوطنية المغربية، متاح على الرابط:
http://www.maroc.ma/ar/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82

[3] مونتي كارلو الدولية، "رئيس جنوب إفريقيا: "من غير المعقول استمرار استعمار المغرب الصحراء الغربية"، على الرابط:
Https://Www. Mc-Doualiya. Com/Articles/20170106

الجريمة[1]. فالجزائر كأول قوة عسكرية افريقية منذ عام 2011 ، هي مثال على سلطة دبلوماسية حذرة في النطاق القاري. فهي من ناحية، تشارك بانتظام في المؤسسات الدبلوماسية والعسكرية الإقليمية والقارية التقليدية (الاتحاد الأفريقي، الحوار المتوسطي، الناتو....)، لكن من ناحية أخرى، تقوم بتطوير معداتها العسكرية مع بلورة لسياستها الأمنية بمنطقة الساحل، في حين تواصل عقيدة حظر الجيش من التدخل خارج حدودها. لهذا السبب رفضت الجزائر التدخل في مالي رغم الطلب القوي من جيرانها (النيجر خصوصا). وبالمثل، تبلور دبلوماسيتها الإقليمية حول "السلام البارد" مع المغرب بحسب تعبير بعض الباحثين في المجال، سياسة تجاه جارها تقتصر أساسا على الآليات الدبلوماسية الكلاسيكية (المساومة داخل المنظمات الدولية ، الحوار الثنائي ، الدعاية ، والاستخبارات..)، والطوارئ في حالة الأزمات[2].

تحتل الجزائر مساحة جغرافية إستراتيجية مهمة، والتي، مع الأخذ في الاعتبار الموارد، ربما تضعها في صراع لأنها تعتبر دولة محورية. قربها من أوروبا بالإضافة إلى موقعها كدولة عربية كبيرة، يعني أن ما يحدث في الجزائر سيكون له تداعيات خارج حدودها. لكن يجب أن نكون حذرين، لا أن نبالغ في نفوذ الجزائر. في وقت ما، كانت الجزائر بالطبع رمزًا لنوع معين من القومية الثورية في العالم الثالث والمطالبة بنظام إقتصادي عالمي عادل لكن هذه الأيام ولّت والجزائر لم يصبح ينظر لها خلال العشرية السوداء على أنها نموذج للتنمية/التطور والزعامة[3]. لكن بحلول الألفية الجديدة وتميز الجزائر في بعض المواقف الإقليمية والدولية والتي أكد الزمن صحة المقاربة الجزائرية في التعامل معها عاد التميز للدور الجزائري مما يعول عليه إقليميا وظهرت بمظهر القوة الإقليمية تزامنا مع إرتفاع أسعار النفط التي مكنتها من استقطاب القوى الفاعلة في السياق الإقليمي والدولي.

في المقابل؛ يعمل المغرب على تعظيم نفوذه الإقليمي من خلال السعي للعب دور في أزمة مالي على حساب الجزائر صاحبة النفوذ الأكبر في قضايا المنطقة؛ فكانت البداية بالإنضمام للتدخل الفرنسي في مالي وصولا للإجتماع المنعقد بالمغرب في نوفمبر 2013 والذي وافق فيه وزراء خارجية 19 دولة على

---

[1] بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية"، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، إطلع عليه بتاريخ: 2018/02/25، على الساعة: 11:06، على الرابط:
Http://Www. Bchaib. Net/Mas/Index. Php?Option=Com_Content&View=Article&Id=123%3A-Securite&Catid=9%3A2010-12-09-22-52-31&Itemid=10.

[2] Yousra Abourabi & Julien Durand De Sanctis, **Op.Cit**, PP.63,64.

[3] Robert Chase, Emily Hill, And Paul Kennedy, **The Pivotal States, A New Framework For U. S. Policy In The Developing World** (USA : Northon And Company, 1999), P. 202.

اتفاق إنشاء معسكر تدريب مشترك لتأمين الحدود؛ والمعروف باسم "**إعلان الرباط**". ولا يشكل حدث إستقبال الملك '**محمد السادس**' للأمين العام والناطق الرسمي بإسم حركة أزواد إلا رسالة قوية مفادها أن المغرب رقم ضمن المعادلة الإقليمية؛ وأنه يسعى جاهدا لعزل الجزائر عن لعب دور الوساطة في القضية.

ولكن رغم هذه الجهود إلا أن الدبلوماسية الجزائرية تمكنت من وضع بصمتها على القضية؛ فتكللت مساعيها الدبلوماسية بوضع خارطة الطريق الموقعة في جويلية 2014 كمقدمة لمحادثات بالجزائر العاصمة. جاء توقيع اتفاق السلام كنتيجة سنوات طويلة من المفاوضات بمعية الجزائر وبمشاركة عدة منظمات دولية ودول الجوار[1]. وقد أكد الممثل السامي لبعثة الإتحاد الإفريقي حول الساحل "**بيار بويويا**" **Pierre Buyoya** (الرئيس الأسبق لبورندي لعهدتين) في كلمته: "الجزائر بلد هام في منطقة الساحل ويلعب دورا كبيرا في تعزيز السلم والإستقرار بهذه المنطقة"؛ فهي تتعاون مع مختلف البلدان على الصعيد الثنائي لصالح التنمية الإقليمية وتساهم إلى جانب المجموعة الدولية في مساعدة ودعم الماليين على التوجه نحو المصالحة الوطنية، مما يؤكد على دورها في ضمان استقرار مالي على المدى الطويل.

في هذا السياق؛ أكد وزير الشؤون الخارجية والتعاون "**الطيب الفاسي الفهري**" في جلسة افتتاح الإحتفال **بيوم إفريقيا** ماي 2011 بالمغرب أن: "تكثيف التعاون بين المغرب وافريقيا تحكمه إرادة سياسية واضحة للمملكة، وأن تعزيز هذا التعاون يعكس أهمية العمق الإستراتيجي للجوار الإفريقي في السياسة الخارجية للمغرب، والمغرب يضع إفريقيا في صلب سياسته الخارجية"[2].

أوجد المغرب لنفسه مجالا حيويا بالدائرة الإفريقية خارج المجال المغاربي؛ وتصب مساعيه ضمن إعادة تنشيط منافسته للجزائر خصوصا في هذه الدائرة التي عملت الجزائر دوما على إبعاده عنها؛ فسعا الملك جاهدا لكسب القوى الإفريقية بتحركاته في المنطقة؛ تمخض عن الأمر جملة إتفاقيات للتعاون في مجالات التنمية الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، المنشآت الأساسية والتجهيزات الحضرية، التدبير المالي والبنكي. وموازاة مع العمل الثنائي؛ نشط المغرب كذلك على مستوى المنظمات

[1] Sipri Yearbook. 2016, Résumé, P. 06.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون المغربي، "السيد الفاسي الفهري: المغرب يضع إفريقيا في صلب سياسته الخارجية" إطلع عليه بتاريخ: 2018/02/14، على الساعة: 22:03، على الرابط:
Http://Www.Map.Ma/Mapar/Economie/62764463364a62f-62764464162763364a-

الجهوية الإفريقية خاصة بالجماعات الإقتصادية الجهوية من أجل توثيق الروابط بهدف رفع وتنويع المبادلات التجارية والتقنية والإستثمارات، وتقوية التعاون مع التجمعات الجهوية الإفريقية[1].

يتوجب على الجزائر العمل على تحييد المغرب من خلال إبعاده وحصره عن القضايا الإقليمية؛ وهذا إما بأن تكون دبلوماسيتها أكثر نشاطا لتحقيق أكثر الأهداف بأقل التكاليف مع وضع استراتيجيات إقتصادية وأمنية لمحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات المغربية بعد أن أصبحت الجزائر منطقة عبور واستهلاك لها؛ فهي بما تمتلكه من مقومات جغرافية تؤهلها كفاعل أساسي ضمن التفاعلات من خلال تفعيل مقوماتها بتبني استراتيجيات في قطاعات مختلفة.

أما اقتصاديا؛ فوضعت الدبلوماسية الملكية نصب عينيها هدفا استراتيجيا تمثل في الرقي بالتعاون مع الدول الإفريقية إلى مستوى شراكات حقيقية وتضامنية في إطار مقاربة جديدة للتنمية من خلال الزيارات الملكية لعدة دول إفريقية؛ والتي توجت معظمها بسلسلة اتفاقيات تعاون في مجالات التنمية الإقتصادية والتقنية والإجتماعية والثقافية. والجدير بالذكر؛ أن الرؤية الإستراتيجية للمغرب في سياسته الإفريقية تولي أهمية متزايدة للشق الإقتصادي الذي يحكمه إطار قانوني يشمل أكثر من 480 إتفاقية تعاون ويعرف إنخراطا كبيرا للقطاع الخاص في مختلف المبادرات الحكومية بالقارة[2].

وبهذا؛ يسعى المغرب لتعزيز هذا الحضور الإقتصادي وخلق آفاق جديدة للمسارات والفرص الإقتصادية. وتمثل مجموعة التجاري "**وفا بنك**" نموذجا على نجاح هذه الدبلوماسية الإقتصادية في السوق السنغالي[3]، فإدراك المملكة المغربية أهمية الأطراف الفاعلة في الواقع الجديد إقتصاديا وسياسيا ودينيا وثقافيا في ظل بيئة يحكمها منطق التنافس؛ تعمل على تحقيق مصالحها واستراتيجياتها متسلحة بامتلاك

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون المغربي: "المغرب/ افريقيا. دعم للروابط التاريخية"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/09/14، على الساعة: 13:07، على الرابط: Https://Www. Diplomatie. Ma/Arab/Politique%C3%A9trang%C3%A8re/Afrique/Tabid/1603/Language/En-US/Default

[2] الفهري، موقع سابق.

[3] أ. ف. ب، "هذه هي أرقام الاستثمار المغربي في إفريقيا والتي ضربت الإقتصاد الجزائري"، إطلع عليه بتاريخ: 2018/03/11، على الساعة: 10:20، على الرابط: Http://Assabah.Ma/162598.Html

القوة الإقتصادية والسياسية والأمنية والسعي الدائم لتعزيزها. كما أنها تمكنت من الحصول على مشروع نقل الغاز الطبيعي الذي يمر من نجيريا لأوربا عبر المغرب[1].

مشروع أنبوب الغاز بين نجيريا والمغرب

المصدر :

https://www.yabiladi.com/articles/details/53690/gazoduc-maroc-nigeria-projet-titanesque-concretise. html

وبتكثيف المساعي ضمن السياق الإقليمي كونه مجال حيوي بإمتياز بغرض تغليب الكفة لصالحه؛ يسعى النظام المغربي من خلال تفعيل الدبلوماسية الإقتصادية كأداة للعب أدوار وتثمين العلاقات مع دول القارة. ولفرض مزيد من الحضور ضمن هذه الدائرة بتحركات وجولات (ملكية) استهدفت دعم النفوذ الدبلوماسي والإقتصادي؛ وقع المغرب مع دول إفريقيا جنوب الصحراء 104 إتفاقية تعاون في مجالات التجارة والإستثمار (بمشاركة القطاع الخاص المغربي) من مارس2013 إلى فبراير2017*.

---

[1]---, "Le Maroc Etend Son Influence Dans Les Pays Du Sud En Investissant En Ethiopie Et Au Nigéria", Consulté Le : 05/12/2016, À : 19:54, Au Lien:

Https://Francais.Rt.Com/Economie/30201-Maroc-Developpe-Ses-Partenariats-Avec-Pays-Sud-Ethipie-Nigeria

*أهمها: **إتفاقيات تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة** المبرمة مع الجابون، موريتانيا، والسودان. واتفاقية **بشأن تجنب الازدواج الضريبي** مع السنغال؛ وأخرىمع دول غرب إفريقيا في قطاعات الصحة، والتعليم، والزراعة، والثروة الحيوانية، ومصائد الأسماك، والسكن الإجتماعي. وكان نصيب كوت ديفوار منها 6 إتفاقيات، وغينيا 21، والجابون 24. إضافة لعدد من الإتفاقيات في الكهرباء، الطاقة، الغاز، وصناعة الأسمدة في مالي، السنغال، وإثيوبيا.

التحركات المغربية على المستوى القاري

المصدر :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/201562911423.Html

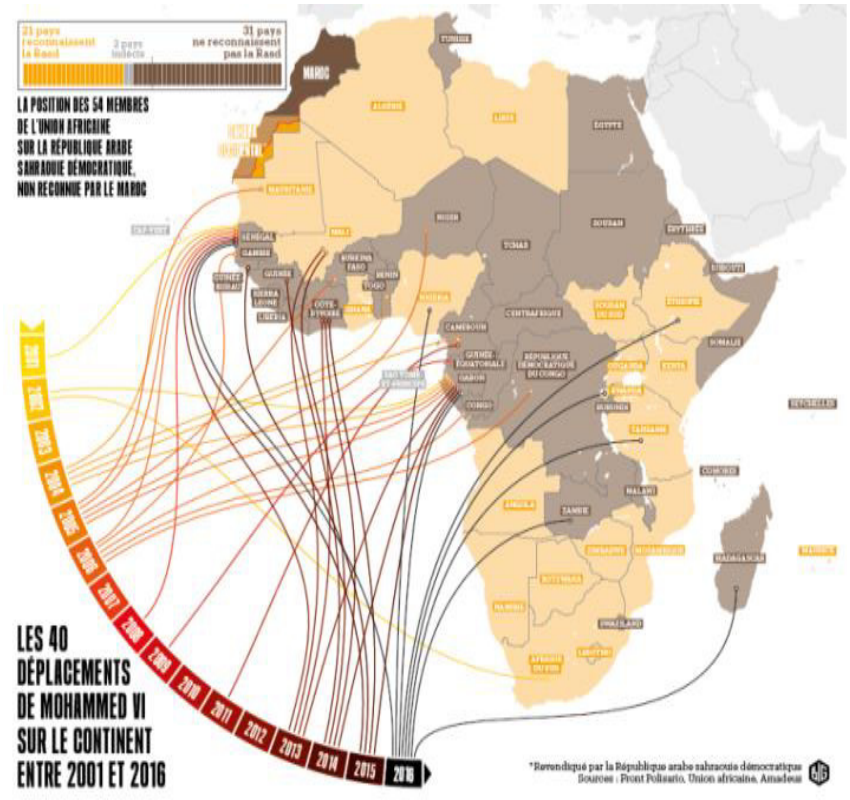

https://www.liberation.fr/planete/2016/12/30/sahara-occidental-le-maroc-remonte-sur-le-ring-africain_1538319

والواضح من التحركات المغربية هو العمل سعيا لترجيح الكفة لصالحه في ميزان القوة بالقارة من خلال التموقع بمناطق جديدة للتأثير في نفوذ الجزائر المنافس له بالمناطق الحيوية لكليهما؛ حيث سعت المملكة لتعزيز نفوذها بمحاور القارة الرئيسية أهمها منطقة غرب إفريقيا بزيادة التبادل التجاري معها (غانا،

ونيجيريا كأسواق)، وشرق إفريقيا (تنزانيا، كينيا، رواندا، إثيوبيا، أوغندا، وبوروندي)[1]. وتأتي زيارة الملك محمد السادس لدول إفريقيا بهدف إعادة التوازن للسياسة الخارجية وإعطاء دفعة جديدة للدبلوماسية المغربية من جديد عبر تفعيل سياسات وإستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي والإقليمي وتحولاته؛ بالشكل الذي يسمح له بإعادة تشكيل الأدوار الإقليمية التي يمكن أن يلعبها المغرب في المنطقة وأخذ زمام المبادرة لخلق بيئة مواتية لتعزيز النفوذ.

كما لا يمكن إهمال الأهمية التي أولاها النظام المغربي في استعمال القوة الناعمة لكسب مزيد من المجال الحيوي باستثمار الجانب الروحي (الديني) لتحقيق المكاسب؛ إذ حرصت المملكة خلال الأعوام الأخيرة على الإستفادة من مرتكزاتها الدينية في دعم دورها الإفريقي ببعث علاقات جديدة مع الزاوية القادرية في منطقة غرب إفريقيا، واطلاق منتدى الطريقة التيجانية بمدينة **فاس** (2007، 2009، 2014) كمحاولة لإعادة صياغة علاقة الملك بالتيجانيين نظرا للدور الذي تلعبه الطريقة التيجانية في دعم وإحياء العلاقات المغربية الإفريقية[2]، ومحاولة المغرب تشجيع الدبلوماسية الروحية التي تقوم بها الطريقة التيجانية بنشر وتعزيز الأمن الروحي من خلال العمل على الدفع بالمنتسبين التيجانيين للإلتفاف حول ضريح الولي "**سيدي أحمد التيجاني**" بفاس والعمل على كسب رهان المنافسة مع الجزائر حول استقطاب أتباع الطريقة التيجانية بإفريقيا[3]. كما تم تدريب وإعداد حوالي 1200 إمام من دول غرب إفريقيا منذ تدشين الملك "**معهد محمد السادس**" لتدريب الأئمة (مارس2015)، إضافة لإصلاح وتحديث عدة مدارس قرآنية بغرب إفريقيا. وتأتي هذه الجهود في سعي لإحياء المجال الحيوي الذي اكتسبه السلطان "**أحمد المنصور**" الذي سبق التطرق له بالفصل السابق.

هي نفس التوجهات بأساليب وأشخاص مختلفين لكن الدور واحد؛ وهو كسب المزيد من المجال الحيوي. نلمس أن كلا البلدين يحاول ترجيح الكفة لصالحة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي؛ وسواء من خلال العلاقات مع الدول الأخرى أو حتى في إطار المنظمات. نفس التوجهات ونفس القرارات بعد انغلاق المجال الجواري وتفاقم التهديدات. ويسعى كل طرف إلى فرض نفسه إقليميا من خلال كسب

---

[1] "ملف المبادلات التجارية والإستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا: تطورات ملموسة"، ملف المالية، وزارة الإقتصاد والمالية، ع. 28، أوت2015، ص. 14.

[2] Yousra Abourabi & Julien Durand De Sanctis, **Op.Cit**, P. 50.

[3] زكرياء أقنوش، "مرتكزات دبلوماسية الملك محمد السادس لاستعادة إشعاع المملكة المغربية داخل القارة الإفريقية"، إطلع عليه بتاريخ: 2018/03/13، على الساعة: 00:42، على الرابط: Https://Www. Marocdroit. Com/%D9%85%

مناطق نفوذ جديدة على حساب الطرف الآخر من خلال لعب أدوار ضمن المعادلة الإقليمية. إلا أن الأمر لا يغني كلا الطرفين من التأهب والإستعداد لأي طارئ يهدد الأمن القومي؛ وهذا من خلال كسب وسائل الحفاظ على الأمن بالمنظور العسكري من معدات تدخل الطرفين في تأهب عسكري لأي تهديد من شأنه المساس بالإستقرار الداخلي للبلدين؛ وهو ما سنحاول الوقوف عنده في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التسابق نحو التسلح

يشكل العامل العسكري أحد أهم مقومات قوة الدولة رغم تغير المفاهيم في العلاقات الدولية؛ إلا أن هذا المحدد لا يزال يهيمن على سيرورة نشاط الدولة في اتخاذها للتدابير اللازمة للحفاظ على الأمن مهما كانت قوتها؛ سواء بغرض الدفاع أو الهجوم؛ وهذا بحسب قوة الدولة والتهديدات التي تواجهها.

من المعروف أن الدولة تهاجم جيرانها لعدة أسباب؛ فقد تسعى لتعزيز موقع القوة لديها، أو أنها ترغب في تحسين قدراتها للوصول إلى الموارد الهامة، كما أنه قد يكون بسبب الخوف من تحول دولة جارة إلى دولة قوية جدا، أو أنها تسيء ادراك النوايا وراء تصرفات الدول الأخرى وهذا ما يجعلها تعطي الأولوية للقوة العسكرية[1]. وفي موضوع دراستنا يطغى الإحتمالين الأخيرين على تفسير النزاع نحو السلوك التسلحي لكلا البلدين. ولمعرفة أحسن بالتوجهات والسلوكات الدفاعية أو المتخذة إستعدادا وتأهبا لأي هجوم يجدر الوقوف على حجم الإنفاق العسكري وكميات الأسلحة المقتناة مع البحث في أسباب هذا التوجه في العقيدة والفكر الأمني لصناع القرار بكلا البلدين.

- **<u>أولا: الإنفاق العسكري للبلدين.</u>**

يمكن القول بأن الإعتبارات الإيديولوجية لمرحلة الحرب الباردة لم تمنع السوفييت من تقديم دعم عسكري معتبر للنظام المغربي في بداية الستينات، وكان لزيارة الملك إلى موسكو عام 1966 الدور البارز في زيادة حجم الدعم العسكري للمغرب. وكمحاولة لإحتواء الوضع عملت موسكو على عملية تسليح وتحديث الجيش الجزائري بالشكل الذي يمنع من حدوث تفوق عسكري للمغرب الذي لقي دعما أمريكيا في المجال العسكري منذ استقلاله، وتزايد الأمر إثر القضية الصحراوية.وأحدثت صفقة الأسلحة في بداية عهدة الرئيس "**رونالد ريغان**" **Ronald Reagan (1911-2004)** والممتدة ما بين 1981- 1989 تحولا جذريا في علاقات الحرب الباردة[2]؛ فصار المغرب من أكبر المستفيدين من برنامج

[1] عبدالعالي العبدوني، **ظل العرش: سؤال الأمن القومي بالمغرب** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2013)، ص. 08.

[2] حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** (الجزائر: دار هومة، 2009)، ص ص. 75-81.

البنتاغون لمنتصف السبعينات يسمح للدول الحليفة بتحديث قواتها الدفاعية؛ كما استفاد بالموازاة من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة الأمريكية خلال النصف الأول للتسعينات[1].

أما الجزائر التي اقتنت للفترة 1962-1990 معدات عسكرية سوفييتية (14 مليار$) فاقت 90% من واردات الأسلحة، وتلقى ضباطها تدريبهم بالإتحاد السوفييتي*؛ فإنه إثر التحول للنظام العالمي الجديد وتعرض روسيا لمشكلات داخلية[2]؛ تزامن الأمر وانزلاق الجزائر في الدوامة الأمنية؛ فانخفضت مبيعات الأسلحة بكثير (من معدل580 مليون$ أمريكي سنويا في الثمانينات لنحو 170 مليون$ سنويا 1991-2000)[3]. وفور التفاتها لتعويض مقدراتها من الآلة العسكرية؛ أكد وزير الدفاع الأمريكي "**ويليام كوهين**" خلال زيارته للرباط (فيفري2000) دعم المملكة أنه تم في واشنطن البحث عن كيفية تقوية الروابط الأمنية بين الطرفين وتحديد حاجيات المغرب العسكرية. كما أعلن عن نية أمريكا تقوية التمرينات المشتركة في السنوات المقبلة[4].

عندما كانت الجزائر تحت حظر التسلح خلال العشرية السوداء كان المغرب يطور ترسانته بدعم فرنسي-إسباني، كما كان من أكبر المستفيدين من برنامج تصدير فائض الأسلحة الأمريكية. وتتدرج المناورات العسكرية التي يجريها الطرفان في سياق سعي كل منهما إلى تعزيز قدراته العسكرية، وكسب ثقة الحلفاء الغربيين إلى جانب العمل على الظهور بمظهر الدولة القادرة على لعب دور قيادي مؤثر في المجال المغاربي والإقليمي، حيث تشكل هذه المناورات العسكرية (بحرية، جوية،...) فرصا لتبادل الرسائل بين الطرفين بطريقة غير مباشرة، كمثال على ذلك قامت البحرية الجزائرية بإجراء مناورات عسكرية مشتركة مع القوات البحرية الاسبانية أطلق عليها إسم "**سوريكس 2005**" في مارس 2005، وهذه المناورات أثارت قلق المغرب، وجاءت ردا على مناورات مماثلة قامت بها القوات المسلحة الملكية المغربية

---

[1] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 90.

[2] Abdallah Saaf, «La Russie Et Le Maghreb,», Reaserch Paper, OCP Policy Center, Juin 2016, Rabat, Maroc, PP. 11, 12.

*كان الإنشغال الجهوي أو الإقليمي يسبق الإنشغال الشرق أوسطي، فالأمر الضروري تمثل في تحقيق تفوق عسكري على المغرب الذي ضم تدريجيا الصحراء الغربية. لكن الواقع يبرز أن الجيش الجزائري قد أدى وظيفة شرطة داخلية أكثر من كونه قوة توسع خارجي. للمزيد من المعلومات: لوي مارتيناز، **عنف الريع البترولي: الجزائر، العراق، ليبيا، مرجع سابق**، ص.64.

[3] ديريك لوتربيك، جورجي إنغلبريخت، **الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد !**، سلسلة دراسات عالمية، ع. 93، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010، ص ص. 22،23.

[4] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 90.

مع قوات أمريكية في سواحل مدينة "**طانطان**" القريبة من الصحراء الغربية[1]. وتأكيدا للرهان الأمريكي على المغرب أمنيا وعسكريا ضاعفت قيمة المساعدات العسكرية عام 2009 إلى 03.6 مليار$، كما قامت عدة مناورات عسكرية مشتركة بينهما أهمها **"الأسد الإفريقي"** 28 أفريل-04 جوان 2010 رداً على الإجتماع الأمني بتمنراست لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة[2].

كما أنه عندما كانت الجزائر تعاني من ضعف التسلح الراجع للإمتناع الغربي شبه الرسمي وغير المعلن عن بيع الأسلحة خشية وصولها للجماعات المسلحة كان المغرب يقوي من قواته[3]، إلا أنه بإلغاء الولايات المتحدة الأمريكية أواخر 2002 حظر الأسلحة المطبق على الجزائر منذ 1992؛ تلقت هذه الأخيرة خلال الأربع سنوات الموالية لأحداث 11سبتمبر أكثر من عشر أضعاف المساعدات العسكرية الأمريكية مقارنة بالسنوات الإثناعشر الأخيرة. كما تم التباحث بشأن زيادة نقل الأسلحة للجزائر في فيفري 2006 خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق "**دونالد رامسفيلد**" **(Donald Rumsfeld)** للجزائر[4].

يعتبر "إتفاق الشراكة الإستراتيجية" في مجال السلاح أهم صفقات اقتناء الأسلحة بين الجزائر وروسيا؛ فبلغت عقود الصفقات العسكرية بينهما للفترة 2006-2010 قرابة 16 مليار$[5]. كما تم الإتفاق على مسح الديون (4.7 مليار$) وتعويضها بشراء معدات عسكرية روسية بقيمة 7. 5 مليار$[6]؛ لشراء معدات حربية منها: 62 طائرة مقاتلة ميغ-29، وسوخوي-30، و180 دبابة تي-90، وغواصتان، و900 صاروخ أرض-جو. إلا أن الصفقة عرفت مشاكل بعد إكتشاف المؤسسة العسكرية الجزائرية أن مقاتلات **ميغ** كانت مجهزة بقطع أقل من المستوى، فمنعت الجزائر بعدها كل المدفوعات لروسيا؛ أعلن الرئيس

---

[1] إدريس الكنبوري، "المغرب والجزائر، تبادل الرسائل العسكرية"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/12/14، على الساعة: 17:05، على الرابط: http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow.html

[2] حمزة، **مرجع سابق**، ص. 85.

[3] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، 2009)، ص ص. 279، 280.

[4] لوتربيك، إنغلبريخت، **مرجع سابق**، ص ص. 23، 24.

[5] عثمان لحياني، "عقود السلاح مع أكبر مموني الجزائر تفوق 16 مليار$"، الخبر، ع. 6406، 2011/07/05.

[6] Said Sadia, "Coopération-La Russie Efface 4.7 Milliards De La Dette Algérienne", Vu Le : 11/01/2017, A : 14 :12, Au Site: Https://Algeriepart. Com/2018/01/13/Cooperation-Russie-Efface-47-Milliards-De-Dette-Algerienne/

الجزائري خلال زيارته لموسكو في فيفري 2008 أن طائرات **ميغ** المعطوبة ستعاد لروسيا[1]. والتي تم فعلا إستبدالها عام 2010 بحجم 16 طائرة su-30 mka لتعويض 29 ميغ المعطوبة[2].

يعبر الموقف عن نهج مستقل عن الراعي (العسكري) الرئيسي سابقا، فرغم أن الجزائر على رأس المستوردين للسلاح الروسي إلا أنها سعت للتحرر من التبعية التامة للمورد الروسي من خلال صفقات عدة من مختلف الجهات؛ فهي بذلك تعمد إلتنويع مصادر السلاح؛ وهو الأمر الذي تفطن له المغرب؛ فرغم ميله منذ استقلاله إلى الأسلحة الأمريكية والفرنسية، إلا أنه حافظ على مستوى من المقتنيات الروسية؛ فاشترى للفترة 2002-2005 حوالي 200 مليون$ من السلاح الروسي، كما اقتنى للفترة 2006-2009 من الولايات المتحدة الأمريكية 2.5 مليار$ من الأسلحة وواحد (01) مليار$ من أوربا الغربية. بينمااشترت الجزائر 5. 7 مليار$ من روسيا و600 مليون$ من أوربا الغربية لنفس الفترة[3]. ومن هنا؛ فإنه يمكن القول أن الأرقام تتحدث لوحدها عن فرق شاسع في الإنفاق العسكري مع تصاعد للإنفاق في كلا البلدين.

والأمر يمكن تفسيره بما ورد عن مصادر أمريكية قريبة من دوائر صنع القرار خاصة الكونغرس ومجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع التي راحت تروج بعد زيارة الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" (Vladimir Poutine) للجزائر في 2006 بأن ميزان القوى في المنطقة سيصاب بخلل كبير بسبب صفقة الأسلحة التي أبرمتها الجزائر مع روسيا. وأن الأمر ليس فقط بسبب حجمها (180 مليون$)؛ وإنما أيضا بسبب كيفها ونوعها[4]. ويمكن القول أن الجزائر اغتنمت فرصة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضع الأمني (الداخلي) لتحديث قواتها الجوية بشراء أسلحة جديدة متجهة إلى كل من روسيا، الصين، وافريقيا الجنوبية؛ وهذا بعد رفض الدول الغربية بيعها الأسلحة قبل رفع الحظر تدريجيا[5]. وتزامنت الصفقة المبرمة

---

[1] لوتربيك، إنغلبريخت، **مرجع سابق**، ص. 25.

[2]Mustapha Sehimi, La Course A L'armement S'accentue Entre L'algérie Et Le Maroc, Maroc Hebdo, Vu Le : 14 /01/2018, A : 02 :14, Au :Http://Www. Maroc-Hebdo. Press. Ma/Course-A-Larmement-Saccentue-Entre-Lalgerie-Maroc/

[3]مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 314.

[4]Faty, **Op. Cit**, P. 39.

[5]بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، **مرجع سابق**، ص ص. 86،87.

مع توقيع المغرب على صفقة شراء 28 طائرة حربية أمريكية متطورة طراز أف16[1]. كما تم مضاعفة الغلاف المالي لميزانية الجيش؛ بعد أن كانت ميزانية القوات المسلحة الملكية تقارب 1.5 مليار$ عام 2004، تضاعفت خلال 2006 و2007 (ما تسبب بإضطرابات ببعض المدن مثل سيدي افني). أما عام 2008؛ فخصص المغرب 40% من عائداته (1.3 مليار$) لمجال الأمن واستحوذت نفقات الجيش أكبر حصة والتي وجهت لتحديث الأجهزة الحربية للقوات الملكية. والثابت أن صفقة السلاح الروسي للجزائر شحذت التسابق نحو التسلح بين الطرفين لأحدث الأسلحة وأفضل العتاد.

تضع هذه الأرقام الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية التي تخصص حجما كبيرا من ميزانيتها للأمن الخارجي؛ فبعد أن كانت ميزانية الدفاع الوطني لا تتعدى 2.3 مليار$ في التسعينات؛ بلغت عام 2009 حوالي04 مليار$[2]؛ فتم ترتيب الجزائر في الكتاب السنوي لسيبري من حيث الإنفاق العسكري بالمرتبة 12 عالميا للفترة 2004-2008، والمرتبة 10 عالميا للفترة 2009-2013. أما المغرب فاحتل المرتبة 65 عالميا ليقفز إلى المرتبة 12 عالميا لنفس الفترات على التوالي[3]. أما عربيا فقد احتلت الجزائر لعام 2009 المرتبة الثالثة عربيا (بعد السعودية وقطر) في حين إحتل المغرب المرتبة الخامسة. وبالتالي؛ فإن الجزائر تواجه حاجة المغرب الذي يؤثر على مصالحها ومدى تأثيرها في القارة الإفريقية[4].

فالجزائر أكبر دولة إفريقية من حيث التعداد وأكثر قوة ضمن المستعمرات الفرنسية في القارة، في منطقة تتميز بعدم الاستقرار المتزايد، تبدو الجزائر كقطب للإستقرار، بينما تبقى تحت تهديدات خارجية منتشرة ويصعب التغلب عليها[5].

---

[1]تقرير مركز ستوكهولم للسلام والأمن، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/23، الساعة 20. 03، على الرابط:
Http://Www. Sipri. Org/Research/Armaments/Milex/_Database

*28سوخوي (Su-30MK)، و36 ميغ (Mig-29SMT)، و16 طائرة تدريب (ياك 130)، 300 دبابة (T-90S)، ورادارات وكميات أخرى من العتاد، ثمان أنظمة صواريخ أرض-جو طراز تونغوسكي S-300 PMU Almaz-Antei، وتجديد 250 دبابة جزائرية طراز تي 72، وعدد من الصواريخ المضادة للدبابات طراز ميتيسوكورنت، إضافة لأعمال صيانة سفن حربية جزائرية روسية الصنع.

[2]Temlali, **Op. Cit.** P. 40.

[3]التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، تر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص ص. 366،367.

[4]Serge Sur, « Un Souvenir, Un Regret », Dossier : L'algérie, Puissance Régionale, Questions Internationales, N. 81, Septembre/Octobre 2016. P. 08.

[5]Sur,**Op. Cit** , P. 05.

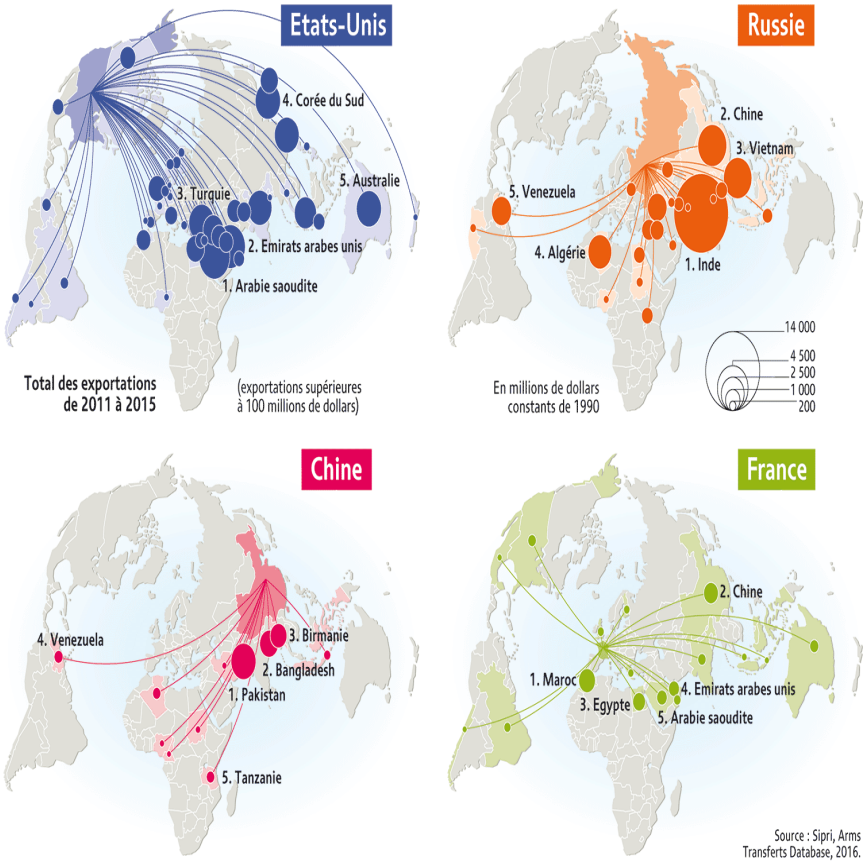

في الوقت الذي تتسلح فيه الجزائر من روسيا كأهم مورد رغم تنويعها لمصادر أسلحتها؛ يظل المغرب أحد أهم عملاء فرنسا؛ مع استعانته بالولايات المتحدة الأمريكية بمختلف الصيغ.

المصدر:
https://www.monde-diplomatique.fr/cartes/ventesdarmes16

وبحسب معطيات معهد ستوكهولم للفترة 2008-2012 بلغ حجم واردات الجزائر:4221 مليون$؛ تضم قيمة336 مليون$ للعام 2012 وحده. أما المغرب فبلغت وارداته 2596 مليون$ لنفس الفترة؛ من ضمنها ما قيمته 43 مليون$ للعام 2012[1]. واستمرت هذه الميزانية في الإرتفاع؛ فبلغت 8,1 مليار$ عام 2014 إلى 10,57 مليار$ عام 2015؛ وهو ما جعل الجزائر في المرتبة الثانية عربيا بعد السعودية.

بقيمة 10. 7 مليار$ للعام 2016 إحتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا في الإنفاق العسكري؛ والمركز الخامس كأكبر مستورد للأسلحة[2]؛ وهي بذلك تنفق ثلاث مرات حجم إنفاق المغرب الذي لم يتجاوز قيمة إنفاقه لنفس العام 03. 3 مليار$[3]، والذي بموجب التشكك في نوايا الآخر والتخوف من التوازن في القوى

[1] التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **مرجع سابق**، ص ص. 296.

[2] Mustapha Sehimi, **Op. Cit.**

[3] Frédéric Powelton, Armement : Pourquoi l'Algérie Dépense Trois Fois Plus Que Le Maroc, Sahel Intelligence, Vu Le : 21/03/2018, A : 23 :27, Au Site : Http://Sahel-Intelligence.Com/9940-Armement-Pourquoi-Lalgerie-Depense-Trois-Fois-Plus-Que-Le-Maroc. Html

لجأ لبرنامج تجهيز القوات العسكرية الملكية؛ وبحسب البرنامج فإنه لغاية 2020 سيتم تخصيص ما قيمته 18 مليار$ في مجال الدفاع في استرتيجية الملك لتحديث القوات الملكية بأنواعها[1].

وارتفعت النفقات العسكرية إلى 10. 570 مليار$ للعام 2016 وهو ما يعادل الضعف لنفقات 2010 (05. 67 مليار$)[2]. وتحتل الجزائر بذلك طبقا لتقرير 2017 لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام المرتبة الأولى إفريقيا والثانية عربيا من حيث إستيراد الأسلحة منذ عام 2012 إلى غاية 2016 بحصة 3. 7 % من الإستيراد على المستوى الدولي[3].

- **ثانيا: القدرات العسكرية للبلدين.**

تتفاوت أنواع الأسلحة؛ أحجامها؛ وكمياتها من دولة لأخرى؛ إلا أن الهدف الأساسي من وراء التسلح هو الحفاظ على الأمن القومي؛ وإدراكا لأهمية القدرات العسكرية؛ نجد كلا البلدين لموضوع دراستنا يسعى جاهدا لإقتناء العديد من الأسلحة المتفاوتة الأحجام والكميات. ومن هذا المنطلق؛ تسلمت الجزائر بموجب إتفاق مبرم عام 2006 ست(06) طائرات نقل تبلغ قيمتها 130 مليون€ من إسبانيا، وأسلحة تعادل27 مليون€(منها نظام عسكري للإتصالات وأجهزة بصرية عسكرية، تسع طائرات عمودية خفيفة من طرازي355-AS و555-AS، و20 زورق دورية) من فرنسا. وفي2007 تزودت بأربع طائرات عمودية بقيمة 400 مليون€ من المملكة المتحدة[4]. وأبرمت عام 2009 صفقات تسلح مع إيطاليا (قيمة 04 مليار€) لإقتناء100طائرة مروحية، 06 فرقاطات حربية مجهزة بأنظمة صواريخ مضادة للغواصات، سفن حربية، معدات إلكترونية، أجهزة رؤية ليلية، وطائرات تجسس للإستطلاع دون طيار من الجيل الثاني مجهزة بصواريخ جو-أرض، إضافة إلى طائرات قتالية متعددة المهام للتصدي للإرهاب[5].

---

[1] Mustapha Sehimi, **Op. Cit.**

[2] Ibid.

[3] Sipri Yearbook. 2017, Résumé, P. 15.

[4] لوتربيك، إنغلبريخت، **مرجع سابق**، ص ص. 24،25.

[5] ادريس ولد القابلة، "المغرب-الجزائر: أمريكا، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة، " الحوار المتمدن، ع. 2791، 2009، ص. 04.

- **ترتيب البلدين من حيث القدرات العسكرية عام 2017 حسب موقع غلوبال فاير باور:**

المقدرات / البلد	الجزائر المرتبة 25 عالميا	المغرب المرتبة 54 عالميا
ميزانية الدفاع	$10570000000	$3400000000
مجموع الأفراد العسكريين (نشطين+إحتياطيين)	792350 (272350+520000)	373000 (175000+198000)
مجموع الطائرات	502	278
مجموع القوى البحرية النشيطة	85	121
مؤشر قوة الجيوش (من 136 دولة)	24	54

الجدول: إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات2017 لموقع غلوبل فايرباور. على الرابط: https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp?form=form&country1=algeria&country2=morocco&Submit=COMPARE

نلاحظ من خلال المعطيات بالجدول أسبقية للجزائر في حجم القدرات الجوية والبرية، وجتى الطاقة البشرية المجندة في المجال العسكري؛ إلا أن المغرب يحقق تقدما نسبيا في مجال القوات البحرية.

في المقابل؛ حصل المغرب ضمن دعم دول الخليج على مساعدات من الإمارات في 2005 لشراء40 دبابة M-109، وقامت السعودية في 2007 بتمويل شراء مروحيات **'رافال'** الفرنسية لصالح القوات الجوية المغربية (قبل استبدالها بطائرات **16f** الأمريكية الأقل كلفة). كما تم إقتناء فرقاطات **'فرام'** وأنظمة تحديد للهدف من نوع **'ديموقليس'** وقنابل موجهة يتم تركيبها على طائرات **'ميراج 2000'** من فرنسا، إلى جانب بناء فرقاطة للبحرية المغربية بقيمة 500 مليون أورو، وتحديث 25 مروحية طراز puma و140 عربة للجيش، كما تمشراء 50 دبابة مستعملة نوع 'ليوباردو' من إسبانيا[1]. وكذا من الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اقتنى المغرب أسلحة مستعملة مسبقا نظرا لانخفاض أسعارها، وناقلات عسكرية مستعملة من الولايات المتحدة الأمريكية بأسعار رمزية[2]. كما تم توجيه الإهتمام للطاقة النظيفة؛ باتفاق الملك "**محمد السادس**" خلال زيارته لفرنسا (أكتوبر 2007) على التعاون في مجال الطاقة النووية السلمية.

[1]Temlali, **Op. Cit.** PP. 40-42.

[2]Powelton, **Op. Cit.**

أما من بلجيكا؛ فاقتنى المغرب 120 مدرعة نوع YPR-765 ودبابات نوع M109 ومن إيطاليا طائرتين عسكريتين للنقل نوع C -27J ب33 مليون$ للوحدة. كما تم تدعيم البحرية المغربية في 2007 ب10 زوارق بحرية عسكرية إسبانية بقيمة 35 مليون أورو، كما وقع المغرب في 2008 عقد شراء فرقاطة متعددة المهام أوربية الصنع بمبلغ 500 مليون€[1].

توالت الصفقات العسكرية لكلا الطرفين في جو تنافسي لإقتناء وسائل الحفاظ على الأمن من وجهة الطرفين؛ فإقتنى المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010: 60 دبابة M109A5 و24 مقاتلة أف16، و12 طائرة للتدريب T-6C Texan، و06 طائرات هيلكوبتر من نوعChinook CH-47 ، في نسختهاD ؛ والتي قال في شأنها "**صامويل كابلان**" **Samuel Louis Kaplan** سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالرباط بأن: "المغرب بإبرامه هذه الصفقة سيفرض احترامه بين دول الجوار نظرا للتكنولوجيا المتطورة وهي الأفضل حاليا"[2]؛ كما أوضحت "**مارغاريت وودوارد**" Margaret H. Woodward قائد سلاح الجو الأمريكي بإفريقيا أن الطراز الذي تحصل عليه المغرب موجود فقط لدى سلاح الجو الإسرائيلي بالشرق الأوسط. وهو ما يعرب عن طبيعة العلاقات المتقدمة بين الطرفين والتي سيتم تناولها لاحقا.

كما تم إدخال تعديلات على 200 دبابة "أبرامز" وأجهزة عسكرية نوعAAQ-33 لتركيبها على طائرات أف16، إضافة لمعدات وصواريخ جو/جوAIM-120 أمرام يبلغ مداها 48 كم، وصواريخ جو AIM-9X Sidewinder، وأخرى جو/أرض من نوع AGM-65 Maverick الفعالة ضد الأهداف المتحركة، وصواريخ مضادة للرادارAGM-88 هارم، وقنابلGBU من نوع 24، 12، و10[3].

أما بالنسبة للجزائر؛ وتأكيدا على الرغبة في تنويع مصادر إقتناء الأسلحة؛ جاءت زيارة قائد خفر السواحل بقيادة القوات البحرية إلى فرنسا في: 16-17-18 جوان 2011 بغرض الإطلاع على ورشات صناعة فرقاطات **فرام** المضادة للغواصات، وعتاد آخر[4]؛ ليوافق بعدها مجلس الأمن الإتحادي الألماني على مشاريع تسليح لناقلات **فوكس**، مع عقد دورات تدريبية لعناصر البحرية الجزائرية وتزويد حرس

---

[1] ويكن، **مرجع سابق**، ص. 231.

[2] لخضر رزاوي، "المغرب يتسلم أربع مقاتلات مشابهة لسلاح الجو الإسرائيلي"، الشروق اليومي، ع. 3377، 2011/08/06.

[3] ايليا الجزائري، "قدرات جيش الجزائر أمام باقي جيوش العرب، "موقع الجزائر والعالم، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/24، الساعة: 22:15، على الرابط: Http://Algeriaworld. Net/2014/08/28/3563/

[4] حميد يس، قائد حرس السواحل يبحث صفقة عسكرية بفرنسا"، الخبر، ع. 6399، 2011/06/28

الحدود بمعدات مراقبة شاملة[1]. كما شاركت قيادة قوات الدفاع الجوي الجزائري في التمرين الخامس للأمن الجوي "سيركات11" في: 2011/09/21؛ المنظم والمسير من طرف اسبانيا في إطار تجسيد المخطط التنفيذي لدول أعضاء مبادرة "5+5 دفاع"، لمتابعة التعاون في ميادين الأمن والسلم الجويين وتنفيذا للكتيب التطبيقي للإجراءات المشتركة للدول الأعضاء[2]؛ تلاه في إطار تنفيذ برنامج نشاطات التعاون العسكري متعدد الجنسيات عام 2012 إحتضان المغرب لإدارة التمرين السادس للأمن الجوي "سركات12" بالتعاون مع الدول الأعضاء في 30 أكتوبر 2012[3]؛ هدفه تبادل المعلومات حول التهديد الجوي الإرهابي من نوع "رينيقاد".

بحسب تقارير معهد غلوبال فاير باور للعام 2016 فإن للجزائر رغبة في زيادة التسلح؛ إذ تزايدت مقدراتها العسكرية. بخصوص القوات البرية: 2405 دبابة، 6754 عربة ذات عجلات مدرعة AVF، 220 أنواع أخرى من العربات SPG، 270 مدفعية، و176 قاذفات صواريخ MLRS. أما القوات الجوية بمجموع 503 تضم: 89 طائرة معترضة، 99 هجومية، 266 ناقلة جوية، 68 ناقلة، 257 هليكوبتر، و37 هليكوبتر هجومية. في حين القوات البحرية تضم 85 وحدة تنقسم إلى 08 فرقاطات، 13 كورفيت، 06غواصات، 43 نجوم دفاعية[4]. وهو المجال الوحيد الذي يسجل فيه الكمغرب تفوقا لوجستيا على الجزائر. كما أن هذه الأخيرةباشرت النشاط بالصناعات الحربية؛ من خلال ثلاث مصانع مستلمة من صربيا مختصة في الذخيرة والأسلحة الخفيفة؛ وهي مصانع تمت إضافتها للثلاث الحالية (منذ 1980) المختصة في المتفجرات (خنشلة، مليانة، وسريانة).

من خلال عرض هذه المقدرات من الأسلحة التي يتنافس الطرفان في اقتنائها نلمس هيمنة المنظور العسكري للأمن على صناع القرار بالبلدين والعزوف عن تغليب مجالات أخرى لتحقيق الأمن، ويبقى الطابع المهيمن على علاقاتهما مغذى بهذه السلوكات في الفكر والعقيدة الأمنية التي تجد تفسيرها في مدى إدراك الطرفين للتهديد الخارجي والإستعداد لمجابهته. بمعنى أن سباق التسلح بالإقليم يدخل ضمن

---

[1] عثماني لحياني، "مجلس الأمن الألماني يوافق على تسليم الجزائر شحنات سلاح"، الخبر، ع. 6406، 2011/07/5

[2] الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الجزائرية، "التمرين الخامس للأمن الجوي "سركات – 11"، إطلع عليه بتاريخ: 2018/02/22، على الساعة: 16:14، على الرابط: Http://Www. Mdn. Dz/Site_Cfdat/Index. Php?L=Ar#Undefined

[3] "مشاركة قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم في تنفيذ التمرين متعدد الجنسيات "سيركايت–201، إطلع عليه بتاريخ: 2018/02/22، على الساعة: 16:22، على الرابط: Http://Www. Mdn. Dz/Site_Cfdat/Index. Php

[4] Sehimi, **Op. Cit.**

آليات التنافس التي يعتمدها البلدين في علاقاتهما التفاعلية –إقليميا– من منظور صفري؛ وهو ما تؤكده تقارير إقتناء السلاح التي تفيد بأن كل طرف لسلوك الآخر أنه مهدد لأمنه فيسعى لإقتناء وسائل الحفاظ على الأمن بمنظور عسكري؛ من منظور التوازن في التكافؤ للمقدرات مما يحول دون تقوي طرف وتمكنه من فرض سيطرته على الإقليم.

- **ثالثا: مدركات التهديد.**

إن قراءة الأرقام والتمعن في أنواع وخصائص المقتنيات من الأسلحة التي تحصل عليها الطرفان تقودنا للقول بأن سلوك كلا البلدين يندرج ضمن سلوك الدول الساعية لتعظيم القدرة العسكرية بما يتلائم مع الدور الذي تسعى للعبه في مجالها الحيوي. وهنا يبرز سلوك المغرب تجاه تسلح الجزائر كونه الطرف الأكثر احتجاجا على مساعيها لتعظيم قدراتها العسكرية خاصة منذ إبرام إتفاق 'شراكة إستراتيجية' مع وروسيا أفريل 2001؛ الذي اعتبر بمثابة إعلان لسباق تسلح بالمغرب العربي، لأنه يتعدى حسبها حاجيات الجزائر الدفاعية[1]؛ أما الجزائر فلا تبدي على الأقل نفس الموقف من تسلح المغرب؛ وكأننا أمام وضعية "دوامة منقوصة للأمن" بحسب تعبير الباحث "**عبدالنور بن عنتر**" لأن تسلح الجزائر يثير قلق المغرب، بينما لا يثير تسلح المغرب قلق الجزائر؛ أو على الأقل ليس بنفس الحدة؛ فهي لا تسعى لتفوق عسكري بالمنطقة وتحديث قواتها يحدث ضمن برنامج تحسين قدراتها الدفاعية كونها بحاجة ماسة لإعادة بناء قواتها المسلحة بعد أن كرست جهودها للأزمة الداخلية. كما أن الأمر تزامن مؤخرا مع تزايد حجم التهديدات بالمنطقة.

فتحركات الدولة تدل على مدى إدراك علاقاتها الجوارية ودرجة تأثيرها على الأمن؛ فالجزائر منذ حرب الرمال لديها إدراك بأن المغرب هو المهدد المباشر؛ وأن التهديد لن يكون إلا بَرِّي المصدر؛ فرغم أن الحرب لم تدم طويلا لكنها شكلت نقطة تحول في بلورة العقيدة الأمنية للجزائر؛ وشكل النزاع مع المغرب محددا أساسيا لسلوكها الدفاعي من خلال تطوير قواتها المسلحة؛ فأعطت الأولوية للقوى البرية وسلاح الجو على حساب البرامج المخصصة للقوات البحرية؛ وهو ما أعطى المجال للتفوق النسبي للمغرب من حيث العتاد. في المقابل؛ نلمس نفس السلوك بالنسبة للمغرب؛ فقضية الحدود (الحقة) والقضية الصحراوية كان لهما أثرا عميقا في توجيه خياراته الدفاعية بالإهتمام بالقوى البرية على حساب الجوية والبحرية[2].

---

[1] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 85.

[2] المرجع نفسه، ص ص. 41،42.

أما في المرحلة الحالية وبتفاقم التهديدات وظهور نوع منها لاتماثلي يصعب التعامل معه أو معرفة مدى تغلغله ودرجة تأثيره؛ لم يعد المغرب فقط مصدر التهديد؛ لكن بقي التهديد بري المصدر إلا أنه إنتشر أو امتد على كامل حدود الدولة تباعا لظروف الإقليم الحالية؛ فالتهديدات اللاتماثلية قلبت معطيات المنطقة وما يحدث في دول الجوار وتداعياته على الإقليم أكبر دليل على ذلك. وفي المقابل؛ فالمغرب منذ الحرب الباردة منح الأولوية للقوات البرية والجوية بدرجة أكبر من البحرية؛ ما يدل أن مدركات التهديد المغربية تتحدد بالجانبين الجنوبي (الصحراء الغربية) والشرقي (الجزائر).

يمكن القول أن هناك ما يفسر إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري، وهو تزايد حدة تهديد القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وعزمه على مهاجمة أهداف أجنبية (وهو ما حدث في تيقنتورين) أعطى للجزائر بعدا دوليا ووفر للمؤسسة العسكرية الجزائرية مزيدا من الأسباب المبررة لأهمية الإنفاق العسكري المرتفع[1]. أما في السياق الأمني؛ فمنذ 2007 وجراء إمتداد تنظيم القاعدة للمغرب العربي تعاظم الإهتمام بالمخاطر الأمنية الإقليمية الجديدة؛ بدأت مختلف التقارير الدولية تتحدث عن المغرب كمصدر رئيسي للموارد البشرية الانتحارية (هجرة الجهاديين) المتجهة إلى نقط التوتر (العراق، مالي، سوريا) بالخصوص عبر شمال المغرب عن طريق عملية الاستقطاب التي بدأت تُمارسها القاعدة للشباب خاصة لما أظهرت بعض الأشرطة وجود مغاربة موضوع بحث وطني ضمن صفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

كما يمكن إرجاع الحاجة لتسلح الجزائر إلى السعي لإستدراك التأخر العسكري حفاظا على الأمن ومواجهة للتهديدات الخارجية حفاظا على نوع من التوازن العسكري الإقليمي نسبيا، خصوصا وأن منافسها التقليدي والدائم (الجار الغربي) لم يتوقف حلفاءه عن دعمه والإستجابة لحاجاته من الأسلحة، وهنا تكمن الحاجة من التسلح الجزائري بعيداً عن التسابق معه في دوامة المعضلة الأمنية* كونها لعبة صفرية؛ حتى وإن كان هذا الطرح الذي يروج له المغرب. وبالتالي؛ يمكن القول أن التحالفات الموروثة عن الحرب الباردة مازالت تقود سباق التسلح بالمنطقة؛ فالسعي المغربي للتسلح واضح خصوصا بعد إقتناء الجزائر

---

[1]Amel Boubkeur, "Salafism And Radical Politics In Port Conflict Algeria", Carnegie Papers, N11, Washington, Septembre 2008, P. 09.

*المعضلة الأمنية: أو المأزق الأمني ظاهرة ذات أهمية كبيرة في تحليل العلاقات التنافسية. وهو مصطلح جديد نسبيا، تم تناوله أول مرة عام 1950 من قبل الباحث "**جون هرز**" **'John Herz** . أصبح المفهوم خاصية أساسية للحوار الدفاعي – الهجومي ضمن المقاربة الواقعية. للمزيد:

Glenn. H-Snyder, «Mearsheimer's World- Offensive Realism And The Struggle Security, AReview Essay,» International Security, Vol. 27, N°. 01, Summer 2002, PP. 25,26.

لعشرات الطائرات الحربية الروسية؛ حيث قام بتحديث مقتنياته وتزويدها بتقنيات متطورة خصوصا تلك المعنية لمراقبة الحدود. كما كشف تقرير أمني إسرائيلي مختص في شؤون الأمن والإستخبارات والتسليح في عدده الصادر 2006 أن **مائير داجان (Meïr Dagan)** الذي اجتمع بالملك إعتبر حصول الجزائر على منظومات قتالية متطورة بمثابة تهديد لأمن المغرب، ووصل الأمر لغاية إعتبار تعاظم القدرة العسكرية الجزائرية هو تحد لكل من المغرب واسرائيل اللذان تربطهما علاقات قوية[1].

إن الأمر لمبالغ فيه؛ الجزائر معروف عنها قوة نفوذ المؤسسة العسكرية في السياسة العامة للبلاد؛ فالجيش سليل جيش التحرير والجناح العسكري للجبهة، ومنذ الإستقلال هيمنت النخبة الثورية على الشأن السياسي للبلد[2]، ورغم أن أجندة الرئيس الحالي هدفت لتعزيز وضعه عن طريق محاولة نزع الطابع العسكري عن الحكومة (ثلاث أرباع رئيس)؛ إلا أنه سعى للمحافظة على دعم الجيش بميزانيات دفاع وصفقات عسكرية ضخمة.

أما المغرب؛ فرغم تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاده لإرتباطه الوثيق بالخارج (سياحة، تحويلات مالية للجالية، الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبعض الهبات المالية) إلا أن الأمر لم يثنه عن انتهاج سياسة تسليحية قوية في حدود الإمكانيات. ما يدفع للقول أن تزايد الإنفاق يتشابه كثيرا مع النفقات المرتفعة لتسليح القوات الملكية المغربية للفترة 1976-1982 على خلفية أحداث أمغالا وتداعياتها؛ وكذا تفاقم القضية الصحراوية واشتداد المواجهات مع الشعب الصحراوي حيث بلغت زيادة خيالية قدرت ب 200% في الفترة 76-82؛ وهو ما تكرر في منتصف الثمانينات إثر الأحداث الحدودية مع الجزائر؛ فوصلت فاتورة تسليح القوات الملكية في 1985 إلى 2،5 مليار$، وبلغت الديون العسكرية 14 مليار$، ما دفع الملك إلى تقديم طلب رسمي لحلفائه خاصة الولايات المتحدة الأمريكية لإلغاء هذه الديون[3].

وبالتالي يمكن القول أنه رغم تغير صناع القرار إلا أن العقيدة العسكرية لا تتغير ومن مرتكزاتها التهديد الشرقي والجنوبي الشرقي. فتهديدات البوليزاريو بالعودة للسلاح خصوصا خلال الجولة الثامنة للمفاوضات في 20 جويلية 2011 جاءت علانية على لسان وزير الدفاع الصحراوي "**محمد لمين بوهالي**": "إن مؤتمر جبهة البوليزاريو الذي يعقد هذه السنة سيدرس خيار العودة إلى حمل السلاح".

---

[1]Temlali, **Op. Cit.** P. 40.

[2]Roberts Hugh, "Demilitarizing Algeria », Carnegie Papers, N. 86, Washington, May 2007, PP. 07,08.

[3]جريدة الصحراء الحرة، ع. 281، فيفري 1987.

وبالتالي؛ فالمغرب يعول على الإنفاق المتزايد من أجل تقوية ترسانته العسكرية لدء هذه المخاطر؛ زيادة على تشييده للجدار العازل الموضح في الخريطة (**ص169**).

يمكن القول أن لكلا الطرفين مغزى في التسلح من خلال السعي لتحقيق الأمن؛ بإقتناء وسائل الحفاظ على الأمن والتي تتمحور حول العامل العسكري من خلال تحديث وتجهيز وتجديد الآلة العسكرية بما يحفظ الأمن القومي من التهديدات، وللحفاظ على القدرة والقوة التي تمكن من التهيؤ والتأهب بشريا ولوجيستيا، إضافة إلى التحكم في التقنيات العسكرية الحديثة. كما أنه تم تحديث المنظومة العسكرية من خلال تزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة لرصد التحركات عبر الحدود؛ خصوصا البرية في ظروف الشك والتأهب خصوصا مع تفاقم التهديدات اللاتماثلية وإفرازات أحداث الساحل.

رغم عدم وجود علاقات نزاعية عالية الحدة بين الدولتين تستدعي هذا الإنفاق العسكري؛ إلا أن جو التنافس في التسلح مرده عامل توازن القوة ونظرة الشك المتبادلة، والنظر للأمر بمنظور صفري؛ خصوصا وأن عامل الجوار هو أحد العوامل المتحكمة والمفسرة لهذه الطبيعة العلائقية؛ مما يفيد أن التسابق غرضه لعب دور إقليمي رئيسي إما في نطاق مغاربي أو افريقي.

وبالتالي؛ يمكن القول أنه بقدر ما يشكل المعطى الجغرافي عاملا للربط والتقارب؛ يدفع المعطى السياسي إلى مزيد من التباعد من خلال تهافت الأدوار الإقليمية من أجل التموقع في موقع ريادي بالإقليم. هذا التباعد يفتح المجال لأطراف أخرى من أجل تعظيم المكاسب في إطار علاقات ثنائية يملؤها التأهب والإستعداد العسكري؛ فسباق التسلح يحقق أرباحا حقيقية ودائمة لحامل الميزان؛ وهو الموردين الذين يتحكمون في ميزان القوة بالإقليم؛ فهم المستفيد الحقيقي من المعضلة الأمنية بالمنطقة والتسابق للعب أدوار إقليمية ودولية. مما يدفع بالتفكير في ضرورة تجربة مجالات أخرى لتحقيق الأمن كالإقتصاد مثلا؛ أو حتى فرع منه كبداية لتمتين الروابط؛ فالسلوك الحالي للبلدين حوّل المنطقة لسوق أسلحة مما ينقص من حق قطاعات أخرى .

خلاصة الفصل الثالث:

يلاحظ المتتبع لأطوار علاقات البلدين؛ وبتحليله للطبيعة التفاعلية لهذه العلاقات؛ طغيان الطابع النزاعي على نظيره التعاوني أو حتى التكاملي. فالنزاع في العلاقات الجزائرية المغربية والذي يظهر جليا في قضايا محورية كمسألة الحدود التي رغم مصادقة المغرب على اتفاقية ترسيمها إلا أنها تبقى ذات أهمية بمكان في تفسير هذه الطبيعة التنازعية؛ والتي تجد موضوعا آخر لها وهي القضية الصحراوية التي قطعت فيها الدبلوماسية الجزائرية أشواطا في مساندة الشعب الصحراوي.

مواطن النزاع هذه لا تزال تهيمن على الطبيعة الثنائية للطرفين؛ فرغم ما يمكله البلدان من مقومات من شأنها تحفيز التبادل الثنائي والعلاقات الإقتصادية وخصوصا التجارية سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف؛ إلا أننا نلمس طغيان القرارات الفردية والحسابات القطرية مما أثر على الإقليم ككل؛ ولأدل على ذلك تجمع إتحاد المغرب العربي الذي ما إن تشكل حتى عانى من الجمود والقطيعة بين دوله وهو ما أثر في مساره رغم إمتلاك دوله كل مقومات التكامل والإندماج. فقد أثرت العلاقات الجزائرية المغربية المتوترة سلبا على سيرورة الإتحاد المغاربي؛ بتجميده بموجب طلب من المغرب إثر تسلم الجزائر للرئاسة؛ مما يدل على طغيان الخلافات الشخصية على الصالح العام للإتحاد. فلو تم تكثيف الجهود التعاونية من خلال تجسيد المشاريع المشتركة واقعيا لكان لها الأثر على ربط الأقطار من خلال المشروعات الإقتصادية المشتركة بمصالح تفرض على هذه الأقطار الحفاظ عليها.

وبعيدا عن مساعي التعاون؛ تدفع وضعية التنافس بين البلدين إلى توظيف علاقاتهما الإقليمية والدولية في تحقيق تفوق أحدهما على الآخر. ويشير واقع الحال أن الميزات المكتسبة في هذا التنافس محدودة جدا.هذا التنافسللعب أدوار ريادية من منطلق الدولة المحورية التي يرى كل طرف أنه الأحق بها مستندا لمقوماته. فتعددت وتداولت الأدوار ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية بحسب معطيات البيئة الإقليمية والمقدرات التي يمتلكها كل طرفوالتي من شأنها أن تمكنه من التأثير في محيطه الخارجي. والجدير بالإشارة إليه أن الإدراك المختلف للأمن يضع الدولتين في حلقة مفرغة تدور في فلكها علاقتهما ببعض مع غياب مقاربة أمنية مشتركة تجعلهما يدركان التحديات الحقيقية التي يواجهانها والرهانات التي عليهما

رفعها. فضعف الإتصالات البينية أدى إلى حالة من اللايقين الإستراتيجي نتجت عنها حالة من التأهب العسكري شبه الدائم على طول الحدود بين البلدين، وهو ما يحول دون حرية التنقل والمبادلات التجارية عبر الحدود مما يؤثر في مسار التكامل.

هي إذن أزمة ثقة؛ وهي ليست حديثة، بل منذ القدم وهو ما خلصنا له بدراسة العلاقات الثنائية في الفصل السابق). فتأخر الوصول لمرحلة بناء الثقة وبالتالي عدم تحقيق المصلحة في الوقت المناسب مع إستمرار الطابع الفوقي أو الرسمي للعلاقات؛ يظل الإطار الرسمي الحكومي هو الحاكم لهذه الطبيعة التفاعلية.ونتيجة لطغيان النزعة النزاعية على النزعة التعاونية يرى كل طرف في الآخر على أنه يشكل تهديدا لأمنه القومي؛ وبالتالي يسعى للحصول على أكبر حجم من أدوات الحفاظ على الأمن بمفهومه التقليدي؛ أي الأمن العسكري. وهذا من خلال تأمين صفقات أسلحة؛ والتي في رأينا لو تم توجيه جزء هام منها للقطاع الإقتصادي لكان الأمر أحسن للطرفين. فمن جهة يتم تكثيف الترابط التجاري والعلاقات البينية من خلال مصالح مشتركة خصوصا على المناطق الحدودية لتدعيم وتنمية العلاقات الجوارية، وتتم ممارسة التعاون وفقا للآليات القانونية المتحكمة بإتفاقيات الدول مع التأكيد على عدم التعارض مع قوانينهما الداخلية. ومن جهة أخرى؛ فإن المصالح تعمل على تعزيز العلاقات والنظر للأمور من منظور رابح رابح؛ فيتم تجنب المعادلات الصفرية والعمل دوما في سياق مشترك للحفاظ على هذه المصالح.

الفصل الرابع:

الأدوار السياسية المؤثرة على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية

تتقاطع الوحدات السياسية وتتفاعل فيما بينها في اطار نشاطاتها وأعمالها السيادية؛ مما يدفع الباحث إلى تحليل المنتظم الذي تتفاعل فيه جميع الهياكل والمؤسسات الخاصة بالدولتين محل الدراسة، مع التركيز على نشاط هذه الهياكل في المجال الخارجي لكلا الدولتين بما يؤثر ويتأثر بالطرف الآخر.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر والمغرب

للإلمام بالنهج المتبع في نظام الحكم بالبلدين بغرض معرفة محددات العملية السياسية بكليهما؛ لا يمكن الاقتصار على دراسة الدستور فقط، ذلك أن العمل السياسي في جوهره يتصل بممارسات سياسية تتجاوز مدلول استقراء النص الدستوري. وبالتالي فلابد من تناول دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ومدى وتأثيرها في العملية السياسية من أجل فهم طبيعة النظام السياسي لكل من الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري

بخصوص النظام السياسي في الجزائر فإن البنية الدستورية والقانونية للسلطة على مستوى الوثائق الرسمية ومنذ الإستقلال 1962 نصت على أن الجزائر "جمهورية ديمقراطية شعبية"، تعتمد على نظام يجمع بين الطابع البرلماني والطابع الرئاسي. إلا أن واقع الحال غداة الإستقلال فرض طغيان الطابع الشمولي التسلطي المفروض بالقوة بعد الإستقلال لضرورة مواجهة مخلفات الإستعمار والحاجة لبناء مؤسسات قوية كفيلة بتجسيد الأهداف الإشتراكية[1]. بدعوى أنه لا يمكن تحقيق ذلك في ظل نظام تعددي، وبتفاقم الأوضاع أدت لأحداث أكتوبر التي دفعت وتزامنا مع معطيات إقليمية ودولية إلى اتباع نظام أكثر إنفتاحا بتبني التعددية وفصل السلطات.

غير أنه من الناحية العملية أصبح الطابع الرئاسي هو المهيمن على باقي المؤسسات الدستورية وهذا وفقا لقوتها وموقعها المادي وقدراتها الذاتية وكذا قوتها التأثيرية. وما حدث في الجزائر وأعقبته العشرية السوداء لم يكن سوى عدم تقبل التغيير فالأزمة في الجزائر كانت وليدة مطلب التغيير النابع أساسا من المجتمع ومن التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، ومن رفض هذا التغيير والوقوف في وجهه من قبل الذين لم يدركوا ضرورة التغيير أو إعتقدوا أن لا مصلحة لهم في هذا التغيير[2]. وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل دور المؤسسة العسكرية بالجزائر التي تشرف على مؤسسة الرئاسة مباشرة وتوجهها من بعيد[3].

---

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و1976**، ج.01، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص. 289.

[2] عبدالحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، في سليمان الرياشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 179.

[3] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 152.

يتميز النظام السياسي الجزائري بالقدرة على تجنب التغيير السياسي من القاعدة، جعله يتحرك بحرية واسعة لتحديد مسيرة العملية السياسية مستقبلاً، بما تضمن له المزيد من استمراريته، وبخاصة أنه يملك موارد سياسية تتيح له احتكار السوق السياسية ومن ثم استمرارية نهج الحكم القديم بحلة جديدة قوامها تحديد عهدات الترشح للرئاسة بعهدتين فقط. وهذا واضح من خلال جعل الدستور كمبادرة من طرف رئيس الدولة زكّاها البرلمان من دون أن تمر باستفتاء شعبي. وهذا الذي سيطرح مسألة التداول على السلطة من طرف الجماعات السياسية المختلفة، فيظل واقع سياسي تسيطر على جل تفاعلاته المؤسسة التي أنتجت الدستور[1].

- **الفواعل الرسمية في النظام السياسي:**

1- الرمز: الرئيس: هو رئيس الجهاز التنفيذي المتمثل في مؤسسة الرئاسة، وهي أعلى سلطة تنفيذية في الجزائر ويرأس هذه المؤسسة رئيس الجمهورية والذي يمثل محور النظام السياسي نظرا لاختصاصاته وصلاحياته الدستورية والسياسية. ويلاحظ أن الدساتير الجزائرية منحت سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في توجيه وتحديد السياسات الداخلية والخارجية. يجمع قانونيا وواقعيا في شخصه الشرعية الثورية والشرعية الدستورية. ويتمتع بسلطات تعبر عن هيمنته على كامل النظام السياسي وسيطرته على المؤسسات الدستورية العليا، وهذه السيطرة تتحقق في الظروف العادية وكذا الإستثنائية[2]. وهو من يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة للجمهورية ومن يقرر السياسة الخارجية للدولة ويوجهها، ويتولى كذلك إبرام المعاهدات الدولية ويصادق عليها، كما يوقع رئيس الجمهورية اتفاقات الهدنة ومعاهدات السلام.

2- **الحكومة:** منذ إعلان الإصلاحات السياسية والدستورية عقب أحداث أكتوبر 1988 التي جاءت على أساس فصل الحزب عن الدولة، بدأت ملامح فعل الحكومة حتى فرضت نفسها تدريجيا كقوة جديدة في توازنات القوة في مؤسسات النظام السياسي الجزائري. أصبح رئيس الدولة هو من يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه، وفي الجزائر يمكن لرئيس الحكومة أن يمارس السياسة الخارجية، كما يجوز له أن يمثل الدولة بالخارج باسم رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات. ومنه عرف النظام السياسي الجزائري تجربة الحكومات الإئتلافية بداية من الإنتخابات التشريعية: 1997/06/05 عقب أول إنتخابات رئاسية

[1] فضيل إبراهيم مزاري، "مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية، المستقبل العربي، ع. 460، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جوان2017، ص. 146.

[2] عبدالنور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص. 50،51.

تعددية (أفريل 1995). فتشكلت حكومة "أويحي" 1997-1998؛ إئتلافية من ثلاث أحزاب (الأرندي، حركة مجتمع السلم، جبهة التحرير)[1]. ويعتبر الأمر آنذاك سابقة في أنظمة الحكم العربية.

3- <u>المؤسسة العسكرية</u>: إن الجيش الجزائري لا يعتبر مجرد مؤسسة عسكرية فقط بل هو كذلك مؤسسة ديناميكية سياسية حاسمة في مختلف نشاطات البلاد لدى الكثير من المحللين[2]. فالجيش هو الذي حكم الدولة وقاد النظام السياسي الجزائري منذ اللحظات الأولى للإستقلال، غير أن صنيعة هذا الحكم وطريقة تقنين نفوذ المؤسسة العسكرية إختلف من مرحلة إلى أخرى[3]. فقد إستفاد الجيش من وضع خاص خلال مرحلة الأحادية جراء التداخل بينه وبين مؤسسة الرئاسة إلى غاية إقرار دستور 1989 الذي حدد مهامه بالحفاظ على الوحدة الوطنية وحظر عليه صراحة المجال السياسي. فأصبح الجيش مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها وضمان الأمن الوطني لجميع فئات الشعب وهو ما نصت المادة 124 من دستور 1989: "تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية وحماية مصالحها البرية والجوية، ومختلف أملاكها"[4]. ومع ذلك فإن الأزمة الأمنية الجزائرية في بداية التسعينيات كانت الفرصة التي منحت للجيش حتى يستعيد نفوذه وتأثيره على النظام السياسي[5]. ورغم ما عرف وضع الجيش من تعديلات؛ إلا أن المؤسسة العسكرية كانت ولاتزال تمثل أداة أساسية وهامة لحماية الإقليم الوطني، وكذا تحصينه من التهديدات الخارجية الواقعة والمحتملة وتمكين بذلك الجزائر من لعب دور إقليمي هام، خاصة في ظل الظروف الأمنية المتردية[6]

- **البرلمان:** رغم مرور حوالى ثلاثة عقود على تبني التعددية الحزبية، إلا أن البرلمان مازال على هامش النواة الفعلية للسلطة، ولم يتحول بعد إلى أحد مراكز صناعة القرار ورسم السياسات. فالكثير من

---

[1] ناجي عبدالنور، **مرجع سابق**، ص. 211.

[2] المرجع نفسه، ص. 148.

[3] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، ط. 2 (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 132.

[4] دستور 1989، المادة 124.

[5] خميس حزام والي، **مرجع سابق**، ص. 134.

[6] Amine Ait-Chaalal, **l'Algérie, Les Etats –Unis Et La France: Des Discours A L'action** (Paris: Les Presses De Nouvelle Imprimerie Labalery, 2000), P. 78

القرارات ذات البعد الاستراتيجي، كقانون المحروقات والمصالحة الوطنية وقانون الجنسية، مررها الرئيس بأوامر رئاسية أو عن طريق استفتاء شعبي من دون تمكين النواب بمختلف انتماءاتهم الحزبية من المشاركة في النقاش حولها[1].

-**الأحزاب السياسية:** بشأن الحياة الحزبية في الجزائر فالإختيار بعد الإستقلال كان واضحا بشأن إقرار نظام أحادي الحزبية. فكان حزب جبهة التحرير الوطني* هو الحزب الحاكم ونتيجة لذلك تم تقييد التجربة الحزبية برمتها للإنتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح بإقامة تنظيم سياسي عسكري عمودي[2]. فالحزب الواحد كان مؤسسة المؤسسات، إذ تؤكد المادة 22 من دستور 1963 أن الحزب الواحد ينشئ المؤسسات وينظم الإنتخابات ويضع قواعد اللعبة السياسية والسباق إلى السلطة إلا أنه لا يشارك في شيء من هذا بل إنه فوق كل هذا. ما يدفع بالقول أن النظام الجزائري قام نظريا بنقل فعلي لكامل الهيئة السياسية إلى الحزب فإختزل المجتمع السياسي إلى المجتمع الحزبي[3]. فالنظام الجزائري بتبنيه مبدأ الحزب الواحد الذي إحتكر النشاط السياسي لغاية 1989 مستندا لشرعية تاريخية يعتبر إمتداد للجناح السياسي لجبهة التحرير. فالحزب؛ نظريا هو قائد الثورة، وعمليا هو المجسد المادي للأحادية السياسية كنمط تفسير وسلوك[4].

بعد سيطرة طويلة لنظام الأحادية على الساحة السياسية الجزائرية تم تبني التعددية الحزبية بموجب دستور 1989، فظهرت أحزاب سياسية مختلفة في توجهاتها وأسسها السياسية ما أدى لخلق عدة تكتلات سواء بين الأحزاب العلمانية أو الوطنية أو الإسلامية[5]. ففي ظرف وجيز تم تشكيل عدد لا يصدق من

---

[1]لقرع بن علي، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، المستقبل العربي، ع. 464، أكتوبر 2017، ص. 37.

*حاول تخطيط ثورة مكملة عرفت باسم "**ثورة البناء الذاتي**" لتتخلص من مخلفات الاستعمار الفرنسي، وكانت وسيلة لتحقيق ذلك هي تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب حاكم[1]. وبعد صدور دستور **فبراير 1989** لم يعد حزب جبهة التحرير الحزب السياسي الوحيد بعدما نص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وإتباع نظام التعددية الحزبية[1].**حزب** جبهة التحرير قديم، وسطي، حزب إجماع ووئام. لمزيد من المعلومات: محمد على المداح، **الجزائر بين الإسلام والتغيير الديمقراطي**، السياسة الدولية، سنة 1991، ع. 103، ص. 201.

[2]المساري، **علال الفاسي حضور وعطاء ودور**، ص. 109.

[3]صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة- المؤسسات- الإقتصاد والسياسة- الإيديولوجيا** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)، ص. 173.

[4]ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديموقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سابق، ص. 48.

[5]قيرة، مرجع سابق، ص. 175.

الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية والمهنية والثقافية، لكن اللاعبين المهمين على الساحة السياسية كانوا من المنتسبين إلى الحركة الإسلامية[1].

بحسب الدستور الحالي للبلاد، يُسمَح بإنشاء الأحزاب السياسية بنص المادة 52 من دستور2016: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون.... ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة...وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. ولا يجوز للأحزاب السياسية اللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على العناصر المبيّنة في الفقرة السّابقة. يُحظَر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية. لا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما....."[2].

وعموما، يمكن القول بأن ديناميكية التحول نحو الديمقراطية أفرزت تضخما غير مسبوق على صعيد التشكيلات السياسية للخارطة الحزبية حتى وصل الأمر إلى تشكيل حوالي ستين (60) حزبا. إلا أن أهم الأحزاب المؤثرة في العملية السياسية للجزائر كالتالي:

-**<u>أحزاب النظام والإدارة:</u>** أحزاب مشاركة في السلطة، تشكل أهم قوى التحالف الرئاسي، وهي: حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، التجمع الوطني الديمقراطي(RND)*، وحركة مجتمع السلم (HMS)**.

---

[1]Azzeddine Layachi, Algeria : "Reinstating The State Or Instating A Civil Society", In: **Collapsed States… The Disintegration And Restoration Of Legitimate Authority**, Edited By William Zartman (Colorado: Lynne Reiner Publishers, 1995), P. 177.

[2]دستور 1996، ص. 07.

*الأرندي: تأسس في **فبراير 1997**تبنى نهجا وطنيا، ركز في خطابه السياسي على مبدأ الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي ويتمسك بالمرجعية النضالية الجزائرية في مجال المقاومة، يحارب التطرف الديني ويركز في عمله السياسي على الطبقات المتعلمة وعلى العنصر النسوي ويعتبر الحزب وليد حزب جبهة التحرير الوطني

حمس: تأسست الحركة في **30 يونيو 1991. يعتمد الحزب على قاعدة قانونية قوية نسبيا مكونة من 650 جمعية. يتبنى توجها إسلاميا معتدلا كما تبنى ثوابت الحرية الجزائرية، الإسلام والعروبة والتراث الأمازيغي، ويسعى لإقامة السلم والوئام الوطني في الجزائر بشكل غير مشروط. أنظر: خليفة أحمد، "خريطة حركات الاسلام السياسي في الجزائر"، <u>السياسة الدولية</u>، ع. 107،1996، ص ص. 219-221.

-**أحزاب المعارضة:** نتصورها في أحسن حالاتها في حزب العمال*؛ هذا إن حكمنا بوجود معارضة حقا في بنية النظام السياسي الجزائري. على امتداد عقود لعب هذا الحزب دور "المحامي الشعبي"باعتباره ناطقا باسم الطبقة العالمية العريضة. وقد انتقل تدريجيا إلى وضع المعارض الشرس والمؤازر للنظام.

-**مجموع الأحزاب الأخرى**: تضم عددا لا يحصى من التشكيلات، متفاوتة من حيث حجمها ونطاق انتشارها الجغرافي، ومن حيث اتساع قواعدها الاجتماعية، ودرجة ما تملكه من تمثيل على مستوى المجالس المنتخبة، ونشير فيما يلي إلى الوحدات التالية:

-جبهة القوى الاشتراكية (FFS)**، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، لم يستطيع أي منها لعب دور الحزب المعارض القوي، مع ذلك يمثلان منطقة "القبائل" التي كانت ومازالت مصدر توتر للنظام، وأن يمثل المنطقة حزبان أحسن بكثير في العملية السياسية من أن يكون واحدا.

-الجبهة الوطنية الجزائرية (FNA) التي شكلت الاستثناء في التشريعات الماضية لكن بالنظر لإيديولوجية الحزب فهي تمتلك حقيقة أدبيات العمل السياسي المحترف. هذا إضافة لأحزاب مجهرية، حجم أعضائها لا يكاد يتجاوز المؤسسين لها، وتشكيلات أخرى مزقتها الفتن والانقسامات السياسية.

وعموما؛ رغم المعارضة الشديدة لنواب الأحزاب اتجاه قانون المالية لعام2016 المقترح من طرف وزير المالية، إلا أن الحكومة استطاعت تمرير القانون، وتم توقيعه من طرف رئيس الجمهورية في أواخر ديسمبر عام2015. وهذا يدل على أن الأحزاب السياسية الممثلة في السلطة التشريعية، ليست لها القدرة على صنع القرار ورسم السياسة العامة للبلاد. مما يقودنا للقول بأن النظام يعرف أزمة التداول على السلطة وهي من أهم الأزمات التي يعيشها النظام السياسي في الجزائر، نتيجة انغلاقه على نفسه، وعدم مشاركة الأحزاب السياسية فعليا في الحكم رغم وجودها في المؤسسات السياسية.[1]

---

*تأسس حزب العمال **1990**. حزب يساري معارض، يعلن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال ووقوفه في وجه الخصخصة والدعوة إلى تدخل الدولة لحماية المستهلك.

أسسه **حسين آيت أحمد، استهدف تعبئة القوى العلمانية الاشتراكية على أن تكون ركيزتها وقاعدتها الجمهورية بربرية ويستقطب من حولها القوى الأخرى. هو حزب علماني لكنه ديمقراطي. تمثلت أهم محاور برنامجه في اقامة ديمقراطية سياسية وتجسيد دولة القانون. أنظر: وحيد عبد المجيد، **عملية الانتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر**، المنار، ع. 53،1989، ص 41، 42.

[1]لقرع بن علي، مرجع سابق، ص ص. 34-37.

وبهذا؛ يمكن القول أن النظام الحزبي الجزائري يندرج –ولو من **الناحية الشكلية على الأقل**– في اطار تعددي. أما **من حيث الجوهر**، فإنه بالنظر للنشاط الحزبي، يمكن القول أن وظيفة الأحزاب في النسق السياسي الجزائري رغم طابعها التعددي، إلا أنها تخدم جوهر الأنظمة الأحادية، وتعطي مظهرا استعراضيا للنظام، مما جعلها تابعة له وخادمة له أكثر من ارتباطها بالمجتمع، وهو ما من شأنه أن يفقدها الهدف الذي تأسست لأجله.

– **الفواعل غير الرسمية في صناعة القرار السياسي:**

– **وسائل الإعلام:** تعتبر وسائل الإعلام ذات أهمية بمكان في أي بلد كونها الناقل للمعلومة والمؤثر تباعا لذلك في الرأي العام، وإيصال المعلومات والمستجدات خصوصا للبيئة الداخلية إلا أن المتابع لوسائل الإعلام الجزائرية يلاحظ ضعفا وهشاشة –إن لم نقل رداءة– في الوسائط والمضامين مما يدفع بالقول بضرورة تحديث المنظومة الإعلامية. أما بخصوص الإجراءات اللازمة للنهوض بالقطاع فقد تم إعادة النظر في السياسة الإعلامية على إثر قانون الإعلام الجديد 12–05 الذي قام بتحديث المجالات الإعلامي الوطني لتلاءم مع النظام التعددي وترسيخ الاحترافية[1].

– **الرأي العام:**. يفترض أن يتشكل الرأي العام من العمال والمنظمات الطلابية ومختلف شرائح المجتمع الواعي بسيرورة العملية السياسية والمعبر عن مواقفه سواء بالقبول أو الرفض . إلا أن الأمر يشكل استثناء في الجزائر حيث تكرست فكرة أن الموقف الشعبي لا يؤثر في النظام وارتباطه بسيطرة أصحاب المصالح على العديد من المنظمات وخضوعها لتأثيراتها.

– **المحدد المجتمعي:** تندرج الجزائر ضمن البلدان العربية متوسطة التجانس فهي تحتوي على تكوينات، حيث تصاعدت الظاهرة الإثنية في الجزائر خاصة في شكلها القبائلي (المنطقة الجغرافية والعرقية) دون أن نغفل الإستخدام المتقطع للشاوية والميزابية والترقية كهويات ثقافية تبحث عن البروز مثلها مثل القبائلية إلى جانب الصراعات الدينية المفتعلة[2]. هذه الإثنيات تعبر عن انقسام اجتماعي ثقافي عبر عن نفسه في انقسامات سياسية فور انطلاق التجربة التعددية عجز النظام عن استيعابها أو التعامل معها. فالإدماج الوطني يتمثل في الأركان الأساسية لإقامة بناء ثقافي وحضاري ويتضمن الدين والثقافة

[1] **القانون العضوي رقم 12–04** المؤرخ في 2012/01/12 والمتعلق بنظام المعلومات.

[2] الحسين بركة، **مرجع سابق**، متاح على الرابط: http://www. alkhaleej. ae/studiesandopinions/page/2f738953-92db-4a63-94a4-ebb91b1be6f0

واللغة والعادات والتقاليدتستمدها الطبقة الشعبية لإقامة كيان مجتمعي، إلا أن الواقع في الجزائر يشهد إنسلاخا بين هذه العناصر وبالتالي تصبح قطيعة بين الدولة والمجتمع وتسبب في ذلك النظام السياسي المتبع الذي يسعى هو الآخر للقضاء على العناصر الفكرية والسياسية التي اكتسبها المجتمع عن الإدماج[1].

- **السياسة الخارجية في النظام الجزائري:**

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية مكانة خاصة منذ الإستقلال من خلال أدائها المميز في تلك الفترة بالنسبة لدولة مستقلة حديثا. والملاحظ في تلك الفترة تغليب العمل الخارجي من أجل تثبيت وتأكيد مشروعية النظام؛ فاستهلكت أموال الريع في لعب أدوار إقليمية ودولية مما كان له الأثر على قطاعات أخرى. إلا أنه رغم تغير الظروف إثر إنخفاض أسعار النفط في الثمانينات وتداعياتها إلا أن الدبلوماسية الجزائرية عرفت دوما ثباتا على مبادئها وقرارات لطالما أثبت الزمن نجاعتها مما أكسبها سمعة طيبة تحولها المشاركة في وساطات ضمن المساعي الحميدة بين المتنازعين.

والجدير بالذكر؛ أنه ولطبيعة النظام السياسي الذي سبق التطرق إليه؛ ينفرد الرئيس بالقرارات على المستوى الخارجي. ورغم أنه يتم تفويض بعض الأطراف لإتخاذ القرارات إلا أنه في حدود معينة ومجالات فرعية وليس في القضايا التي تشكل صلب السياسة الخارجية للبلاد.

أما بخصوص الأحزاب السياسية والتي يفترض فيها أنها تسعى للحصول على السلطة أو التأثير فيها؛ نجد أن الأحزاب المشاركة في الحكومة الجزائرية كانت في معظم الأحيان متوافقة مع مواقف السلطة، في المقابل عملت أحزاب أخرى على إحراج النظام السياسي الجزائري وإرباكه بتأسيس ما يسمى "بالدبلوماسية الموازية". ومن ذلك نجد الأحزاب الإسلامية، الجبهة الاشتراكية FFS التي حاولت وضع جبهة من السياسات الخارجية المناقضة لسياسة السلطة الأمر الذي يؤثر على علاقاتها الخارجية، ويعطي انطباعا بإنعدام الاستقرار الداخلي الذي ينعكس من خلال تجانس وتلاحم مختلف الشرائح الاجتماعية حول قضايا السياسة العامة للبلاد وخصوصا السياسة الخارجية[2].

[1] عبد الباسط دودور، **مرجع سابق**، ص. 134،135.

[2] عبد الله بالحبيب، **مرجع سابق**، ص ص. 155-157.

- **نظرة تقييمية لنظام الحكم بالجزائر:**

بالنظر لنظام الحكم بالجزائر يمكن القول أن الحياة السياسية والتمثيلية كانت ولفترة طويلة تحت نظام الحزب الواحد، فتعرضت المعارضة لعمليات منالإقصاء من المشهد السياسي بشتى الطرق. إلا أنه بتفاقم الأوضاع في نهاية الثمانينات تم إجراء تعديلات للإنتقال إلى الإنفتاح السياسي على كافة الإختلافات المجتمعية.

لكن سرعان ما دخلت البلاد في دوامة أمنية بموجب إعلان حالة الطوارئ؛ فوصف قضية من قبل الحكومة على أنها مشكلة أمنية يشرعن إستخدام وسائل إستثنائية، وهذا الإستخدام المفرط لمبررات أمنية يحول الممارسة الدستورية إلى تسلط من قبل الحاكم في اطار أمننة القضايا[1]. وبالتالي؛ تولي صانع القرار لإجراءات وضوابط من شأنها تكريسالسلطة الأبوية للنظام السياسي والتي رغم تأصيل مفهوم التعددية السياسية والحزبية في المجتمع الجزائري إلا أن النظام لم يطبق مفهوم التعددية على أرض الواقع بمفهومها الدقيق إلا نظريا، فمازال المجتمع الجزائري يعتمد على المفاهيم الموروثة القائمة على أسس التبعية والولاء للحاكم، وإن كان هذا المفهوم انتقل أو تطور من مفهوم العشائر القبلية الحزبية الأوسع رغم ما يذاع من أشواط كبيرة اتجاه عصرنة وديمقراطية الحكم. فرغم أن الدستور نص صراحة على وجوب التعددية الحزبية وإعطاء المواطن حقوقه الأساسية في الانتخابات وغيرها من أشكال الممارسة السياسية إلا أن الواقع يثبت بعض أشكال القمع في توجه الأفراد والمجموعات من المشاركة في صنع القرارات[2].

كما أن طبيعة النظام السياسي الجزائري المتراوح ما بين شبه الرئاسي والرئاسي يجعل السلطة الفعلية تبقى في يد الرئيس. وبالتالي فإن منطق النظام الرئاسي لا يبقي على التوازن بقدر تكريسه لمنطق هيمنة طرف على باقي الأطراف؛ فتصبح عملية المشاركة السياسية مرتبطة بهيمنة منطق جديد أي منطق ربح بعض الأشياء عوض خسارة كل شيء غير منطق النظام الرئاسي بل يظهران على أنهما متعارضان إذ وكأننا نحاول لتأسيس نظام سياسي ضمن نظام حكم متناقض[3].

---

[1]Barry Buzan, **People, States, And Fear The National Security Problem In International Relations** (United Kingdom: Wheatsheaf Books LTD, 1983), P. 157.

[2]Mohamed Brahim, **Le Pouvoir En Algérie Ses Formes D'expression Institutionnelle**, (Alger: Office Des Publications, 1995), P. 133.

[3]Mohamed Brahim,**Op. Cit**, P 133, 134.

المطلب الثاني: النظام السياسي المغربي

-**النظام السياسي** في المغرب ملكي، ورد في دستور 2011 أن نظام الحكم بالمغرب يقوم على نظام الملكية الدستورية الديمقراطية والإجتماعية وأن السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالإستفتاء، وبصفة غير مباشرة على يد المؤسسات الدستورية[1]. ورغم هذا التنصيص الوارد في الدستور إلا أنه لا يرقى للملكيات البرلمانية. فهو يتميز بإحتكار الملك لعملية صنع القرار السياسي على خلفية اعتبار المؤسسة الملكية تشكل قلب النظام السياسي.

اتجهت الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في الخطاب السياسي قصد تأكيد سموها السياسي/الدستوري معتبرة الحكم يتصل برابطة بين الملك والشعب والتي تبقى حسب تعبير الملك الراحل **الحسن الثاني**"أكبر عامل في صنع تاريخنا المديد؛ فهي التي كفلت إستمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة أسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ وحوزة منيعة ومقومات محترمة"[2]. وفي هذا السياق يجدر الإشارة إلى أن الملك الحالي يعرف أهمية ماهية أمير المؤمنين؛ هذه الوضعية المغلفة بغطاء ديني والتي رجع إليها **الحسن الثاني** تمكن الملك **محمد السادس** لغاية اليوم من إحتلال حيز أو مجال ديني يصعب على الإسلاميين إفتكاكه منه. وهذا راجع لخصوصية النظام المغربي التي من خلالها يمتزج الدين بالحكم.

ويتراوح هذا النسق بين آليتين: آلية صيانة المواريث والتقاليد والإرتفاع بها إلى مستوى التمأسس، وآلية إطلاق مفاعيل التغير في شبكة العلاقات المنظمة للسياسة والسلطة[3]. والثقل كبير جدا لكل ملك، والمعادلة التي يجب العمل عليها هي كيفية تغيير كل شيء من أجل أن لا شيء يتغير. كيف يقوم بإصلاحات في نظام ملكي، مع العلم أن السلطة التنفيذية للعرش تتموقع ضمن نفس النظام. وهنا تكمن القوة الرائعة للجمود في الملكية المغربية التي تجد أصلها[4].

يتعايش النظام السياسي المغربي بين 03 أنواع من الدساتير: الدستور الصريح والدستور الضمني والدستور المطالب به. هذا التعايش يكتسب معناها في ظل هيمنة الدستور الضمني في الحياة والتنظيم

---

[1] دستور المغرب 1996، ف1و2.

[2] يونس برادة، "الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية"، الحوار المتمدن، ع. 1595. بتاريخ: 2006/06/28.

[3] عبدالإله بلقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر-حالة المغرب**، مرجع سابق، ص. 98.

[4] Souleiman Bencheikh, **Le Dilemme Du Roi Ou La Monarchie Marocaine A L'épreuve** (Rabat : Casa Express Editions, 2014), PP. 37,38.

الدستوري. هذه الهيمنة تنطوي على تعديل عميق لقواعد اللعبة السياسية المدرجة في الدستور، على الرغم من الاستقرار الدستوري الواضح الذي يعود إلى عام 1972[1].

أما في المجال الخارجي؛ فدراسة النظام المغربي ومساره التاريخي تبين لنا أنه نظام توسعي أي لديه نزعة للتوسع والتمدد من خلال الرغبة في الحصول على مزيد من الحيز المساحي المجاور من خلال إحتوائه وإتباعه لسلطته.

-الفواعل الرسمية في النظام السياسي المغربي:

1-**الرمز (الملك):** هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية. يمارس الصلاحيات الدينية المتعلقة بإمارة المؤمنين، والمخولة له حصريا. شخص الملك لا تنتهك حرمته، وللملك واجب التوقير والاحترام[2]. كونه رمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى لمؤسساتها، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وصيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات الأفراد والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة. هو ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة **حدودها الحقة**[3].

يحتكر الملك ثلاث مجالات رئيسية: الدين، الجيش، والسياسة الخارجية. فهو رمز دوام الدولة واستمرارها داخليا، ممثلها خارجيا، والقائد الأعلى للقوات المسلحة المسؤولة عن الدفاع عن مصالح الدولة داخليا وخارجيا[4]. أما من ناحية الصلاحيات الأخرى التي أعطاها الدستور للملك؛ فهو يصدر المراسيم التنظيمية. له حق التعيين وتفويض التعيين في الوظائف العسكرية[5]. أما فيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ أو 'حالة الإستثناء' فللملك -إذا كان الوطن مهددا أو إذا وقع من الأحداث ما من شأنه المساس بسير المؤسسات الدستورية- حق إعلان حالة الإستثناء بمرسوم ملكي بعد استشارة رئيسي المجلسين وتوجيه خطاب للأمة. فقد حدث في جوان 1965 أن عرف المغرب وقف العمل بالدستور وانفراد القصر بتوجيه

---

[1] Rqia El Mossadeq, **Consensus Ou Jeu De Consensus ? Pour Le Réajustement De La Pratique Politique Au Maroc** (Casablanca : Imprimerie Nadjah El Djadida, 1995), P. 117.

[2] دستور المغرب، الفصل41-46.

[3] دستور المغرب، الفصل 42.

[4] إسماعيل حمودي، "الإنتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول"، رؤية تركية، **مرجع سابق**، ص. 38.

[5] دستور المغرب، الفصل 53.

الحياة السياسية[1]، وتكرر الأمر في السبعينات؛ وهو ما يكرس سمو الملك فوق أي مؤسسة أو قانون. وعمليات مراجعة الدستور (1970،1980،1992،1996) كرست نسق هيمنة الملكية بشكل كبير. وبعد اعتلاء الملك الحالي العرش حاول إضفاء هالة للحداثة على النظام[2]. رغم حذف عبارة شخص الملك مقدس من الدستور. إلا أنه تم الإحتفاظ بصفة أمير المؤمنين.

هذه الإمامة بحسب **جون واتربوري (John Waterbury)** كانت تتقاطع في الحدود بين بلاد المخزن* المسيطر عليها عسكريا من قبل السلطان، وبلاد السيبا أو السائبة وهي البلاد الهامشية التي ترفض سلطان المخزن وتدفع الضريبة[3]. ومن هنا يبرز المخزن كنظام داخل النظام؛ فالمخزن يشكل وجه المغرب السياسي ومظهره الماثل للمشاهد؛ يظهرفي صورة بناء هرمي؛ قمته السلطان؛ وقاعدته القبائل العربية دون غيرها بإشتمالها الجيش السلطاني، تتألف الروابط بين القمة والقاعدة من الوزراء والقواد من جهة، والأعيان والعلماء ورجال الزوايا في أحوال مصالحتها مع السلطان من جهة أخرى. فهو بذلك؛ إجماع بين سلطتين: دينية ولائكية يمسكهما السلطان معا، وبالتالي فإن النجاح أو الإخفاق في تحقيق اللحمة التي تضم عناصر المخزن كلها تؤول للسلطان في الأخير. والفاحص للمخزن يجد نفسه أمام ثنائية الظاهر والباطن: ظاهره هو طابع التنظيم السياسي للدولة الإسلامية. وباطنه (الحقيقي) هو خضوعه بما يصح القول فيه لمنطق الدولة القاضي بمزاحمة الدين[4].ذهب الباحث جرمان عياش لإبراز أن العلاقات بين المخزن والسيبا تتبين من خلال بلورته لأحدى الوظائف الإجتماعية التي كانت تقوم بها الدولة المغربية وهي وظيفة أساسية ومع ذلك تم تجاهلها، وعنا بها التحكيم والمصالحة في النزاعات أو الصراعات بين مختلف الفئات الإجتماعية[5].

---

[1] صلاح العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، **مرجع سابق**، ص. 41.

[2] أوتاواي، رايلي، مرجع سابق، ص. 08.

*المخزن كان يعني في الأصل نخبة من خدام القصر وحكام الجهات والأقاليم والضباط العسكريين ليشمل بعدها كل الأشخاص الذين يخدمون الملكية ويرتبطون بها عبر شبكات قوية للمحسوبية والمحاباة، وبما أن الملكية تسيطر حتى على الموارد الإقتصادية فإن الإنضمام للمخزن كان يمثل مفتاح الإرتقاء الإجتماعي وضمان الأمن والحماية.

[3] Charles Saint-Prot, **Op. Cit.** P. 20-24.

[4] سعيد بنسعيد العلوي، **الوطنية والتحديث في المغرب: مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 1997)، ص ص. 26،27.

[5] جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، مرجع سابق، ص. 146.

2- <u>الحكومة</u>: هي مسؤولة أمام الملك وأمام مجلس النواب. تتألف من رئيس الحكومة والوزراء، ويمكن أن تضم كتابا للدولة[1]. وبقاؤها رهن بثقة الملك أولا، والثقة الواجبة على مجلس النواب. نصت الدساتير على أن "الملك يعين الوزير الأول والوزراء"[2]؛ إلى أن جاء تعديل دستور عام 1992 لينص على أن: "الملك يعين الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة يعينهم الوزير الأول"[3]. وبهذا؛ يتم تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. أما أعضاء الحكومة فيتم تعيينهم بإقتراح من رئيسها[4].

إتجهت عملية صنع القرار الداخلي والخارجي للمملكة نحو اتخاذ نمط تقليدي يختلف عن النمط الغربي، فالملكيات البرلمانية تعرف نوعا من الإستقلالية لرئيس الحكومة أو الوزير الأول في اتخاذ القرارات، وهو ما يتنافى مع الممارسة السياسية بالمغرب. فالقرار المغربي في عملية صنعه يعتبر قرارا **ملكيا** ينفرد به الملك. وبالتالي؛ يمكن القول أن للديمقراطية المغربية خصوصياتها الذاتية، تنبع من طبيعة المُلك بالبلاد؛ فالديمقراطية بالمغرب تختلف عن الديمقراطية بمفهومها الغربي إذ تتخذ طابعا مقدسا -إن صح القول- في طبيعة الرابطة بين الملك وشعبه من خلال البيعة. لكن هذه البيعة أدخلت تطبيقات أخرى كتقبيل اليد والركوع اللذان لا يمتان بصلة للدين الإسلامي[5].

<u>3-السلطة التشريعية</u>: يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه[6].

-سلطة البرلمان: يصدر القانون عن البرلمان، ويمكن أن يأذن للحكومة بأن تتخذ -في ظرف زمني محدود ولغاية معينة وبمقتضى مراسيم في مجلس الوزراء- تدابير يختص القانون عادة بإتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها، غير أنه يجب عرضها على البرلمان قصد المصادقة عند إنتهاء

---

[1] دستور المغرب، الباب الخامس، الفصل 87.

[2] فهد عايد الغبين، **الإصلاح في الأنظمة العربية دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجا (2010-2013)** (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 147.

[3] دستور المغرب، الفصل . 64.

[4] دستور المغرب، الفصل. 47.

[5] Bencheikh, Op. Cit, PP. 74- 76.

[6] دستور المغرب، الفصل 60.

الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها. ويبطل قانون الإذن في حال وقوع حل مجلس النواب. ومن ناحية إقتراح القوانين فقد إعطاها الدستور المغربي للوزير الأول ولأعضاء البرلمان[1].

4-المؤسسة الأمنية: تلعب منذ تأسيسها دورا سياسيا خفيا وأساسيا في آن واحد؛ شكلت منذ البداية الأداة القمعية الرئيسية للحكم الملكي في مواجهة المعارضة السياسية؛ إذ كان يتم من خلالها إعتقال واختطاف وتعذيب المعارضين أو الذين يشكلون تهديدا لسياسة المخزن. وتقوم هذه الأجهزة بالتجسس والإستخبار على الهيئات والمنظمات السياسية المعارضة[2]. كما تعمل على ضمان حماية النظام بتوفير الحماية الشخصية للملك وعائلته خلال التنقلات والحفاظ على استقرار النظام عبر قمع المعارضة[3]. تجد جذور تأسيسها في التعاون المغربي الفرنسي بوضع هيكل تنظيمي للأمن بالمغرب شبيها بالهيكل الفرنسي؛ فنشأت قوات التدخل السريع وقوات الأمن إلى جانب مصالح أخرى كالإستعلامات ومحاربة التجسس ووقاية التراب الوطني وفرق خاصة تقوم وتنحل حسب الظروف[4].

وفي هذا السياق؛ نص الدستور: "يُحدث مجلس أعلى للأمن، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد، وتدبير حالات الأزمات، والسهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة. يرأسه الملك، وله أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماعه. يضم المجلس في تركيبته (إضافة لرئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية) الوزراء المكلفين بالداخلية، والشؤون الخارجية، والعدل، وإدارة الدفاع الوطني، وكذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية، وضباط سامين بالقوات المسلحة الملكية، وكل شخصية أخرى يُعتبر حضورها مفيدا لأشغال المجلس[5].

-**الأحزاب السياسية:** بشأن الحياة الحزبية بالمغرب؛ فالإختيار كان واضحا بشأن إقرار تعددية على الطراز الغربي. إضافة لذلك؛ فإن هذه الأحزاب كانت لها مكانة ودور في إرجاع الملك من المنفى (حزب الإستقلال) مما دفع في ظل ظروف إقليمية ودولية إلى نقل التسوية مع فرنسا إلى حيز التطبيق. وتم

---

[1] دستور المغرب، الفصل. 70.

[2] محمد شقير، **المؤسسة الأمنية بالمغرب بين حماية النظام وسلامة المواطن** (الدر البيضاء: إفريقيا الشرق، 2016)، ص. 07.

[3] محمد شقير، **مرجع سابق**، ص. 07.

[4] محمد شقير، **مرجع سابق**، ص. 60.

[5] دستور المغرب، الفصل 54.

تحقيق الإستقلال على يد أطراف التركيبة المغربية[1]. وبهذا؛ فقد كانت النخب السياسية منذ النشأة جزء من المخزن لكنه الجزء الإصلاحي فيه[2].

وعموما؛ يمكن تقسيم الأحزاب الفاعلة في فترة الملك الحسن الثاني[3]،كالتالي:

أ- **كتلة الوفاق اليمينية:** وتضم حزب الحركة الشعبية (1959)، الحزب الدستوري (1983)، الحزب الوطني الديمقراطي (1981)، الحركة الديمقراطية الإجتماعية (1997). تجمعت هذه الأحزاب في كتلة بدعم من القصر؛ حيث إجتمعت على مبادئ حفظ النظام الملكي في وجه المعارضة.

ب- **الكتلة الديمقراطية (اليسار):** حزب الإستقلال(1944)، حزب التقدم والإشتراكية(1974)، حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية (1975)، حزب العمل الديمقراطي الشعبي (1983)، الإتحاد الوطني للقوات الشعبية (1959). تميزت علاقة المعارضة بالنظام بالتوتر لفترات طويلة؛ حتى عام 1993 حين عرض الملك على المعارضة فكرة التناوب على السلطة (الحكومة).

ت- **أحزاب الوسط:** هي أحزاب وقفت على مسافة بعيدة نسبيا مقارنة بأحزاب اليمين؛ بمؤازرتها لبعض أفكار اليسار؛ وهي التجمع الوطني للأحرار.

عمدت الملكية في التسعينيات إلى بلورة توازن جديد تمثل في طرح "التناوب التوافقي" قام على أساس إشراك المعارضة التاريخية في العمل الحكومي كطرف مركزي مع تعيين الوزير الأول منأعضائها ممثلا في الكاتب الأول الأمين العام لحزب الإتحاد الاشتراكي. فكان قيام حكومة إئتلاف في أفريل 1998عقب التعديلات الدستورية عام 1996 وتشكيل غرفتي البرلمان؛ وهي ثاني حكومة يرأسها أحد قادة المعارضة منذ الإستقلال. وتمثل 'حكومة التناوب' الثمرة الطبيعية لسقوط الجدار النفسي بين المعارضة والسلطة الذي بدأ منذ أكثر من عشرين عاما[4]. فتم التحول من الصراع على السلطة بين أحزاب الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية ليصبح بين الأحزاب السياسية حول المشاريع الإصلاحية[5]. دامت التجربة أربع سنوات

---

[1] المساري، **علال الفاسي حضور وعطاء ودور**، **مرجع سابق**، ص. 109.

[2] بلقزيز، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر-حالة المغرب**، **مرجع سابق**، ص. 105.

[3] الغبين، **مرجع سابق**، ص ص. 129-134.

[4] بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 98-124.

[5] محمد المساوي، "جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي"، في مجموعة مؤلفين، **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2013)، ص. 117.

(1998-2002)، وأسهمت في بداية القطيعة مع منطق الإستمرار الحزبي في مواقع محددة سلفا داخل المؤسسات[1].

وبهذا؛ أدى تحسن الأوضاع السياسية منذ 1996 إلىانتخابات أقل فضائحية (1997، و2002)، وحكومة إئتلافية قادها الحزب الرئيس في اليسار (حكومة عبدالرحمن اليوسفي)[2].

كما عانى الحقل السياسي المغربي للفترة 2007-2011 تقاطبا حادا بين حزب العدالة والتنمية، وحزب الأصالة والمعاصرة الذي أسس عام 2008 على يد كاتب الدولة بوزارة الداخلية **فؤادي عالي الهمة** بعد استقالته من الداخلية 2009 وبعد تبوئه مكانة حزبية متقدمة بدأت المواجهة بينه وبين حزب العدالة والتنمية[3].

أما الأحزاب الفاعلة في فترة الملك الحالي فهي: حزب العدالة والتنمية (الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية سابقا) وهو حزب إسلامي معتدل نشط رسميا أواخر 1998؛ أطلق عليه 'إسلاميو القصر' لأن أعضاءه من حركة الإصلاح والتجديد المغربية[4].أوكل إليه تشكيل الحكومة بعد فوزه بالأغلبية[5].

وبهذا؛ يمكن القول أن النظام الحزبي المغربي يندرج -ولو من **الناحية الشكلية على الأقل**- في اطار الأنظمة التي تعتمد على تعدد الأحزاب. أما **من حيث الجوهر**، فإنه بالنظر للنشاط الحزبي، يمكن القول أن وظيفة الأحزاب في النسق السياسي المغربي تبقى محدودة مرتبطة بعوامل موضوعية (كالإطار الدستوري وطبيعة النظام السياسي) وأخرى ذاتية، ترتبط ببعض الإختلالات التي تعيشها الأحزاب المغربية في حياتها الداخلية، فلا معنى للحديث عن الصعوبات التي تواجه الأحزاب السياسية لبرامجها -إذا كانت لا تتوفر أصلا على برامج- كما أنه لا معنى للحديث عن عوائق دستورية تحول دون ممارستها لوظائفها

---

[1] يونس برادة، طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، موقع الجزيرة نت، متاح على الرابط: http://www. aljazeera. net/specialfiles/pages/632d515e-a084-45e9-908d-bdb042e646d4

[2] بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر-حالة المغرب، **مرجع سابق**، ص. 166.

[3] حميد بحكاك، "أثر الأغلبية التي يقودها حزب العدالة والتنمية في التحول الإجتماعي والسياسي في المغرب"، رؤية تركية، **مرجع سابق**، ص. 44.

[4] مهدي جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 307.

[5] الغبين، **مرجع سابق**، ص. 136.

إذا كانت لا تسعى لتفعيل "الإمكانيات الدستورية" الموجودة[1]. وفي ظل هذا المجال المحدود للتأثير الذي حصرت ضمنه الأحزاب؛ إنتقل العمل الحزبي إلى ممارسات مصلحية ترنو للمناصب والمراكز وتنشد المواقع دون أي تأثير على مستوى العمل السياسي العام، وكأن الأمر متعلق بجماعات ضاغطة محدودة أكثر منها هيئات سياسية عامة[2].

يمكن القول أن الهندسة الدستورية التي جاء بها دستور 2011، وإن كانت تقر باستقلالية السلطات فإنها تعني السلطات الأدنى من المؤسسة الملكية التي تسمو على جميع المؤسسات بموجب النظرة التقليدية التي حكمت العلاقة بين السلطات في النظام السياسي المغربي منذ دستور1962. فإن كان حضور النزعة البرلمانية في الدستور المغربي يطبع العلاقة بين الحكومة/البرلمان، فإن هذه العلاقة حالما تنتفي بالتطرق لعلاقة هاتين المؤسستين بالمؤسسة الملكية، حيث يستمر تحكم الملك في توجيه السلطة التنفيذية من خلال المجلس الوزاري، وبتبعية البرلمان للملك من خلال آلية الحل وطلب القراءة الثانية للنصوص التي صوت عليها البرلمان والحلول محله في حالة الاستثناء[3]. وبالتالي يبقى الملك أب المشرع وأب المنفذ حسب ما طرحه الملك الراحل الحسن الثاني.

-**السلطة القضائية**: نص الدستور على استقلالها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما نص على انشاء محكمة عليا للعدل لمحاكمة الوزراء. وكذا المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، والغرفة الدستورية للمجلس الأعلى أهم صلاحياتها النظر في الطعون النيابية وصحة عمل الإنتخابات[4].

ما يجدر الإشارة إليه أن القضاء في المغرب مستقل فقط عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث تصدر وتنفذ الأحكام بإسم الملك الذي يعين القضاة بظهير شريف باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء؛ وقضاة الأحكام لا يعزلون ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون[5].

---

[1] أحمد بوز، "الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/10/14، على الساعة: 14:54، على الرابط: https://www. aljabriabed. net/n96_01bouz. htm

[2] برادة، **مرجع سابق**، ص. 05.

[3] عبدالإله سطي، "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع. 50، 49، شتاء-ربيع 2016، ص. 84.

[4] مفرج وآخرون، مرجع سابق، ص. 172.

[5] مالكي أحمد، "المغرب واشكالية توزيع السلطة"، مجلة الديمقراطية، ع. 22، د. ت. ن، ص. 02.

إن الفاحص لهذه الأدوار والمتفاعلة والمتداخلة فيما بينها يقر بأنه ما لم يتم الحد من سلطات الملك لفائدة مؤسسات لا تخضع له وبالتالي جعل هذه المؤسسات تشكل سلطة موازية لسلطته؛ فإن الحديث عن الديمقراطية في المغرب يبقى موضع نقاش[1].

-الفواعل غير الرسمية في صناعة النظام السياسي المغربي:

- **جماعات الضغط:** كرس الدستور الحق النقابي من خلال النص على مساهمة المنظمات النقابية للأُجراء، والغرف المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الإجتماعية والإقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها وفقالمايحدده القانون، وخصوصا القواعد المتعلقة بتأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها، وكذا معايير تخويلها الدعم المالي للدولة، وكيفيات مراقبة تمويلها[2].

- **وسائل الإعلام:** جاء في الدستور: "حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية..... تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الإستفادة من هذه الوسائل، مع إحترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي"[3].

- **الرأي العام:** أكد الدستور على الحق في تأسيس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وممارسة أنشطتها بحرية شرط إحترامها للتسيير المطابق للمبادئ الديمقراطية وفي نطاق احترام الدستور والقانون. وأن تساهم الجمعيات المهتمة بالشأن العام والمنظمات غير الحكومية -في اطار الديمقراطية التشاركية- في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها[4]. وقد ورد في دستور 2011: "للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة"[5]. حرية التعبير عن الرأي مكفولة دستوريا: "حريات الإجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسيس الجمعيات، والإنتماء النقابي والسياسي مضمونة.

---

[1] أوتاواي، رايلي، **مرجع سابق**، ص. 06.

[2] دستور المغرب، الفصل08.

[3] دستور المغرب، الفصل28.

[4] دستور المغرب، الفصل12.

[5] دستور المغرب، الفصل28.

ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات[1]. وقد كانت مبادرة الملك لخلق هيئة الإنصاف والمصالحة بغرض تسليط الضوء على سنوات القمع وتحقيق العدالة للضحايا أحد العوامل الدافعة لجلب الرأي العام والحصول على التأييد، ولو كان نسبيا[2]

-المحدد المجتمعي: يمثل المجتمع المغربي وحدة عرقية ولغوية. أغلبيةالمغربيون عرب مسلمون، إلى جانب أقليات عرقية ولغوية أخرى. فالمغرب بحسب ديباجة الدستور موحد بإنصهار كل مكوناته العربية والأمازيغية بلهجاتها، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. كما أن الهوية المغربية تتشبث بقيم الإنفتاح والتسامح والحوار والتفاهم المتبادل بين الثقافات والحضارات الإنسانية.[3]

التغلغل اليهودي في مراكز صنع القرار المغربي: نخبة لابأس بها في المغرب: جودة التعليم خولتها تولي مناصب هامة بالمملكة، إضافة لسياسة فرنسا التي منحت تسهيلات لشركات يهودية مغربية من أجل رعاية مصالحها بالمملكة، وهو ما أدى لتعاظم الدور اليهودي في الدوائر الإقتصادية والسياسية في المغرب. وحافظ اليهود بعد الإستقلال على الوضع المتميز. يؤكد المهدي المنجرة: "هناك لوبي إسرائيلي يبلور القرارات الحاسمة والمهيمنة في المغرب". وصل اليهود إلىجهاز الإستخبارات المغربية وكانوا وراء فشل محاولتي إغتيال الملك الحسن الثاني 1974/1972. ولا تزال تحافظ الأقلية اليهودية على مكانتها بالمغرب.

- يحمل المغربيون مجموعة قيم وتقاليد إجتماعية إتسمت بالإيجابية والحيوية، يمكن إجمالها فيما يلي:

-الولاء القومي: أو الولاء للأسرة الحاكمة حيث مضى أكثر من ثلاث قرون على سيطرتها على زمام الأمور بالمغرب، ورغم الأزمات تمكنت من تجاوزها[4]. وهو ما وَلَّدَ لدى المغربيين إحساس بالإفتخار والإعتزاز بقوميتهم، فيستذكرون دورهم ومكانتهم عبر التاريخ ووصولهم للضفة الأخرى من المتوسط.

-تقديس الدولة: كونها رمز الوحدة وأداة المنجزات الحضارية، مصدر العزة والشرف. يرون فيها منظومة مجتمعية يترأسها ملك يجب إحترامه كونه رئيس السلطة العليا وصاحب القدسية والجاه والشرف.

---

[1] دستور المغرب، الفصل29.

[2] Martine Gozlan, **Tunisie, Algérie, Maroc : La Colère Des Peuples** (Paris : Ed. Archipel, 2011), P. 147.

[3] ديباجة دستور المغرب.

[4] علي سلمان صايل، "النظام السياسي في المملكة المغربية – قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية"، دراسات دولية، العراق ع. 53، ص. 47.

-**العمل الجماعي:** يميل المغربيون للإنتماء للجماعة والتكيف معها، وهذا راجع لطبيعة الخلق القومي لديهم، الذي من خصائصه حب العمل الجماعي والإيثار وتحمل المسؤولية والتعاون.

وقد برز دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد من خلال تدعيم القرارات المتخذة في مجموعة من المجالات (كمدونة الأسرة، إعادة الإعتبار للثقافة والهوية الأمازيغية كمكون أساسي للبلاد، والمصالحة مع الماضي) ودوره أيضا في إنجاح ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خدمة للأجندة السياسية للبلاد[1].

- **السياسة الخارجية في النظام المغربي:**

حَدَّدَ القانون الأساسي حتى قبل الدستور الأول للمملكة السياسة التي يجب أن يتبعها المغرب في الميدان الخارجي فأقر سياسة الحياد وعدم التبعية لأنها بنظر صانع القرار أحسن وسيلة للمساهمة في حفظ السلام العالمي. كما أعلن تعلقه بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ مؤتمر باندونغ ووفائه لجامعة الدول العربية وتمسكه بتقوية الوحدة الإفريقية، ومحاربة السلالية والإستعمار بجميع أشكاله[2]. وقد ورد فيه: "...وإدراكا منها لضرورة إدراج عملها في اطار المنظمات الدولية، فإن المملكة المغربية، العضو العامل النشيط في هذه المنظمات، تتعهد بالتزام ما تقتضيه مواثيقها، من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، كما تؤكد عزمها على مواصلة العمل للمحافظة على السلام والأمن في العالم"[3].

تأثرت السياسة الخارجية المغربية كثيرا بما طرأ على البلاد من تغيرات في الأوضاع الداخلية؛ أبرزها حالة الطوارئ المعلنة وانفراد الملك بإدارة شؤون البلاد؛ فإقترن هذا التغير بتجميد المشكلات التي كانت تسبب للمغرب إحراجا سواء في الدائرة المغاربية أو الإفريقية، ويمكن وصف السياسة الخارجية المغربية أنها تتسم بالتحفظ والحيطة؛ بل بالسلبية التي تذهب في بعض الأحيان إلى حد التضحية ببعض المبادئ الأساسية التي سَطَّرَتها الدولة في السنوات الأولى للإستقلال، وتبدو هذه السلبية واضحة في معالجة كثير

[1] عبدالجلال مراحي، "السياسة الخارجية في الدستور المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 35، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2012، ص ص. 64،65.

[2] مفرج وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 166.

[3] دستور المغرب. الديباجة.

من القضايا العربية الهامة[1]. كما أنه خلال حرص الملك الحسن الثاني عام 1994 عقب الإنتخابات النيابية التي أجريت في ظروف أتاحت تحقيق خطوة للأمام حيث إلتزم الملك بان يتم تشكيل الحكومة الجديدة وفق نتائج هذه الإنتخابات. كما أن التوافق العام بين مختلف التيارات السياسية تجاه القضية الصحراوية وفر جسورا مفتوحة بين الحكم والمعارضة. وساهم قرار المعارضة بالتصويت لمصلحة مشروع التعديلات الدستورية الذي طرحه الملك سبتمبر 1996 في تقوية هذه الجسور[2].

أما في فترة الملك الحالي فقد حدد الخطاب الملكي 31 جويلية 2009 للذكرى العاشرة للعرش ست مصالح وطنية للسياسة الخارجية[3]، وهي:

- ✓ قضية الصحراء والبناء المغاربي
- ✓ التضامن مع قضايا وهمومالعالم العربي والإسلامي
- ✓ تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الإفريقية الشقيقة
- ✓ مضاعفة الجهود للتفعيل الأمثل للوضع المتقدم مع الإتحاد الأوربي
- ✓ الإنخراط في المبادرة الواعدة للإتحاد من أجل المتوسط
- ✓ الإنخراط الفعال في الأجندة متعددة الأطراف وفي حل القضايا العالمية الشمولية.

- **نظرة تقييمية لنظام الحكم بالمغرب:**

بالنظر لنظام الحكم بمملكة المغرب يمكن القول أن الحياة السياسية والتمثيلية تعطلت بمقتضى قرار إعلان حالة الإستثناء؛ وتلقى الشارع الإجتماعي والسياسي ضربة موجعة خلال وبعد إنتفاضة 1965/03/23، وحصل الصدام المسلح بين السلطة وقسم من المعارضة في أحداث 1973/03/03، وتعرضت الأحزاب الوطنية لعملية إقصاء كاملة من المشهد السياسي في امتداد إنجاب كائنات سياسية اصطناعية –من باب تزوير التمثيل– من قبيل 'جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. وعموما؛ فقد

[1] العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، السياسة الدولية، ع. 13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1968، ص. 55.

[2] التقرير الإستراتيجي العربي 1997، القاهرة 1998، ص. 135

[3] المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نص الخطاب متاح على الرابط:
Http://Www.Indh.Ma/Ar/Discour28.Asp

إنتهارت علاقات الإنفتاح المتبادل بين الطرفين لتشهد الحياة السياسية لحظات عسر وضعت الإستقرار الوطني في حالة الصدع[1].

فبعد حدوث أزمة سياسية عام 1965 والتي هددت الملكية تم إعلان حالة الطوارئ وتولى الملك للسلطات التشريعية والتنفيذية، وإعلان دستور جديد في 1970 رفضته الجبهة الوطنية. وفي 1971 حدثت محاولة إنقلاب فاشلة، وأعلن الملك دستور جديد 1972 يَحُدُّ من سلطاته ورفضته أيضا الجبهة الوطنية[2]. وما عقبها من أحداث أهمها تعرض الملك لمحاولة إغتيال 1972* وانتحار الجنرال **أوفقير** أقرب رجاله في أعقابها[3]. وسرعان ما حدث إنقلاب آخر من قبل أطراف مسلحة أحدثت إضطرابات في عدة مناطق من المملكة من قبل المعارضة المغربية عام 1973. حقيقة أنه تم إنتخاب برلمان قبل محاولة إنقلاب الصخيرات عام 1971، إلا أن هذا البرلمان لم يصمد طويلا وبالتالي لم يكرس الحياة الطبيعية الدستورية للتمكن من إجراء المصادقة على الإتفاقية..... فبتفاقم أزمة نظام الحكم في المغرب في أوائل السبعينات بسبب الصراع بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة في إقتسام السلطة، وكان ذلك من بين الأسباب التي دفعت النخب العسكرية إلى التآمر لقلب النظام لمرتين بفارق سنة، وتدخل كطرف ثالث في الصراع على السلطة يهدد كل من النظام الملكي وأحزاب المعارضة[4].

وفي الآونة الأخيرة؛ حاول المغرب الخروج بأقل الخسائر من عاصفة الثورات العربية، وإيجاد طريقه الديمقراطي الخاص؛ فالرهانات السياسية تبقى كبيرة، والوضع الإقتصادي متوتر في بلد هو آخر الملكيات حيث الملك فيه يحكم ويسود. وبروتوكول القصر عرف كيف يساير تحولات العصر. ففي محاولة الملك لتفادي وصول عدوى الثورات العربية جاءت خطوة إستباقية لتكسير إيقاع الإحتجاجات فالملك عرف كيف يتكيف مع متطلبات المرحلة بالتصديق على دستور 2011/07/01، وتنظيم إنتخابات تشريعية في نوفمبر

---

[1] بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر–حالة المغرب، **مرجع سابق**، ص. 117.

[2] مفرج وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 172.

*في 10 جويلية 1972 خلال الإحتفال بعيد ميلاد الملك 42 في قصره بالصخيرات قرب الرباط داهم 1400 مسلح على غفلة وأطلقوا النار على الحضور (880 شخص من كبار المسؤولين في الدولة). مخططي الإنقلاب: محمد مدبوح (مدير أمن الملك) وأمحمد عبابو (ملازم عقيد).

[3] مفرج وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 173.

[4] محمود صالح الكروي، عبدالوهاب عبدالعزيز أبوخمرة، "موقف أحزاب المعارضة في المغرب من المحاولتين الإنقلابيتين 1972–1972"، مج. 11، ع. 43، السنة الحادية عشر، ديسمبر 2015، ص. 20.

2011 نتج عنها وصول 'حزب العدالة والتنمية الإسلامي' للحكم[1]. أما في المجال الخارجي؛ فقد جاء الدستور الجديد لتكريس تربع المؤسسة الملكية على التحركات الخارجية للبلاد؛ فالفاعلون على المستوى الخارجي يعملون بإسمه ويلتزمون بتعليماته، لذا فإن إستئثار المؤسسة الملكية بممارسة السياسة الخارجية، يفرغ الدستور الجديد من محتواه في المجال الخارجي ويدفع للقول أنه لم يأت بجديد ولم يطرأ عليه تغيير نتيجة للسلطات والإختصاصات الكبيرة الممنوحة للملك بمقتضاه[2].

- **تحليل أثر النظام السياسي على الخيارات والتوجهات العامة للبلدين:**

يُعبر الإختلاف الحاد بين النظامين عن مشروعين متناقضين يبحث أحدهما عن فكر وعقيدة توسعية، في حين يفتخر الآخر بإنجازات الثورة وعازم على بناء دولة دون أدنى تنازل، وهو ما خلف نزاعا تمت تغذيته بحالات الإدراك الناشئة عن كون الآخر يشكل تهديدا أمنيا، مما أدى إلى تهميش عوامل مهمة تساعد على التسوية السلمية، وتبع هذا التناقض سياسة الرئيس السابق "أحمد بن بلة"اتجاه المعارضة (الإتحاد الوطني للقوى الإشتراكية) المهددة للنظام الملكي؛ إذ يقول: "المعارضة المراكشية كلها كنت أؤويها في مرحلة ما"[3]، كما سعى العاهل المغربي لتدعيم المعارضة داخل الجزائر، ويقول **فتحي الذيب** في هذا الشأن: "الملك الحسن الثاني أرسل إلى "محمد خيضر" بعض معاونيه بهدف ربط المعارضة الجزائرية بالسلطات المراكشية لتدعيمها ماديا ومعنويا"[4].

كان الملك المغربي في هذه الفترة في أمس الحاجة للتضامن حول شخصيته بسبب تنامي المعارضة السياسية وتزايد خطر إزاحته عن السلطة، كما أن مطامعه التوسعية ورغبته في الحصول على ما أمكن من ثروات صحراء الجزائر دفعته للمجازفة بإجتياح الأراضي الجزائرية طمعا في الحصول على المزيد من الحيز الجغرافي أو على الأقل بعض الإمتيازات للإستفادة من ثروات المنطقة، في هذه الفترة كانت الجزائر تعاني من إنشقاقات داخلية من شأنها إحداث حرب أهلية إن لم يتم تجاوزها فكان من الضروري تعبئة الجمهور وتوجيه الرأي العام إلى الخارج بغية تجاوز الخلافات الداخلية، وبالتالي توظيف فرصة

---

[1] مراحي، **مرجع سابق**، ص. 55.

[2] مراحي، **مرجع سابق**، ص ص. 56،57.

[3] أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر** (الجزائر: دار الأصالة، ط. 02، 2009)، ص. 261.

[4] بوزرب رياض، "النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988"، **مرجع سابق**، ص. 67.

الحرب لتوجيه الضغوطات الداخلية التي تهدده من خلال صرف الأنظار اتجاه العدو الخارجي مما يحقق ائتلافا داخليا فأصبح المغرب رهانا سياسيا بالنسبة للسياسة الداخلية للجزائر[1].

تتأثر قرارات السياسة الخارجية ذات الطابع النزاعي خصوصا بشخص الرئيس كونه صانع القرار، فنلاحظ الملك المغربي يعتبر نفسه مُخَولًا لإحياء فكرة المغرب الكبير مُندفِعا وراء نزعته التوسعية، يقابله القادة الجزائريين المتشبعين بروح الثورة والأفكار التحررية؛ معتبرين الجزائر رائدة النظم المساندة لحركات التحرر واعتبار أي اعتداء عليها بمثابة اعتداء على مجدها وتاريخها النضالي مما يؤثر سلبا على كيانها وصورتها أمام المجتمع الدولي[2].

عرفت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات سياسية جذرية في النظام الجزائري عقبتها أزمة أدت لعشرية سوداء بدأت في الإنفراج بعد تولي الرئيس الحالي "عبدالعزيز بوتفليقة" الحكم، وطوال هذه الفترة ظل الحكم الملكي المغربي مسيطرا رغم ما أبداه الملك "الحسن الثاني" من إستعداد لفتح مجال المشاركة السياسية والحريات أمام المعارضة غير أنها إعتبرت 'حريات مراقبة' ولم تخرج عن إطار الحكم الشمولي، وقد وصفته "**ليليان دايوت**" **(Liliane Dayot)**: "...رغم ما يحدث في المغرب من محاولات لفتح المجال السياسي إلا أن المملكة تبقى بلدا للممارسات غير العادلة وتقليص مجال الحريات الأساسية وتهميش المعارضة الحقيقية"[3].

يجدر الإشارة إلى بعض المؤامرات والمخططات التي تأخذ القسط الوافر في الحرب السرية التي يشنها جهاز المخابرات المغربية على الجزائر عامة وخصوصا المؤسسة العسكرية، فأهم ما ترغب المخابرات المغربية في الحصول عليه هو الوثائق السرية العسكرية المتعلقة بحرب الرمال، وملفات مكافحة الإرهاب والجوسسة للتمكن من تحويل ملف الصحراويين إلى بؤرة للتطرف والإرهاب، وبالتالي إرغام الجزائر على تفكيك المخيمات على خلفية إعتبار البوليزاريو منظمة إرهابية دولية وبالتالي اسقاط الحجة في أصل القضية المدرجة أمميا كقضية تصفية إستعمار[4].

---

[1]Stora, **Algérie–Maroc: Histoires Parallèles, Destin Croisés, Op. Cit,**P. 25.

[2]Abdelkhalek Berramdane, **Le Maroc Et L'Occident: 1800–1974,** Op. Cit, PP. 240–243.

[3]عبدالسلام قريقة، مرجع سابق، ص ص. 49،50.

[4]أنور مالك، **المخابرات المغربية وحروبها السرية على الجزائر**(الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ط. 01، 2011)، ص ص. 193،194.

تؤكد السياسية الخارجية الجزائرية دوما على مبدأ عدم التدخل الأجنبي بخلاف المغرب الأقصى الذي يلجأ لكسب دعم القوى الأجنبية وتأييدها لمواقفه، ففي الوقت الذي رفضت فيه الجزائر إقامة القاعدة العسكرية 'أفريكوم' معتبرة قرار إنشائها بمثابة إستهداف للسيادة الوطنية وتهديد للأمن الإقليمي سعى المغرب للتأكيد على إستعداده لإقامتها على أراضيه، حتى تم له ذلك. كما سمحت العلاقات المغربية المتميزة مع إسرائيل بإقامة علاقات وطيدة مع اللوبي الصهيوني ضمانا لتواصل الدعم الأمريكي خاصة فيما يخص القضية الصحراوية، وهنا يتضح الخلاف الجوهري بين النظامين في السياسة الخارجية.

يتعلق الإختلاف بين الطرفين بطبيعة التصورات والمشاريع التي يدافعان عنها ويطمحان لتجسيدها كونها تتعدى مستوى تصور الفرد إلى النظام السياسي بأكمله على إعتبار أن طبيعة الأنظمة السياسية تجعل من القائد وإيديولوجيته جوهر النظام السياسي. فالتباين الإيديولوجي وفلسفة الحكم التي تمثل الإطار المحدد للمواقف والإتجاهات تؤدي لزيادة إحتمال التضارب وتفاقم درجة تهديد نظام لنظام مخالف، وهو ما يبين أن المطالب الإقليمية ليست سوى ذرائع للتنازع بين نظامين مختلفين يعتبر كل واحد منهما مُهَددًا للآخر، فقد أدى إختلاف أنظمة الحكم إلى تعطيل كل آليات التقارب وثارت المخاوف المغربية من تهديد الجزائر للنظام الملكي بطبيعتها التحررية وإمكانية تحالفها مع المعارضة المغربية. كما يتخوف النظام الجزائري من النزعة التوسعية للجار الغربي والتي لطالما أكدتها الممارسة المغربية.

إن إختلاف نظامي حكم البلدين يعبر عن نهجين مختلفين يؤديان بالضرورة إلى تغليب المصالح القطرية على المصلحة المشتركة مع التركيز على ضرورة إعتبار أن الخطر يأتي من الجار، وهو ما يطبع علاقات البلدين منذ الإستقلال. فتضارب توجهات قادة البلدين يعكس تجربتين وتصورين مختلفين؛ مما يفسر تراجع خطابات الوحدة وعدم تفعيل القيم المشتركة للصالح المشترك. وهو ما يفسر طغيان المسار النزاعي بدل التكاملي في العلاقات البينية. كما تبرز طبيعة الصراع بين قائدين أحدهما يعتبر الآخر معرقل للوحدة المغاربية بنزعته التوسعية، والثاني متخوف من بروز مشروع يهدد تصوراته المعبأة بالقداسة والشرف العلوي. ولكون **المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية** بحسب تعبير المفكر الياباني "**كينشي أوهيمي**"[1]، فإنه من الأهمية بمكان توصيف البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي لمعرفة أثرها على طبيعة العلاقات البينية للبلدين. وهو ما سيتم تناوله في المبحث الموالي من خلال التركيز على الأدوار الخارجية للقوى التي تتنافس على المنطقة.

[1] كينشي أوهيمي، **الإقتصاد العالمي: المرحلة التالية–تحديات وفرص في عالم بلا حدود**، تر. مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص ص. 42،43.

المبحث الثاني: تأثير القوى الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية

إستعان المجتمع الدولي في كثير من محطاته التاريخية بمنهج توازن القوى كنظام ووسيلة لتنظيم العلاقات بين أعضائه لأن الأمر يشكل البديل الأفضل لتجنب الفوضى والهيمنة، وإن كان هذا المنهج لم يقف أمام وقوع صدامات وحروب بين الأمم المختلفة؛ فالأقاليم تشهد تنافسا للقوى الفاعلة في المجتمع الدولي. ومنطقة الدراسة لم تَخْلُ من هذه التجاذبات سواء في فترة الثنائية القطبية أو النظام العالمي الجديد تباعا لمصالح هذه الفواعل الدولية.

المطلب الأول: التضارب الأمريكي السوفييتي/الروسي على مناطق النفوذ

يلعب الوضع الإستراتيجي للدول أهمية بالغة في علاقاتهاالخارجية –سواء في اطار ثنائي أو جماعي– كون الجغرافيا هي بمثابة العنصر الدائم في السياسة. بمعنى أن الموقع الجغرافي له تأثير كبير في تحديد نوعية ومظاهر علاقات الدولة الخارجية. وفي هذا السياق؛ عرفت المنطقة المغاربية توجهات متباينة في السياسة الخارجية لبلدانها بما تمليه ترابطات المعطيات الداخلية بالبيئتين الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق؛ كان ميل الجزائر للإتحاد السوفييتي واضحا رغم دورها في الدعوة لعدم الإنحياز؛ في حين توجه المغرب نحو التحالف غير المشروط مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي شق طريق مستقل عن جيرانه المغاربة[1]. فالنسق المغربي رغم رفع الحماية لم يتخلص من التأثير الخارجي على دبلوماسيته، وظل خاضعا لبعض الإتفاقيات دفعت بتمحور السياسة الخارجية المغربية حول العلاقات مع الغرب[2]. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة لضمان إستمرار تواجدها العسكري بفعل تسرب الإتحاد السوفييتي للضفة الجنوبية للمتوسط وهو ما يهدد أمن إسرائيل بالمنطقة[3].

تأتي مكانة المغرب في الإستراتيجية الأمريكية في سياق تحكمه رغبة أمريكا بإستغلال الموقع الإستراتيجي للمغرب، فشكل موضوع القواعد العسكرية صلب إستراتيجيتها العسكرية بالمتوسط،

---

[1] Bencheikh, **Op. Cit**,P. 28.

[2] سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية،" رسالة دكتوراه (كلية العلوم القانونية والإجتماعية والإقتصادية، جامعة وجدة، 2002)، ص. 307.

[3] سميح قربع، "القواعد الأمريكية بالمغرب بين الدواعي الإستراتيجية بالمتوسط وأزمة فجر الإستقلال"، في: مجموعة مؤلفين، **المغرب والعالم المتوسطي دراسات في تاريخ العلاقات الدولية المغربية مابين القرنين 16م و20م**، مرجع سابق، ص. 98.

فخصوصية موقعه أهلته ليكون الخط الأمامي لأمريكا على خلفية إعتبار أن أي إضطراب يقع في المغرب يهم الولايات المتحدة الأمريكية كونه حلقة ربط بين أمريكا افريقيا وأوربا. وبناء عليه؛ أسست قواعد عسكرية أمريكية بالمغرب* تفجرت عنه أزمة كون وثيقة الإستقلال نصت على تحفظات الحكومة المغربية بخصوص هذه القواعد. إلا أنه سرعان ما تم السماح بإستمرار الإستغلال الأمريكي لهذه القواعد[1]. وتكررت إستخدامات المجال المغربي من قبل القوات الأمريكية لمَرَّات عدة؛ حيث وافق الملك **'الحسن الثاني'** في فيفري 1982 على استخدام المنطقة العسكرية للمطار الدولي بدار البيضاء والمطار العسكري بسيدي سليمان في حالة الضرورات القصوى سواء في الشرق الأوسط أو إفريقيا. وتكررت العملية عام 1988 إثر رفض إسبانيا إستقبال الطائرات الأمريكية على أراضيها[2].

الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى للتحجيم من دور الإتحاد السوفييتي بالمنطقة؛ هذا الدور يبرز سلوك الإتحاد السوفييتي الذي تتحكم فيه اتجاه المتوسط نزعة برية–بحرية موروثة عن القرن الثامن عشر**. ولإدراكها بأهداف السوفييت؛ فإن السعي للحفاظ على أنظمة سياسية موالية لواشنطن والغرب سيكون وسيلة في مواجهة الضغوط السوفييتية في افريقيا وكذا الصعوبات في وجه المصالح الإقتصادية الأمريكية.

والواضح أن السلوك السوفييتي كان يسير في ثلاث إتجاهاتفي حوض المتوسط[3]، وهي:

- ✓ السعي للحصول على امتيازات للتموين.
- ✓ إتخاذ مراكز حماية واعداد للأسطول ببعض الموانئ والمواقع الهامة المنتشرة بالشاطئ الجنوبي.
- ✓ خلق قوى محلية مؤيدة للصداقة والتعاطف مع القيادات السوفييتية مستفيدة من عنصر التجاذب الإيديولوجي بالمنطقة مما يمكنها من خلق حزام لابد وأن يخلق الشلل لأي متحرك.

---

* القواعد هي: قاعدة سيدي سليمان، قاعدة النواصر وبنجرير، قاعدة أخرى ببن سليمان، إضافة لقاعدة ليوطي–القنيطرة.

[1] سميح قربع، مرجع سابق، ص ص. 84–97.

[2] لعجال أعجال محمد الأمين، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006–2007)، ص. 219.

** القرن الثامن عشر: وصول روسيا للبحر المتوسط بعد هزيمة العثمانيين في حرب 1768–1774– ووضع حد لها بمعاهدة **كوتشوك كاينارادجي** بعد تدخل قوى أوربية خائفة من أثر هذا الإنتصار على تقسيم المجال العثماني. فالأسطول الحربي الروسي نزل البحر الأبيض المتوسط فقط خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ثلاث مرات: 1770، 1774، 1798، وفي جميع تلك النماذج لم يكن هدف السياسة الروسية سوى السعي نحو تحقيق أهداف عسكرية. لمزيد من المعلومات: كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، مرجع سابق، ص. 274.

[3] صلاح الدين أحلي، **مرجع سابق**، ص. 112.

وفي هذا الصدد؛ يجدر الإشارة لأن الطرف السوفييتي رغم إيديولوجيته المختلفة عن الإيديولوجية الغربية إلا أنه تمخض عن زيارة الملك "**الحسن الثاني**" إلى موسكو عام 1966 زيادة حجم الدعم الإقتصادي والعسكري الموجه للمغرب. وسعيا من موسكو للحفاظ على علاقاتها مع الجزائر؛تم إستخدام أسلوب الطرف الثالث (تشيكوسلوفاكيا) لإيصال شحنات العتاد العسكري للمغرب. إلا أن السلطات الجزائرية علمت بالأمر وسارعت لتوجيه احتجاجات للقادة السوفييت؛ فحاولت موسكو احتواء الأمر من خلال تسريع عملية تسليح وتحديث الجيش الجزائري بالشكل الذي يحول دون حدوث تفوق عسكري للمغرب بالمنطقة[1]. وهو ما يبرز جليا تبني سلوك حامل الميزان بغرض التحكم في قوى الطرفين والحيلولة دون تفوق الكفة لصالح أحدهما مما يُخِلُّ بميزان القوة بالمنطقة وبالتالي يؤثر في مصالح حامل الميزان.

فالجزائر حافظت على علاقات عسكرية راسخة نسبيا بالإتحاد السوفييتي؛ حيث كان هذا الأخير مزودها الأكبر –بلا منازع– بالمعدات العسكرية، ولكن بعد عام 1991 أصبحت علاقات الجزائر وروسيا متباعدة بشكل متزايد تبعا لظروف المرحلة (كما بيناه في الفصل السابق). أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد كان نفوذها التقليدي محدودا في الجزائر؛ وهو ما يفسر جزئيا سياسة واشنطن المتقلبة اتجاه الأزمة بالجزائر في التسعينات، ففي البداية؛ تميز الموقف بعدمالإعتراض على وصول الإسلاميين للسلطة شرط قبول اللعبة الديقراطية وعدم تحدي المصالح الأمريكية في المغرب العربي والشرق الأوسط[2]، وهذا من خلال ثلاث قضايا رئيسية وحيوية بالنسبة لأمريكا، وهي:

- أمن إسرائيل(عملية السلام في الشرق الأوسط)
- تحرير الإقتصاد (حرية التجارة)
- إمداداتالنفط (الأمن الطاقوي)

لكن سرعان ما تم إعتبار أن ما يحدث بالجزائر غير مقبول وأنه على النظام محاولة إيجاد حلول. أما بخصوص علاقاتها ومصالحها مع المغرب، فإن هذا الأخير اعتبر أنه في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية يمكنه التخلص من بقايا النفوذ الفرنسي، وهو ما يفسر كونه رغم الروابط القوية القائمة مع فرنسا إلا أنه اتجه بسرعة نحو الولايات المتحدة الأمريكية[3]؛ حتى صار حليفها الإستراتيجي خارج الناتو.

---

[1] حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، مرجع سابق**، ص. 75.

[2] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 69.

[3] العقاد، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، **مرجع سابق**، ص. 43.

هاتين القوتين وجدتا في ضعف الأنظمة السياسية للبلدين وفي تبعيتهما السياسية والإقتصادية والعسكرية اطاراملائما لإقامة شكل من أشكال التوازن بين المصالح السياسية والإستراتيجية مع الحلفاء وبين المصالح الإقتصادية–البراغماتية مع 'الأعداء' في المنطقة المغاربية. وكان لهذه المقاربة الفضل الكبير في ضمان مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي رغم إحتدام صراع الحرب الباردة بينهما[1]. ويذهب الكثير من المحللين للقول بأن ما حدث بين الجزائر والمغرب في تلك الفترة لم يكن سوى مسرحا للحرب الباردة بين القوى الكبرى.

وبموجب الإنتقال للنظام العالمي الجديد؛ يمكن القول أنه رغم اكتفاء روسيا بدور المتفرج بشكل عام في منطقة المتوسط خلال عهد الرئيس "**بوريس يلتسن**" **Boris Eltsine** للفترة 1991–1999، إلا أنها أظهرت في عهد الرئيس "**فلاديمير بوتين**" أهمية متزايدة بالمنطقة خصوصا في المجالين الطاقوي والعسكري، فَكَثَّفَت جهودها لتوثيق العلاقات ببلدان المنطقة؛ مما يشكل مصدر قلق بارز للدول الغربية التي يعتبر تنامي النشاط الروسي بالمنطقة تهديدا لمصالحها. ومع أن البحر المتوسط أصبح في عقد التسعينات من القرن العشرين بحيرة غربية عمليا، فقد تم تجديد التنافس في السنوات الأخيرة بين الدول الغربية –تتصدرها أمريكا– وبين روسيا في المنطقة[2]. والنتيجة هي أنه ثمة تنافس متجدد يبدو الآن بين الدول الغربية وروسيا في المنطقة؛ جله على إمدادات النفط والغاز من جهة، والتعاون العسكري مع بلدان جنوب المتوسط خصوصا في صفقات الأسلحة (كما سبق الإشارة إليه) من جهة أخرى.

وسعيا لتثبيت الوجود الأمريكي بالمنطقة؛ مَثَّلَت أولى خطوات التقارب مع الجزائربالإنضمام للحوار المتوسطي لحلف الناتو في 2000. كما أن التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص والجزائر شهد منعطفا مع أحداث 11 سبتمبر 2001، فنظرا لعلاقة الجزائر الوثيقة تقليديا بالإتحاد السوفييتي، كانت العلاقات الأمريكية الجزائرية متباعدة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى الفاعلة في المنطقة. لكن بعد المكاسب التي حققتها الجزائر في حربها على الإرهاب فُتحت صفحة جديدة في العلاقات بين الطرفين قادت تدريجيا إلى تقارب بلغ أطوارا هائلة في نهاية العقد الماضي؛ إذ شرعت أمريكا في سياسة جديدة ونشطة حيال المغرب العربي معترفة بالأهمية الجيوسياسية للجزائر[3]. في

[1] بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 74.

[2] لوتربيك، إنغلبريخت، **مرجع سابق**، ص. 36.

[3] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 70.

المقابل، نجد الرئيس الروسي "**فلاديمير بويتن**" خلال زيارته للجزائر أعلن أنها شريك أساسي لروسيا في البحر الأبيض المتوسط[1].

منذ انطلاق الحوار بين حلف شمال الأطلسي وبلدان حوض المتوسط في مارس 2000، توالت المناورات المشتركة وتطورت بين الحلف من جهة والجزائر والمغرب من جهة أخرى. فمثلا: على المستوى الإقتصادي فتح إتفاق التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية آفاقا جديدة للتبادل الإقتصادي، كما أن استثمارات الشركات الأمريكية في الجزائر ما فتئت تتطور ما يشير إلى حضور أمريكي بالمنطقة[2]، حيث تم توقيع الطرفين لإتفاق إطار للتجارة والإستثمار بغرض مضاعفة حجم المبادلات بينهما والسماح للشركات الأمريكية بالحصول على حصة أكبر من السوق الجزائرية خاصة في قطاع المحروقات، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر بالجزائر وتوجت هذه العلاقات بإنشاء المجلس الجزائري–الأمريكي للتجارة في جويلية 2001. وهنا توجهت السياسة الخارجية الأمريكية –في مُحاوِلات لتهيئة المناخ لإستثماراتها بالمنطقة– إلى تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب حماية لمصالحها؛ فجاء في خطاب كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية "**هيلاري كلينتون**" **(Hillary Clinton)** بمعهد الدراسات الإستراتيجية بواشنطن أن:"شمال إفريقيا هو المنطقة الأقل تكاملا عبر العالم؛ فالأمر يجب ألا يستمر هكذا"، وأن بلادها تساعد الشعوب المغاربية على إزالة الحواجز التجارية وإحداث وظائف وأسواق، معتبرة أن فتح الحدود بين الجزائر والمغرب سيكون خطوة مهمة في هذا الإتجاه. وهذا حفاظا على إستثماراتها بالمنطقة؛ فرأس المال الأجنبي جبان ولا يخاطر بالإستثمار في مناطق غير مستقرة لأن إحتمال الخسارة يكون أكبر.

عقب أحداث11سبتمبر 2001 أخذت الإدارة الأمريكية ترى في الجزائر حليفا مهما في 'الحرب العالمية على الإرهاب' لخبرتها في مكافحة الإرهاب بعد عشرية من التعامل مع الأمر[3].وبالتالي؛ إدراك الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية التنسيق الأمني مع الجزائر خوفا من امتداد الإرهاب، ولسمعة الجزائر كدولة رائدة بالمجال[4]. وهو ما أكده "**وليام بيرنز**" **(William Burns)** مستشار الدولة الأمريكي الخاص بشؤون

---

[1] مارتيناز، **مرجع سابق**، ص. 211.

[2] مارتيناز، **مرجع سابق**، ص. 195.

[3] لوتربيك، إنغلبريخت، **مرجع سابق**، ص. 23.

[4] مصدق، **مرجع سابق**، ص. 60.

شمال إفريقيا في زيارته للجزائر في 2002/12/09 بأن لواشنطن الكثير لتتعلمه من خبرة الجزائر بمحاربة الإرهاب[1].

يمكن تفسير السلوك الجزائري في السعي لتحسين العلاقات مع القوى الكبرى في العالم وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية بإدراك أهمية ذلك؛ فحضور القوى الإقليمية فوق الدولة ضمن الدائرة المغاربية والإفريقية له تأثير على أمن المنطقة، ويؤدي دورا حاسما في تحديد ميزان القوى الإقليمي، كما أن الجزائر لا تستطيع التفوق على المغرب مدعما من أمريكا وفرنسا خصوصا في سياق التنافس بينهما للعب أدوار محورية كون هذه الفواعل تتحكم في ميزان القوة من خلال التصرف وفقالسلوك حامل الميزان.

المتتبع للسلوك الأمريكي بالمنطقة يلاحظ أن التحسن الكبير للعلاقات الجزائرية الأمريكية يوازيه توطيد للعلاقات الأمريكية المغربية التقليدية. فعلى الصعيد الإقتصادي؛ تم توقيع إتفاق التبادل الحر في مارس 2004 بين المغرب وأمريكا. أما على الصعيد العسكري؛ فقد تقرر منح المغرب صفة الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الأطلسي في جوان 2004؛ فيما لم تمنح الجزائر هذه الصفة؛ يعني أن المغرب لم يفقد قيمته الإستراتيجية من المنظور الأمني الأمريكي بعد الحرب الباردة وأن العلاقات التقليدية بين البلدين لم تَحِدْ عن طريقها بل تعززت بقوة. وبقرارها هذا؛ تدخل واشنطن –بحسب تعبير الباحث **عبدالنور بن عنتر**– لعبة جديدة من التوازنات الإقليمية بالمنطقة المغاربية والتي يعتبرها أنها قد لا تكون رسالة موجهة للجزائر فقط، بل لأوربا أيضا، بمعنى أن واشنطن عازمة على إنزال إستراتيجيبالمنطقة المغاربية الواقعة تاريخيا تحت النفوذ الأوربي (فرنسا خصوصا)[2].

وفي سياق التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة عمدت واشنطن عام 2005 للإعلان عن مبادرة مشروع مكافحة الإرهاب في دول الصحراء، يضم: الجزائر، تشاد، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، السنغال، وتونس[3]. كما شهدت سنة 2007 سلسلة من المشاورات بين الإدارة الأمريكية وحكومات دول إفريقيا بما فيها الجزائر حول مسألة إقامة قواعد عسكرية؛ فرفضت الجزائر احتضان قاعدة **أفريكوم** على أراضيها وسعت لإقناع باقي الدول الإفريقية بالرفض؛ من منطلق ضرورة إطلاع الأفارقة أنفسهم بالقضايا الأمنية

---

[1] Martine Yans & John Phillips, **Algeria Anger Of The Dispossessed** (London: Yale University Press, 2007), P. 288.

[2] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص. 70–72.

[3] J. N. C–HILL, "**Identity In Algerian Politics: The Legacy Of Colonial Rule**" (London: Lynne Reiner Publishers, 2008), P. 185.

والدفاعية ومحاربة الإرهاب، وذلك بواسطة هياكل الإتحاد الإفريقي. كما أن الإعلان عن قيادة **أفريكوم** يطرح تساؤلات عميقة حول حقيقة الأهداف الأمريكية[1]. إلا أن الجار الغربي رحب بالفكرة والأمر ليس بجديد في سلوكات المغرب؛ فأزمة القواعد سالفة الذكر تشكل أكبر دليل على ذلك.

وضمن المساعي العسكرية لتعميق الروابط بين هذه القوى والجزائر؛ تم تكثيف الزيارات والمبادرات كزيارة وفد روسي للجزائر برئاسة مدير الفيدرالية الروسيةللتعاون العسكري والتقني في 09-14 ديسمبر 2012؛ بغرض افتتاح اللجنة المشتركة الحكومية الجزائرية-الروسية المكلفة بالتعاون العسكري والتقني. ثم زيارة الملحق العسكري البحري والجوي لسفارة روسيا بالجزائر في: 2016/07/26 لمقر قيادة القوات البرية؛ لمراجعة علاقات الجيشين وبحث سبل تطوير التعاون الثنائي. تلتها في2017/03/21 زيارة رئيس البعثة العسكرية الروسية بالجزائر لمقر قيادة القوات البرية من أجل إستعراض حالة التعاون العسكري الثنائي في مجال المساعدة التقنية. وفي المقابل؛ قام ملحق الدفاع للسفارة الأمريكية بالجزائر في 06 جويلية 2017 بزيارة مقر قيادة القوات البرية للتشاور في مسألة مكافحة الإرهاب وكذا النظر في آفاق التعاون العسكري في ميدان القوات البرية، كما استقبل قائد القوات البرية في: 2017/07/20 بمقر قيادة القوات البرية وفدا عسكريا أمريكيا بقيادة قائد قوات العمليات الخاصة لأفريكوم[2]. ومن هنا يمكن التأكد من موقف الجزائر في هذا المجال من منظور أنها لا ترفض التنسيق العسكري مع أطراف أجنبية، ولكنها تؤكد على التنسيق المحدود وليس الوجود العسكري على أراضيها.

كماأثار التعاون الروسي-الجزائري وخططهما الرامية لإنشاء **"أويك غاز"** مخاوفا من الآثار المحتملة على أمن الطاقة في الإتحاد الأوربي، وعلى العلاقات بين الإتحاد الأوربي وروسيا بشكل عام. إلاأن الأمر -كالعديد من القضايا التفاوضية- لقي إشكالات فإتخذتسوناطراك إجراءات لاحقة كون مصلحة الجزائر في التعاون مع روسيا في قطاع الغاز الطبيعي قد تكون محدودة في الواقع، وبحسب التقارير الإعلامية الروسية، لم تستجب سوناطراك لمساعي **غازبروم** المتكررة للبدء بإنشاء مشروعات مشتركة بعد توقيع مذكرة التفاهم التي يقال أن فعاليتها انتهت نتيجة تقاعس الجانب الجزائري عن العمل بها. فالجزائر

[1]Site Officiel De L'union Du Maghreb Arabe, Au Lien:Maghrebcenter. Files.Wordpress. Com,Day:15/02/2013,Hour:12:22

[2]الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الجزائرية، إطلع عليه بتاريخ: 2017/01/10، على الساعة: 12:25، على الرابط: Http://Www. Mdn. Dz/Site_Cft/Index. Php?L=Ar#Undefined

لم تشعر بإلزامية إتباع رغبات موسكو رغم العلاقة الوثيقة للبلدين، وتبدو سياستها من نوع الإبقاء على الخيارات المفتوحة، نتيجة إما خيار سياسة متعمدة من القيادة الجزائرية، أو صراع داخلي بيروقراطي – بين الأطراف الموالية لروسيا والموالية للغرب– داخل بنية صنع القرار بالبلاد. وتكررت نفس المواقف مرة أخرى من خلال عدم إستجابة الجزائر في منتصف عام 2007 لدعوة الرئيس الفرنسي الأسبق "**نيكولا ساركوزي**" إلى انشاء تحالف وثيق بين شركتي **'غاز دو فرانس'** و**'سوناطراك'** لضمان إمدادات طويلة الأجل بالطاقة لفرنسا، لكن المشروع–أيضا– واجه رفض **سوناطراك** كونه لم يُلَبِّ بشكل كاف مصالح الجزائر في الطاقة[1].

وتبقى القضية التي تشكل تهديدا أمنيا تقليديا جديدا بالمنطقة؛ وهي القضية الصحراوية؛ التي تم التباحث بشأنها ضمن الحديث عن سبل تسوية المشكلات الإقليمية المزمنة خلال زيارة وزير الخارجية الروسي "**سيرغي لافروف**" للجزائر يوم 2013/02/11 في اطار تدعيم العلاقات السياسية بين البلدين، وكذا سبل مواجهة التهديدات الجديدة وعلى رأسها مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي[2]. وهو ما تؤكده أجندة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الحرب على الإرهاب؛ لكن القضية الصحراوية تخالف فيها الدول الغربية روسيا؛ فالولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية المواجهات بين المغرب والبوليزاريو صَرَّحَت علانية مساندتها للمملكة، وهذه القضية تشكل إحدى مواطن الخلاف بين الطرفين منذ وقت بعيد.

تتمحور أهداف التضارب بين واشنطن وموسكو في مجالات إقتصادية بأبعاد جيوسياسية وجيوستراتيجية تبرز في مجالات ذات أهمية حيوية، وهي:

- ✓ تجارة الأسلحة
- ✓ الإستثمار في الطاقة
- ✓ تكوين الحلفاء.

فالولايات المتحدة الأمريكية كونها قوة عالمية عظمى يمكن ترجمة سلوكها في الوضع المتوسطي من منطلق السعي لإعاقة تشكيل نظام متوسطي خارج السياسة عبر الأطلسية، مع الحفاظ على دور قوة الموازنة. أما روسيا؛ فهي قوة إقليمية أوراسية، وقوة صاعدة ضمن النظام الدولي الحالي؛ لا تمتلك

---

[1] لوتربيك، إنغلبريخت، **مرجع سابق**، ص ص. 13–15.

[2] ---، "الإرهاب والنفط يتصدران زيارة لافروف للجزائر"، مدرج بتاريخ: 2013/03/01، على الرابط: Http://Www. Alarabiya. Net/

إستراتيجية متوسطية إلا أن سلوكها في الوضع المتوسطي نابع من يقينها بمدركات التهديد والذي تجد ما يؤكده في تاريخها حيث شكل التحالف عليها بداية إنكسارها. تهتم بالحفاظ على المرور من البحر الأسود للبحر المتوسط وعلى الفراغ في جنوب وشرق المتوسط الذي يسمح لها بالنفاذ عبره[1].

هذا التنافس الجيوسياسي المتجدد يبدو أنه على الأقل تطور في مصلحة البلدان الواقعة جنوب المتوسط لأنه يعزز نفوذها اتجاه البلدان الغربية وروسيا معا، وهو ما أكده **'تشارلز سنايدر'**مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية في ادارة **كلينتون:** "إن الطاقة هي القضية الأخرى الى جانب التجارة التي تربط إفريقيا بالولايات المتحدة"[2]. ورغم أن الأمر لم يعد بنفس الحدة في مجال الأمن الطاقوي كون البلدان الغربية إعتمدت مصادر متجددة لتحقيقه وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت نتائج جد متقدمة في استخراج الغاز الصخري مما يضع محورية مصادر الطاقة في المنطقة على المحك ويدفع لإعادة النظر في أهميتها. وهو ما تزامن وتكثيف الدور الفرنسي بالمنطقة مما كان يتلاقى أحيانا ويتعارض أحيانا أخرى مع الدور الأمريكي المتعاظم بفعل الإنتقال للنظام العالمي الجديد؛ وهو ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة المغاربية.

تعرف منطقة شمال إفريقيا نوعا جديداً من العلاقات اللامتكافئة تحت مسميات التعاون والشراكة من قِبَل القوى الفاعلة في النسق الدولي والتي تأتي في صدارتها الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في تثبيت هيمنتها على العالم ككل، تليها فرنسا بصفتها النفوذ التقليدي بالمنطقة. وقد رأت هاتان الدولتين ضرورة التأثير –إن لم نقل التحكم– في العلاقات بين الجزائر والمغرب باعتبارهما القطبين الرئيسيين بالمنطقة.

تأتي فرنسا في موقع متقدم من التأثير بلعب دور فعال في العلاقات الجزائرية المغربية، والملاحظ في هذا السياق توجه كلا البلدين للتعاون مع فرنسا ضمن المنظومة الأوربية في اطارعدة مبادرات وعدة مسميات بالمتوسط؛ والتي تعمد على الإستقطاب الأفقي لدول شمال إفريقيا في المنظومة الغربية مع إهمال المقومات الرابطة بين شعوب المنطقة والتي من شأنها تحقيق الوحدة الممهدة للطريق نحو التكامل. على حد تعبير "**بنجامين ستورا**" **(Benjamin Stora)**: العالم العربي هو تاريخنا أيضا، حيث أورد الكاتب محورا حول هذه النقطة: إن الاضطراب الذي يأتي من العالم العربي يجبرنا على التفكير في

[1] مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 255.

[2] نعمة، **مرجع سابق**، ص. 145.

التعايش المتساوي بين مختلف التواريخ، والاعتراف بالإنتماءات الثقافية المختلفة في اطار ثقافة سياسية عالمية مشتركة. وهكذا، لاستعادة الأمل في المستقبل[1].

فرغم ثقل الموروث التاريخي بالنسبة للجزائر مقارنة للمغرب في العلاقات مع فرنسا إلا أن الجزائر قبلت بالتعاون مع فرنسا رغم ما كان يرجح بسبب ثقل الموروث التاريخي وحساسية العلاقات[2].

الدور الفرنسي بالمنطقة تفسره مرجعية تاريخية، ففرنسا ظلت دوما حاضرة بالإقليم المغاربي (مستعمراتها عموما) بصيغة أو بأخرى*، مما يؤدي لتقاطع الدور الفرنسي مع الدور الأمريكي الساعي لتثبيت نفوذه بها؛ فرغم النفوذ المحدود للولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر مقارنة بالمغرب الذي تربطه بها علاقات إقتصادية وعسكرية، إلا أنهتم التخطيط لشراكة أمريكية مغاربية تعود لأواخر القرن الماضي من خلال مبادرة **'إيزنستات'** جوان 1998 كخطوة أولى اتجاه إقامة الشراكة[3]. تمحورتأهدافها الظاهرة حول:

- ✓ تنمية دور القطاع الخاص
- ✓ الدفع بإصلاحات هيكلية
- ✓ تحسين المحيط القانوني للأعمال
- ✓ تشجيع التبادل التجاري
- ✓ تسريع الإندماج الجهوي
- ✓ الرفع من حجم الإستثمارات الأمريكية بالمنطقة.

---

[1] Edwy Plenel, Benjamin Stora, **Le 89 Arabe, Reflexion Sur Les Revolutions En Cours** (Paris: Ed. Stock, 2011), P. 153.

[2] Paul Balta Et Claudine Ruleau, **La Stratégie De Boumediène– Textes Rassemblés** (Paris : Sindbad, 1973), P. 235.

*تجدر الدور الفرنسي بالمنطقة رغم ما شهدت علاقات الرباط بباريس من فتور إثر وصول الإشتراكيين للحكم بفرنسا ماي1981 حتى ساد الإعتقاد أن الرئيس الفرنسي **ميتيران** إختار جعل الجزائر شريكها الأول في المنطقة المغاربية، إضافة لإنزعاج الرباط من إستمرار الحزب الإشتراكي الفرنسي في المطالبة بمنح سكان الصحراء الغربية حق تقرير المصير. إلا أن الأوضاع عادت للتحسن بعد زيارة **ميتيران** للمغرب جانفي 1983 حيث شدد على ضرورة إستمرار التعاون بكل أشكاله. للمزيد من المعلومات: أسعد مفرج ولجنة من الباحثين، **موسوعة عالم السياسة، مرجع سابق**، ص. 175.

[3] لعجال أعجال محمد الأمين، **مرجع سابق**، ص. 230.

أما الهدف الباطن فيكمن في منافسة مشروع برشلونة (1995) القاضي بربط الدول المغاربية بالإتحاد الأوربي الذي تم إستثناء الولايات المتحدة الأمريكية منه؛ فبادرت بمشروعها والذي يطالب في المقابل بتوحيد الميكانيزمات الإقتصادية وتسوية الخلافات البينية مع إتخاذ الخوصصة كمحرك أساسي للتنمية دون إهمال التأكيد علىعامل الإستقرار بالمنطقة. بمعنى أنه رد فعل للمبادرة الأوربية لدول الجنوب، لكنه خلافا للمبادرة الأوربية يؤكد المشروع الأمريكي تؤكد على تعزيز العلاقات البينية خلافا للمشاريع الأوربية العاملة على استقطاب الدول بما يزيد من التباعد بينها.

تمثل مبادرة إيزنستات انعطافا هاما في السياسة الأمريكية اتجاه الدول المغاربية، طُرِحَت كبديل أكثر فعالية ومردودية لبلدان المغرب العربي* مقارنة بالطرح الأوروبي[1]. والملاحظ أنه لما أعلنت واشنطن نيتها في تطوير علاقاتها مع الجزائر أثار الأمر حفيظة المغرب وصَرَّحَ "**عبدالرحمن اليوسفي**" أن واشنطن لا تهتم إلا بالدول التي تملك النفط. وأثارت مبادرة **إيزنستات** تخوف المغرب بسبب مركزية النفط في المشروع مما قد يعطي الجزائر ثقلا إقليميا على حسابه[2]. وهو ما يؤكد أن إشكالية الحفاظ على التوازن الإقليمي بين البلدين التي تواجهها مختلف الأطراف الدولية في تعاملها معهما لا تنحصر فقط في القضايا العسكرية بل تتعداها للشأن الإقتصادي.

عرفت هذه المبادرة فيما بعد تعديلا لتصبح الجزء الاقتصادي من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقعام 2004. فحملت صياغة جديدة في اطار ما سمي بالشراكة من أجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا[3]. وحافظت المبادرة الجديدة على خصائص "**إيزنستات**" مع عناصر جديدة تندرج ضمن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لنشر الديمقراطية والقضاء على التطرف ومكافحة الإرهاب. وراهنت الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه المبادرات على تحويل المنطقة المغاربية إلى منطقة إقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية، وهو ما من شأنهاقامة نظام للتبادل الحر عبر القطاع الخاص والغاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية نحو الأسواق الأمريكية وكذا فتح الأسواق والصناعات الإنتاجية والإستخراجية أمام الإستثمارات الأمريكية.

---

*حددت الشراكة الاقتصادية مع الجزائر، المغرب وتونس، تم إضافة ليبيا لاعتبارات سياسية وموريتانيا لأسباب اقتصادية.

[1] Zakya Daoud, "Les Diplomaties Du Maghreb: Une Réorientation Stratégique Vers Les Etats-Unis", **Questions Internationales**, Novembre-Décembre 2004, N°.10, P. 77.

[2] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 79.

[3] مصدق، **مرجع سابق**، ص. 69.

وفي السياق الأمني؛ دُعِيَت الجزائر للمشاركة في ندوة الحلف الأطلسي في لشبونة 3-1998/09/4، لمعالجة التحديات البحرية[1]، وهي المشاركة الأولى للجزائر في اجتماع الأطلسي. تلاها الإنضمام الرسمي عام 2000 للحوار المتوسطي للناتو والذي شكل نقطة تحول في علاقات الجزائر مع الغرب وبوجه أخص مع هذا الكيان العسكري. وبالمقابل تنظيم البحرية الجزائرية لمناورات مشتركة مع وحدات من الأسطول السادس الأمريكي في 1998/10/04 على بعد 25 ميل بحري شمال سيدي فرج، تضمنت تدريبات في مجال الإنقاذ والبحث في البحار. كما فتحت الجزائر عام 2000 موانئها للبوارج الحربية لحلف الأطلسي خلال مناورات مشتركة بين القوات الجزائرية والأمريكية[2]، قابلها قيام ثمانية قطع بحرية من الحلف الأطلسي بإجراء مناورات تكتيكية مع القوات البحرية الجزائرية في مياهها الإقليمية للفترة 18-2005/03/21. وهي المرة الأولى التي يقوم فيها حلف الناتو بإجراء هذه المناورات مع القوات البحرية الجزائرية منذ بدأ التعاون العسكري مع الجزائر (2000)[3].

إن التطور السريع في العلاقات الجزائرية الأمريكية، والتموقع الأمريكي الجديد بالمغرب العربي ومنطقة الساحل وحتى ما وراءها أثار توجس فرنسا كونه يستهدف دولا فرانكفونية واقعة تحت نفوذها؛ فهي تتصدر مسار برشلونة الساعي لإقامة روابط قوية ودائمة بين ضفتي المتوسط، هذا المسار الذي نجم عنه توقيع الجزائر في 2001 لإتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية[4]، والتي سبقها المغرب في 1997 ويحظى حاليا بالوضع المتقدم في الشراكة مع الإتحاد الأوربي. وفحوى هذه الاتفاقيات أن المشاكل الأمنية كالهجرة، الإرهاب والمخدرات لا تستطيع فرنسا ولا أوروبا لوحدها التصدي لها ما أدى الى دعوة دول الضفة الجنوبية للمشاركة في وضع حد لهذه التهديدات وتفاقمها.

---

[1]Driss Cherif, "La Politique Etrangère Algérienne A L'epreuve Des Révoltes Arabes" : Entre Considération Internes Et Impératifs Stratégiques, Intervention Présentée Lors Da La Conférence Internaionale Intitulée : **Les Changements Stratégiques En Méditéranée Post Printemps Arabe**, Le : 10/05/2012, Rabat. P. 02.

[2] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص. 63.

[3] خالد عبدالعظيم، "ما وراء حلف الناتو في مياه الجزائر"، إطلع عليه بتاريخ: 2017/06/12، على الساعة: 16:13، على الرابط:Http://Digital. Ahram. Org. Eg

[4]علي الكنز، "المشروع الأورو المتوسطي بين الواقع والخيال"، تر. سعد الطويل، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية** (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002)، ص. 18.

والحقيقة أن الإقليم المغاربي أكثر تداخلا مع إقليم المتوسط الغربي، ولا يستند التداخل فقط على العامل التاريخي، ولكنه يتعزز بمسارات معقدة للعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف من مبادرات وشراكات وحوارات بدء بحوار 5+5، والشراكة الأورومتوسطية، مسار برشلونة، سياسات الجوار 'إستجابة جديدة لجوار متغير'[1]. إلا أن كل هذه المبادرات محدودة فهي رغم كثرة المساعي فيها إلا أن نتائجها تبقى محدودة. وعليه؛ بقراءة الأحداث وتسلسلها من شراكة أورومتوسطية قابلها مشروع إيزنستات والذي سرعان ما عادت فرنسا لتقابله بمشروع الشراكة الأورومغاربية وما تلاها من مبادرات ساعية لتعزيز دورها بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة كرد فعل للإنتشار الجيوسياسي الأمريكي بها. ويُعَبِّرُ هذا التفاعل عن زيادة حدة التنافس بين باريس وواشنطن في هذا الجزء للقارة، خاصة وأن الإتصالات بين باريس والجزائر متزايدة الحجم أخذت أبعادا عسكريةبإتفاق الجانبين على ارساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع" والتشاور حول تطوير الشراكة والتعاون بالمجال العسكري وبمجال التكوين والتجهيز، وكذا تبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب[2].

شهدت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عملية تنقيح في مارس 2006 مؤكدة دعم مسيرة الحرية في العالم وتأمين مصادر الطاقة. ومن أهم أساليب الحفاظ على الإمبراطورية هو السعي لتدعيم الوجود الأمريكي في المناطق الإستراتيجية كالشرق الأوسط وشرق آسيا والتأثير في المناطق التي كانت تاريخيا خارج نفوذها. وتعد إفريقيا أحد أهم المناطق الحيوية التي تُولِيها أمريكا أهمية خاصة في النظام الدولي الجديد وهو ما يعني المساس بالمصالح الفرنسية مباشرة[3]. فخلقت هذه المبادرات منافسة شديدة مع فرنسا التي اعتبرتها بمثابة تحدٍ لها في منطقة ذات نفوذ تقليدي.

وفي هذا الصدد، تتخوف فرنسا من تراجع مكانتها في المبادلات التجارية بعد استحواذ الشركات الأمريكية على عقود ضخمة للتنقيب عن النفط واستغلاله في الصحراء الجزائرية[4]. فضلا عن إعطاء

---

[1] محمد حمشي، "الإستقرار النظمي: أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب؟"، ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، ع. 197، جويلية 2014، ص. 25.

[2] بن عنتر، ص ص. 77، 76.

[3] شمسة بوشنافة، **دور فرنسا في النظام الدولي الجديد** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط. 01، 2016). ص. 363.

[4] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص ص. 65، 66.

*تعود الانطلاقة الرسمية لحوار5+5 لإعلان روما التأسيسي في 1991/10/10. ورغم أن مبادرة الحوار 5+5 تعطلت إلا أنه تم إعادة تفعيل الحوار في 2002 باقتراح من البرتغال أثناء رئاستها للاتحاد، فتم عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العشرة في 25-2001/01/26 بلشبونة. وفي2003 تم عقد اجتماع بتونس والإتفاق على ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل بالتعاون الحقيقي لمواجهة التحديات الأمنية والبحث عن مقاربات مناسبة لتحقيق الأمن والسلم بالمنطقة.

المغرب صفة الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية خارج الناتو، يعني أن فرنسا تفقد قدرتها على التحكم بالمنطقة إذ تواجهها قوى أخرى بمقدورها فرض منطقها على جميع الأطراف. وفي اطار السعي الفرنسي لتعزيز علاقات التعاون العسكري مع الجزائر؛تم تنظيم ندوة تكوينية من طرف مراقب الجيوش الفرنسية لفائدة مسيري ومحافظي حسابات المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري للجيش الوطني الشعبي بالجزائر للفترة 18-2011/09/28. كما احتضنت الجزائر في 18-19 اكتوبر 2016 أشغال الإجتماع الثامن لرؤساء أركان جيوش مبادرة 5+5 دفاع، بحضور ممثلي الدول الأعضاء في المبادرة؛ لمناقشة المسائل الأمنية[1].

لا يمكن تجاهل الجهود الأمريكية -في محاولة تهيئة المناخ لإستثماراتها بالمنطقة-الساعية إلى تطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب حماية لمصالحها وقد جاء في خطاب كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية "**هيلاري كلينتون**" بمعهد الدراسات الإستراتيجية بواشنطن أن:"شمال إفريقيا هو المنطقة الأقل تكاملا عبر العالم، فالأمر يجب ألا يستمر هكذا"، وأن بلادها تساعد الشعوب المغاربية لإزالة الحواجز التجارية وإحداث وظائف وأسواق، معتبرة أن فتح الحدود الجزائرية المغربية سيكون خطوة مهمة في هذا الإتجاه[2].

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى دفع دول شمال إفريقيا لإحياء المشروع التكاملي كإطار إقليمي يجمع بينها لبناء سوق موحدة تمكن المستثمرين الأمريكيين من إستغلالها لقربها من أوربا وغناها بموارد النفط والطاقات البشرية، لذا نجدها تسعى لتذويب الخلافات الحادة بين الجزائر والمغرب مؤكدة على تطبيع العلاقات لأن المسألة لا تتوقف عند خلاف بين دولتين؛ بل يتعداه الأمر بالتأثير على العلاقات البينية، كما أن هذه الخلافات هي إحدى الذرائع التي تتخذها فرنسا تحديدا للتدخل في شؤون المنطقة والعمل على احياء دورها التاريخي فيها باعتبارها أقدر من الولايات المتحدة الأمريكية على فهم مشكلات شعوب المنطقة تاريخيا وجغرافيا[3]. وفي هذا السياق تتفاعل القوتين المؤثرتين على المنطقة من خلال

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الجزائرية، إطلع عليه بتاريخ: 2017/01/10، على الساعة: 13:09، على الرابط: Http://Www. Mdn. Dz/Site_Cft/Index. Php?L=Ar#Undefined

[2] عبد اللطيف بلقايم، "أمريكا تدعو لفتح الحدود بين الجزائر والمغرب، "الجزائر نيوز، إطلع عليه بتاريخ: 2014/10/04، على الساعة:21:27، في الموقع: Www.Djazairnews.Info

[3] محمد أمين العجال، مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له، " إطلع عليه بتاريخ:2014/10/14، على الساعة:20:48، في الموقع: Www. Politics-Ar. Com.

الفعل ورد الفعل إيجابا وسلبا، الأمر الذي يؤثر على المصالح الثنائية المشتركة للبلدين. فظاهريا؛ يبدو مساعي الطرفين للبناء المغاربي؛ إلا أن واقع الحال يخلو من نتائج تؤكد هذه المساعي.

بدأت فرنسا تعمل جديا بإسهاماتها في تطبيع العلاقات بين البلدين بعد زيارة الرئيس الأسبق "**جاك شيراك**" **(Jacques Chiraque)** لكل من الجزائر والمغرب[1]، وأدت مجمل التحركات الفرنسية لحدوث بعض الإنفراج في العلاقات الجزائرية المغربية، حيث أبدى "**شيراك**" خلال زياته أن يكون وراء قمة ثنائية تجمعه مع الرئيس "**عبدالعزيز بوتفليقة**" والملك "**محمد السادس**" رغبة منه على التأكيد بأن فرنسا هي الأقدر على رعاية مصالح المنطقة بجعل دول المغرب العربي شركاء فعليين مع أوربا من خلال البوابة الفرنسية. وتمخض عن ذلك اللقاء التاريخي بين رمزي البلدين في الجزائر بتاريخ: 2005/03/24، حيث مدد الملك إقامته بعد القمة العربية التي إحتضنتها الجزائر، واتفق الطرفان على العمل على تحسين العلاقات الثنائية وتنشيط هياكل الإتحاد، وأعلن الرئيس الجزائري بعدها إلغاء تأشيرة الدخول للجزائر المفروضة على المغربيين[2].

بالمقابل؛ سعت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة لضرب النجاح النسبي الذي حققته الدبلوماسية الفرنسية، فأوعزت للزعيم الليبي الراحل "**معمر القذافي**" بتوجيه دعوة لقادة دول الإتحاد المغاربي بهدف عقد إجتماع تستضيفه ليبيا في شهر ماي 2005 وطرح تسوية داخلية حول موضوع الصحراء[3]، وتزامن الأمر مع إرسال الرئيس الجزائري لبرقية تهنئة إلى زعيم البوليزاريو في ذكرى تأسيس الحركة مما دفع بملك المغرب إلى إعلان مقاطعة القمة المغاربية، فأعلن "**القذافي**" تأجيل القمة. وبهذا؛ عادت العلاقات إلى المربع الأول بتخطيط أمريكي وتنفيذ عربي لضرب الجهود الرامية لتعزيز العلاقات. وبالتالي يدفع بالقول أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على الحيلولة دون حدوث إتفاق بين الطرفين خارج مساعيها من خلال الإستئثار لنفسها بمسألة تطبيع العلاقات[4]، لذا نجدها تبذل جهودها مباشرة وخفية في تسوية الخلافات الثنائية محاولة إظهار نفسها محايدة كما عبر عنه المدعو "**وليام بيرنز**" خلال زيارته للمغرب:

---

[1] ميشال أبونجم، "شيراك يقوم الأحد بزيارة دولة إلى الجزائر تهدف " لإعادة تأسيس العلاقات الاستراتجية " بين البلدين" إطلع عليه بتاريخ: 2018/01/21 على الساعة 14:24 في الموقع Www.Aawsat.Com

[2] "الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العربي، " ورقة بحثية، ص. 12.

[3] حاتم البطيوي، "برقية بوتفليقة إلى زعيم البوليزاريو تلهب اجتماع وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي في ليبيا، " إطلع عليه بتاريخ:2013/03/25، على الساعة:23:48، في الموقع: Http://Www. Aawsat. Com/Details. Asp?Article=301186&Issueno=9674#. UZ1qxdjH9uY

[4] أحمد دياب، "المغرب والجزائر...تداعيات الخلاف حول الصحراء، "السياسة الدولية"، ع. 159، 2005، ص. 203.

"أن الولايات المتحدة لا تضغط على أحد من الفرقاء حول مسألة الصحراء، ولكنها تدعو الجميع إلى الوصول إلى حل في أقرب الآجال"[1].

لابد من الإقرار أن التطور الملحوظ في العلاقات الأمريكية الجزائرية بلغ أوجه إثر افتتاح الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري 2012/10/19، فخلصت الجولة الأولى من هذا الحوار للإتفاق بدعم التعاون بن البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، كما ذكرت "**ويندي شيرمان**" (**Wendy Sherman**) بأن الحوار الجزائري الأمريكي الاستراتيجي هو الأساس الذي تريد على أساسه الولايات المتحدة الأمريكية بناء مستقبل علاقاتها مع الجزائر.

يمكن تحليل التعاون الأمريكي الجزائري في اطار قضايا أخرى على المستوى الإقليمي بالإشارة إلى عودة "**كريستوفر روس**" مبعوث الأمم المتحدة للصحراء الغربية لمواصلة مهامه بالمنطقة بعدما كانت المغرب ترفضه بحجة أن مواقفه لا تتعارض مع ما تراه يخدم مصالح الصحراء الغربية. وقد أكدت الجزائر دعمها لـ "**كريستوفر**" لإيجاد حل عاجل للقضية الصحراوية، فهذه العودة تعد نجاحا للدبلوماسية الجزائرية وتتماشى مع الإتجاه الأمريكي الساعي للعمل معها. وتجدر الإشارة إلى أن "**روس**" في اطار سعيه لحل القضية الصحراوية قام بزيارة للجزائر في2013/04/01 للتباحث والتشاور بشأن نتائج زيارته للمغرب.

يمكن القول أن الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية أصبح يتقاطع مع موقف فرنسا في تكثيف جانب المناورة في الموقف المتخذ من القضية، وذلك وفقا لمصالحها فهي تؤيد دعوة الجزائرلقيام دولة ثالثة بين المغرب وموريتانيا، في المقابل تدعم موقف المغرب من القضية إلا أنها لا تؤيد حصوله على مساحات كبيرة وواسعة تجعل منه دولة غير مضمونة الولاء. كما يمكن تفسيره من الناحية الإستراتيجية من خلال حاجتها لقواعد عسكرية في المنطقة تؤمن حماية مصالحها وحلفائها الأطلسيين[2]. والحقيقة أن المغرب استغل المخاوف الأمريكية من ظاهرة الإرهاب في هذه الفترة، واستفادت من وضعها المتميز

[1] هيثم رباني، "الإستراتيجية الأمريكية في المغرب العربي، " إطلع عليه بتاريخ: 2012/11/07، على الساعة:18:25، في الموقع: Www. Swissinfo.Ch/Ara/Detail/Content. Html?Cid=3598084

[2] صالح يحي الشاعري، **مرجع سابق**، ص. 250.

والاستراتيجي مع الناتو، وكذا الدعم الدبلوماسي والعسكري الأمريكي من أجل تحقيق أهدافها التوسعية في الصحراء الغربية[1].

الولايات المتحدة الأمريكية كما سبق شرحه هي قوة عالمية عظمى، سلوكها في الوضع المتوسطي من منطلق إعاقة تشكيل نظام متوسطي خارج السياسة الأطلسية، مع الحفاظ على دور قوة الموازنة. أما فرنسا؛ فهي قوة متوسطية كبرى، وسلوكها في الوضع المتوسطي يمكن تفسيره من منطلق عدم القدرة على حشد تأييد سياسة متوسطية كاملة[2]. لذا نجدها تعمل من خلال الإتحاد الأوربي لتعظيم مكاسبها في المنطقة والحيلولة دون السماح بقيام قوة منازعة لها في النفوذ والسيطرة أو حتى السماح بتقوية طرف على حساب الآخر في سياق العلاقات الجزائرية المغربية. كما أن نفوذها محاصر وفي تقلص مستمر وهو ما يرهن كل المبادرات الفرنسية في المنطقة ومنها منظمة الفرانكفونية كتكتل تعول عليه في تشكيل صوت وثقل لتضغط به لتحقيق مصالحها[3]. وعموما؛ يمكن القول أن محور التنافس الفرنسي الأمريكي يتجلى في مجالات اقتصادية، ثقافية، جيواستراتيجية، ودبلوماسية[4].

وبهذا؛ يمكن القول أن المنطقة تعرف نوعا جديداً من الشراكات غير المتكافئة –إن لم نقل إستعمار تحت ستار التعاون والشراكة– من قبل القوى الفاعلة في النسق الدولي والتي تأتي في صدارتها الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في تثبيت هيمنتها على العالم ككل، تصطدم بفرنسا بصفتها النفوذ التقليدي في المنطقة، واللتان تصرحان بضرورة توطيد العلاقات بين الجزائر والمغرب باعتبارهما القطبين الرئيسيين في المنطقة حفاظا على المصالح. وعملا على تكريس عدم التفاوت في القوى لأحدهما على حساب الآخر؛ كونهما الإثنين لهما أهمية لهذه القوى. فالواضح جليا في تفاعلات القوى الكبرى ضمن السياق العالمي أنه لا وجود لتوازن دولي إذا كان لدولة واحدة القوة الكافية للسيطرة والهيمنة دون غيرها. وبالتالي؛ فإن معاينة الواقع بهذه الصورة تدفع إلى ائتلاف الطموحات والى موازنة الأقاليم الملحقة وإلى تقاسم النفوذ، وكل ذلك

---

[1]Stephen Zunes & Jacob Mundy, **Western Sahara: War, Nationalism, And Conflict Irresolution**, (New York: Syracuse University Press, 2010), PP. 74, 75.

[2]مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 255

[3]بوشنافة، **مرجع سابق**، ص. 369.

[4]مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 291.

*مدير معهد أولن للدراسات الإستراتيجية في هارفارد وعضو مشروع القرن الأمريكي الجديد.

يكون على حساب الدول الضعيفة التي تكون تبعيتها هي ثمن إما لوفاق الدول العظمى أو لتنافسها، عندما تمكنها حنكتها أو فقرها من تعريضها لأن تصبح موضوع رهان[1].

والجلي في الأمر؛ أن الجهود الأمريكية والفرنسية في مسار العلاقات الجزائرية المغربية لا تعمل على تخفيف التوتر وإمتصاص الضغط بل تسعى للتحكم في سيرورته؛ فالسلوك الأمريكي يكمن وراء الحاجة لإيجاد منفذ إلى التدخل في القارة والمندرج في اطار التنافس مع فرنسا الساعية لتأكيد دورها وأهميتها في المنطقة باعتبارها مستعمرة قديمة، وهذه الفواعل تدرك أن تركيز نفوذها السياسي وهيمنتها الإقتصادية وتواجدها الأمني والعسكري في المغرب العربي يتأثر بشكل أو بآخر بقيام إطار يجمع دول المنطقة مرهون بحل المشكلات العالقة بين أكبر قطبين فيه. لكن ببروز قوى جديدة على الساحة الدولية من شأنها التأثير خصوصا في المجال الإقتصادي عرفت المنطقة مستجدات على مستوى الأداء الإقتصادي والمعاملات البينية مما يخول لعب أدوار في المنطقة تباعا لمدركات التحرك إيجابا وسلبا؛ وتبرز في هذا السياق الصين كوالج جديد للمنطقة من البوابة الإقتصادية والتي تعتمد مقدرات تسمح بالتموقع تباعا للمصلحة مما يؤثر على كل من الجزائر والمغرب؛ وهو ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: بروز الدور الصيني في المنطقة المغاربية

يبدو أن ميزان القوة العالمية عرف تغيرا أحدثه صعود قوى تعديلية تسعى لمراجعة السياسات الإقليمية عبر الأقاليم التي تشهد تنافسا دوليا على النفوذ. وتعد الصين أحد هذه القوى التي بزغت في أدائها الذي صار يعتبر بمثابة المنافس للقوى القائمة. وهو ما يؤثر تباعا على مناطق النفوذ؛ التي تأتي المنطقة المغاربية في إحدى أولوياتها.

تعتبر الصين الوافد الجديد لإفريقيا مقارنة بالقوى المؤثرة على مسارات التنافس بالقارة عموما والمنطقة المغاربية بشكل أخص جراء تعاظم الدور الصيني على مختلف المستويات، والذي برز بقوة منذ1992 بعد تبني المبادئ المحددة من القيادة الصينية اتجاه افريقيا*[2].

[1] بلانتي، **مرجع سابق**، ص. 107.

*هذه المبادئ هي: معارضة التدخل الأجنبي وتدعيم التنمية الإقتصادية- إحترام النظام السياسي وطرق تنمية إفريقيا وفقا لبلدانها- تدعيم الدول الإفريقية في تعزيز التضامن والتعاون والإتحاد- دعم الجهود الإفريقية لحفظ السلام والإستقرار

تعزز الصين مكانتها في السوق العالمية بحضورها القوي في الإقتصادات المغاربية وتستفيد من مواردها الأولية. أما الدول المغاربية فتستفيد من الصين لدعم نموها الإقتصادي وتنويع شركائها الإقتصاديين للتقليل من تبعيتها للإقتصاد الأوربي[1]. فالدول المغاربية مصدر هام للمواد الخام الضرورية للصناعة. وترى الصين في المنطقة المغاربية بوابة إفريقيا إماعبر المتوسط أو الأطلسي[2]. ففي الحالة الأولى تكون الجزائر أحسن بلد للولوج، وفي الثانية يشكل المغرب أحسن مدخل.لذا، تصنف الصين الدول الدول المحورية كالجزائر كشركاء تنسج علاقات قوية معهم بعقد صفقات الإستثمارات مما يساعدها على منافسة سياسة المساعدة الغربية والسعي للإنتصار عليها[3]. وتقع كل من الجزائر والمغرب ضمن الدول الإفريقية الست التي تركز عليها الصين في علاقاتها التجارية بالقارة (نحو 60 % من صادرات الصين موجهة إلى ست دول إفريقية)*[4].

لذا، تلقى هذه القوة الصاعدة القدر نفسه من الترحيب من قبل الجزائر والمغرب. وإن كان حضورها بالجزائر يبدو أشد كثافة نظرا للإهتمام الصيني المتزايد على الطاقة من خلال نشاطاتها النفطية بالجزائر[5]، وكذا الأشغال العمومية. لكنها في نفس الوقت تتوافق مع المغرب بشأن بعض القضايا الحساسة وكلتاهما تدعم على مستوى خطاب السياسة الخارجية مسار التفاوض لحل القضايا الإقليمية.

عرفت العلاقات الصينية الجزائرية مع مطلع القرن الحالي مرحلة إنتقالية من الإهتمام بالعامل الإيديولوجي إلى منح أهمية أكبر للعامل الإقتصادي كونها عملت على تعديل استراتيجيتها الإنمائية الوطنية والدولية وحولت تركيزها خارجيا عبر ترقية السلام والتعاون والتنمية مما انعكس أساسا على طبيعة علاقاتها مع الشركاء الإقتصاديين ومنهم الجزائر من خلال تعميق الشراكة الإقتصادية وتحول

والتنمية وتدعيم مشاركة الدول الإفريقية على اقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد. للمزيد: شمسة بوشنافة، **دور فرنسا في النظام الدولي الجديد** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط. 01، 2016)، ص ص. 370، 369.

[2] حمشي، **مرجع سابق**، ص. 25.

[1] عبدالنور بن عنتر، "الصين والدول المغاربية"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/10/14، على الساعة: 09:24، على الرابط: https://www. alaraby. co. uk/opinion/

[2] مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ص. 315.

[3] باراخ خانا، **السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد: العام الثاني**(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009)، ص. 83.

*الدول المعنية هي: جنوب إفريقيا، مصر، نجيريا، الجزائر، المغرب، وبنين.

[4] Mary-Francoise Renard, "China's Trade And FDI In Africa", Working Paper, N. 126, May 2011, African Development Bank Group, Tunis, Tunisia, P. 14.

[5] Ibid.

الإقتصاد الصيني لإقتصاد شره للمواد الأولية وخصوصا النفط بشكل أساسي[1]. فالتحركات الصينية منذ نهاية الحرب الباردة تسعى لتأمين الحصول على الطاقة،إذ تشكل الجزائر أحد الموردين الرئيسيين لها؛ تتمركز الإستثمارات الصينية بالخصوص في الدول الغنية بالموارد المعدنية والبترول حيث تستحوذ الجزائر على جزء من هذه الإستثمارات[2]. ويندرج السلوك الصيني الساعي للتوجه نحو النفط الإفريقي برغبة التخلص من الإعتماد على المناطق التي تتحكم الدول الغربية في مضايقها[3].

لكن هذه العلاقات ليست بالحديثة، فالصين ترتبط بعلاقات وطيدة مع الجزائر التي قدمت لها بعد انتهاء الحرب الباردة دعما كبيرا في قضايا حقوق الإنسان وقضية تايوان...، إضافة إلى مساعدات مالية كبيرة خلال رئاسة الجزائر الدورية للإتحاد الإفريقي 1999-2000 في خضم الأعمال التحضيرية لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي أكتوبر 2000. وقد شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية مزيدا من التفاعل والترابط فعرفت انتعاشا من أهم مظاهره تبادل الزيارات على أعلى مستوى، أسفر عنها التوقيع على اتفاق تمويل مشاريع مشتركة في قطاعات الطاقة والغاز[4]، كما حصلت الصين على حقوق البحث والاستغلال في حوضين **(داميا، المزيد)**؛ مما يعتبر منافسا للمصالح الأمريكية الموجودة بقوة في الجزائر عبر شركات مختصة وحاضرة بقوة في قطاع المحروقات[5].

وفي المقابل، تستورد الجزائر سلعا كثيرة من الصين أهمها المواد التقنية، الالكترونية، الأجهزة المعلوماتية، الأدوات الكهربائية المنزلية، الملابس، الأحذية والنسيج، المستلزمات العسكرية[6]. كما شهد المجال النووي تعاونا وثيقا بين البلدين (منذ 1983) وهو ما يثير حفيظة واشنطن منذ التسعينات. وأثمر عن هذا التعاون بناء مركب نووي "**محرك السلام**" بجنوب الجزائر (عين وسارة) في1993. فقامت الجزائر

---

[1]محمد حمشي، سامية ربيعي، "ستون عاما على العلاقات الصينية الجزائرية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، ع. 01، مج. 02 ، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، مصر، جانفي 2013، ص ص. 84،85.

[2]بوشنافة، ص ص. 370،371.

[3]لحسن الحسناوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات...والإنعكاسات"، المستقبل العربي، ع. 466، ديسمبر 2017، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 113.

[4]Sofiane Tabet, "Alger, La Nouvelle Cité Inédite", Arabies, N°. 259, Novembre2008, P. 50.

[5]مصدق، **مرجع سابق**، ص ص.77، 78.

[6]Le Phare, N°. 113, Septembre 2008, P. 33.

على اثر ذلك بالتوقيع على معاهدة مكافحة انتشار الأسلحة النووية ووضع محطات تحت مراقبة وكالة الطاقة النووية تكذيبا لشائعات بعض الصحف الأمريكية.

في المقابل؛ جاءت زيارة وزير الخارجية الجزائرية "**محمد بجاوي**" للصين في أفريل 2006 تمهيدا لزيارة الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في نوفمبر2006. والتي جاء في خطابه فيها: "إن الجمهورية الصينية الشعبية بعد أن أصبحت في وضعية قوة عظمى استطاعت الحفاظ على هويتها، وتملك حساسية تؤهلها أن تكون صاغية لاهتمامات الدول السائرة في طريق النمو، حيث هي شريك كبير مهتم كما هم بمعارضة إرساء عالم أحادي القطب، تفرض فيه جميع القرارات الكبرى"[1].

هذا التصريح يدل على اعتبار صانع القرار الجزائري للصين كداعم على المستوى الدبلوماسي يمكنها من تجاوز الضغوطات الغربية خصوصا في القضية الصحراوية التي جاء فيها الموقف الصيني واضحا بالرغبة في تنظيم استفتاء من أجل حل نهائي؛ فالصين أحد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولها صوت ووزن في القرارات الناجمة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.وقد شهدت العلاقات الثنائية دفعا جديدا بعد الزيارة المذكورة والتي تمخض عنها التوقيع على اعلان الشراكة الإستراتيجية مما يعبر عن الرغبةفي رفع مستوى العلاقات للطابع الإستراتيجي.كما عبر الطرفان عن ارتياحهما لتوافق وجهات النظر والتشاور بينهما بخصوص التعاون جنوب–جنوب وتوجيهه نحو أهداف إنمائية ملموسة،مع تحفيز رجال الأعمال للإستثمار بالبلدين لتعزيز علاقات الصداقة في اطار التعاون الإقتصادي البيني[2].

بلغة الأرقام، تَعَاظَمَ الوجود الصيني في الجزائر، وهو ما أعلنه السفير الصيني بالجزائر في 2010 من خلال تصريحه بتسجيل حضور قوي للنشاط الصيني (50 شركة صينية كبرى بالجزائر– توقيع 20 اتفاق تعاون بمختلف الميادين–استثمارات بقيمة 1 مليار$ عام2010)[3]. ثم تزايدت لتبلغ قيمة المبادلات التجارية منتصف 2012 قيمة3,3 مليار$[4]. وتحتل الصين صدارة مموني الجزائر منذ 2013 حيث

[1]مصدق، **مرجع سابق**، ص. 82.

[2]ياسين سليني، "العلاقات العربية–الصينية بين التأثيرات السياسية والمصالح الإقتصادية"، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديسمبر 2015)، ص. 273.

[3]Sonia Farida, "En 2010 Un Milliard De Dollars D'investissements Chinois En Algérie", Le Quotidien d'Oran, N°. 4904,19 Janvier 2011, P. 04.

[4]Stéphane Ballong, "Alger, La Chinoise", Jeune Afrique, N°. 2692-2693, 12 Au 25 Août 2012, P. 122.

بلغت المبادلات التجارية 10 مليار$ في 2014 مقابل 6,9 مليار$ في2011، وقدرت واردات الجزائر من الصين في 2014 ب 8,2 مليار$ فيما بلغت الصادرات 1,8 مليار$ (عاشر زبون للجزائر)[1]. كما بلغت قيمة الصادرات الجزائرية للصين عام 2015 ما يقارب 780.77 مليون$ (**الملحقين رقم: 06،07، ص ص. 322،323**). ويشكل الغاز الجزائري أهم هذه الصادرات (يمثل 02 % من واردات الصين في مجال الغاز)، أما الواردات فبلغت قرابة 8380.83 مليون$ لنفس العام. أما بالنسبة للمغرب فشكلت صادراته للصين عام 2015 ما قيمته 528.70 مليون$،في حين بلغت الواردات 3430.18 مليون$ لنفس العام[2].

وبهذا، من هذه المعطيات، يمكن التأكيد على سعي الصين لكسر صفة الزبون الهامشي للجزائر بتعميق الشراكة الإقتصادية للخروج من مأزق أسمته الباحثة "**فرانسواز نيكولاس**"* **(Françoise Nicolas)** السمة اللاتناظرية" للإقتصاد الصيني، فالصين تستورد في الواقع أساسا من بقية دول آسيا (اليابان، كوريا، ودول الآسيان) في حين أنها تصدر أساسا للبلدان الصناعية، وهو ما يلزمها اللجوء للبحث عن شركاء خارج هذه الحلقة[3].

كما أشاد الوزير الأول **أحمد أويحي** في بكين 2018/09/04 بدور صانع القرار (الرئيس) في تفعيل الشراكة الصينية الإفريقية مؤكدا عمل الجزائر المستمر لتكريس أجندة إفريقيا 2063 بالنظر لإلتزامها واستثماراتها في مشاريع ذات نطاق واسع من أجل تطوير افريقيا[4]،لاسيما من خلال ثلاثة مشاريع كبرى:

- ✓ الطريق العابر للصحراء والذي سيثمنه "ميناء الوسط" الذي تنجزه بالشراكة مع الصين.

---

[1]Site Officiel De L'agence Nationale De Développoment De L'investissement, Consulté Le : 24/07/2018, A : 15 :38, Au Lien :http://www. andi. dz/index. php/ar/presse/1262-des-negociations-autour-d-un-projet-algero-chinois-de-montage-de-vehicules-en-algerie-bouchouareb

[2]نورة بنت عبدالرحمن اليوسف، "العلاقات الطاقية بين البلدان العربية والصين"، المستقبل العربي، ع. 460، جوان 2017، ص. 94.

***فرانسواز نيكولاس:** باحثة ومديرة فرع الدراسات المرتبطة بآسيا في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية.

[3]محمد حمشي، سامية ربيعي، "ستون عاما على العلاقات الصينية الجزائرية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، ع. 01، مج. 02 ، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، مصر، جانفي 2013، ص. 85.

[4]الموقع الرسمي لبوابة الوزارة الأولى الجزائرية على الرابط:
http://www. premier-ministre. gov. dz/ar/gouvernement/actualites-du-gouvernement/pm-ahmed-ouyhia-04-09-2018-ar. html

- ✓ مشروع أنابيب الغاز الطبيعي بين الجزائر ولاغوس .
- ✓ مشروع الربط بالألياف البصرية بين الجزائر والنيجر ومالي ونيجيريا والتشاد والذي سيكثف العلاقات في ربوع منطقة الساحل الصحراوي.

أما في المجال العسكري، فقد تم التباحث في فرصة لدعم وتعميق آفاق التعاون العسكري بين الجزائر والصين في مجال المعدات وتكنولوجيا الدفاع خلال زيارة نائب مدير دائرة تطوير المعدات للجنة العسكرية المركزية الصينية للقوات البرية في:2017/03/13 تلاها انعقاد الدورة السادسة للجنة المختلطة الجزائرية– الصينية، تم خلالها زيارة وفد صيني بقيادة نائب مدير إدارة الدولة للعلوم،التكنولوجيا وصناعة الدفاع الوطني في: 2017/05/18 لقيادة القوات البرية لبحث سبل توطيد التعاون العسكري[1].

كما صرح وزير الصناعة والمناجم السيد "**عبد السلام بوشوارب**" خلال ندوة صحفية عقدها مع رئيس مجلس ترقية التعاون جنوب–جنوب لجمهورية الصين الشعبية "**ليو كسينهوا**" **(liu xinhua)** على هامش المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني أن السلطات الجزائرية ستدعم المستثمرين الصينيين لجسيد مشاريعهم داعيا الشريك الصيني للمشاركة في استغلال منجمالحديد **بغار جبيلات** (تندوف) مرجعا ترجيح المتعامل الصيني لعامل الخبرة و التكنولوجيا العالية التي تميز المؤسسات الصينية. كما صرح السفير الصيني بالجزائر "**يانغ غوانغيو**"**(Yang Guangyn)** أنه في ظل تعهد البلدين بتطوير شراكة اقتصادية كلية فان الصين مستعدة لتوسيع هذه الشراكة لمجالاتأخرى كالمناطق الصناعية والتعاون في المجال المالي والنقدي[2].

ورغبة في تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين في سياق التعليم العالي والبحث العلمي، احتضنت جامعة الجزائر2 الدورة 17 لمسابقة جسر اللغة الصينية المنظمة من طرف سفارة الصين بالجزائر في: 2018/04/14 بحضور المستشار الثقافي لسفارة الصين بالجزائر واعتبار الأمر بمثابة انطلاقة للمزيد من التعاون والشراكة بين البلدين في مجال تعليم اللغتين العربية والصينية[3]. كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية–الجزائر وجامعة شنغهاي للدراسات الدولية

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الجزائرية، على الرابط:
Http://Www. Mdn. Dz/Site_Cft/Index. Php?L=Ar#Undefined

[2] Site Officiel De L'agence Nationale De Développoment De L'investissement, **Op. Cit.**

[3] الموقع الرسمي لجامعة الجزائر2، إطلع عليه بتاريخ: 2018/10/12، على الساعة: 10:12، على الرابط:http://www. univ-alger2. dz/index. php/evenements-recents/119-langue-chinoise

بتاريخ:2018/12/13 تهدف إلى تعزيز التعاون في الجوانب الأكاديمية والعلمية والبحثية. كما تعزز الاتفاقية التعاون في مجال تعليم اللغة العربية واللغة الصينية، والتعاون في تطوير البرامج والخطط. كما تهدف الاتفاقية لبحث سبل تأسيس مشاريع بحثية أو مراكز أبحاث مشتركة[1].

وعموما، رغم أن العلاقات الصينية–الجزائرية لا تفيد بالتوازي من كلا الجانبين، لكنها تحمل في طياتها طاقة كبيرة لتحقيق تعاون أكبر. ففي الجانب الجزائري، تتمتع الحكومة بالوسائل والموارد لبناء شراكات أكثر فعالية والتفاوض على صفقات أفضل مع الشركات الصينية. وينبغي عليها أيضاً التفكير في طرق لتعزيز تنافسيتها لجهة استقطاب الاستثمارات الخارجية المباشرة من الصين[2].

يمكن القول أن الصين لم يهمل دور المغرب كبلد ذا أهمية في الإقليم. وازدادت هذه العلاقات الثنائية بشكل كبير منذ أن تبادل قادة البلدين الزيارات 2001، 2006، وهو ما أدى إلى توثيق العلاقات تكلل بإطلاق آلية التشاور السياسي بين وزارتي خارجية البلدين. ويشكل التعاون التجاري جزء مهما في هذه العلاقات الثنائية، حيث يصدر المغرب المواد الأولية للصين ويستورد المواد المصنعة.

فالإهتمام الصيني بالمغرب يدخلفيمجال تأمين مصادر المواد الأولية وعلى رأسها الفوسفات. كما أن التعاون البيني للطرفين معروف بتركيز الإهتمام على المجالات الأكثر استراتيجية كمجال الصيد البحري، والتنقيب عن البترول في الواجهة البحرية لشمال آغادير. كما عرفت الأسواق المغربية اكتساحا للصادرات الصينية عام2002 حيث ارتفعت بنسبة400% إضافة لأكثر من 500 مليون$ استثمارات للقطاع الخاص الصيني في مجال التجهيزات. ومن أهم هذه الصادرات، منتجات الصناعات الخفيفة والمنسوجات والشاي الأخضر ومنتجات الآلات الكهربائية للمغرب[3].

---

[1] الموقع الرسمي للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، "اتفاقية التعاون بين المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية وجامعة شنغهاي للدراسات الدولية"، على الرابط: http://enssp. dz/ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%

[2] داليا غانم، لينا بن عبدالله، "حسّنت الجزائر وبيجينغ علاقاتهما الاقتصادية، لكن لاشك أنه بإمكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر" ، إطلع عليه بتاريخ: 2017/12/22، على الساعة: 17:27، على الرابط: http://carnegie-mec. org/diwan/66211

[3] «Relations Commerciales : La Chine Devient Le 3ème Partenaire Du Maroc », Répertorié Sur Le Site A : 10/07/2018, Consulté Le : 18/10/2018, A : 14 :54, Au Lien: https://www.infomediaire.net/relations-commerciales-la-chine-devient-le-3eme-partenaire-du-maroc

خلال حديث وزير الخارجية الصيني "**تشاوشينغ**" قبل وصول الرئيس "**جينتاو**" للمغرب الأقصى في أفريل 2006، لم يتطرق للقضية الصحراوية، وكلما قاله أن بلاده تحرص على" تكريس مبدأ المساواة وتعزيز الثقة المتبادلة في المجال السياسي"، فالمسؤول الصيني يريد الجميع وليس طرفا، لأنه يريد كل العالم مفتوحا أمام بضائعه، وليس سوقا واحدا. فبعد أن اخترقت البضاعة والأعمال والمقاولات الصينية الأسواق المغاربية، وجد الصينيون هذه البلدان تشكل نقاط ارتكاز مفيدة، بل وضرورية نحو أسواق أخرى.

فالمغرب، وبحكم موقعه الجغرافي وموارده البشرية واتفاقات التبادل الحر التي وقعها مع عدد من الدول، له من الإمكانيات ما يؤهله ليصير قطبا للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا. وأعطت زيارة ملك المغرب للصين عام 2016 بعدًا جديدًا للتعاون الصيني–المغربي، مع توقيع العديد من العقود في مختلف المجالات.ويعتبر الصين حاليا رابع أكبر شريك تجاري للمغرب. حيث ازداد حجم التجارة بين المغرب والصين بنسبة 50٪ في السنوات الثلاث الأخيرة. فقد زادت صادرات المملكة للشريك الصيني بنسبة 60٪.وينعكس ظهور الشركات الصينية في العديد من الصناعات الوطنية (السكك الحديدية والهندسة والالكترونيات والسيارات وغيرها). كما تم عقد مذكرة تفاهم لإنشاء "مجلس أعمال طريق الحرير" والذي يعتبر بمثابة منبر للقطاعات الصناعية والتجارية بالبلدين لزيادة فرص الاستثمار والسعي للتغلب على المشكلات التي تعيق التعاون التجاري الدولي[1].

يعد المغرب الشريك التجاري الثاني للصين بإفريقيا،فيما تمثل الصين الشريك التجاري الرابع للمملكة.وقد شهدت العلاقات التجارية المغربية–الصينية خلال السنوات الخمس الماضية حركة متسارعة للنشاط التجاري البيني الذي يخضع في الواقع للإتفاق التجاري والاقتصادي الذي الموقع في: 1995/03/28[2]. وتتمثل الصادرات الصينية للمغرب أساسا في النسيج والتجهيزات المنزلية والصناعة والشاي، فيما يمثل الفوسفات والمنتوجات البحرية أهم الصادرات المغربية للصين. [3]

---

[1]M Diao, Maroc–Chine : L'inéluctable Rapprochement Economique, Répertorié sur le site à : 31/03/2018, Cosulté Le : 18/10/2018, A : 14 :56, Au Lien: http://fnh.ma/article/economie/maroc-chine-l-ineluctable-rapprochement-economique

[2]Les échanges commerciaux entre le Maroc et la chine sont en forte progression موقعhttps://www. entreprendre. ma/Les-echanges-commerciaux-entre-le-Maroc-et-la-chine-sont-en-forte-progression_a4163. html

[3]فاطمة لمحرحر، "السياسة الخارجية المغربية اتجاه الصين"، دراسة بحثية بتاريخ: 2017/05/28، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، على الرابط: https://democraticac. de/?p=46826

وعلى المستوى السياسي، يشدد المسؤولون الصينيون على تغليب التسوية السلمية للخلافات ممايسمح بتنسيق الجهود لتحقيق السلام والاستقرار. ويطمح المغرب في أن تشكل شراكته الاستراتيجية مع الصين إطارا جديدا للتعاون الثنائي في الميادين المرتبطة بالاستثمار، التنمية، الأمن، تعميق التشاور السياسي، تعزيز العلاقات الاقتصادية، تقوية التعاون الثقافي، التقني، والعلمي[1]. ويتعزز الأمر باستخدام القوة الناعمة للتأثير في طبيعة هذه الروابط بما يزيدها متانة ضمن علاقات الصداقة التي تربط البلدين والتي دفعت بتوطيد العلاقات الثنائية، فتم فتح **معهدي كونفوشيوس** بالرباط والدار البيضاء، اضافة لتوقيع عشر اتفاقيات توأمة بين مدن البلدين[2].

يمكن تفسير التوجه الصيني على أنه توجه قوة إقليمية بطموحات عالمية، رغم أنها بعيدة عن المتوسط، ولا تمتلك إستراتيجية متوسطية، إلا أنها تهتم بالحفاظ على أمن النقل البحري وتطوير العلاقات الإقتصادية والدبلوماسية حول المتوسط[3]. وفي سياق سعيها للتموقع في هذا المجال الحيوي الذي لم تكن ضمن الفواعل المؤثرة فيها من قبل؛ تتصادم الإرادات والأهداف مع القوى التقليدية (فرنسا–الولايات المتحدة الأمريكية–روسيا) في المنطقة. هذه القوى التي تحرص على بقاء المنطقة تحت نفوذها بصيغة أو بأخرى؛، سواء من خلال التعاون في المجالات الإقتصادية أو بالصفقات العسكرية ووسائل الحفاظ على الأمن. أو حتى بإستعمال القوة الناعمة من خلال اللعب بأوراق التهديدات الجديدة والمنظمات الفاعلة (الفرانكفونية) وغيرها من الإجراءات التي تمرر من خلالها غاياتها وأهدافها. وبالتالي يمكن القول بأن مجال التنافس بين هذه القوى والصين ذو طابع إقتصادي بأبعاد سياسية وتجارية وجيوستراتيجية.

ما يميز الصين أن مساعداتها الإقتصادية لا تقوم على مشروطية سياسية، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية ولا تتطلب أية إمتيازات وهو ما يعبر عن بعدها طويل الأمد في بناء تمركز صيني قوي مستقبلا في افريقيا يقوم على المنفعة المتبادلة[4].

إن نهج التوازن الذي تتبعه الدول الفاعلة بالمنطقة كفرنسا روسيا والصين وحتى الولايات المتحدة الأمريكية يدفعنا للقول أن هذه الدول تتنافس على المنطقة في حدود طموحاتها وأهدافها دون السعي

---

[1] فاطمة لمحرحر، **مرجع سابق**.

[2] عبد الكريم مفكر، "المغرب والصين: علاقات اقتصادية تعد بمستقبل زاهر"، الموقع الرسمي للبوابة الوطنية، 2014/11/24، على الرابط: www. maroc. ma

[3] مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 255.

[4] بوشنافة، **مرجع سابق**، ص. 373.

لإحداث تقدم أو تغيير جذري إيجابي بالإقليم مع مراعاة عدم إحلال ميزان القوة بين الدولتين الفاعلتين به وهما الجزائر والمغرب. فبعد زيارته للجزائر 2000 توجه وزير الدفاع الصيني للرباط[1]. وهو ما يدل على مكانة البلدين في السياسة الخارجية الصينية، كما أنه يمكن إعتباره بمثابة رسالة غير مباشرة للقوى الأخرى من خلال إبراز التموقع وفرض الوجود الصيني بالمنطقة. وهو نفس السلوك الذي ينتهجه الطرف الفرنسي والأمريكي خلال الزيارات للإقليم.

والحقيقة أن الجزائر تؤدي دورا موازنا للمغرب في علاقته الوطيدة مع كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية عبر الصين وروسيا. وفي هذا الصدد صرح الرئيس الجزائري أن الصين يمكنها أن تؤدي دورا كبيرا في تسريع وتيرة تحديث البلاد دون فرض شروط خاصة كون مبادراتها إقتصادية وتجارية وتخلو من المشروطية[2]. وهو ما تنفرد به السياسية الخارجية الصينية حيث أن مساعداتها الإقتصادية لا تقوم على مقابل سياسي، ولا التدخل في الشؤون الداخلية ولا تتطلب أية إمتيازات وهو ما يعبر عن بعدها طويل الأمد في بناء تمركز صيني قوي مستقبلا في افريقيا يقوم على المنفعة المتبادلة[3].

تعتبر الصين اليوم أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي في فترة مابعد الحرب الباردة، تسعى لتحدي النظام الذي أقامته الولايات المتحدة. تعمل من خلال تبني سياسة الصعود السلمي لإزالة الشعور باللاأمن وعدم الثقة لدى القوى الكبرى. ولذلك؛ تبنت شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية.

ترى الصين في الدول المغاربية الجزء البحري من إفريقيا الذي يتيح لها الولوج لإفريقيا من البحر المتوسط أو بالدوران حولها عبر الأطلسي[4]. ففي الحالة الأولى يكون الجزائر أحسن بلد للولوج، أما في الحالة الثانية فيشكل المغرب أحسن بلد للوصول لإفريقيا من الجهة الأخرى.

---

[1] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 80.

[2] مصدق، **مرجع سابق**، ص ص. 82،83.

[3] بوشنافة، **مرجع سابق**، ص. 373.

[4] مصلوح، **مرجع سابق**، ص. 315.

- **وظيفة توازن القوة بين الجزائر والمغرب في سياسات الدول الفاعلة في المنطقة:**

يعبر توازن القوى بحسب الباحث "**ريتشارد ليتل**" **(Richard Little)** عن حالة توزيع للقوة بين الدول بحيث لا يكون بمستطاع أي دولة من الدول أن تهدد فعلا المصالح الحيوية لأي دولة أخرى، وهو بحسبه أقرب لما سماه توازن القوى التوافقي من توازن القوى القائم على التضاد، وغالبا ما يتم ربطهما بنظامي تحالف متنافسين لكن متوازيين[1].

ومن خلال سلوك القوى التي تلعب أدوار بالمنطقة وتفاعلاتها سواء كانت قوى كبرى أو متوسطة؛ يمكن القول أن وظيفة توازن القوة بين البلدين في سياسات هذه القوى تتلخص كالتالي:

- ✓ الحيلولة دون حدوث هيمنة كلية لطرف على حساب الأخر في نظام التوازن الإقليمي.
- ✓ المحافظة على الدول المحورية في نظام التوازن الإقليمي (الجزائر والمغرب)؛ وبالتالي على النظام نفسه، أي نظام توازن القوة، وهو ما يعني المحافظة على سياسة الوضع القائم. وفي هذا السياق يبرز سعي فرنسا الحثيث للحفاظ على هذا الوضع.
- ✓ دعم وإطالة أمد السلام بالتلويح بالحرب الرادعة كإشعار للمعتدي أن إنتهاجه لصدام سيؤدي لتشكيل تحالف لمواجهته.
- ✓ لعب دور الحافز على التطور والتكيف لمواكبة تلك التغيرات التي تحصل في نظام التوازن.

يبدو أن ميزان القوة العالمية الذي أحدثه صعود قوى تعديلية تسعى لمراجعة السياسات الإقليمية عبر الأقاليم التي تشهد تنافسا دوليا على النفوذ. إلا أن الأكيد من خلال توجهات وسلوكات هذه القوى في توافقها كما في تضاربها تبرز حقيقة واحدة؛ أنه لا القوى العالمية ولا التعديلية راغبة في التأثير بميزان القوة الإقليمية بالمغرب لأنه من شأنه تهديد زعزعة الإستقرار الإقليمي بالنسبة للقوى القائمة مما من شأنه أن يؤثر على مصالح هذه القوى.

إن العوامل الخارجية المتحكمة في مسار العلاقات الجزائرية المغربية والتي عرفها البلدان منذ فترة الحرب الباردة في اطار الصراع بين الشرق والغرب؛ والتي رغم التحول للنظام العالمي الجديد وتغير ميزان القوى الكبرى حيث تحولت إحداهما لقوة متوسطة أو تعديلية بمفهوم القوى الصاعدة في السنوات

[1] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية– الإستعارات والأساطير والنماذج**، تر. جهاد عودة، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص. 36، 35.

الأخيرة؛ إلا أن منطق التحكم في طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية لا يزال يتحكم في تفاعلات المنطقة من خلال سعي هذه الأطراف الفاعلة لتثبيت وجودها خدمة لمصالحها. وهو ما يؤثر على حاضر ومستقبل الدولتين ومدى تفاعلاهما سواء في اطار ثنائي أو مجتمعي؛ مما يدفعنا لدراسة البدائل من أجل التمكن من وضع سيناريوهات للطبيعة العلائقية بين البلدين من خلال إستشراف مستقبل هذه العلاقة؛ وهو ما سنتناوله في آخر مبحث من هذه الدراسة.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية

معرفة المستقبل نافعة، فهي تساعدنا في تلافي أخطاء الماضي ومشكلات الحاضر وتنقية المستقبل من كثير من المعوقات التي تحاصر الإمكانات والإبداعات. لذا يتوجب على الدول في علاقاتها البينية أن تهتم بدراسة المستقبل ومحاولة فهمه من خلال الماضي والحاضر؛ أي التركيز على دراسة الماضي بدلالة الحاضر ودراسة الحاضر الماضي والحاضر المستقبل والتمييز بينهما. وهذا في خضم المحاولة من أجل تكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث وفي ذات الوقت دراسة المتغيرات التي تؤدي لإحتمال تحقيق هذه الصور المستقبلية، كل ذلك من أجل إعطاء صورة تقريرية محتملة للمستقبل بقدر المستطاع. ومن هذا المنطلق إرتأينا ضرورة التطرق–وفقا للمعطيات الخاصة بطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية– لإستشراف مستقبل هذه الترابطات التي تتداخل فيها علاقات الدولتين.

للتمكن من تكوين فكرة عن مستقبل الكيانين يستدعي الأمر ممارسة فكرية معرفية بحثية قائمة على الملاحظة والوعي لتقويم ترابط وتفاعل الممكنات الحاضرة أي ما يربط الطرفين من تفاعلات بأنواعها وإفرازاتها، في ضوء تركيب وإعادة تركيب قاعدة رحبة من المعلومات من أجل إشتقاق المرغوب فيه مما هو ممكن، أي التحكم في الظاهرة وجعلها تتخذ المنحى المرغوب فيه، وهو لب الإستشراف الذي يجعل الباحث في موضع التحكم بالبدائل الممكنة والمحتملة من أجل توجيه الظاهرة المدروسة للبديل الأنسب.

ولمحاولة إستشراف مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية سوف نعتمد على تقنية السيناريو التي تركز على أن المسار العام للظواهر يبقى مفتوحا على أحد الإحتمالات أو السيناريوهات وهي: إما بقاء الوضع على حاله؛ أو تغيره للأحسن؛ أو تغيره للأسوء.

المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي-إستمرار العلاقات المتباعدة وغلق الحدود

يحمل هذا السيناريو في طياته ما مفاده استمرار الوضع على ما هو عليه بتعقيداته من برود في العلاقات وتباعد في المعاملات مما يكرس الوضع القائم منذ عقود؛ فمشهد الحفاظ على الوضع القائم يعني أن الظاهرة تبقى تراوح مكانها ولا يحدث تغيير ذو أهمية سواء بالسلب أو بالإيجاب، يفترض بقاء الحال على ماهو عليه.

هذا السيناريو يفترض إستمرار الوضع على حاله من خلال مزيد من التباعد في العلاقات البينية مع التنافس المشحون وطغيانه على مختلف المجالات (دبلوماسية إقتصاد، تسلح) مع وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على اتخاذ مبادرات للتقارب وتقليص الفجوة التي تتزايد في العلاقات بين البلدين تعتبر علاقات الجزائر والمغرب من أكبر أنواع العلاقات خصوصية في شمال إفريقيا؛ فالمعطيات والمقومات شيء والواقع شيء آخر. ويبقى الواقع يراوح مكانه في ظل علاقات من نوع خاص-لا نزاع ولا تعاون- وكذا التدخلات الأجنبية التي لا تعمل على إبقاء الأوضاع لما يخدم مصالحها؛ مما يؤثر على النظرة المستقبلية المشتركة لطرفي العلاقة.

ما يدفعنا لدراسة هذا الإحتمال هو الأوضاع التي يعرفها البلدان اتجاه مزيد من التباعد يرافقها غياب قنوات الإتصال المباشر رغم التصريحات والزيارات الثنائية خصوصا في اطار الإتحاد المغاربي والتي تميزت فيها السنة 2012 وكان الحديث عن فتح الحدود وتطبيع العلاقات على أساس أنه أمر سيحدث في أسابيع أو أشهر. ورغم ذلك أثبت الواقع أنه الأمر أعمق من العودة بمجرد تصريحات في مختلف دوائر صناعة القرار أو حتى من خلال وسائل الإعلام ودعوات الطبقة الأكاديمية المحفزة لفتح الحدود. وهو ما ذهب إليه "تاج الدين الحسيني" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة الرباط في حوار له بقناة **فرانس24** بأن غلق الحدود هو الذي يشجع في الحقيقة سياسة التهريب، ومتمنيا أن يسلك البلدان ما سلكت فرنسا وألمانيا اللتان تمكنتا من تجاوز الخلافات والوصول للوحدة رغم ما قال عنه جروح التاريخ، لأن "التاريخ لا ينتظر"[1].

[1] حسن حمورو، «الحسيني: فتح الحدود المغربية الجزائرية سيتم في الأسابيع المقبلة، » اطلع عليه بتاريخ: 2012/12/26، على الساعة:13:24، في الموقع: Www. Hespress.Com/Politique/46232. Html

وفي هذا الصدد، يبقى تبادل التهم بين الطرفين مما يكرس المزيد من التباعد؛ ففي الوقت الذي ترى الجزائر أن المغرب يشكل تهديدا أمنيا على الجزائر جراء زراعته للمخدرات وإدخالها للقطر الجزائري مما يؤثر على الفرد والمجتمع ككل؛ يذهب الطرف المغربي للقول أن غلق الحدود هو العامل الذي يحول دون التحكم لفي تهريب هذه المخدرات على خلفية إعتبار أن فتح الحدود يمكن من التنسيق وتكثيف الجهود للقضاء على التهديدات بالمنطقة. وتكررت نفس المواقف في حادث آخر؛ حيث أدت محاولات تسلل أعداد من الأفارقة للهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط عبر سواحل المغرب إلى أزمة طارئة، بسبب إتهام المغرب للجزائر بتسهيل مرورهم عبر أراضيها[1]؛ فدخلت أوروبا على خط الأزمة كطرف متضرر من عمليات الهجرة، ونتيجة لرغبة كلا الطرفين في تجاوزها تم تطويق تلك الأزمة وتجاوزها. وتشكل هذه الأحداث إحدى المؤشرات المرجحة لإستمرار الوضع على حاله والمغذى بالتصلب في المواقف من كلا الطرفيين.

كما أن إستمرار الأوضاع يفسر من منظور الأنظمة العربية بإستمرار النظام في حد ذاته والذي يتعامل في اطار علاقاته البينية من منظور سياسي؛ ولكنه بعيد كل البعد عن البراغماتية. فبمجرد أن يحدث ما من شأنه التأثير على العلاقات يتم إتخاذ قرارات غالبا ما يثبت التاريخ خطأها؛ ولعل إجراء غلق الحدود، وكذا طرد الجزائريين المقيمين وحتى السياح بالمغرب على إثر أحداث التفجيرات المذكورة سالفا أحسن مثال، وحتى طرد الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" للمقيمين بالجزائر على خلفية أحداث المسيرة الخضراء كذلك.

كما أنه بالنظر للبيئة الإقليمية من أجل ربط إحتمالنا بالبيئتين الداخلية والخارجية ومدى تفاعلهما معه؛ فإن الأوضاع الداخلية للبلدين بأنظمتهما وبنيتهما المجتمعية والتي تحوي مؤشرات تدل على إمكانية إنتقال مطالب التغيير في صيغتها العنيفة من خلال السعي لقلب الأنظمة بالثورات؛ وهذا إثر إفرازات الربيع العربية بالمغرب العربي. وهو ما يدفع للقول بأن الوعي المجتمعي للجزائر بأن التغيير لا يتم بهذه الطريقة –رغم الأحداث المحدودة في الشرق الجزائري–وكذا أحداث 20 فيفري بالمغرب والتي تجاوب معها النظام بسرعة من أجل إمتصاص الغضب الشعبي من خلال خطاب الملك الذيدعا الملك رسميا إلى تغيير جوهري، إلى إلغاء الدستور الحالي وإجراء تقاسم عادل ومنصف لثروة البلاد[2]. لكن الواقع أبرز أن الأمر

[1] حسن حمورو، **مرجع سابق**.

[2] Mathieu Guidère, **Le Choc Des Révoltes Arabes** (Paris: Autrement Frontières. Ed, 2011), .P. 112

لم يتجاوز الإجراءات الهامشية في تعديلات النظام. وهو ما يفيدنا للقول بأن إفرازات مطالب التغيير في دول الجوار لم تحدث سوى الفشل الدولاتي، وتفاقم للتهديدات اللاتماثلية مع تصاعد لمستويات اللأمن بما يدفع للسعي الحثيث للحيلولة دون تفاقم الأمور والرضا –مرحليا– بالسير في نفس الإتجاه تفاديا لأي إنزلاقات أمنية وخيمة العواقب.

وبالتالي؛ فإنه بكلا البلدين سواء على مستوى النظام الحاكم أو الطبقة الشعبية؛ هناك ميل للإستقرار المجتمعي الذي يحقق الأمن كونه أسمى مطلب في حياة الفرد والمجتمع وهذه القناعات تكرست جراء ما شهدته المنطقة والبلدين بالخصوص من أحداث تدفع للرغبة في الحفاظ على الوضع القائم أحسن من أن يتم يأخذ منحى مغاير لا يكون في صالح الفرد والمجتمع والدولتين ككل.

والمعطى الذي لا يجب إغفاله جراء هذه التهديدات المستجدة التهديد التقليدي والذي يعتبر بؤرة التوتر في الإقليم وهو القضية الصحراوية التي لاتزال تراوح مكانها دون حلول؛ بإستمرار الإستفادة المغربية من مقدرات الشعب الصحراوي. ولتثبيت هذا الوجود عمد المغرب على بناء الجدران الدفاعية الأمنية لتثبيت وجوده بالمنطقة والحيلولة دون أي تهديد خارجي من شأنه إرغامه على النزوح–أي إجراءات على الطريقة الصهيونية– يقابله تغاضي القوى الفاعلة في المنطقة عن الأمر للعلاقات التي تربطها مع المغرب؛ فهو الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدةالأمريكية خارج الناتو والشريك ذو الوضع المتقدم مع الإتحاد الأوربي دون إهمال علاقاته بدول الخليج التي كان يسعى للإنضمام لها تحت ستار الأنظمة الملكية.

إستمرار مواطن النزاع التي سبق تناولها؛ فالقضية الصحراوية التي لايزال المغرب يحاول إقحام الجزائر كطرف أصيل فيها لا تزال قائمة ولا يزال يروج لضلوع الطرف الجزائري بها، وأن الصحراء الغربية بدون الجزائر لا تشكل المشكل؛ يعني نفس التعامل مع القضايا رغم مرور فترة معتبرة من الزمن؛ فالأمر يحيلنا للقضية المفصول في شأنها رسميا ودبلوماسيا بين الطرفين؛ ألا وهي قضية الحدود، والتي وقع الطرفان على معاهدة بشأنها إلا أن الأوساط المغربية لا تزال تعيد المطالبة بالنظر في الأمر على أنه مشكل لم يتم حله. بمعنى أن الموقف الرسمي موجود ومقيد؛ فَلِمَ إعادة الترويج للقضية الذي لا يجد تفسيرا سوى الرغبة في توجيه الأنظار للخارج بتشتيت الرأي العام وإلهائه بقضايا من شأنها تغليب النزعة المجتمعية؛ وبالتالي تحقيق اللحمة الوطنية والإلتفاف حول الحاكم مما يزيد من شرعيته ويحول دون تهديد النظام الحاكم.

على المدى القريب؛ يمكن القول بإستمرار الوضع على حاله إذا ظلت الأوضاع الداخلية بنفس الوتيرة؛ مع محاولات محدودة للعب أدوار في سياق العلاقات الثنائيةبالعمل في اطار محدود من العلاقات الثنائية

سواء في اطار تعاوني أو تنافسي مما يحول دون قطع حقيقي للعلاقات البينية الذي يدفع بتغليب الجانب النزاعي على الجانب التكاملي. هناك تكرر لبعض أنماط الحوادث حدثت في فترات زمنية أخرى؛ فالأحداث تتكرر رغم تغير الأشخاص والزمن، مما يدفعنا للقول أنه ثمة تراكماتلنفس الأحكام على نفس الوقائع مع إختلاف الأشخاص لمدد زمنية تتفاوت تاريخيا.

يتميز ملف العلاقات بين المغرب والجزائر بطابع خاص يجعله في مقدمة القضايا الإقليمية المعروفة بسياسة التقدم خطوة للأمام وخطوتين للخلف، حيث تتقاطع دعوات التطبيع مع خطابات التحذير من أي تقارب بين الطرفين. فالطرف الجزائري يتهم نظيره المغربي بالتقصير وغض النظر عن الممرات السرية للمهربين في المنطقة الحدودية أو التواطؤ معهم، وهو ما أنتج حالة من الخلل العميق في الإقتصاديات المحلية للمناطق على ضفتي الحدود بين البلدين والتي باتت تعيش على إيرادات التهريب[1].

المقاربات الظرفية والدورية للتطبيع محكوم عليها بلا رجعة بالفشل إن لم تأخذ بعين الإعتبار في الإجراءات مجموع المحددات الخاصة بالخلاف الناجم عن القراءات المختلفة للتاريخ. فلم لا يتم إعادة قراءة من زاوية مشتركة، فقد صار له قراءات مختلفة لدى الطرفين؛ والتي تؤثر بدورها على البلدين – حكومة وشعبا– فالمناهج التعليمية المختلفة للبلدين خصوصا في ميادين التاريخ والجغرافيا تسعى لمزيد من التفرقة بالبلدين.

منذ إعتلاء الملك "**محمد السادس**" العرش حاول مرارا إدراج مطلب فتح الحدود كضرورة حتمية لتحقيق التقارب، كما تداول الساسة المغربيون طلب فتح الحدود على لسان الوزراء خاصة وزير الخارجية "**سعد الدين العثماني**"، وكذا وزير التربية "**محمد الوفا**" خلال الجلسة الإفتتاحية لأعمال الدورة الثالثة عشر للجنة الوزارية المغاربية المكلفة بالموارد البشرية المنعقدة في الرباط، إذ صرح قائلا: "إن تقدم دول المغرب العربي رهين بالإتحاد في المجالات كافة وإلغاء كل الحواجز"، وأضاف قائلا: "فعلا لدينا الإمكانيات لكن تنقصنا الإرادة السياسية لتجاوز المرحلة"[2]. لكن نظرا للمستجدات الداخلية على مستوى النظامين؛ سرعان ما تغيرت الأوضاع بما يدفعنا للقول أن صانع القرار صرف النظر عن أي مبادرات تعاونية من شأنها تعزيز العلاقات.

---

[1] خالد السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 170.

[2] عبدالسلام سكية، "المغرب يطلب مجددا من الجزائر فتح الحدود، " الشروق أون لاين، إطلع عليه بتاريخ: 2012/12/26، على الساعة:13:24، في الموقع:Www.Echoroukonline.Com/Ara/Articles/152316.Html

فبعد التصريحات العلنية على مختلف المستويات والمعربة عن رغبة في التطبيع؛ نلمس التحول في الخطاب الرسمي المغربي. وقياسا على خطاب الملك الموجه للأمة بمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثون للمسيرة الخضراء عام 2008 ورد فيه صراحة ما يدعو لتطبيع العلاقات مع الجزائر: "...أن التمادي في رفض كل مساعي التطبيع المغربية أو تلك المبذولة من بلدان شقيقة وصديقة وقوى فاعلة في المجتمع الدولي يعد توجها معاكسا لمنطق التاريخ والجغرافيا الذي يتنافى مع إغلاق الحدود بين بلدين جارين شقيقين. فتشبث بلادنا بفتح الحدود وتطبيع العلاقات ليس إلا وفاءً لأواصر الأخوة وحسن الجوار وتمسكا بحقوق الإنسان في حرية التنقل والتبادل، وكذا استجابة لحتمية الإندماج المغاربي"[1]. وكذا ما ورد في خطاب ملك المغرب بمناسبة عيد العرش قائلا: "المغرب سيواصل جهوده لتعزيز علاقاته الثنائية مع جميع شركاء المغرب العربي بما في ذلك الجزائر المجاورة والإستجابة للتطلعات الملحة والمشروعة لشعوب المنطقة خاصة فيما يتعلق بحرية حركة الناس والسلع ورؤوس الأموال والخدمات"؛ فهو بذلك أشار إلى الحاجة لفتح الحدود البرية المغلقة، وهو المطلب الذي لطالما قوبل بالرفض من قبل الجزائر على خلفية التهديد الأمني للمجتمع الجزائري جراء فتح الحدود.

إلا أن الخطاب الرسمي يعرب عن التحول في التوجهات؛ حيث تضمن خطاب العرش الموالي دوائر السياسة الخارجية المغربية بصفة عامة ولم يرد فيه ما من شأنه التعبير صراحة على هذه الرغبة؛ وهو ما يفسره المساعي الحثيثة للملك إلى التوسع جنوبا عبر النشاطات الإقتصادية المختلفة مع دول وسط وجنوب إفريقيا من خلال إنشاء مشاريع مشتركة تثبت الوجود المغربي بها وتكسب بموجبها تأييد السياسة الخارجية المغربية. وتعزز الأمر بعودة المغرب للإتحاد الإفريقي بعد سنوات من إنسحابه إثر إنضمام الصحراء الغربية له. ومن هنا؛ نلمس نفس التوجهات للسياسة الخارجية المغربية رغم تعاقب الزمن؛ فالتوجه الحالي للملك يمكن إسقاطه على توجه السلطنة في عهد "**السلطان أحمد المنصور**" عندما اشتدت عليه الأوضاع فأوجد لنفسه مجالا حيويا لا ينافسه فيه أحد من منظور تكلفة المنافسة مع المكاسب.

حسابا للمكاسب التي يمكن أن تعود على فتح الحدود كإجراء أولي لتطبيع ومن ثم تعزيز العلاقات الثنائية؛ يمكن القول أن فتح الحدود بين الجزائر والمغرب ما بين 1989- 1994 عاد على المغرب بفوائد ضخمة، وتشير الأرقام بأن تنقل الجزائريين للمغرب في مطلع التسعينات عاد عليه بمداخيل تقدر بحوالي1.5 مليار$، كما ألحقت حركة العبور الحدودي أضراراً كبيرة بالإقتصاد الجزائري كتهريب سلع

[1] عمر العسري، "مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون المغاربي، "مجلة الفقه والقانون، د. ع، د. ت، ص. 15.

مدعمة نحو المغرب، وهي إحدى القضايا التي تحول دون إعادة فتح الحدود، واستعرضت صحيفة الشروق أرقاما مختلفة لسيارات محجوزة مستعملة لتهريب السلع والمخدرات[1]، وخلصت التقارير لتوصية بعدم التسرع في فتح الحدود دون ضمانات من الرباط على رأسها الضمانات الأمنية على الحدود ومكافحة التهريب.

إعتبر وزير الدولة الجزائرية الأسبق "**عبدالعزيز بلخادم**" والممثل الشخصي للرئيس أن المغرب غير جاد في التطبيع وأنه يبحث فقط عن الإنتفاعالإقتصادي من خلال دعواته المتكررة لفتحالحدود البرية التي أغلقتها الجزائر كرد فعل للإجراءات المغربية حيال الجزائريين مصرحا في حديث له مع صحيفة 'الخبر' أن "المناخ اللطيف الذي يميز منذ فترة قصيرة سماء العلاقات بين الجزائروالمغرب، يتطلب التوفيق بين إرادة للتطبيع متوفرة بالجزائر، وبين إرادة المغربيين التي تتراوح بين إدارة الظهر للشرعية في قضية الصحراء، والإنتفاع من الجار الشرقي إقتصاديا". وأضاف قائلا: "عدم وفاء الرباطبتعهداتها بشأن ملف النزاع الصحراوي يعيق إقامة علاقات طبيعية معنا ولا يحول دونها، فمقاربتنا لهذا الجانب بالتحديد، هي أن رفض الشرعية الدولية في الاستفتاء يقود إلى رفضها في أمور أخرى"[2].

تميزت العلاقات الثنائية في الماضي القريب بتبادل مكثف للوفود في الفترة الأخيرة، ولكن دون خطوة هامة نحو التطبيع إلى درجة إتهام الملك "**محمد السادس**" للجزائر بأنها ترغب في الحفاظ على الوضع الراهن، بينما كان المغرب يدعو إلى فتح الحدود[3].

يتهم الجانب الجزائري الطرف المغربي بالتقصير وغض النظر أحيانا عن الممرات السرية للمهربين في المنطقة الحدية أو ربما التواطؤ معهم وهو ما أنتج حالة من الخلل العميق في الإقتصاديات المحلية للمناطق على ضفتي الحدود بين البلدين والتي باتت تعيش على إيرادات التهريب، كما يعاني البلدان من خطر الإسلام الأصولي وجماعات العنف المتسترة بالدين والتسلل الذي يتم عبر الحدود؛ فالتهريب والأصولية يتطلبان حدا أدنى من التنسيق الأمني بينهما[4]. ما يدفع بالقول أن الطريق نحو فتح الحدود بين

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أ ش أ، "بلخادم: فتح حدودنا مع المغرب يتطلب مجموعة من الإجراءات، " إطلع عليه بتاريخ: 2012/12/25، على الساعة: 23:42، في الموقع: Www.Youm7.Com

[3] Aissa Bouziane, «Les Relations Algéro-Marocaines Au Plus Bas,»Vu Le: 15/04/2013,A: 00: 32, Au Site: www.maghrebemergent. info/actualite/maghrebine/item/17798-les-relations-algero-marocaines-au-plus-bas. html

[4] السرجاني، **مرجع سابق**، ص. 170.

المغرب والجزائر سيكون شاقا عكس تصريحات البلدين؛ فقد إستلم الوزير الأول تقريراً عن لجنة مكافحة التهريب بتلمسان وآخر للمديرية العامة للجمارك يحملان بيانات حجوزات الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة المخدرات والتهريب*، وهو ما يحذر الحكومة من خطر التسرع في فتح الحدود دون إعداد الترتيبات اللازمة وإفتكاك ضمانات من المغرب بالتعاون الكامل لمكافحة النشاطات الممنوعة العابرة للقارات.

ومن هنا حصر دلائل سيناريو بقاء الوضع القائم إلى توافر شروط[1]،هي:

- ✓ عدم القدرة على بلورة إستجابة ملائمة لتغيير الواقع القائم. فلا البلدان مستعدان لحدوث صدام مباشر من شأنه حسم أمور في علاقاتهما البينية؛ ولا هما مستعدان لتطبيع العلاقات والسير بها نحو تعزيز الإرتباطات سواء كانت إقتصادية أو غيرها
- ✓ غياب الرؤية المشتركة والإرادة للتعامل مع الواقع القائم وتغييره إضافة لغياب مشروع المستقبل.
- ✓ تقييم صناع القرار لهذا الوضع على أنه الأفضل والأنسب في ظل المعطيات القائمة. ويبرز هذا الإحتمال في كلا النظامين؛ فالمغرب يرجح الإبقاء على الأوضاع بنفس الطابع على الأقل للفترة الحالية كون الأمر يخدمه من أجل التفرغ لمشاريعه وإمتداده نحو الجنوب إعتمادا على الدبلوماسية الإقتصادية وحتى الروحية؛ تأتي في المقابل الجزائر التي ليس في مقدورها فتحالحدود وتطبيع العلاقات قبل إعادة النظر في السياسات السوسيواقتصادية للبلاد؛ وهو الأمر الذي تفاقم خلال فتح الحدود آخر مرة حيث كان يتم نقل السلع المدعمة من خزينة الدولة إلى المغرب. وبالتالي فكلا الطرفين لا يرغب في إحداث تغيير على الأقل في المستقبل القريب.

رغم ما يحوي هذا السيناريو من دلالات على إمكانية إستمراره على الأقل على مستوى الحاضر والمستقبل القريب إلا أن الوضع الحالي بتوتراته وتعقيداته لا يحقق لا الأمن للطرفين ولا المصلحة العامة للشعوب. مما يدفعنا بالبحث والتقصي لإحتمالات أخرى والتحقق من مدى جدواها وإمكانية تحقيقها من خلال التحكم في مسبباتها وتوجيهها بما يخدم المصلحة المشتركة في العلاقات البينية للجزائر والمغرب؛ وهو ما سنبحث في مدى تحققه في المطلب الموالي.

[1] أبوعامود، **مرجع سابق**، ص. 21.

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي- فتح الحدود وتطبيع العلاقات بين البلدين

يعتبر هذا السيناريو تفاؤليا على خلفية إحتمال أن الظاهرة ستتجه نحو منحى أفضل أي تتطور بصفة إيجابية، وأن سريان أغلب جوانبها يكون في الإتجاه المحبذ؛ أي الدفع لتطبيع العلاقات بين البلدين كمدخل لتعزيز هذه العلاقات بفتح الحدود مما يلغي الحواجز وينمي العلاقات ويسمح بالإختلاط والتفاعل الذي يخوله درجة التقارب المجتمعي بالبلدين.

كانت موجة التغيير التي شهدتها المنطقة العربية منذ سنة 2011 سببا في بروز مؤشرات عن عودة الدفء في العلاقات الجزائرية المغربية، فبدأ الحديث يسري بين قيادتي البلدين بشأن إمكانية تطبيع كامل للعلاقات بعدما كانت تتميز بركود دام لأعوام عديدة. وقد حدّد الباحث المغربي "**العربي المساري**" أسباب تعثّر الأمر في ثلاث أسباب رئيسية: ظاهرة اللايقين من جدوى المبادرات، ومسألة اللاتواصل بسبب غلق الحدود والخلافات الشكلية وتراجع التعاون الاقتصادي بشكل عام، والأهم هو حقيقة اللاثقة من منظور صفري وفق نظرية المباريات[1]. حيث أن هناك عوامل خفية تحفز على التقارب إلا أن صناع القرار يكابرون ويعتبرون أنهم في غنى عن تفعيل هذه العوامل.

وبهذا؛ يبدو أنه من يحبذ فتح الحدود الذي من شأنه تحقيق المنافع والعوائد الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات السياسية، فالقواسم المشتركة بين الشعبين بإمكانهاأن تلعب دورا أساسيا في تفعيل الروابط والدفع بالحكومات إلى اتخاذ إجراءات من شأنها التقريب عوض التباعد الذي تشهده هذه العلاقات؛ فالتغيير يأتي من القاعدة التي تطالب صناع القرار بإتخاذ نهج مغاير للنهج المتبع. إلا أن الأمر لا ولن تكفي دون عامل المنفعة الذي يبقى المحرك الأساسي على خلفية تأسيس شبكة مصالحها دائمة ومهمة تدفع بتجاوز الخلافات البينية حال وجودها؛ فعلى الجزائريين والمغربيين تجاوز العقبة النفسية واحترام الآخر وخياراته والتخلي عن هوس التآمر الذي يطبع معظم تحليلات القيادات السياسية في البلدين[2].

---

[1] عصام بن الشيخ، «السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال مقصود أم إرجاء هادف؟،» اطلع عليه بتاريخ: 2012/12/29، على الساعة:01:24، في الموقع:
Www.Mostakbaliat.Blogspot.Com

[2] عبد النور بن عنتر، «الاتحاد المغاربي... بين الافتراض والدوافع،» اطلع عليه بتاريخ: 2016/04/20، على الساعة: 22:40، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146-e54c-439f-97fd-13f3785a17fa

بناء على ذلك، تعتبر مسألة فتح الحدود وتطبيع العلاقات بين البلدين من أولويات القضايا الإقليمية التي تعيشها المنطقة، والتي كانت ولا تزال مستعصية الحل؛ فالأخذ بالرأي المؤيد لفتح الحدود رغم ما يدعمه من إمكانية تطوير الاقتصاد بتفعيل العلاقات البينية ومحو الفصل بين الدولتين بالطريقة التي تساير التطورات التي يشهدها العالم في سياق العولمة؛ لكن الأمر يجب أن يسبقه إعادة النظر في السياسات الإقتصادية للجزائر من أجل السير وفق مقتضيات النظام الرأسمالي الحر بعيدا عن الإجراءات السوسيوإقتصادية.

يشكل غلق الحدود البرية بين البلدين بؤرة توتر في المنطقة كونه معطى مناف للتاريخ والجغرافيا؛ فالمنطقة لطالما كانت مميزة بنشاطاتها وتفاعلاتها حيث عرفت قيام دويلات على أنقاض أخرى ومد وجزر عبر الزمن مما يدلل على الأهمية الجيوسياسية للمنطقة الحدودية والإقليم ككل؛ إلا أن الواقع مغاير تماما للأمر؛ وبالتالي فإن الضرورة تحتم على الطرفين العمل على تجاوز الخلافات البينية وتنمية المناطق الحدودية من إقامة مشاريع على هذه المناطق من شأنها رفع السياحة والنهوض بها مع جلب العملة الصعبة مما يساعد على تنمية المنطقة وكسب عوائد مالية للطرفين.

يدعو إحتمال تعزيز العلاقات والدفع لمزيد من الترابط إلى تلافي تراكمات الماضي الذي لا يزال يؤثر على الطرفين حكومة وشعبا كون الذاكرة المشتركة للشعبين تتأثر بعدة أحداث سببت شرخا في هذه الإعتبارات التي من شأنها تقوية العلاقات البينية والعمل على تفعيل مقومات التشابه من أجل العمل من في سياق مشترك؛ فالطبقة الشعبية بمقدورها التأثير من خلال العمل علىتنامي الضغط الرافض للتدهور في العلاقات البينية خصوصا وأن المنطقة تعرف هزات وعدم إستقرار تباعا للتهديدات المختلفة. وهو ما يدعو لتكثيف الجهود من أجل الحفاظ على الأمن الذي صار من الصعوبة بمكان تحديد مصادر تهديده.

وبالتالي؛ فهذه المعطيات التي تهدد الأمن تملي على الطرفين ضرورة العمل على التقارب من خلال تكثيف الجهود من أجل تطبيع كلي للعلاقات بين البلدين بدءً بفتح الحدود البرية المغلقة منذ 1994، وهو ما يُحبَّذ في موضوع الدراسة كون الحدود المغلقة معطى متناقض تماما مع حتمية التاريخ والجغرافيا مما يؤثر سلبا على الواقع السياسي.

ثمة شيء لا مفر منه؛ أن المغرب والجزائر اليوم أو بعد مائة عام سيبنون حتما معا المستقبل. فالشعبان قريبين جدا من بعضهما البعض، ولولا المشكلات السياسية لشَكَّلَ الشعبان منذ وقت بعيد أمة متجانسة؛ فبناء توافق حقيقي بين البلدين يبقى دائما محتمل، يتوجب فقط إبداء النية الحسنة والإرادة، والذكاء من أجل إغتنام الفرصة المتاحة اليوم على المستويين الدبلوماسي والتاريخي.

يدفع الأمر بالقول أن إمكانية وصول نظام جديد للسلطة في كلا البلدين من شأنه إحداث تغيير جذري في المواقف اتجاه فتح الحدود وتطبيع العلاقات بهدف إعطاء لتعزيز العلاقات في اطار تعاوني والذي من شأنه أن يدفع للمبادرة بالتكامل كون جميع شروطه متاحة إلا الرغبة الحقيقية لصناع القرار التي تتحكم فيها عدة عوامل عدا العوامل المتعارف عليها لتحقيق التكامل؛ فالعديد من الأحزاب والفواعل داخل الدولتين غيرت مواقفها اتجاه تأييد الإغلاق للحدود كونه مخالف لحتمية التاريخ والجغرافيا لأن العوامل الخفية للتكامل بين البلدين تفوق الإعتبارات الذاتية لصناع القرار داخل كل دولة.

لتطبيع العلاقات بين الجزائر والمغرب يجب وضع الملفات الشائكة جانبا ومن بينها قضية الصحراء، حيث أنه لا الجزائر تغير موقفها من القضيةولا المغرب ينسحب من الحيز الصحراوي الذي تربع عليهمتجاوزا الشرعية الدولية.

لما صارت الجزائر القوة الإقتصادية الأولى بالإقليم أصر المغرب على فتح الحدود معها، مما يدفع بالقول أن حكومة المخزن حاولت التقرب منها إثر زيادة أسعار النفط والتي بموجبها فاق إحتياطي صرف الجزائر 200 مليار$ وحولها لبلد جاذب للإستثمارات[1]، ويبدو أن موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية لم يثن الحكومة المغربية من التعبير عن رغبتها الشديدة في إعادة فتح الحدود البرية سواء من خلال تصريحات الجهات الرسمية أو الشعبية، إلا أن الحكومة الجزائرية ظلت على موقفها من الحدود لعلمها المسبق بالكارثة التي ستؤول إليها الأوضاع بسبب التهريب الذي تعاني منه حتى وحدودها مغلقة، لتبقى إذا المملكة المغربية هي المستفيد الأكبر من فتح الحدود.

بلغ عدد الجزائريين الذين زاروا المغرب سنة 2012 إلى 700 ألف سائح، مما جعل السلطات المغربية تعلق الأمل عليهم لإعادة بعث السياحة بعد إنهيارها جراء الثورات العربية والأزمة المالية الخانقة التي تمر بها أوروبا والتي كانت السبب الرئيسي لعزوف السياح الأجانب عن المملكة المغربية حسب ما أقره "**سعيد**

[1]---، "إصرار مغربي على فتح الحدود مع الجزائر: البحبوحة المالية تسيل لعاب المغاربة، " إطلع عليه بتاريخ: 2013/03/14، على الساعة:19:55، في الموقع:
Http://Www.Elmihwar.Com/Index.Php/Nat/Item/764-2013-04-13-21-23-55

الطاهري" مدير عام الفيدرالية الوطنية للسياحة في المغرب، حيث أكد أن المملكة قد حققت نسبة نمو تقدر ب 02 % في القطاع السياحي مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2011، وهو ما يبرر هذه الرغبة العارمة في فتح حدودها الشرقية مما يزيد من تدفق السياح الجزائريين.

غلق الحدود هو إجراء اعتمدته الجزائر لحماية إقتصادها في ظل الظروف الصعبة التي تعرفها المنطقة والتغيرات التي شهدتها سياستها الإقتصادية والتجارية على المستويين المحلي والخارجي لتبقى القضية إذا سياسية بالدرجة الأولى بالنسبة للجزائر وإقتصادية بنسبة كبيرة بالنسبة لحكومة المخزن. إلا أن هذا المعطى مناقض للجغرافيا والتاريخ وليس هو الحل الأمثل مما يدفع بالقول بضرورة تسريع المساعي في إتجاهها الإصلاحي.

المطلب الثالث: السيناريو الكارثي- إحتمال حدوث صدام أو مواجهة بين البلدين

يعتبر هذا السيناريو تشاؤميا يحمل في فحواه إمكانية حدوث مواجهة أو صدام. يعتمد هذا الإتجاه على المستجدات المفاجئة في طبيعة التفاعلات سواء الداخلية أو البينية على مستوى النظامين. ويمكن أن تشمل حتى التطورات الإقليمية التي تفرز بآثارها على البلدين.

يعتمد هذا السيناريو على التغيرات المفاجئة والأحداث الطارئة التي من شأنها أن تحدث في البيئة الداخلية أو الخارجية للنظامين، وتحدث لزاما لذلك إجراءات أو أحداث أخرى من شأنها أن تكون كارثية؛ ما يدفع للتفكير في هذا الإحتمال هو ما عرفته العلاقات البينية من أحداث متسارعة ومفاجئة أثرت على مسار العلاقات البينية مثل حرب الرمال، أحداث أمغالا، طرد مقيمي البلدين، وغيرها من أحداث تطبع العلاقات البينية لهذين البلدين. هذا من ناحية العلاقات البينية. أما من ناحية الأوضاع الداخلية للبلدين؛ فيمكن أن يحدث من خلال سعي أحد الطرفين لتحويل الأنظار للخارج أن يخاطر بمواجهات مع الطرف الآخر وهذا من أجل الدفع بتغليب النظر للتهديد الخارجي بدل من المهددات الداخلية أو الضغوطات التي يعرفها أي النظامين في أدائه وسيرورته؛ ما يدفع بإفتعال أزمات من شأنها المساس بالأمن الوطني والسعي لمعالجتها ضمن إطار يكسب شرعية النظام ويضمن إستمراره وبقائه.

إذا تأملنا إمكانية تحقق هذا الإحتمال؛ وبالتالي الإستعداد والتأهب لكسب المزيد من القوة البشرية واللوجيستية في حال تحققه؛ نجد من السياسات الحالية ما يدل على عدم إستبعاد هذا الإحتمال لدى الطرفين؛ ما يدل عليه السعي المستمر للتسلح لدى الطرفين وبأحجام تفوق الحاجة لهذه القدرات العسكرية؛ فتصعيد درجة التسلح بالنسبة للمغرب يشير إلى استعداد صانع القرار للدخول في حرب مرتقبة

بالمنطقة والتأهب لها. والتهديد الوحيد بالمنطقة عدا الجار الشرقي هو البوليزاريو والذي لا يحتاج الأمر معه لكل هذه المعدات الحربية، مما يبقي الإحتمال الأول قائما في ظل علاقات بين البلدين أقل ما يمكن وصفها به أنها متوترة، أي أن الجار الشرقي هو مصدر التهديد. كما أنه بالنسبة لهذا الجار الشرقي؛ فإنه منذ 1999 لم يتوقف عن إقتناء المعدات الحربية بكميات كبيرة ونوعيات عالية الجودة مما يمكنه من شن هجوم أو التصدي له بالمنطقة. كما أن واقع الإقليم فرض على الدولة نشر الجنود والمعدات على طول الحدود جراء الفشل الدولاتي بدول الجوار وتفاقم التهديدات في دول أخرى ونزوحها مما يهدد الأمن الوطني الجزائري؛ إلا أن الأمر لا يلغي احتمال حدوث مواجهات مسلحة مع الجار الغربي في حال تفاقم الأزمات وحدوث ما من شأنه تهديد الأمن الوطني.

كما أن العوائد المالية للبلدين والتي تعتمد على الثروات الطبيعية من نفط وفوسفات من شأنها في حال إرتفاع أسعارها إلى مستويات مرتفعة أن تحفز على المخاطرة بمواجهة مباشرة وإن كانت حروبا محدودة من أجل تحقيق المكاسب بالقوة. فالمغرب لم يتوانى عن اجتياح مناطق بالجنوب الجزائري نظرا لتقييمه أن الوضع السائد آنذاك من شأنه حسم الموقف لصالحه بأخذ هذه المناطق بالقوة وفرض الأمر الواقع في ظل إفتقار الجزائر للمقدرات العسكرية اللازمة للتصدي، وهو ما طبع السلوك الجزائري في سعيه للتسلح دوما لكن هذا الأخير لم يجتح يوما إقليم بلد آخر.

أما بالنسبة للنظام في كلا البلدين؛ فمن شأن أحداث داخلية أن تؤثر على منحى الأحداث الخارجية؛ كأن يحدث تغيير على مستوى رأس السلطة الحاكمة في أحد البلدين. فالجزائر تعرف منذ سنوات تدهورا لصحة الرئيس مما يؤثر على صورة البلاد والنظام وتفاعلاته وأدائه خصوصا على المستوى الخارجي إقليميا كان أو دوليا. وفي حال تغير الرئيس –سواء بالوفاة أو غيره– لا يمكن التنبؤ بالمواقف والسلوكات الجديدة في اطار العلاقات مع الطرف الآخر. في المقابل؛ نجد مستجدات صحة الملك –الذي أجرى مؤخرا عملية جراحية غير معروف تفاصيلها حتى تستدعي التنقل للخارج لإجرائها– تطرح تساؤلات حول حقيقة حالته الصحية؛ فالعرش عرف إنتقالا إثر وفاة الملك **محمد الخامس** في قصره خلال عملية ليست بالعصية والتي طرحت تساؤلات عدة حولها. كما أن هذا التغيير المفاجئ –إن حدث– من شأنه التأثير على خلفه؛ فالمُلك ينتقل بالوراثة بحسب ما تمليه القواعد الملكية.

إن توفي الرمز بأحد البلدين (الرئيس أو الملك) أو كلاهما فإن أي تغير مفاجئ لا يمكن حقيقة التنبؤ بتداعياته؛ لذا نضع كل الإحتمالات الواردة عن الأمر من أجل الإلمام بالظاهرة المدروسة قدر الإمكان سعيا للتحكم في سيرورتها. مما يقودنا للقول أنه في حال حدوث تغير في هرم السلطة على مستوى أحد

البلدين أو كلاهما فالأمر من شأنه إخلال التوازن القائم بين الطرفين في المنطقة؛فتتغير العلاقات لتأخذ منحى آخر يُكَرِّسُ بعدا نزاعيا في العلاقات البينية.

كما أنه إذا تحقق مشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية فإن الأمر من شأنه أن يُثَبِّتَ ويُشَرعن الإستغلال المغربي للإقليم وبالتالي زيادة رقعته الجغرافية التي يتربع عليها بطريقة غير شرعية وهو ما من شأنه أن يدفع بالسعي للمزيد من التمدد؛ فالتوسع يفتح الشهية نحو التوسع؛ والنظام المغربي في هذا المجال معروف منذ القديم بنزعته التوسعية حالما سمحت الظروف بذلك؛ سواء من خلال ضعف الطرف الآخر أو من خلال سعيه لتقوية نفسه مما يمكنه من التوسع إعتمادا على تحالفات مع القوى الكبرى.

كما أن التغير الظرفي على صعيد شبكة العلاقات لأحد الطرفين أو كلاهما من شأنه إحداث إفرازات على البلدين وما يمكن أن ينجم عنه على مستوى العلاقات البينية. فمساعي المغرب في الماضي القريب للإنضمام لدول مجلس التعاون الخليجي من شأنه التأثير على الجزائر؛ والكل يعرف الدور الخليجي في الأزمة الجزائرية خلال التسعينات. كما أن تنامي الدور المغربي في دول وسط وجنوب إفريقيا مما يعطي مزيدا من القوة للتحرك على المستوى الإقليمي ومن شأنه –في فترات نرجسية– أن يؤدي إلى قرار إجتياح، إلا أن الوضع مستبعد إذا ما تم مقارنة المقدرات العسكرية للبلدية (لوجيستية وبشرية) لكن ما يقود لوضعه ضمن الإحتمالات شبكة العلاقات الواسعة التي يتميز بها المغرب مع الدول الغربية وكذا علاقاته الخاصة بإسرائيل والتي تعيش شريحة معتبرة منها على الأراضي المغربية وقربة جدا من دوائر صنه القرار منذ عصر الحماية.

تدهور الوضع الأمني في الجزائر جراء ما يحدث للرمز (الرئيس) وتداعياته على المنظومة المجتمعية وما يمكن أن يحدث بعد ذلك من إنفلات أمني يهيئ المجال لإجتياح كما حدث في حرب الرمال. فرغم المقدرات العسكرية التي يتفوق فيها الجيش الجزائري على نظيره المغربي، إلا أن مشكل اللوجيستيك مقدور عليه خصوصا بوجود حلفاء مستعدين للخدمة في أي وقت وخاصة الصهيون القريبين من دوائر صنع القرار بالنظام. فالقصر الملكي منذ زمن بعيد يضم مستشارين من اليهود؛ كما ن بعض الأسلحة وبحسب تصريحات مسؤولين من إسرائيل أن نوعيتها لا تتوفر إلا لدى إسرائيل مما يدل على الممون.

المشكلات اليوم هي أكثر صعوبة للحل من سنوات السبعينات؛ فالهوة تعمقت بين البلدين في العقود الأخيرة وذلك لتعقيدات الوضع. وبالتالي؛ فالقول ببقاء الوضع على حاله بتوتراته وتعقيداته من شأنه الإبقاء على حالة التوجس المتبادلة بين الطرفي، فالجمود في العلاقات المبني على أفكار القادة في كلا البلدين، وكذا دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في هذا النزاع من شأنه أن يأخذ منحى كارثيا في حال

استمرار الأوضاع في هذا الاتجاه، والذي يمكن أن يتفاقم ويصل إلى المواجهات العسكرية مثلما حدث في حرب الرمال. فالجزائر تخسر في عدة إتجاهات؛ فهي تضمن إيجاد المخيمات للاجئين، تمول الجهاز الدبلوماسي للبوليزاريو، التكفل بالأسر النازحة من الصحراء الغربية؛ وهذا الأمور كلها من شأنها أن تثقل كاهل الدولة، كما أن الأمر غير آمن بخصوص الأسلحة المتواجدة في تندوف[1].

لكن القول بأن إحتمال الصدام لا يكون في المستقبل القريب على الأقل كون الطرف الآخر يسعى لتكثيف جهوده في المجال الإقتصادي بالعودة نحو الدول الإفريقية التي جلها ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجزائر؛ وهو ما يدفع للقول أن أي مواجهة في الوقت الحاضر فوق أنها تستنزف قدرات الطرفين مع إحتمال عدم تحقيق المكاسب المرجوة؛ فإن الإحتمال الأنسب والأفضل الذي يحبذ هو بقاء الوضع على حاله؛ والذي رغم توتراته وتعقيداته إلا أنه يبقى أحسن من حيث التكاليف مقارنة بالمكاسب.

[1]Dekkar, **Op. Cit**, P. 166.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال التطرق في فصلنا هذا المعنون بالأدوار السياسية المؤثرة على العلاقات الجزائرية المغربية إلى طبيعة الأدوار التي يلعبها صناع القرار بالبلدين في توجهاتهما وحساباتهما ضمن توازنات القوة في الإقليم يبرز جليا أن تباين النسق الإيديولوجي للنظامين بعد الإستقلال كان له الأثر على توجهات البلدين؛ بما يدفع لإتخاذ منحى دون غيره. فالقرارات الخارجية غالبا ما تكون للحصول على الدعم والتأييد الداخليين بما يحول دون تهديد النظام القائم بشكل أو بآخر.

نظرا للأهمية الجيوسياسية للمنطقة؛ عرفت هذه الأخيرة تضارب للقوتين العظمتين خلال فترة الثنائية القطبية، متفاعلا بالدور الفرنسي الذي يعتبر ذا أهمية بمكان في القارة الإفريقية ككل وليس فقط بالإقليم المغاربي؛ فقد ظلت فرنسا ولفترة طويلة تشكل منطقة نفوذ لشمال إفريقيا والقارة عموما. ورغم تعدد الفاعلين بالمنطقة إلا أن الأمر لم يحل دون تغلغل الصين من المدخل الإقتصادي. وبالتالي؛ يمكن القول أن الإقليم يتأثر بهذه القوى التي تؤدي أدوارا تتحكم في العلاقات الجزائرية المغربية وتؤثر في طبيعة التوازنات بين البلدين.

في ظل هذا التباعد للعلاقات بين الجزائر والمغرب، تتغذى المنطقة بفعل العوامل الخارجية المتحكمة في مسار العلاقات الجزائرية المغربية والتي تسيرها عدة فواعل كما سبق الإشارة إليه تعمل على إدارة طبيعة هذه العلاقة أو التحكم فيها بما يخدم هذه القوى؛ بالشكل الذي يكرس إبقاء الوضع على حاله بمسايرة الأمور والتحكم فيها عن بعد، دون اللجوء لحلول للمشاكل أو مواضع النزاع؛ بما يعمد على استنزاف طاقات الطرفين ودفعهما للتموقع ضمن موضع ضعف يجعلهما يقدمان تنازلات مستقبلية.

إن العلاقات الجزائرية المغربية تتأثر بعدة عوامل تجعلها تتخبط في حلقة مفرغة، وتتميز بسياسة الإتجاه خطوة نحو الأمام وخطوتين للخلف مما يحول دون تحقيق التعاون وفقا لما تقتضيه المصلحة، كما تتسم بتغليب الإنطباعات الذاتية لصناع القرار في كلا البلدين على المصلحة العامة للشعوب، مما يؤثر على حاضر ومستقبل هذه العلاقة.

خاتمة

خلصت الدراسة ضمن بحثنا الموسوم بعنوان العلاقات الجزائرية المغربية بين العوامل التاريخية والأدوار السياسية إلى القول بتفاوت المقاربات التحليلية لطبيعة العلاقات البينية في الدراسات الدولية والتي تتراوح بين مقاربة النزاع، مقاربة التعاون، ومقاربة التكامل، وهو ما فصلناه من خلال التطرق للإطار النظري بغرض تأصيل المفاهيم من أجل التوظيف الصحيح لها ولتفاعلاتها وإفرازاتها في أطوار متقدمة من هذه الدراسة.

فتحليل العلاقات الجزائرية المغربية دفعنا للقول بأنها علاقات تعرف منحى نزاعيا أكثر من أي منحى آخر، تتفاقم ضمنه مسببات النزاع بمداخيلها التي تمكن من فهمها من أجل القدرة على التعامل معها بغرض احتوائها أو على الأقل التقليص من حدتها والعمل على تجاوزها. كما يمكن تسويتها من خلال مختلف الوسائل المتعارف عليها في هذا المجال سواء كانت سلمية (الدبلوماسية–التحكيمية) أو قهرية. إلا أن هذا المنحى النزاعي لا يُغني عن الإقرار بوجود دروب للتعاون بين البلدين، لم تأخذ الحجم الذي أخذته المقاربة النزاعية في علاقاتهما.إلا أن الأمر لا يعني عدم وجودها؛ فالتعاون يدفع بتعزيز المصالح وتغليب السلم على الحرب. إلا أن الواقع يثبت محدودية هذا التعاون. أما المُحَبَّذ والمرغوب فيه في العلاقات بين البلدين؛ وهو التكامل فهو المأمول من الدراسة كون البلدين متقاربين جغرافيا ومجتمعيا، وهو ما من شأنه أن يدفع بالقاعدة للضغط على القمة من أجل الدفع بالعلاقات نحو الإنسجام والإندماج ضمن نسق مشترك؛ وهو ما تنادي به منظمات المجتمع المدني في البلدين. فإحتمال التقارب على مستوى القمة دون ضغوطات إما داخلية أو خارجية هو إحتمال وإن تحقق فإنه مهدد بالزوال؛ وأحسن مثال على ذلك الإتحاد المغاربي الذي يعاني جمودا في مؤسساته وبالتالي أدائه.

وسعيا لمعرفة أحسن بخلفيات هذا الطابع الغالب على العلاقات البينية بتغليب الجانب النزاعي في التفاعلات البينية للطرفين دفعنا الأمر للبحث في العامل التاريخي باعتبار الدولتين المتجاورتين لهما ماض وعلاقات من شأنها تفسير حالة الخلاف الطاغية على العلاقات؛ فأكد لنا تحليل الأحداث التاريخية والسلوكات والمواقف أنه تولدت بين البلدين أزمة ثقة منذ العهد العثماني حيث طغت المواقف النزاعية على المواقف التعاونية مما أثر على السلم والأمن بالمنطقة؛ فعرفت صدامات ومواجهات أكثر من فترات السلام والتعاون الذي كان دوما محدود؛ وبقيت نفس التوجهات خلال الوجود الفرنسي بالبلدين عدا في مرحلة متقدمة من الكفاح حيث حرفت المنطقة توحيدا للجهود بسبب وحدة الهدف وهو التحرر؛ أما بعد الإستقلال فطغت القرارات الظرفية على واقع المنطقة بما حال دون تحقيق أي تقارب فعلي والذي لم

يحدث إلا في نهاية الثمانينات وكان أهم مؤشر له إعلان قيام إتحاد المغرب العربي كهيئة إتحادية تجمع الدول المغاربية الخمس. لكن سرعان ما عادت العلاقت للتوتر من جديد جراء تجميد المغرب لعضويته إثر رئاسة الجزائر للإتحاد. وهو ما يعود بنا لنقطة البداية؛ هي أزمة ثقة ومنذ زمن بعيد، تفاقمت وتكرست لتؤثر على علاقاتهما البينية وتدفع دوما للريبة والشك في تصرفات الآخر. ما دفعنا بتأكيد طغيان المنظور الواقعي للعلاقات الدولية في علاقاتهما البينية التي غلب عليها النزاع؛ تتخلله فترات تعاون مردها السعي لتحقيق سويا ما تعذر تحقيقه فريا.

وبتحليل مستويات العلاقات البينية للبلدين نجد أن أهم مواطن النزاع يعبر عنها بقضية الحدود والقضية الصحراوية. ففيما يخص قضية الحدود التي وضحناها فيما سبق؛ فإنه رغم التأكيد على انتفاء المطالب المغربية بموجب توقيع الإتفاق الخاص بالحدود والمصادقة عليه من قبل الطرفين؛ إلا أن الأمر لا يحول دون إحداث التوتر في العلاقات بموجب المطالب الترابية المزعومة. كما أن القضية الثانية للخلاف فهي المستعمرة التقليدية الأخيرة بإفريقيا والتي لطالما صرحت الجزائر أنها ليست سوى طرف مهتم ومعني بمخرجات النزاع وتسعى لحله وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للتعاون الذي حتى في إطاره النظري لم يحظى بنفس الأهمية من الدراسات والأبحاث مقارنة بالنزاع كونه المهيمن على علاقات الدول، أو حتى التكامل الذي الترابط الإتحادي في إطار تعزيز المصالح البينية. هذا التعاون لم يحظى بالإهتمام الوافر سواء في إطاره النظري أو حتى في مجال التطبيق خصوصا في دراستنا هذه. فالتعاون بين البلدين عرفت مجالات محدودة رغم الدعائم التي تؤسس له من مقومات تدفع بالدولتين لتكثيف الترابط سواء على المستوى الأفقي أو العمودي؛ أي سواء من خلال إنتشار أو امتداد التعاون من مجال لآخر أو بتعزيز العلاقات في مجال بعينه. وبالرغم من الجهود الثنائية والجماعية إلا أن هذا التعاون لم يرتقي للمستوى الذي تمكنه مقوماته من بلوغه. على العكس؛ نشهد تنامي التنافس بين الطرفين سواء من خلال محاولات لعب أدوار مختلفة تحد من أداء الطرف الآخر أو من خلال السعي لتعظيم القدرات الأمنية بالمفهوم التقليدي للأمن والذي يدخل الطرفين في دوامة المعضلة الأمنية نتيجة النظر للأمر بمنظور صفري.

هذا المنظور الذي لازال يهيمن على النظرة المشتركة لواقع الإقليم مرده اختلاف النظام السياسي بفواعله في كلا البلدين المر الذي من شأنه التأثير في السياسات العامة وحتى السياسات الخارجية للبلدين ودفعها بالتوجه وفقا للمحاور التي تخدم مصلحة نظام دون غيره؛ وهو ما زاد من فجوة التباعد التي تغذت بتدخل فواعل دولية بالإقليم لأهميته ومحوريته قاريا؛ فتداخلت الأدوار وتضاربت القوى وتنافست ضمن ما

تمليه عليها أجنداتها السياسية بالمنطقة وهو ما أدى إلى الحيلولة دون إحداث التقارب وتلافي الخلافات البينية جراء الإستقطاب الغربي وكذا الإهتمام بدوائر جديدة ينشط بها كلا الطرفين مما يؤثر سلبا على واقع البلدين ومستقبلهما الذي بحسب معطيات المرحلة لا ينذر بالقول بحدوث تقارب على الأقل في المستقبل القريب ويدفعنا للقول بإحتمال كبير لإستمرار الوضع على حاله مع مزيد من الجمود في العلاقات وهو أمر منافٍ للجغرافيا والتاريخ؛ فالعلاقات الحالية تعرف غلقا للحدود في فترة أعيد فيها النظر لمدلول هذه الحدود؛ لذا يتوجب على البلدين العمل في إطار مشترك من أجل تلافي أخطاء الماضي وتراكمات الأحداث والمواقف من أجل السعي للعمل المشترك سويا من أجل تعزيز المصالح التي في حال تعززت يتم العمل دوما على الحفاظ عليها وهو ما من شأنه تغليب المقاربة التعاونية على المقاربة النزاعية في العلاقات الثنائية؛ وإن أمكن الإنتقال من التعاون إلى التكامل في المستقبل المتوسط لأن البلدان يمتلكان كل مقومات هذا التكامل وتنقضهما الإرادة التي هي دوما مهددة بأزمة الثقة في علاقاتهما البينية.

يجدر بالبلدين الأخذ بمقاربة التعاون التنافسي أو التنافس التعاوني بدلا من التنافس النزاعي أي تنافس يحمل في طياته مقاربة تعاونية من أجل تطوير الذات والآخر والعمل على الإرتقاء وليس النزاع الذي يحد من قدرات الطرفين من خلال سعيه الدائم لتحجيم دور الآخر وتحطيم إمكاناته وقدراته وإفشال مساعيه وإفراغها من محتواها بما يعود سلبا على أحدهما أو كليهما.

الملاحق

- **الملحق رقم 01: المتضمن نسخة عن اتفاق بشأن الحدود بين المغرب والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 1961/05/06**

Protocole d'accord du 6 juillet 1961 entre le Maroc et le GPRA au sujet de la délimitation des frontières

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc et le Gouvernement provisoire de la République algérienne, animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrébines, conscients de leur destin africain et désireux de concrétiser les aspirations communes de leurs peuples, ont convenu de ce qui suit :

Fidèles à l'esprit de la conférence de Tanger du mois d'avril 1958 et fermement attachés à la charte et aux résolutions adoptées par la conférence de Casablanca, les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb arabe sur la base d'une fraternelle association notamment dans le domaine politique et économique.

Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales. Il proclame son appui sans réserve au Gouvernement provisoire de la République algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algérien. Le Gouvernement de Sa Majesté le roi du Maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le Gouvernement provisoire de la République algérienne reconnaît pour sa part que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays, trouvera sa solution dans des négociations entre le Gouvernement du royaume du Maroc et du Gouvernement de l'Algérie indépendante.

A cette fin, les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro-marocaine qui se réunira dans les meilleurs délais pour procéder à l'étude et à la solution de ce problème dans un esprit de fraternité et d'unité maghrébines.

De ce fait, le Gouvernement provisoire de la République algérienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco-algériennes ne sauraient être opposables au Maroc, quant aux délimitations territoriales algéro-marocaines.

Fait à Rabat, le 6 juillet 1961.

Signé :
Sa Majesté Hassan II,
Roi du Maroc.

Signé :
Son Excellence Ferhat Abbas,
Président du Gouvernement
provisoire de la République
algérienne

- **الملحق رقم02:إتفاقية لالة مغنية بين فرنسا والمغرب 1845/03/18**

1.

- Traité de délimitation conclu entre la France et le Maroc -

à Lalla Tamia le 18 mars 1845

Louange à Dieu Unique ! Il n'y a de durable
que le royaume de Dieu

Traité conclu entre les Plénipotentiaires de l'Empereur des Français et des possessions de l'Empire d'Algérie et de l'Empereur de Maroc, de Suz et Fez et des possessions de l'Empire d'Occident.

Les deux Empereurs, animés d'un égal désir de consolider la paix heureusement rétablie entre eux, et voulant pour cela, régler de manière définitive l'exécution de l'article 5 du Traité du 10 septembre de l'an de grâce 1844 (24 chaaban de l'an 1260 de l'hégire).

Ont nommé pour leurs Commissaires Plénipotentiaires à l'effet de procéder à la fixation exacte et définitive de la limite de souveraineté entre les deux pays, savoir :

L'Empereur des Français, le sieur Aristide-Isi dore, comte de la Rue, Maréchal de camp dans ses armées, commandeur de l'Ordre Impérial de la Légion d'honneur, commandeur de l'Ordre d'Isabelle la Catholique et chevalier de deuxième classe de l'Ordre de Saint Ferdinand d'Espagne.

L'Empereur du Maroc, le Sid Ahmida-Ben-el Sudjâai, Gouverneur d'une des provinces de l'Empire.

Lesquels, après s'être réciproquement communiqués leurs pleins pouvoirs, sont convenus des articles suivants dans le but du mutuel avantage des deux pays et d'ajouter aux liens d'amitiés qui les unissent :

Article 1, - Les deux plénipotentiaires sont convenus que les limites qui existaient autrefois entre le Maroc et la Turquie resteront les mêmes entre l'Algérie et le Maroc. Aucun d'eux n'élèvera à l'avenir de nouvelles constructions sur le tracé de la limite, elle ne sera pas désignée par des pierres ; Elle restera, en un mot, telle qu'elle existait entre les deux pays avant la conquête de l'Empire d'Algérie par les Français.

Article 1. - Les Plénipotentiaires ont tracé la limite au moyen des lieux par lesquels elle passe et touchant lesquels ils sont tombés d'accord, en sorte que cette limite est devenue aussi claire et aussi évidente que le serait une ligne tracée. Ce qui est à l'Est de cette limite appartient à l'Algérie. Tout ce qui est à l'Ouest appartient au Maroc.

Article 2. - La désignation du commencement de la limite et les deux lieux par lesquels elle passe est ainsi qu'il suit :

Cette ligne commence à l'embouchure de l'Oued (c'est-à-dire cours d'eau) Adjeroud dans la mer, elle remonte avec ce cours d'eau, jusqu'au gué où il prend le nom de Kiss ; puis elle remonte encore le même cours d'eau jusqu'à la source qui est nommée Ras-el-Aïoun, et qui se trouve au pied de trois collines portant le nom de Menasseb-Kiss, lesquelles, par leur situation à l'Est de l'Oued, appartiennent à l'Algérie.

De Ras-el-Aïoun, cette même ligne remonte sur la crête des montagnes avoisinantes jusqu'à ce qu'elle arrive à Drâa-el-Doum ; puis elle descend dans la plaine nommée El-Aoudj. De là, elle se dirige à peu près en ligne droite sur Haouch Sidi Aïed. Toutefois, le Haouch lui même reste à cinq cents coudées (250 mètres) environ, du côté de l'Est, dans la limite algérienne. De Haouch Sidi-Aïed, elle va sur Djerf-el-Baroud, situé sur l'Oued Bou-Naïm ; de là elle arrive à Kerkour Sidi-Hamza ; de Kerkour Sidi-Hamza à Zoudj-el-Beghal ; puis longeant à l'Est le pays des Ouled Ali-Ben-Talha jusqu'à Sidi Xahir, qui est sur le territoire algérien, elle remonte la grande route jusqu'à Aïh-Takbalet, qui se trouve entre l'Oued Bou-Erda et les deux oliviers nommés el-Toumiet qui sont sur le territoire marocain. De Aïh-Takbalet, elle remonte avec l'Oued Roubban jusqu'à Ras-Afour ; elle suit au-delà le Kef en laissant à l'Est le marabout Sidi-Abdel-lah Ben Mehammed el Hamlili ; puis, après s'être dirigée vers l'Ouest, en suivant le col de El-Mechêmiche, elle va en ligne droite jusqu'au marabout de Sidi Aïssa, qui est la fin de la plaine de Missioun. Ce marabout et ses dépendances sont sur le territoire algérien. De là, elle court vers le Sud jusqu'à Kouidiet-el-Debbagh, colline située sur la limite extrême de Tell (c.a.d : le pays cultivé). De là elle prend la direction Sud jusqu'à Kheneg el-Hada, d'où elle marche sur Teniet-el-Sassi, col dont la jouissance appartient aux deux Empires.

Pour établir plus nettement la délimitation à partir de la mer jusqu'au commencement du désert, il ne faut point omettre de faire mention et du terrain qui touche immédiatement à l'Est la ligne sus-désignée, et du nom des tribus qui y sont établies.

A partir de la mer, les premiers territoires et tribus sont ceux de Beni Mengoucho Talha et de Aâttia. Ces deux tribus se composent de sujets marocains qui sont venus habiter sur le territoire de l'Algérie, par suite de graves dissentiments soulevés entre eux et leurs frères du Maroc. Ils s'en séparèrent à la suite de ces dissentions et vinrent chercher un refuge sur la terre qu'ils occupent aujourd'hui et dont ils n'ont pas, cessé jusqu'à présent, d'obtenir la jouissance du souverain de l'Algérie, moyennant une rente annuelle.

Mais les commissaires plénipotentiaires de l'Empereur des Français, voulant donner au représentant de l'Empereur du Maroc une preuve de la générosité française et des dispositions à resserer l'amitié et à entretenir les bonnes relations entre les deux Etats, a consenti au représentant marocain, à titre de don d'hospitalité, la remise de cette redevance annuelle (cinq cents francs pour chacune des deux tribus) de sorte que les deux tribus susnommées n'auront rien à payer, à aucun titre que ce soit, au Gouvernement d'Alger, tant que la paix et la bonne intelligence dureront entre les deux Empereurs des Français et du Maroc.

Après le territoire des Aâttia vient celui de Messirda, des Achache, des Ouled Mellouk, des Béni Bou Saïd, des Beni Senous et des Ouled el Nahr. Ces six dernières tribus font partie de celles qui sont sous la domination de l'Empire d'Alger.

Il est également nécessaire de mentionner le territoire qui touche immédiatement à l'Ouest de la ligne sus-désignée, et de nommer les tribus qui habitent sur ce territoire, à portée de la mer.

Le premier territoire et les premières tribus sont ceux des Ouled Mansour-Bel Trifa, ceux des Béni-Iznêssen, des Mezaouir, des Ouled Ahmed ben Brahim, des Ouled El Abbès, des Ouled Ali ben Talha, des Ouled Azzouz, des Béni Hamdoun , des Béni Hamlil et des Béni Mathar el Ain. Toutes ces tribus dépendent de l'Empire du Maroc.

Article 4. - Dans le Sahara (désert), il n'y a pas de limite territoriale à établir entre les deux pays, puisque la terre ne se laboure pas et qu'elle sert seulement de pacage aux arabes des deux Empires qui viennent y camper pour y trouver les pâturages et les eaux qui leur sont nécessaires. Les deux souverains exerceront de la manière qu'ils l'entendront toute la plénitude de leurs droits sur leurs sujets respectifs dans le Sahara. Et, toutefois, si l'un des deux souverains avait à procéder contre ses sujets au moment où ces derniers seraient mêlés avec ceux de l'autre Etat, il procédera comme il l'entendra sur les siens, mais il s'abstiendra

envers les sujets de l'autre gouvernement.

Ceux des Arabes qui dépendent de l'Empire du Maroc, sont : les M'béïa, les Béni Guil, les Hamian Djenba, les Etmour Sahara, et les Ouled Sidi Cheikh el Gharaba.

Ceux des Arabes qui dépendent de l'Algérie sont : les Ouled Sidi el Cheikh el Cheraga, et tous les Hamian, excepté les Hamian Djenba sus-nommés.

Article 5. - Cet article est relatif à la désignation des Kessours (villages du désert) des deux Empires. Les deux souverains suivront, à ce sujet, l'ancienne coutume établie par le temps, et accordant, par considération l'un pour l'autre, égards et bienveillance aux habitants de ces Kessours.

Les Kessours qui appartiennent à l'Algérie sont : Aïn Safra, S'fissifa, Assla, Tiout, Chellala, El Abiad et Bou Semghoune.

Article 6. - Quant au pays qui est au Sud des Kessours des deux gouvernements, comme il n'y a pas d'eau, qu'il est inhabitable et que c'est le désert proprement dit, la délimitation en serait superflue.

Article 7. - Tout individu qui se réfugiera d'un Etat dans l'autre ne sera pas rendu au Gouvernement qu'il aura quitté par celui auprès duquel il se sera réfugié, tant qu'il voudra y rester.

S'il voulait, au contraire, retourner sur le territoire de son gouvernement, les autorités du lieu où il se sera réfugié ne pourront apporter la moindre entrave à son départ. S'il veut rester, il se conformera aux lois du pays, et il trouvera protection et garantie pour sa personne et ses biens. Par cette clause les deux souverains ont voulu se donner une marque de leur mutuelle considération. Il est bien entendu que le présent article ne concerne en rien les tribus : l'Empire auquel, elles appartiennent étant suffisamment établi dans les articles qui précèdent.

Il est notoire aussi que El Hadj Abdelkader et tous ses partisans ne jouiront pas du bénéfice de cette Convention, attendu que ce serait porter atteinte à l'article 4 du Traité du 10 septembre de l'an 1844, tandis que l'intention formelle des hautes parties contractantes est de continuer à donner force et vigueur à cette stipulation émanée de la volonté des deux souverains, et dont l'accomplissement affirmera l'amitié et assurera pour toujours la paix et les bons rapports entre les deux Etats.

Le présent traité, dressé en deux exemplaires, sera soumis à

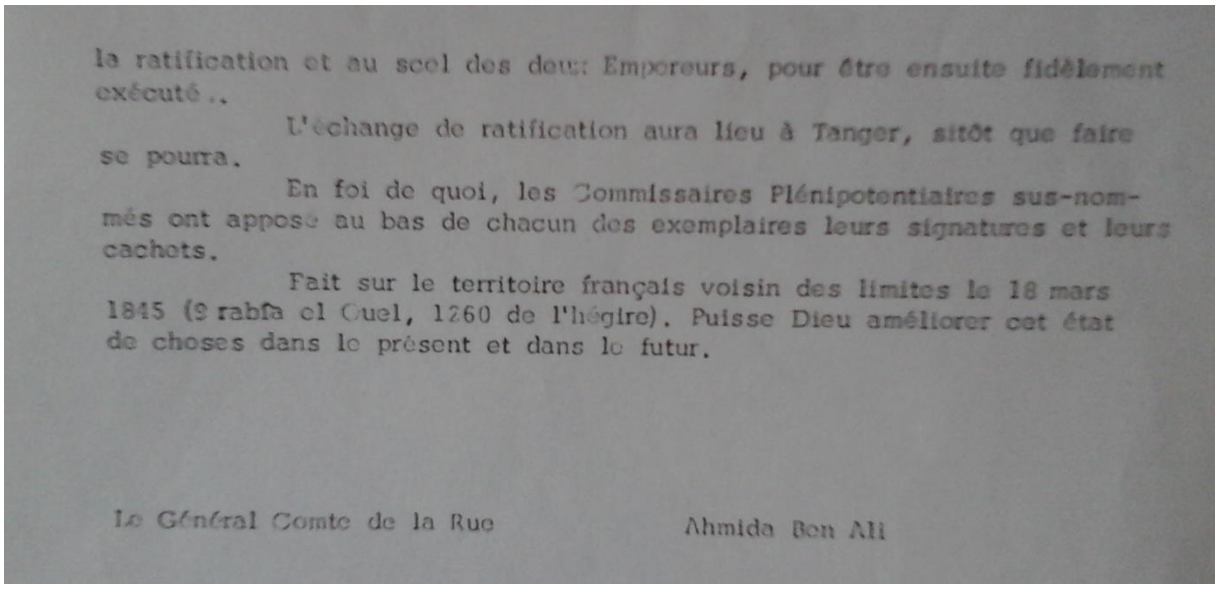

la ratification et au scel des deux Empereurs, pour être ensuite fidèlement exécuté..

L'échange de ratification aura lieu à Tanger, sitôt que faire se pourra.

En foi de quoi, les Commissaires Plénipotentiaires sus-nommés ont apposé au bas de chacun des exemplaires leurs signatures et leurs cachets.

Fait sur le territoire français voisin des limites le 18 mars 1845 (9 rabîa el Ouel, 1260 de l'hégire). Puisse Dieu améliorer cet état de choses dans le présent et dans le futur.

Le Général Comte de la Rue

Ahmida Ben Ali

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربي، أمانة إتحاد المغرب العربي، مكتب المغرب، مصلحة الحفظ.

- **الملحق رقم03:معاهدة تخطيط الحدود 1972/06/15**

CONVENTION RELATIVE AU TRACE DE LA FRONTIERE D'ETAT ETABLIE ENTRE LE ROYAUME DU MAROC ET LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE.

SA MAJESTE LE ROI DU MAROC

et

SON EXCELLENCE LE PRESIDENT DU CONSEIL DE LA REVOLUTION, PRESIDENT DU CONSEIL DES MINISTRES DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE,

En application du Traité d'Ifrane en date du 15 Janvier 1969, de la Déclaration commune de Tlemcen du 27 Mai 1970, du Communiqué Commun de Rabat du 6 Juin 1972 et de la Déclaration algéro-marocaine de Rabat en date du 15 Juin 1972,

Considérant le traité de délimitation conclu à Lalla Maghnia le 18 Mars 1845, en ses dispositions portant délimitation de la frontière algéro-marocaine ainsi que des textes subséquents, notamment la convention du 20 Juillet 1901 et l'Accord du 20 Avril 1902, en leurs dispositions portant délimitation de la frontière entre les deux Etats, décident à cette fin de conclure la présente Convention et désignent pour leurs plénipotentiaires à savoir :

Son Excellence AHMED TAIBI BENHIMA, Ministre des Affaires Etrangères du Royaume du Maroc

Son Excellence ABDELLAZIZ BOUTEFLIKA, Membre du Conseil de la Révolution, Ministre des Affaires Etrangères de la République Algérienne Démocratique et Populaire,

.../...

Lesquels après avoir échangé leurs pleins pouvoirs, reconnus en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE I -

Les hautes parties contractantes confirment d'un commun accord que la frontière d'Etat établie entre l'Algérie et le Maroc, du Méridien 08°40' à TANIET SASSI, suit la ligne indiquée sur les cartes portant les Numéros 1,2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, annexées à la présente Convention dont elles font parties intégrantes.

Elle se définit comme suit :

A partir du Méridien 08° 40' qu'elle emprunte auparavant, la frontière algéro-marocaine longe le Thalweg de l'OUED DRAA en suivant vers le Nord-Est la ligne des crêtes du DJEBEL TAZOUT (le poste militaire qui s'y trouve restant en territoire marocain), jusqu'à son extrémité Est au lieu dit KHENEG BEN ZERHMINE. Elle se prolonge toujours vers le Nord-Est sur les Kreb dominant L'OUED DRAA en passant par RICH EL BERGAT, KHENEG LRGAB, OUMM MATIFIS, TARF DZOLL, EL BREIDJA MEDYA jusqu'à FOUM TANGARFA (Le poste militaire qui s'y trouve restant en territoire marocain).

De là, elle suit la ligne déterminée par les points côtés 411 (07°17' Ouest, 29°27' Nord), 430 (07° 16' Ouest, 29°28' Nord), 478 (07°12' Ouest, 29°30' Nord). Elle continue le long de la ligne des crêtes séparant le bassin de l'OUED DRAA du bassin de l'OUED AOULERGUI, jusqu'à BEID ER RAS.

De ce point elle suit la ligne des crêtes de la chaine de l'AKERRICH (côtes 747, 740, 721, 706) et passe par FOUM OUED LAHSENE, RICH KBIR, [illegible] (669) REGUIG ER ROUIDA (648) jusqu'à OUED RGUIG ATCHANE qu'elle suit vers le Sud Ouest pour rejoindre le puits de HASSI BEIDA.

.../...

De ce point, elle suit la base des KREB pour rejoindre le puits de TINDJOUB. Elle continue sur une distance de 5 Km à suivre les KREB à l'Est de ce puits puis s'oriente vers le Nord-Est en passant en ligne droite par HASSI MELAH pour rejoindre le lit de l'OUED MIRD à HASSI MENGOUB, laissant ce puits en territoire marocain.

Elle suit ensuite vers le Nord le lit de cet Oued jusqu'au col de TAKKAT N'AIT ADOUANE, puis en ligne droite elle se dirige vers et jusqu'au puits d'ANOU BERRETAIL (04° 56' Ouest 30° 08' Nord) situé sur l'Oued du même nom.

Coupant le plateau de KEM KEM, la frontière se prolonge toujours en ligne droite, jusqu'à un point situé à une distance de un Kilomètre au Sud de HASSI SAFSAF. Toujours en ligne droite, elle se dirige vers le Nord-Est jusqu'au lit de l'OUED DAOURA à l'endroit où ce dernier forme un confluent avec un Oued sans nom, au Nord de FOUM BOU SERROUAL.

De ce point, le tracé coupe encore le plateau de KEM KEM, à l'Est de l'OUED DAOURA, en passant par les points côtés 735, 778, 827, 801 et 792 (Points situés sur les KREB à l'Est de HASSI SEBTI, à 9 Km au Sud Est de ce puits (03° 39' Ouest 30° 42' Nord).

La frontière s'oriente ensuite vers le Nord, le long des KREB qui forment la bordure Ouest de la HAMADA du GUIR en passant par les points côtés 807, 842, OUM SEBA, HASSI MERHEIMINE HASSI TABOURIRHT, MOUNGAR HANNOU KHANEM, MOUIH MALEH, M'KHARIG, TAOUIDJT, MOUNGAR EL ALENNDA, BRABER.

A un kilomètre à l'EST de HASSI BRABER, au point de coordonnées 03° 40' Ouest, 31° 24' Nord, la frontière suit une ligne droite Sud-Nord suivant le méridien 03° 40' Ouest jusqu'à hauteur du parallèle 31° 38' Nord. Puis elle se dirige, toujours en ligne droite, vers l'Est jusqu'au

.../...

confluent des Oueds GUIR et ZELMOU.

Elle remonte le lit de ce dernier jusqu'à la hauteur du Djebel ZELMOU où elle s'infléchit vers l'Est pour suivre la ligne de crêtes de ce dernier. Elle passe au Nord de HASSI KRIOUIA et rejoint le Djebel NANTI. Elle continue à suivre, vers l'Est, la ligne de crêtes passant par les points culminants 1269, 1247, 1129, 1209 (DJEBEL MIHIRIZ) 1551, 1370, Borne 1919 (CHAABET EL AR'AR) borne 1852, 1709, puis s'infléchit pour passer à 200 mètres au Sud de la mine de DJEHIFET et rejoindre ensuite le sommet du Djebel OUAZZANI (borne 1839).

Elle continue le long de la ligne de crêtes en passant par les points côtés 1544, 1026 (DJEBEL MELIAS).

Elle passe ensuite sur la ligne de crêtes des hauteurs séparant les Oasis de BENI OUNIF et de FIGUIG, puis contourne la zone dunaire à l'Est de cette localité en suivant l'OUED sans nom, jusqu'à sa rencontre avec l'Oued HALOUF. Ce dernier est suivi vers le Nord, jusqu'à RAS BENI SMIR.

A partir de RAS BENI SMIR, la frontière suit la ligne de crêtes de DJEBEL ABIENE en passant par les côtes 1762, 1735, 1704, Contournant ICH par l'Est, elle se dirige, en ligne droite vers le Nord Ouest, en passant à 800 mètres à l'Est de HASSI EL MEKHAREG, jusqu'au point de coordonnées : 04° 01' Ouest 36° 33' Nord.

Elle se dirige toujours en ligne droite vers la source de AIN BAB EKROUAH. A partir de cette source, elle continue toujours en ligne droite pour atteindre la borne 1368.

De la borne 1368, la frontière se dirige vers l'Est en suivant la ligne de crêtes pour atteindre la naissance de l'OUED BOUKHALKHAL qu'elle remonte et dont elle suit le lit jusqu'à son confluent avec l'OUED BOU ADJEN.

..../...

Elle continue à emprunter le lit de ce dernier vers le Nord. Au lieu dit OGLAT BRAZLIA elle vire vers l'Ouest, toujours suivant le lit de l'OUED qu'elle quitte au point de coordonnées 04°50' Ouest 37°43' Nord (représenté par un confluent de Thalwegs) pour se diriger en ligne droite et aboutir à OGLAT MENGOUB, au point côté 1014 situé à proximité de la piste de BERGUENT et de coordonnées 04°52' Ouest 37° 44' Nord.

Ensuite, elle se dirige vers le Nord, selon une ligne droite, qui a pour extrémité Nord TENIET SASSI et le point de côte 1014 pour extrémité Sud . A 4 Kilomètres de ce dernier point la frontière quitte cette ligne droite pour y revenir 15 Km plus loin, au point de coordonnées 04° 48' Ouest 37° 63' Nord après avoir décrit une ligne brisée à deux branches dont le sommet est situé au point côté 1065, coordonnées : 04°45' Ouest 37° 53' Nord.

REFERENCE : - CARTES CI-JOINTES -

I	MERKALA	1/200 000	IGN	Nord Sahara	Edition	1964
II	HASSI EL HAOUEIRRA	"	"	"	"	1965
III	IGMA	"	"	"	"	"
IV	TINJOUB	"	"	"	"	"
V	OUED ED DAOURA	"	"	"	"	"
VI	OGLAT BERABER	"	"	"	"	"
VII	TIBERTATINE (dit TIBERBATINE	"	"	"	"	"
VIII	BECHAR	"	"	"	"	1959
IX	BENI OUNIF	"	"	"	"	1966
X	DJENIEN BOU REZG	1/100 000	IGN	Type 1956	"	1958
XI	FORTHASSA KHARRIA	"	"	"	"	"
XII	OUED KHALKHAL	"	"	"	"	"
XIII	OUED BOU ADJAM	"	"	"	"	"
XIV	OGLAT MARHBOURA	"	"	"	"	"
XV	MAGOURA	"	"	"	"	"

.../...

ARTICLE 2-

La frontière d'Etat entre l'Algérie et le Maroc qu'elle est telle/décrite à l'article ci-dessus constitue la frontière terrestre et délimite également dans le sens vertical la souveraineté dans l'espace aérien ainsi que l'appartenance du sous sol.

ARTICLE 3-

Il est créé une commission mixte algéro-marocaine en vue de procéder sur le terrain au bornage de la frontière algéro-marocaine décriteà l'article premier.

ARTICLE 4-

La commission mixte algéro-marocaine se réunira au plus tard le 15 Octobre 1972 pour commencer les travaux visés à l'article 3 et les terminera dans un délai n'excédant pas 3 ans à compter de la date précédemment mentionnée.

ARTICLE 5-

Au terme de ses travaux, la commission mixte établira un acte constatant le bornage de la frontière algéro-marocaine. Cet acte sera joint à la présente Convention.

ARTICLE 6-

En cas de défaillance de la Commission mixte,à l'expiration du délai de 3 ans mentionné à l'article 4, le bornage pourra se faire à l'initiative de la partie la plus diligente qui en aura informé préalablement l'autre partie et selon le tracé de la frontière tel que décrit dans l'article premier de la présente Convention.

ARTICLE-7-

Les hautes parties contractantes sont convenues que les dispositions de la présente convention règlent définitivement les questions de frontière entre l'Algérie et le Maroc.

.../...

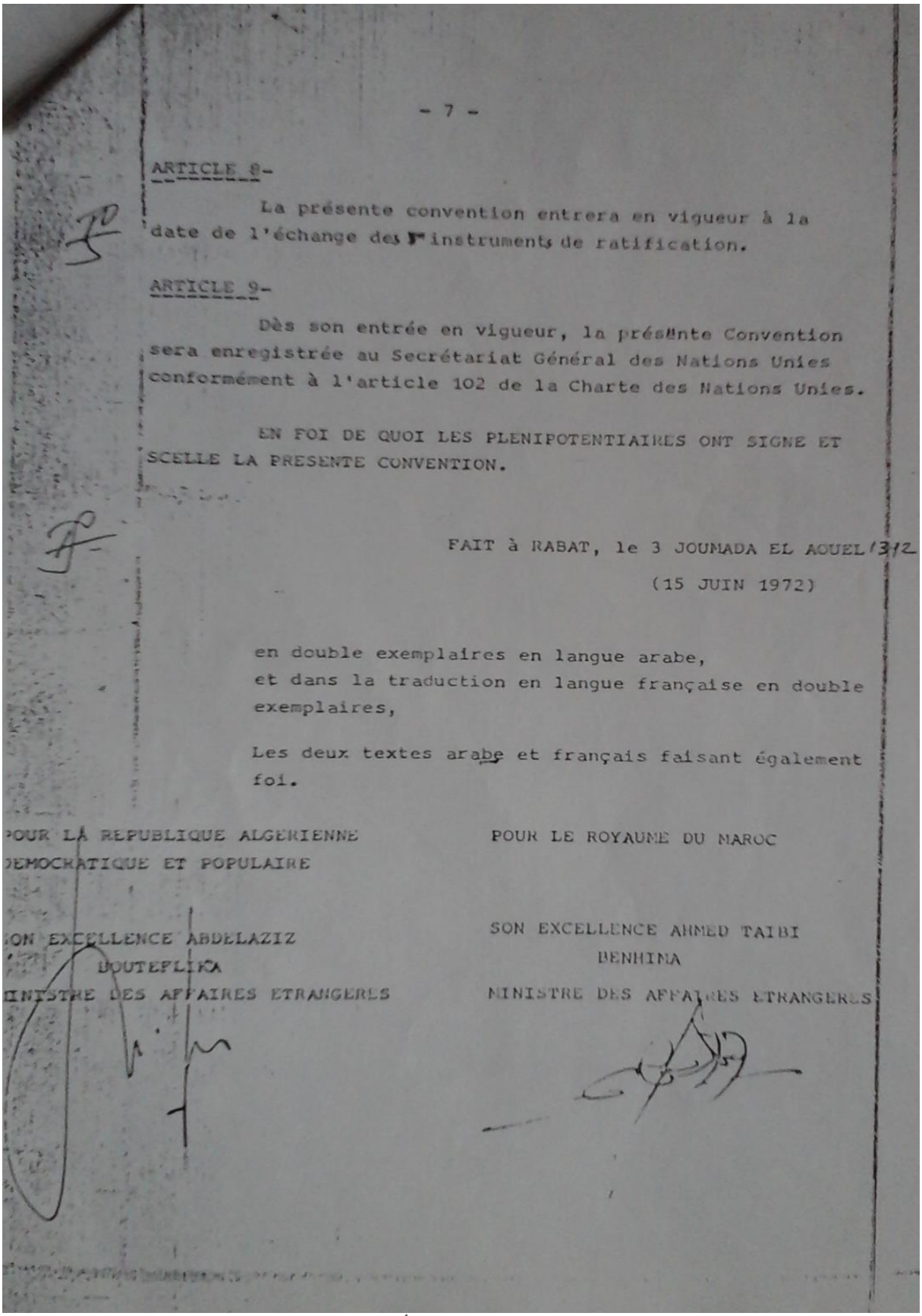

- 7 -

ARTICLE 8-

La présente convention entrera en vigueur à la date de l'échange des instruments de ratification.

ARTICLE 9-

Dès son entrée en vigueur, la présente Convention sera enregistrée au Secrétariat Général des Nations Unies conformément à l'article 102 de la Charte des Nations Unies.

EN FOI DE QUOI LES PLENIPOTENTIAIRES ONT SIGNE ET SCELLE LA PRESENTE CONVENTION.

FAIT à RABAT, le 3 JOUMADA EL AOUEL 1392
(15 JUIN 1972)

en double exemplaires en langue arabe,
et dans la traduction en langue française en double exemplaires,

Les deux textes arabe et français faisant également foi.

POUR LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SON EXCELLENCE ABDELAZIZ BOUTEFLIKA
MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

POUR LE ROYAUME DU MAROC

SON EXCELLENCE AHMED TAIBI BENHIMA
MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربي، أمانة إتحاد المغرب العربي، مكتب المغرب، مصلحة الحفظ.

- **الملحق رقم04: بروتوكول1901/07/20 الخاص بتطبيق وتنفيذ اتفاقية لالة مغنية 1845**

PROTOCOLE

Intervenu le 20 juillet 1901 entre M. Delcassé Ministre des Affaires Etrangères de la République Française, et Si Abdelkrim Ben Sliman, Ministre des Affaires Etrangères et Ambassadeur Plénipotentiaire de S.M.Chérifienne auprès du Gouvernement de la République Française, portant application et exécution du Traité de 1845 dans la région du Sud-Ouest algérien.

Le Gouvernement français et le Gouvernement chérifien se sont mis d'accord sur les stipulations suivantes dans le but de consolider les liens d'amitié existant entre eux et de développer leurs bons rapports réciproques, en prenant pour base le respect de l'intégrité de l'Empire chérifien, d'une part et, d'autre part, l'amélioration de la situation de voisinage immédiat, qui existe entre eux, pour tous les arrangements particuliers que nécessitera le dit voisinage.

Article 1er. - Les dispositions du traité de paix, de bonne amitié et de délimitation, conclu entre les deux puissances en 1845, sont maintenues, à l'exception des points visés dans les articles suivants :

Article 2. - Le Makhzen pourra établir des postes de garde et de douane en maçonnerie ou sous une autre forme, à l'extrémité des territoires des tribus qui font partie de son Empire, depuis le lieu connu sous le nom de Téniet Essassi, jusqu'au qçar (ksar) de Isch et au territoire de Figuig.

Article 3. - Les gens des qçour (ksours) de Figuig et de la tribu des Amour Sahra continueront à user comme par le passé, de leurs plantations, eaux, champs de culture, pâturages, etc.., et, s'ils en possèdent au-delà de la ligne du chemin de fer du côté de l'Est, ils pourront en user entièrement comme par le passé, sans qu'il puisse leur être suscité d'obstacle ou d'empêchement.

Article 4. - Le Gouvernement marocain pourra établir autant de postes de garde et de douane qu'il voudra du côté de l'Empire marocain au-delà de la ligne qui est considérée approximativement comme la limite de parcours des Doui Ménia et des Ouled Djerir et qui va de l'extrémité du territoire de Figuig à Sidi Eddaher, et traverse l'Oued Elkheroua et atteint, par le lieu connu sous le nom d'Elmorra, le confluent de l'Oued

Telzaza et de l'Oued Guir. Il pourra également établir des postes de garde et de douane sur la rive occidentale de l'Oued Guir, du confluent des deux rivières susdites jusqu'à quinze kilomètres au-dessus de qçar (ksar) d'Igli.

De même, le Gouvernement français pourra établir des postes de garde et de douane sur la ligne voisine de Djenan Eddar, passant sur le versant oriental du Djebel Bechar et suivant cette direction jusqu'à l'Oued Guir.

Article 5. - La situation des habitants du territoire compris entre les lignes des postes des deux pays indiqués ci-dessus est réglée de la façon suivante :

Pour ce qui concerne les gens des tribus des Doui Ménia et des Ouled Djerir, les deux Gouvernements nommeront des Commissaires qui se rendront auprès d'elles et leur laisseront le choix de celui des deux Gouvernements sous l'autorité desquels ils seront placés. Ceux qui choisiront l'autorité française seront maintenus dans leur résidence et ceux qui choisiront l'autorité marocaine seront transportés de ce territoire à l'endroit que le Gouvernement marocain leur assignera comme résidence dans son Empire, et auront la faculté de conserver leurs propriétés et de les faire administrer par des mandataires ou de les vendre à qui ils voudront.

Les gens fixés sur le territoire susdit et vivant sous la tente autres que les Doui Ménia et les Ouled Djerir, demeureront sous l'autorité de l'empire marocain et pourront y conserver leur résidence.

Les gens des qçour du territoire susdit auront le choix de l'autorité qui les administrera et pourront y conserver leur résidence.

Article 6. - Tous les gens relevant de l'autorité algérienne qui possèdent des propriétés, plantations, eaux, champs, etc.., sur le territoire de l'Empire marocain, pourront les administrer à leur gré. Il en sera de même pour ceux qui relèvent de l'autorité marocaine et qui possèdent des propriétés sur le territoire algérien.

Article 7. - Dans le but de maintenir les bonnes relations entre les tribus voisines relevant des deux Gouvernements, d'établir la paix et de développer le commerce entre elles, les deux Gouvernements ont stipulé que leurs sujets respectifs pourraient se rendre librement sur le territoire compris entre les postes des deux pays et indiqué dans les articles 4 et 5, pour y faire du commerce ou dans un autre but et sans qu'on puisse leur réclamer de droits.

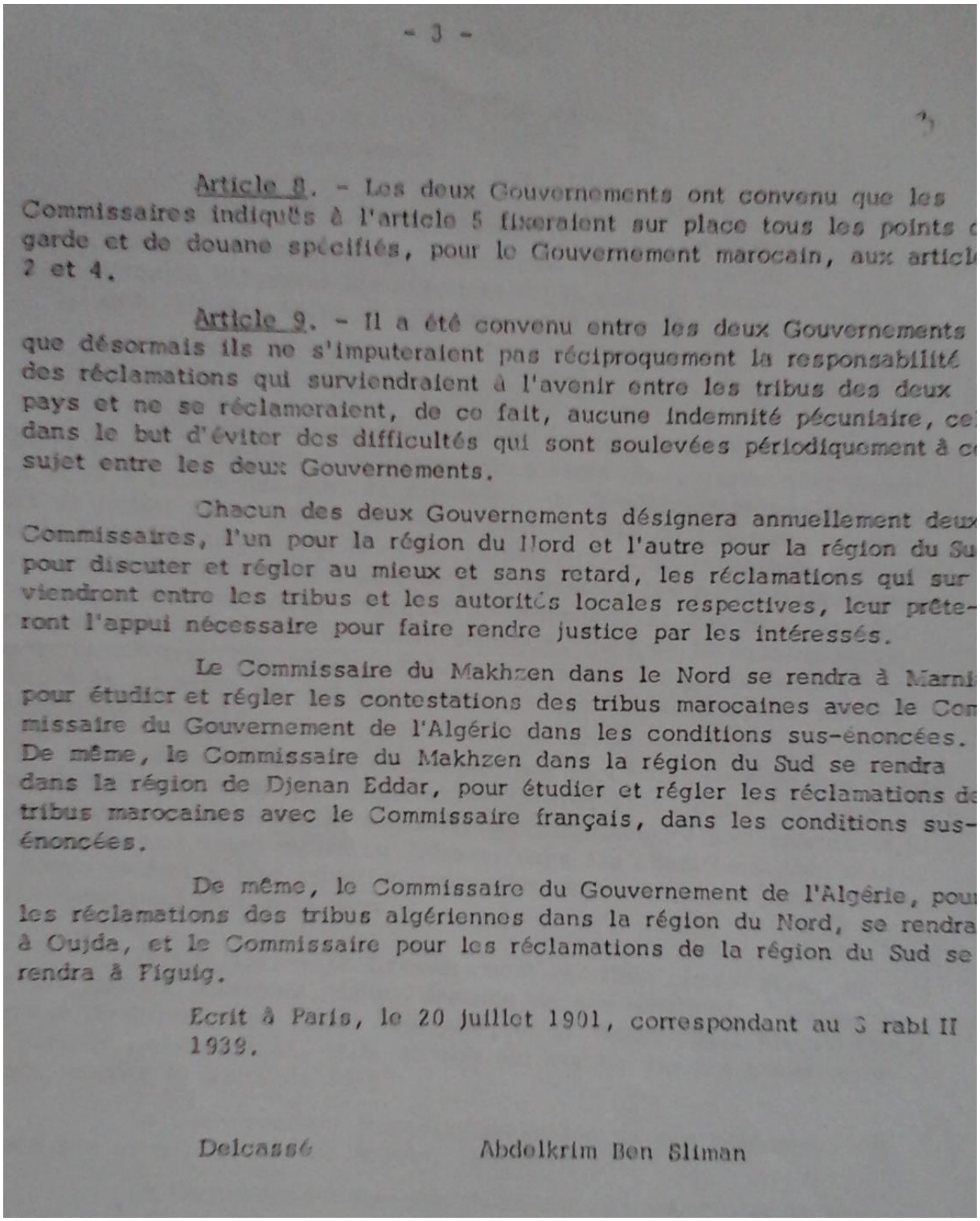

- 3 -

Article 8. - Les deux Gouvernements ont convenu que les Commissaires indiqués à l'article 5 fixeraient sur place tous les points d garde et de douane spécifiés, pour le Gouvernement marocain, aux articl 2 et 4.

Article 9. - Il a été convenu entre les deux Gouvernements que désormais ils ne s'imputeraient pas réciproquement la responsabilité des réclamations qui surviendraient à l'avenir entre les tribus des deux pays et ne se réclameraient, de ce fait, aucune indemnité pécuniaire, ce dans le but d'éviter des difficultés qui sont soulevées périodiquement à c sujet entre les deux Gouvernements.

Chacun des deux Gouvernements désignera annuellement deux Commissaires, l'un pour la région du Nord et l'autre pour la région du Su pour discuter et régler au mieux et sans retard, les réclamations qui sur viendront entre les tribus et les autorités locales respectives, leur prête- ront l'appui nécessaire pour faire rendre justice par les intéressés.

Le Commissaire du Makhzen dans le Nord se rendra à Marni pour étudier et régler les contestations des tribus marocaines avec le Com missaire du Gouvernement de l'Algérie dans les conditions sus-énoncées. De même, le Commissaire du Makhzen dans la région du Sud se rendra dans la région de Djenan Eddar, pour étudier et régler les réclamations de tribus marocaines avec le Commissaire français, dans les conditions sus- énoncées.

De même, le Commissaire du Gouvernement de l'Algérie, pour les réclamations des tribus algériennes dans la région du Nord, se rendra à Oujda, et le Commissaire pour les réclamations de la région du Sud se rendra à Figuig.

Ecrit à Paris, le 20 juillet 1901, correspondant au 3 rabi II 1939.

Delcassé Abdelkrim Ben Sliman

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربي، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، مكتب المغرب، مصلحة الحفظ.

- **الملحق رقم05: إتفاق 1902/04/20 بين فرنسا والمغرب**

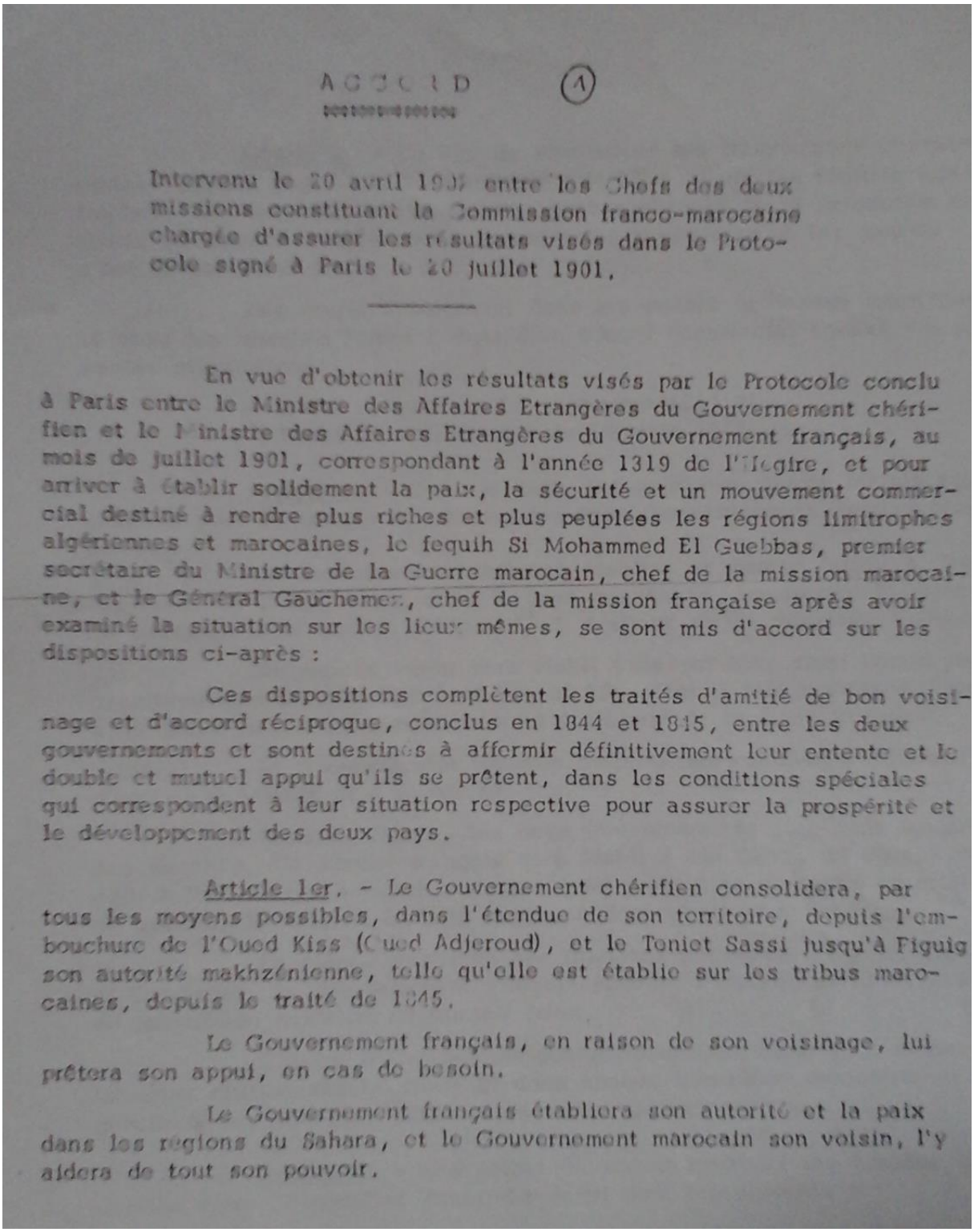

ACCORD (1)

Intervenu le 20 avril 1902 entre les Chefs des deux missions constituant la Commission franco-marocaine chargée d'assurer les résultats visés dans le Protocole signé à Paris le 20 juillet 1901.

En vue d'obtenir les résultats visés par le Protocole conclu à Paris entre le Ministre des Affaires Etrangères du Gouvernement chérifien et le Ministre des Affaires Etrangères du Gouvernement français, au mois de juillet 1901, correspondant à l'année 1319 de l'Hégire, et pour arriver à établir solidement la paix, la sécurité et un mouvement commercial destiné à rendre plus riches et plus peuplées les régions limitrophes algériennes et marocaines, le fequih Si Mohammed El Guebbas, premier secrétaire du Ministre de la Guerre marocain, chef de la mission marocaine, et le Général Gauchemez, chef de la mission française après avoir examiné la situation sur les lieux mêmes, se sont mis d'accord sur les dispositions ci-après :

Ces dispositions complètent les traités d'amitié de bon voisinage et d'accord réciproque, conclus en 1844 et 1845, entre les deux gouvernements et sont destinés à affermir définitivement leur entente et le double et mutuel appui qu'ils se prêtent, dans les conditions spéciales qui correspondent à leur situation respective pour assurer la prospérité et le développement des deux pays.

Article 1er. - Le Gouvernement chérifien consolidera, par tous les moyens possibles, dans l'étendue de son territoire, depuis l'embouchure de l'Oued Kiss (Oued Adjeroud), et le Teniet Sassi jusqu'à Figuig son autorité makhzénienne, telle qu'elle est établie sur les tribus marocaines, depuis le traité de 1845.

Le Gouvernement français, en raison de son voisinage, lui prêtera son appui, en cas de besoin.

Le Gouvernement français établiera son autorité et la paix dans les régions du Sahara, et le Gouvernement marocain son voisin, l'y aidera de tout son pouvoir.

-(2)-

Article 2. - En vue de développer les transactions commerciales, chacun des deux Gouvernements établira, dans les régions limitrophes, des marchés, ainsi que des postes chargés de la perception des droits qui seront établis pour augmenter les ressources et les moyens d'action des deux pays.

Les droits à percevoir dans les postes ci-dessus mentionnés et dans les marchés feront l'objet d'un accord commercial annexé aux présentes stipulations.

- Traité de paix du 10 septembre 1844 et
- Traité de délimitation du 18 mars 1845.

Article 3. - Dans le Tell, les points où seront installés des marchés pour le compte de chacun des deux Gouvernements, seront ainsi fixés.

Le Gouvernement chérifien établira un marché (souk) à Cherraa, près de l'Oued Kiss, dans le pays des Angad, un second à Oujda, un troisième à la Kasbah d'Aïoun - Sidi Mellouk et un quatrième à Debdou.

Un marché mixte sera établi à Ras-el-Aïn, point connu pour appartenir aux Béni Mathar Ahel Ras el Aïn, dont il fait mention à l'article 3 du Traité de 1845, comme habitant à l'Ouest de la ligne frontière.

Le Gouvernement français établira des marchés à Adjeroud d'Algérie, à Marnia et à El Aricha.

Dans le Sahara, les deux Gouvernements établiront également des marchés. Un marché français sera établi à Aïn Sefra, un marché marocain à Figuiguet des marchés mixtes avec perception de taxes ou droits de marché, le long de la voie ferrée, à Beni Ounif et à Kenadsa.

En outre, en raison des relations commerciales entre Figuig et Duveyrier, le Gouvernement français accepte l'installation d'un bureau de perception mixte en ce dernier point.

Chaque Gouvernement désignera un contrôleur pour le représenter dans chaque marché mixte et dans chaque bureau de perception et pour percevoir des taxes au bénéfice des deux Gouvernements.

Article 4. - Les points où seront institués les bureaux de perception entre Adjeroud et Teniet-Es-Sassi sont les suivants :

Pour le Maroc :

1. - Saïda d'Adjeroud ou El Heïmer,

2. - Oujda,

3. - Un point dans la tribu des Mehaïa, en face de Magoura.

Pour la France :

1. - Adjeroud d'Algérie,

2. - Marnia,

3. - El-Aricha.

Article 5. - Les Chefs des deux missions ont examiné avec soin la question du régime douanier à établir entre le Téniet Es-Sassi et Figuig et se sont efforcés de trouver une solution satisfaisante.

Il leur a paru impossible d'installer des douanes sur la ligne sus-indiquée. Ils sont tombés d'accord pour faire estimer la quantité des marchandises qui pénètrent annuellement sur le territoire marocain entre ces deux points, et la somme qui revient, de ce chef, au Gouvernement chérifien. Cette somme sera versée à la fin de chaque année à l'agent désigné par le Makhzen pour la recevoir.

Le Gouvernement français se charge de son côté, d'asseoir les perceptions qui lui paraîtront les plus propres à le récupérer. Par cette clause du présent arrangement, il entend témoigner l'amitié sincère et pure qui existe entre les deux pays et leur intention de s'aider mutuellement de leur autorité dans ces régions.

Toutefois, le représentant du Makhzen à Figuig doit veiller sur les marchandises qui pénètreront à Figuig et provenant des régions susvisées. Si ces marchandises ont payé les droits de douane et si les caravaniers ont un reçu valable, ils ne seront point inquiétés. Dans le cas contraire, ils seront astreints à payer les droits à l'Amin du Makhzen à Figuig, qui en informera immédiatement le représentant du Gouvernement français, lequel aura la faculté de recevoir ces droits annuellement, ou de les recevoir au fur et à mesure, en donnant quittance, ou bien d'en faire abandon au Gouvernement chérifien.

Le seul procédé qui leur a paru efficace pour atteindre ce résultats, consiste à établir dans le Djebel des Béni-Smir, deux gardes distinctes fournies, l'une par le Gouvernement français et l'autre par le Gouvernement marocain.

Tout malfaiteur arrêté dans cette région sera jugé conformément aux lois et à la justice par l'autorité dont dépend la garde qui aura opéré l'arrestation.

Il sera procédé ainsi à l'égard de tous les habitants de la montagne dont il s'agit, ou de tous ceux qui s'y réfugieraient habituellement. En ce qui concerne les autres ils seront jugés conformément aux usages et traités entre les deux pays.

Article 9. - Un Khalifa de l'Amel de Figuig sera désigné pour représenter le Gouvernement marocain dans l'un des trois qsours : Kenadsa, Béchar, Ouakda.

Il sera chargé de prêter main-forte aux autorités algériennes contre les mauvais sujets qui se réfugieront dans les qsours.

Article 10. - Les Commissaires des deux gouvernements voisins, prévus dans l'article 9 du Protocole signé à Paris s'efforceront, par tous les moyens en leur pouvoir, de solutionner, dans le plus bref délai possible, tous les litiges qui surgiraient entre les deux pays.

Les Commissaires français sont : le capitaine du bureau arabe de Marnia, et le capitaine, chef des affaires indigènes de Djenan Eddar ou de Béni Ounif, ou tout autre agent désigné par le Gouvernement français.

Les Commissaires marocains seront ; le Khelifa de l'Amel de Figuig, le Khalifa de l'Amel d'Oujda et tout autre agent désigné par le Makhzen.

Les Chefs des deux Missions apposeront leurs signatures sur le présent accord qui sera dressé en deux expéditions, renfermant chacune les deux textes français et arabes placés l'un à côté de l'autre.

L'une de ces expéditions sera envoyée au gouvernement français et l'autre adressée au Makhzen chérifien, pour qu'elles soient soumises à l'examen et à l'approbation des Ministres des Affaires Etrangères des deux pays.

Fait à Alger, le 20 avril 1901, correspondant au 17 du mois sacré de Moharrem, premier mois de l'année 1319 de l'hégire.

Signé : GAUCHEMEZ - SID MOHAMMED EL GUEBBAS

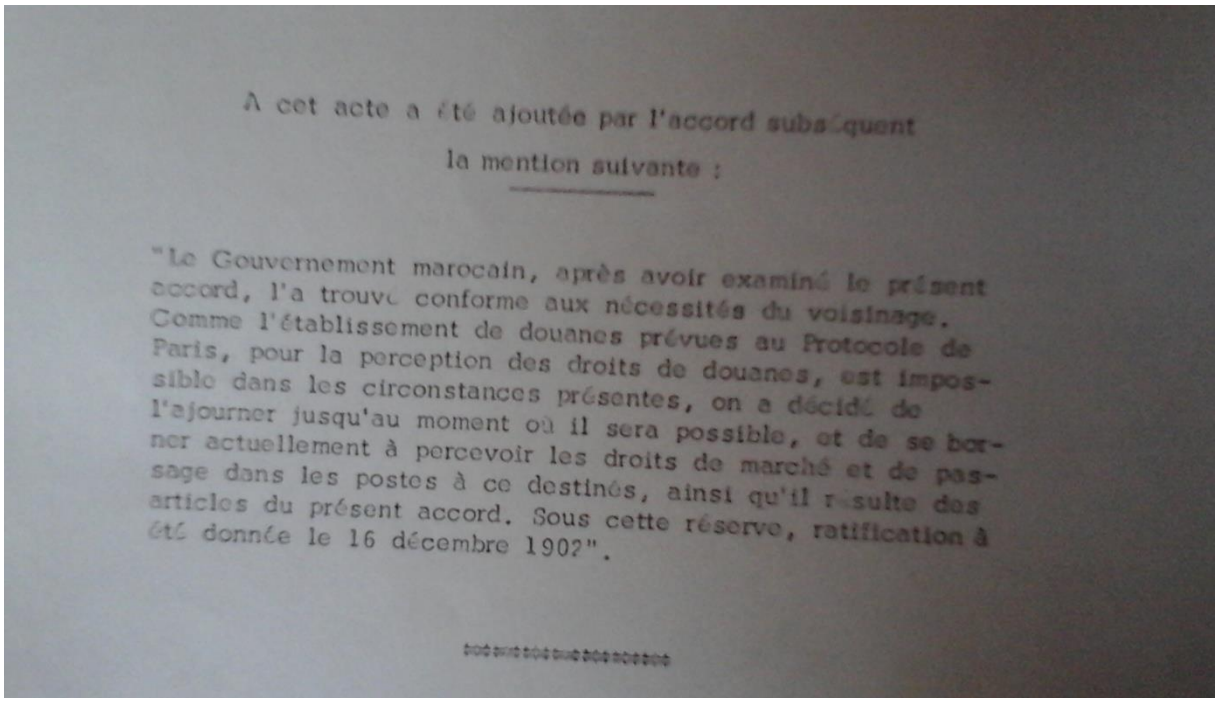

A cet acte a été ajoutée par l'accord subséquent la mention suivante :

"Le Gouvernement marocain, après avoir examiné le présent accord, l'a trouvé conforme aux nécessités du voisinage. Comme l'établissement de douanes prévues au Protocole de Paris, pour la perception des droits de douanes, est impossible dans les circonstances présentes, on a décidé de l'ajourner jusqu'au moment où il sera possible, et de se borner actuellement à percevoir les droits de marché et de passage dans les postes à ce destinés, ainsi qu'il résulte des articles du présent accord. Sous cette réserve, ratification a été donnée le 16 décembre 1902".

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربي، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، مكتب المغرب، مصلحة الحفظ.

- **الملحق رقم06: التجارة الخارجية للجزائر مع كل من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين**

العام	البلد								
	فرنسا			الولايات المتحدة الأمريكية			الصين		
	حجم قيمة الواردات	%من مجموع التجارة الخارجية	المرتبة /عشر الأوائل	حجم قيمة الواردات	%من مجموع التجارة الخارجية	المرتبة/ عشر الأوائل	حجم قيمة الواردات	% من مجموع التجارة الخارجية	المرتبة/ عشر الأوائل
1992	45.686.40	%24.2	1	20.780	%11	3	3.421.7	%01.8	10
1993	52.267.00	%25.5	1	30.592.10	%14.9	2	-------		
1994	84.058.40	%24.7	1	48.527.40	%14.3	2	-------		
1995	127813	%24.9	1	67.451.80	%13.1	2	12.025.30	%02.3	9
1996	121.804.1	%24.4	1	50.960.70	%10.2	3	11.102.80	%02.2	10
1997	116.009.8	%23.1	1	53.171.70	%10.6	2	----		
1998	131.655.9	%24.7	1	58.253.40	%10.9	2	-----		
1999	139.144.6	%22.8	1	51.290.80	%08.4	3	15.292.80	%02.5	10
2000	162.661.8	%23.6	1	78.687.20	%11.4	2	----		
2001	185.152.6	%24.2	1	79.150.50	%10.3	3	----		
2002	214.969.3	%22.5	1	92.689.90	%09.7	2	27.230.10	%02.8	8
2003	250.264.4	%23.9	1	54.574.90	%05.2	5	40.116.60	%03.8	6
2004	295.538.2	%22.5	1	77.180.10	%05.9	4	65.997.40	%05	5
2005	328.137.8	%22	1	99.314.70	%06.6	3	97.809.40	%06.5	4
2006	317.122.7	%20.3	1	103.181.90	%06.6	5	124.047.70	%08	3
2007	320.054.6			146.770.2			165.757.3	4.580.1	
2008	422.772.7			63.403.6			265.461.3	5.670.7	
2009	447.536.6			145.699.7			345.145.1	8.948.4	
2010	453.909.2	%15.1	1	155.451.20	%05.2	6	330.481.90	%11	2
2011	518.702.3	%15.1	1	157.802.5	%04.6	6	345.352.70	%10	2
2012	498.960.4	%12.8	1	134.677.00	%03.4	8	462.633.30	%11.8	2
2013	496.358.9	%11.4	2	187.481.90	%°4.3	6	496.358.90	%11.4	2
2014	510.135.6	%10.8	2	230.856.10	%04.9	6	663.702.90	%14.1	1
2015	545.187.8	%10.5	2	272.863.80	%05.3	6	827.920.10	15.9	1

الجدول:إعداد الباحثة اعتمادا على:

- نشرة 2016: نتائج 2013-2015، رقم 46، ص63.

Source:

- Evolution Des Echangesexterieurs De Marchandises De 2003 A 2013, Par: La Direction Technique Chargée De Comptabilité Nationale ONS, Alger, 2014 Novembre.
- Stat.Eco.N°79 PP. 16,17.
- Stat.Eco.N°75 DE 2001-2012 ; Pp 17.16.
- Stat.Eco.N°84.

- **الملحق رقم07،المتضمن حجم الواردات السعلية لأهم الممولين بالمنطقة مع مقارنتها بالمغرب**

- استيراد السلع حسب الموردين (بالمليون$)

العام	فرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	المغرب
1992	45.686.4	20.789.7	-----	2.111.9
1993	52.267	30.591.2	-----	1.977.6
1994	84.057.4	48.527.4	-----	4.265.6
1995	127.813	67.451.8	-----	2.449.1
1996	121.804.1	50.960.7	-----	2.259.6
1997	116.009.8	53.171.70	-----	377.3
1998	113.655.9	58.253.3	-----	548
1999	139.144.6	51.290.8	-----	499.1
2000	162.661.8	78.687.2	-----	306.5
2001	185.152.6	79.150.5	-----	471.1
2002	214.969.3	92.689.9	27.230.1	1.391.8
2003	250.264.4	54.574.7	40.116.6	1.520.6
2004	295.538.2	77.180.1	65.997.4	2.687.3
2005	328.138.4	99.314.7	97.809.4	3.653.4
2006	317.122.7	103.181.9	124.047.7	3.623.2
2007	320.054.6	146.770.2	165.757.3	4.580.1
2008	422.772.7	63.403.6	265.461.3	5.670.7
2009	447.536.6	145.699.7	345.145.1	8.948.4
2010	453.909.2	155.451.2	330.481.9	10.085.6
2011	518.702.3	157.802.5	345.352.7	17.623.0
2012	498.960.4	134.677.0	462.633.3	21.996.4
2013	496.358.9	187.481.9	542.643.7	17.352.1
2014	510.135.6	230.856.1	663.702.9	17.477.2

Source: Evolution des échanges exterieurs de marchandises de 2003 a 2013, par: la direction technique chargée de comptabilité nationale ONS, alger, 2014 novembre ; stat.eco.N°79 PP17.16
Sat.eco.N°75 DE 2001-2012 ; pp 17.16
N°84 Pour Maroبالنسبة للتسعينات: /ONS 1992-2006 imp marché pays origine ترتيب الدول ضمن الموردين العشر الأوائل للجزائر 1992-2006 بالمليون دينار جزائري/

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

- **الوثائق الرسمية:**

1- الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.58، 1963

2- الجريدة الرسمية الجزائرية، ع.48، 1973.

3- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

4- دستور الملكة المغربية لعام 1996.

5- دستور المملكة المغربية لعام 2011.

6- ميثاق الأمم المتحدة الصادر بتاريخ: 1945/06/26، منشورات قصر الشعب، الجزائر.

- **الكتب:**

7- أبوعامود محمد سعد، **العلاقات الدولية المعاصرة** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007).

8- أحمد مسعودي، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830** (الجلفة: دار الخليل العلمية، 2013).

9- إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001).

10- البيلاوي حازم، **النظام الإقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة عالم المعرفة (257)، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2000).

11- التر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر. محمود علي عامر، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989).

12- الجابري محمد عابد، **في غمار السياسة فكرا وممارسة** (بيروت: الشركة العربية للأبحاث والنشر، 2010).

13- الخزندار سامي إبراهيم، **إدارة الصراعات وفض المنازعات: إطار نظري** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).

14- الربيعي نصار، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

15- الزبيري محمد العربي، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث** (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1975).

16- الزبيري محمد، **قراءة في كتاب عبدالناصر وثورة الجزائر** (الجزائر: منشورات وزارة الثقافة، 2007).

17- السريان محمد محمود، **الحدود الدولية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

18- السماك محمد أزهر، **جغرافيا الوطن العربي** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011).

19- الشاعري صالح يحي، **تسوية النزاعات الدولية سلميا** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).

20- العبدوني عبدالعالي، **ظل العرش: سؤال الأمن القومي بالمغرب** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2013).

21- العربي إسماعيل، **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهدالأمير عبدالقادر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982).

22- العشاوي عبدالعزيز، أبوهاني علي، **فض النزاعات بالطرق السلمية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط.1، 2010).

23- العفاس إبراهيم، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 2008).

24- العلوي سعيد بنسعيد، **الوطنية والتحديث في المغرب: مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.01، 1997).

25- العمر علي شفيق علي، **العلاقات الدولية في العصر الحديث** (الرباط: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 1991).

26- الغبين فهد عايد، **الإصلاح في الأنظمة العربية دراسة مقارنة بين مصر والمغرب أنموذجا (2010-2013)** (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2016)

27- الغنيم عبدالله يوسف وآخرون، **ترسيم الحدود الكويتية العراقية: الحق التاريخي والإرادة الدولية**(المنصورية/الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط.3، 1994).

28- الفتلاوي سهيل حسين، حوامدة غالب عواد، **موسوعة القانون الدولي العام، ج.02**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.03، 2013).

29- الفيلالي مصطفى، **المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989).

30- القباج محمد توفيق، **محمد الخامس سيرة وذكرى** (الرباط: دار الأمان، ط.01، 2014).

31- الكنز علي، "المشروع الأورو المتوسطي بين الواقع والخيال"، تر. سعد الطويل، في: سمير أمين وآخرون، **العلاقات العربية الأوروبية: قراءة عربية نقدية** (القاهرة: مركز البحوث العربية، 2002)

32- الكوت البشير علي، **المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا: دراسة لأبرز المنظمات** (بنغازي: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2008).

33- المساري محمد العربي، **علال الفاسي حضور وعطاء ودور** (الرباط: دار الأمان، د.س.ن).

34- الناصري أحمد، "وقعة إيسلي"، في: **نخب تأريخية جامعة لأخبار المغرب الأقصى**، لافى بروفنسال (محررا) (الرباط: دار الأمان، 2013).

35- النظام زهراء، **العلاقات المغربية الجزائرية مقاربة سياسية-ثقافية خلال القرن 10هـ / 16م** (الرباط: دار الأمان، 2015).

36- أمين سمير، **الأمة العربية** (الجزائر: سلسلة موفم صاد، 1990).

37- آنيل غي، **قانون العلاقات الدولية**، تر.اللباد نورالدين، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).

38- أوهيمي كينشي، **الإقتصاد العالمي: المرحلة التالية-تحديات وفرص في عالم بلا حدود**، تر. مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).

39- بايليس جون، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.01، 2004).

40- بخوش صبيحة، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010).

41- بدوي منير، "تحليل الصراع الدولي"، في: علي الدين شرقي، محمود إسماعيل محمد (محرران)، **إتجاهات حديثة في علم السياسة** (أسيوط: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999).

42- برايار فيليب، جليلي محمد رضا، **العلاقات الدولية**، تر.حمدان حنان فوزي (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ط.01، 2009).

43- بسيوني هبة الله أحمد خميس، **العلاقات الدولية في الدول الغربية "تعاون أم صراع أم توازن قوى"** (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط.1، 2012).

44- بكوش الهادي، **إضاءات على الإستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير** (الجزائر: موفم للنشر، 2011).

45- بلحاج صالح، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة- المؤسسات- الإقتصاد والسياسة- الإيديولوجيا** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012)

46- بلقاسم محمد، **وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا: الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954** (الجزائر: البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ط.01، 2013).

47- بلقزيز عبدالإله، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر-حالة المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط.01، 2007).

48- بن عنتر عبدالنور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).

49- بن منصور عبدالوهاب، **قبائل المغرب**، ج.01، (الرباط: المطبعة الملكية، 1968).

50- بنعلي إدريس، "الدولة وعملية إعادة الإنتاج الإجتماعية بالمغرب (حالة القطاع العمومي)"، في: مجموعة مؤلفين، **جدلية الدولة والمجتمع المدني بالمغرب**(الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1994).

51- بوالشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و1976**، ج.01، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).

52- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** (الجزائر: دار البصائر، 2008).

53- بوشنافة شمسة، **دور فرنسا في النظام الدولي الجديد** (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.01، 2016).

54- بوضربة عمر، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960**(الجزائر: دار الحكمة للنشر، 2010).

55- بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر: الجزائر الحديثة، ج.02**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.02، 2009).

56- بوعزيزيحي، **الموجز في تاريخ الجزائر: الجزائر القديمة والوسيطة، ج.01**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

57- بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي** (بيروت: دار الجيل للنشروالطباعة، 2004).

58- بوقارة حسين، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي** (الجزائر: دار هومة، 2009).

59- بوقارة حسين، **تحليل النزاعات الدولية: مقاربة نظرية** (الجزائر:2008).

60- جرادات مهدي، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

61- جعفر نوري مرزه، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992).

62- جلال يحي، **تاريخ المغرب الكبير، ج.2**، (بيروت: دار النهضة العربية للنشر، 1981).

63- حزاموالي خميس، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع إشارة إلى تجربة الجزائر**(بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط.2، 2008).

64- حسن عدنان السيد، **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت: دار مجد، ط. 3، 2010).

65- خانا باراخ، **السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد: العام الثاني** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009).

66- خضر بشارة، **أوربا من أجل المتوسط: 1990-2008** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

67- خميس هبة الله، **الإرهاب والصراع والعنف في الديمقراطيات الغربية** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2011).

68- خير بك بشرى، نمير عقيل، **تاريخ الوطن العربي المعاصر 'المغرب العربي: القسم الثاني، الجزائر- المغرب الأقصى'** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2016).

69- داهش محمد علي، **إتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي**، سلسلة دراسات إستراتيجية، ع. 87، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003.

70- داهش محمد علي، رواء زكي يونس، **إتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي الواقع ومتطلبات المستقبل** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ع. 101، 2004).

71- دراج محمد، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543**(الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط.01، 2015).

72- دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبدالحي (الكويت: كاظمة، 1985).

73- ديسوا جيرارد، **دراسة في العلاقات الدولية-النظرية البيدولتية**، ترجمة: قاسم المقداد، ج.02، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015).

74- ديفان غيوم، **عالم أوحد: تطور التعاون الدولي**، ترجمة: مروة نصير (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2016).

75- رمزي أحمد، **الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقية** (القاهرة: المطبعة النموذجية، 1948).

76- روسو شارل، **القانون الدولي العام**، تر. خليفة شكرالله، سعد عبدالمحسن (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1983).

77- زوزو عبدالحميد، **المرجعيات التاريخية للثورة الجزائرية الحديثة: مؤسسات ووثائق** (الجزائر: دارهومة، 2009).

78- سبنسر ويليم، **الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب: زبادية عبدالقادر**، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006).

79- سعدالله عمر، **القانون الدولي لحل النزاعات** (الجزائر: دار هومة، 2008).

80- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

81- شبانة محمد كمال، **الدويلات الإسلامية في المغرب** (القاهرة: دار العالم العربي، 2008).

82- شعبان ماهر عطية، **مشاكل إفريقية معاصرة** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2011).

83- شقير بوبكر، **الفكر السياسي المغربي بين الإتجاهات السلفية واللبرالية** (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2009).

84- شقير محمد، **المؤسسة الأمنية بالمغرب بين حماية النظام وسلامة المواطن** (الدر البيضاء: إفريقيا الشرق، 2016).

85- شكري محمد عزيز، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1978).

86- شويتام أرزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي: الفترة العثمانية 1519-1830** (الجزائر: دار الكتاب العربي، ط.02، 2016).

87- صاغور هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي تجاه جنوب المتوسط** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2010).

88- صلوخ فوزي، **تحولات دولية في ظل العولمة** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.2001،1).

89- طراي طارق مبروك، **عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية** (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014).

90- عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي** (الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط.1، 2013).

91- عبد القادر سلاماني، **الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847** (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2012).

92- عبدالعزيز فؤاد 'مشرفا'، **حرب الرمال- شهادات عسكريين شاركوا في الحرب الجزائرية المغربية 1963** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2013).

93- عبدالمجيد محمد توفيق، **العولمة والتكتلات الإقتصادية: إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013)

94- عبدالمنعم سعد، **من تاريخ كفاح الجزائر حروب قطاع وهران-العين الصفراء، ج.01**، (وهران: دار القدرس العربي، 2013).

95- عطوان خضر، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية** (عمان: دار أسامة، 2010).

96- عمورة عمار، دادوة نبيل، **الجزائر بوابة التاريخ: الجزائر عامة ماقبل التاريخ إلى 1962**، ج.01، (الجزائر: دار المعرفة، 2009).

97- عودة جهاد، **أسس التحالفات والتنسيق الدولي في الصراعات الإقليمية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط.2، 2015).

98- عودة جهاد، **القرارات الإستراتيجية لدول العالم الثالث في الصراعات الدولية** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط.2، 2015).

99- عياش جرمان، **دراسات في تاريخ المغرب**(الرباط: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1986).

100- غربي فوزية، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي: حالة الجزائر**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

101- فهمي عبدالقادر محمد، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية** (عمان: دار الشروق، 2010).

102- قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2009، 2).

103- كوران أرجمنت، **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر**، تر.عبدالجليل التميمي، (تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1970).

104- لاندو أليس، **السياسة الدولية: النظرية والتطبيق**، ترجمة: قاسم المقداد، (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2008).

105- لعرج جبران، **الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1954-1962** (سيدي بلعباس: مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط.01، 2013).

106- لوتربيك ديريك، إنغلبريخت جورجي، **الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد !**، سلسلة دراسات عالمية، ع.93، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

107- ليتل ريتشارد، **توازن القوى في العلاقات الدولية- الإستعارات والأساطير والنماذج**، ترجمة: جهاد عودة، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).

108- مالك أنور، **المخابرات المغربية وحروبها السرية على الجزائر** (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، ط.1، 2011).

109- مالك رضا، **الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر.فارس غصوب، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، ط.01، 2003).

110- مانع جمال عبدالناصر، **إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية** (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).

111- مبارك زكي، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية-الجزائرية** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2007).

112- مجموعة مؤلفين: **المغرب والعالم المتوسطي دراسات في تاريخ العلاقات الدولية المغربية مابين القرنين 16م و20م** (الرباط: دار الأمان، 2014).

113- محمد المساوي، "جدلية التوافق والصراع في الفضاء السياسي المغربي"، في مجموعة مؤلفين، **المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 01، 2013).

114- محمد سعيد قاصري، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962** (الجزائر: دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013).

115- محمودي عبدالقادر، **النزاعات العربية العربية وتطور النظام الإقليمي العربي** (الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والتوزيع، 2002).

116- مسعود سيدعلي أحمد، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية: 1960-1961** (الجزائر: دار الحكمة، 2010).

117- مصباح زايد عبيدالله، **السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق** (بيروت: دار الرواد، 2002).

118- مصباح عامر، **نظريات تحليل التكامل الدولي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

119- مصلوح كريم، **التعاون والتنافس في المتوسط** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

120- مقلاتي عبدالله، **المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج.01، سلسلة الأقطار العربية الإسلامية والتضامن مع الثورة الجزائرية** (الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013).

121- مقلاتي عبدالله، صالح لميش، **الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج.06، سلسلة التضامن العربي مع الثورة الجزائرية،** (الجزائر: شمس الزيبان للنشر والتوزيع، 2013).

122- مقلاتي عبدالله، **نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962** (الجزائر: دار العلم والمعرفة، 2013).

123- مقلد إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991).

124- مقلد إسماعيل صبري، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط.01، 1986).

125- ملين محمد نبيل، **السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب** (الرباط: منشورات المعهد الجامعي للبحث الحديث، 2013).

126- مناصرية يوسف، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب 1832-1847**(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014).

127- منصور أحمد، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**(الجزائر: دار الأصالة، ط.02، 2009).

128- منصور حكيمة، **السلطان العثماني محمود الثاني ومسألة الإحتلال الفرنسي للجزائر 1808-1839** (الجزائر: منشورات آلفا، 2014).

129- ميهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي- دراسة في تطور دولة مابعد الإستعمار** (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

130- ناجي عبدالنور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**(الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010).

131- نعمة كاظم هاشم، **إفريقيا في السياسة الدولية** (بنغازي: دار الكتاب الوطني، 2005).

132- نوفل أحمد سعيد، عبدالظاهر أحمد جمال، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة** (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، 1996).

133- ودوع محمد، **مواقف المغرب الأقصى تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، ج.1**، (الجزائر: إبتكار للنشر والتوزيع، د.ت.ن).

134- وهيبة سعيدي، **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962** (الجزائر: دار المعرفة، 2009).

135- يعيش محمد، **الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1930-1962** (الجزائر: دار الهدى، 2013).

- **الموسوعات والمعاجم:**

136- الصفدي سفيان، **الموسوعة التاريخية لدول العالم وقادتها** (عمان: درا أسامة للنشر والتوزيع، ب.ت.ن).

137- الظاهر حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية** (بيروت: دار مجد للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).

138- زيتون وضاح، **المعجم السياسي** (عمان: دار أسامة، 2010).

139- علوه محمد نعيم، **موسوعة القانون الدولي العام، ج.12**، (بيروت: مركز الشرق الأوسط الثقافي، 2012).

140- غيث أحمد عاطف، **قاموس علم الإجتماع** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2008).

141- معلوف لويس، **المنجد في اللغة والآداب والعلوم** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ط.19، 2010).

142- مفرج أسعد ولجنة من الباحثين، **موسوعة عالم السياسة، ج.12، السياسة والبلاد العربية**، (بيروت: نوبليس، 2006).

143- نعمة أنطوان وآخرون، **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** (بيروت: دار المشرق، ط. 3، 2008).

- **المجلات والجرائد:**

144- أبوعامود محمد سعد، "العلاقات العربية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين: الظواهر- الإشكاليات-المستقبل"، السياسة الدولية، ع.139، جانفي 2000.

145- أحمد مالكي، "المغرب واشكالية توزيع السلطة"، مجلة الديمقراطية، ع.22، د.ت.ن.

146- الأصفهاني نبيه، "التطورات الجديدة في مشروع المغرب الكبير"، السياسة الدولية، ع.22، 1970.

147- الحسناوي لحسن، "إستراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات...والإنعكاسات"، المستقبل العربي، ع.466، ديسمبر 2017.

148- الدبابي زهيرة، "هل ينجح المرزوقي في إحياء المغرب العربي، " تونسنا، ع.2012/03/13.

149- الراسي جورج، "محطات في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية"، المستقبل، 2005/06/22.

150- السرجاني خالد، "العلاقات المغربية الجزائرية وقضية الصحراء الغربية، " السياسة الدولية، ع.163، 2006.

151- العسري عمر، "مشروع الحكم الذاتي وآفاق التعاون المغاربي، "مجلة الفقه والقانون، د.ت، ن.

152- العقاد صلاح، "السياسات الخارجية للمملكة المغربية"، السياسة الدولية، ع. 13، 1968.

153- الفالح متروك، "المشكلة الصحراوية بين المغرب والبوليساريو نحو دولة صحراوية في دولة إتحادية فدرالية مغربية (حل مقترح)"، المستقبل العربي، ع.373.

154- الكروي محمود صالح، أبوخمرة عبدالوهاب عبدالعزيز، "موقف أحزاب المعارضة في المغرب من المحاولتين الإنقلابيتين 1972-1972"، مج.11، ع. 43، السنة الحادية عشر، كانون الأول، 2015.

155- اليوسف نورة بنت عبدالرحمن، "العلاقات الطاقية بين البلدان العربية والصين"، المستقبل العربي، ع.460، جوان 2017.

156- بدر عزيزة، "الصحراء الغربية ومفاوضات 2007...حجر في ماء البحيرة الراكدة"، السياسية الدولية، ع.169، القاهرة، 2007.

157- برادة يونس، "الملكية والأحزاب في المغرب مقاربة السياسة الحزبية للملكية"، الحوار المتمدن، ع.1595.

158- بطرس غالي بطرس، "المنازعات الإفريقية وتسويتها بالطرق السلمية"، السياسة الدولية، ع. 13، 1968.

159- بغداد كربالي، "نظرة عامة على الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، ع.08، بسكرة، 2005.

160- بن أحمدمحمد، الحرب الليبية ترفع الإنفاق العسكري والأمني للجزائر ب60%"، الخبر، ع. 6410، 09 /2011/07.

161- بن علي لقرع، "التعددية الحزبية في الجزائر: المسار والمخرجات"، المستقبل العربي، ع.464، أكتوبر 2017.

162- بهاز حسين، "مقاربة نظرية لظاهرة الصراع الدولي"، دفاتر السياسة والقانون، ع. 03، جوان 2010.

163- جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي –بحث في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة بابل، مج.19، ع.19، 2011.

164- جريدة الصحراء الحرة، ع.281، فيفري 1987.

165- حمشي محمد ، ربيعي سامية، "ستون عاما على العلاقات الصينية الجزائرية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، ع. 01، مج. 02 ، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، مصر، جانفي 2013.

166- حمشي محمد، "الإستقرار النظمي: أي تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب؟"، ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، ع.197، جوان 2014.

167- حمودي إسماعيل، "الإنتقال الديمقراطي في المغرب: حدود التحول"، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث (الناشر)، القاهرة، ع. 01، السنة الرابعة، ربيع 2015.

168- خضر عواد إبراهيم، "موقف المغرب من الثورة الجزائرية 1954-1962 (تهريب السلاح والعتاد أنموذجا)"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مج.07، ع.21، جوان2015.

169- داهش محمد علي، "العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث 1650-1830"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية، ع.18، جامعة قطر، الدوحة.

170- دياب أحمد، "المغرب والجزائر...تداعيات الخلاف حول الصحراء،" السياسة الدولية، ع.159، 2005.

171- رجب سميرة براهمية، "دراسة حول التقارب والتباعد في الإقتصادات النامية: إستراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية: حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق آسيا"، بحوث إقتصادية عربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 70، 69، شتاء-ربيع2015.

172- رزاوي لخضر، "المغرب يتسلم أربع مقاتلات مشابهة لسلاح الجو الإسرائيلي"، الشروق اليومي، ع3377، 2011/08/06.

173- رياض.ب، "الخارجية تنفي لقاء لعمامرة بنظيره المغربي"، الشروق اليومي، 2013/11/05.

174- س ح، الجزائر وسوريا والهند على رأس قائمة المستوردين للسلاح الروسي"، الخبر، ع. 6422، 2011/07/21.

175- سطي عبدالإله، "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع.50، 49، شتاء-ربيع 2016.

176- سليمان.ح، "الرباط لم تعتذر عن الإعتداء على القنصلية الجزائرية"، الخبر، ع.2014/01/02.

177- شطب جاسم محمد، الإستراتيجية العثمانية في شمال إفريقيا في القرن السادس عشر، مجلة آداب الكوفة، ع.21، مج.08، العراق، 2015.

178- صايل علي سلمان، "النظام السياسي في المملكة المغربية - قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية"، دراسات دولية، ع.53، العراق.

179- عز الرجال عمر، "جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود، "السياسة الدولية"، ع. 1993، 111.

180- عمر بن قايد، "أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/17م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع.17.

181- عوض صالح، "إسرائيل تخصص تقريرا مفصلا عن القوة العسكرية الجزائرية"، الشروق اليومي، ع. 3152، 2010/12/23.

182- لحياني عثمان، "عقود السلاح مع أكبر مموني الجزائر تفوق 16 مليار$"، الخبر، ع. 6406، 2011/07/05.

183- لحياني عثماني، "مجلس الأمن الألماني يوافق على تسليم الجزائر شحنات سلاح"، الخبر، ع.6406، 2011/07/05.

184- لونيسي أمين، "ما وراء التحرش المغربي بالجزائر"، الفجر، ع.3825، 2013/05/05.

185- محمد صالح خضر، زيدان إنتصار، "الأبعاد التاريخية والإقتصادية والإجتماعية للصحراء الغربية"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج.07، ع.02، السنة السابعة، 2012.

186- مراحي عبدالجلال، "السياسة الخارجية في الدستور المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.35، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2012.

187- مزاري فضيل إبراهيم، "مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية، المستقبل العربي، ع.460، جوان2017،

188- مهابة أحمد، "مشكلات الحدود في المغرب العربي، "السياسة الدولية، ع.1993، 111.

189- ولد القابلة ادريس، "المغرب-الجزائر: أمريكا، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة، "الحوار المتمدن، ع.2791، 2009.

190- ولدمحمد فال الداهية، "قضية الصحراء الغربية: مقاربة للحلول، " المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.37، 2013.

191- ياسين سعيدي، "إتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، المستقبل العربي، ع. 462، أوت 2017.

192- يس حميد، قائد حرس السواحل يبحث صفقة عسكرية بفرنسا"، الخبر، ع. 6399، 2011/06/28.

193- يس.ح، "الجزائر تحذر المغرب، " الخبر، ع.7063، 2013/05/04.

- **الأطروحات:**

194- أعجال محمد الأمين لعجال، "إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي"، أطروحة دكتوراة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007).

195- الصديقي سعيد، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة دكتوراه (كلية العلوم القانونية والإجتماعية والإقتصادية، جامعة وجدة، 2002).

196- جلول المكي، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب 1234-1847، رسالة ماجستير(الجزائر: معهد التاريخ، 1993).

197- حمزة حسام، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، "رسالة ماجستير(كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011).

198- قريقة عبد السلام، "دور الجزائر في اطار المغرب العربي، " رسالة ماجستير(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2003-2004).

199- ويكن فازية، "طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على التكامل المغاربي"، أطروحة دكتوراه (الجزائر: جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015-2016).

- **التقارير:**

200- تقرير البنك الدولي بعنوان: "الجزائر: الآفاق الإقتصادية أفريل 2017".

201- التقرير الإستراتيجي العربي 1997، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998.

202- التقرير الإستراتيجي العربي 2003-2004، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أوت 2004

203- التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

204- الديوان الوطني للإحصائيات، إحصائيات حول السكان Ons.Dz/IMG/Pdf/Tablau1.Pdf

205- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نص الخطاب في:Indh.Ma/Ar/Discour28.Asp

206- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، نص الخطاب فيindh.ma/ar/discour28.asp

207- الملحق الإحصائي لتقرير صندوق النقد العربي 2010-2015.

208- تقرير صندوق النقد العربي، الملحق الإحصائي 2010-2015

209- خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد، منشورات رئاسة الجمهورية، الجزائر.

210- صندوق النقد العربي، تقرير آفاق النمو الإقتصادي العربي سبتمبر2017، تحديث لتوقعات النمو الإقتصادي والتضخم.

211- نشرة ضمان الإستثمار، "التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتطور"، المؤسسة العربية لضمان الإستثماروإئتمان الصادرات، ع.01، جانفي-مارس 2016.

212- نشرة ضمان الإستثمار، "التجارة الخارجية العربية: مؤشرات الأداء والتطور"، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، ع.02، أفريل-جوان 2017.

- **المواقع الإلكترونية:**

213- http://www. elmihwar. com/index. php/nat/item/764-2013-04-13-21-23-55

214- www.youm7.com

215- /https://www. alaraby. co. uk/opinion

216- http: //assabah.ma/162598.html

217- www.aawsat.com

218- Https://Www.Marocdroit.Com/%D9%85%

219- Https: //Www.Alaraby.Co.Uk/Politics/2017/10/21

Http://Assabah.Ma/162598.Html -220

www.essalamonline.com/ara/permalink/13909.html -221

https://www.sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost- -222
fortunes/

sasapost.com/maghreb-countries-the-numbers-of-lost-fortunes/ -223

www.mostakbaliat.blogspot.com -224

http: //algeriatimes.net/algerianews36707.html -225

globalfirepower.com/countries-comparison- -226
detail.asp?form=form&country1=algeria&country2=morocco

Www.Crisisgroup.Org/…/Western%20Sahara/Arabic% -227

www.hespress.com/politique/46232.html -228

www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=3598084 -229

www.france24.com/ar/20130421 -230

Https: //Al-Ain.Com/Article/20574 -231

Http://Www.Djazairess.Com/Echchaab/10602 -232

www.echoroukonline.com/ara/articles/152316.html -233

Http://Digital.Ahram.Org.Eg -234

Http: //Digital.Ahram.Org.Eg/Articles.Aspx -235

/Http: //Www.Politics-Dz.Com/Threads/Trtib-Qu-Giush-Alyalm.3033 -236

www.wakteldjazair.com -237

ب- المراجع باللغات الأجنبية:

- **Les Livres:**

238- Abdelkhalek Berramdane, **Le Maroc Et L'Occident: 1800-1974** (Alger: Karthala,1987).

239- Ait-Chaalal Amine, **l'Algérie, Les Etats –Unis Et La France: Des Discours A L'action** (Paris: Les Presses De **N**ouvelle **I**mprimerie **L**abalery, 2000).

240- Allan Kenneth, **The Social Lens: An Invitation To Social And Sociological Theory** (California: Sage Publications, 2007).

241- Amine Samir, **L'Economie Arabe Contemporaine** (Paris : Les Editions De Minuit, 1980).

242- B.Hass Ernst, «The Study Of Regional Integration: Reflections On The Joy And Anguish Of Pretheorizing», In : Ricahrd A.Falk, Saul H.Mendlovitz,**Regional Politics And World Order** (San Francisco : W.H.Freeman And Company, 1973).

243- Balta Paul Et Ruleau Claudine, **La Stratégie De Boumediène- Textes Rassemblés** (Paris : Sindbad, 1973).

244- Balta Paul, **Le Grand Maghreb, Des Indépendances A L'an 2000**(Alger: Laphomic, 1990).

245- Batistella Dario, **Théories Des Relations Internationales** (Paris: Presses De Sciences, 2006).

246- Baylis John, Smith Steve, Owens Patricia, **La Globalisation De La Politique Mondiale**, Trad.Serge Paquin (Canada: Modulo, 2011).

247- BencheikhSouleiman, **Le Dilemme Du Roi Ou La Monarchie Marocaine A L'épreuve**(Rabat : Ed.Casa Express, 2014).

248- Berramdane Abdelkhalek, **Le Maroc Et L'Occident: 1800-1974** (Alger: Karthala,1987).

249- Bessaïh Boualem, **Les Grandes Figures De La Résistance Algérienne Par L'épée Et La Plume 1830-1954** (Alger: Casbah, 2009).

250- Boniface Pascal Et Védrine Hubert, **Atlas Du Monde Global** (Paris: Fayard ,2010).

251- Boniface Pascal, **La Géopolitique: Les Relations Internationales**(Paris: Eyrolles, 2011).

252- Boniface Pascale, **L'Année Stratégique 2010**(Paris : Dalloz), 2010.

253- Boutaleb Abdelkadedr, **L'Emir Abdelkader Et La Formation De La Nation Algerienne De L'Emir Abdelkader À La Guerre De Liberation** (Alger: Edition Dahleb, 1990).

254- Brahim Mohamed, **Le Pouvoir En Algérie Ses Formes D'expression Institutionnelle**(Alger: Office Des Publications, 1995).

255- Buzan Barry, **People, States, And Fear The National Security Problem In International Relations** (United Kingdom: Wheatsheaf Books LTD, 1983).

256- Camau Michel, Pouvoir Et Institutions Au Maghreb (Alger: OPU, 1983).

257- Capitaine Mordacq, **Breveté D'état-Major, La Guerre Au Maroc, Enseignements Tactiques Des Deux Guerres Franco-Marocaine 1844 Et Hispano-Marocaine 1859-1860**(Paris: Ed.Henri Charles-Lavauzelle, S.A.Ed).

258- Charkaoui Mohamed, "Conséquences Probables Et Effets Induits De La Régionalisation Au Maroc: Démocratisation Et Coopération", Dans: Saint-Prot Charles Et Autres, **Vers Un Modèle Marocain De Régionalisation: Etat, Territoire Et Développement Dans Un Pays Emergent,** (Paris: Ed.CNRS, 2010).

259- Chase Robert, Hill Emily, And Kennedy Paul, **The Pivotal States, A New Framework For U.S.Policy In The Developing World** (USA : Northon And Company, 1999).

260- Chentouf Layeb, **Le Maghreb Au Présent** (Alger: OPU,2003).

261- Dall Ignace,**Trois Rois: Monarchie Marocaine De L'indépendance A NosJours** (Paris: Fayard,2004).

262- De Frobeville Martine, **Sahara Occidental Le Droit A L'indépendance**(Alger: Anep,2009).

263- Dekkar Taieb,**Maroc-Algérie: La Méfiance Réciproque** (Paris: Le Harmattan, 2013).

264- El Fasi M, « Le Maroc », Dans: B.A.Ogot Et Autres, **Histoire Générale De L'afrique** (Evreux/France: Ed Unesco, 1999).

265- El Mossadeq Rqia, **Consensus Ou Jeu De Consensus ? Pour Le Réajustement De La Pratique Politique Au Maroc** (Casablanca : Imprimerie Nadjah El Djadida, 1995).

266- Gallissot René, **Maghreb-Algérie: Classe Et Nation** (Paris: Arcantère,1987).

267- Gallissot René, «**Espaces Communautaires/Nationalistes: Points D'Histoire**», Journée D'Etudes Du 20Et 21 Mars, Paris: L'Harmattan,1982.

268- Gaudio Attilio, **Allal Al Fassi Ou L'histoire De L'istiqlal**(Paris, Ed.Alain Moreau, 1972).

269- Gozlan Martine, **Tunisie, Algérie, Maroc : La Colère Des Peueles** (Paris : Ed.Archipel, 2011).

270- Grimaud Nicole, **La Politique Extérieure De L'Algérie 1962-1978** (Paris: Karthala,1984).

271- Guechi Djamel Eddine, **L'union Du Maghreb Arabe Intagration Régionale Et Developpement Economique** (Alger : Casbah, 2002).

272- Guidère Mathieu, **Le Choc Des Révoltes Arabes** (Paris: Ed.Autrement Frontières, 2011).

273- Hamet Ismaël, **Le Gouvernement Marocain Et La Conquete D'Alger**(Alger: Ed.Thala, 3eme Ed, 2013).

274- HILL- J.N.C, "**Identity In Algerian Politics: The Legacy Of Colonial Rule**" (London: Lynne Reiner Publishers, 2008).

275- Hill J.N.C, **Identity In Algerian Politics, The Legacy Of Colonial Rule** (Colorado/USA: Lynne Rienner Publishers, 2009).

276- Julien Charles-André**, Histoire De L'algérie Contemporaine La Conquête Et Les Débuts De La Colonisation 1827-1871**(Casbah: Alger, 2005).

277- Layachi Azzeddine, Algeria: "Reinstating The State Or Instating A Civil Society", In: Collapsed States… The Disintegration And Restoration Of Legitimate Authority, Edited By William Zartman (Colorado: Lynne Reiner Publishers, 1995).

278- Mahiou Ahmed,**Politique Internationale Et Relations Bilatérales** (Hambourg: Deutsch Orient Institut,1989).

279- Michael J.Willis, **politics and power in the maghreb.Algeria, tunisia and morocco from endependence to arab spring** (London: hurst & company, 2012).

280- Mohammad Abu Nimr, **Conflict Resolution** (Cairo: National Center For Middle East Studies, 1994).

281- Peyroulou Jean Pierre Et Autres, **Histoire De l'Algérie A La Période Coloniale: 1830-1962**(Paris: La Découverte, 2012).

282- Said-Amer Tayeb, **L'algérie Face A Son Avenir** (Alger : Ed.Hikma, 2012).

283- Saint-Prot Charles, « Etat, Territoire Et Développement Politique Au Maroc », Dans: Charles Saint-Prot Et Autres, **Vers Un Modèle Marocain De Régionalisation: Etat, Territoire Et Développement Dans Un Pays Emergent** (Paris: Ed.CNRS, 2010).

284- **Stora Benjamain:Le 89 Arabe, Dialogue Avec Edwy Plenel ; Reflexion Sur Les Revolutions En Cours** (Paris: Ed.Stock, 2011).

285- Stora Benjamin, **Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988**(Alger: Casbah, 2004).

286- Stora Benjamin, **Algérie-Maroc: Histoires Parallèles, Destin Croisés** (Alger: Barzakh,2002).

287- Yans Martine, Phillips john, **Algeria Anger Of The Dispossessed** (London: Yale University Press, 2007).

288- Zunes Stephen & Mundy Jacob, **Western Sahara: War, Nationalism, And Conflict Irresolution** (New York: Syracuse University Press, 2010).

- **Dictionnaire Et Encyclopédies:**

289- **Atlas Socio-Economique Des Pays Du Monde**, Larousse Ed.2016.

290- **The Amercican InternationalEncyclopedia** (Danbury: Gerolier Incorporated, 1992).

- **Thèses :**

291- Boucherikha Ammar,«Le Droit Des Peuples A Disposer D'eux-Memes : Cas Du Sahara Occidentale, Mythes Et Réalité», Thèse De Doctorat En Sciences-Droit Public (Canstantine : Faculté De Droit, 2014-2015).

292- Faty El Moustapha, La Politique De Sécurité Et De Stabilité Au Maghreb, These Doctorat (Université De Reims Champagne Ardenne, Ecole Doctorale Sciences De L'homme Et De La Société, 2016).

- **Les revues:**

293- Abdelhak Belffkih, «L'autonmie Et La Régionalisation Avancée Au Maroc : Quel Apport», Dans: "La Régionalisation Avancée En Accord Dedéveloppements Législatifs", Série D'études Constitutionnelles Et Politiques, N.07, Publications De La Revue De Droit, Rabat, 2017.

294- Abourabi Yousra & Durand De Sanctis Julien, **L'émergence De Puissances Africaines De Sécurité : Etude Comparative**, Etudes De L'IRSEM, N.44, Avril 2016.

295- Ballong Stéphane, "Alger, La Chinoise", Jeune Afrique, N°. 2692-2693, 12 Au 25 Août 2012.

296- Boubkeur Amel, Salafism And Radical Politics In Port Conflict Algeria, Carnegie Papers, N. 11, Washington, 2008.

297- Farida Sonia, "En 2010 Un Milliard De Dollars D'investissements Chinois En Algérie", Le Quotidien d'Oran, N°. 4904,19 /01/2011.

298- Hamid Kherbachi &Autres, "Analyse Synthetique Et Critique Du Partenariat Euro-Maghrebin", Revue Des Sciences Economiques Et Ce Gestion, N.04, Université De Setif Daoud Zakya, "Les Diplomaties Du Maghreb: Une Réorientation Stratégique Vers Les Etats-Unis", **Questions Internationales**, N. 10, Novembre-Décembre 2004

299- Hugh Roberts, "Demilitarizing Algeria », Carnegiepapers, N. 86, Washington, May 2007.

300- Ktan Yvette, « Oujda Une Ville Frontiere Du Maroc(1907-1956) MUSULMANS, Juifs Et Chretirns En Milieu Colonial », Revus Française D'histoire D'outre Mer, N. 297, 1992.

301- Porter G D, Islamism Terrorism And Energy Sector Security In Algeria, Terrorism Monitor, V. 5, N. 12, Juin 2007.

302- Powelton Frédéric, Armement : Pourquoi l'Algérie Dépense Trois Fois Plus Que Le Maroc, Sahel Intemligence, Au Site : Http://Sahel-Intelligence. Com/9940-Armement-Pourquoi-Lalgerie-Depense-Trois-Fois-Plus-Que-Le-Maroc. Html

303- Sur Serge, « Un Souvenir, Un Regret », Dossier: L'Algérie, Puissance Régionale, Questions Internationales, N. 81, Septembre/Octobre 2016.

304- Tabet Sofiane, "Alger, La Nouvelle Cité Inédite", Arabies, N°. 259, Novembre 2008.

- **Les Rapports:**

305- **Etat Des Accords Internationaux Conclus Par L'Algérie1962-1984.** Oran, 1985.

306- Sipri Yearbook2016, Résumé

307- Sipri Yearbook2017, Résumé.

- **Les Etudes Scientifiques :**

308- -Cherif Driss, "La Politique Etrangère Algérienne A L'epreuve Des Révoltes Arabes" : Entre Considération Internes Et Impératifs Stratégiques, Intervention Présentée Lors Da La Conférence Internaionale Intitulée : **Les Changements Stratégiques En Méditéranée Post Printemps Arabe**, Le : 10/05/2012, Rabat.

309- Mary-Francoise Renard, China's Trade And Fdi In Africa, Working Paper, N. 126, May 2011, African Development Bank Group.

310- Saaf Abdallah, «La Russie Et Le Maghreb,», Reaserch Paper, Ocp Policy Center, Juin 2016, Rabat, Maroc,

- **Les Sites Internet:**

311- Http: //Www.Co-Operation.Org/Pages/Conflict.Html

312- Http: //Www.Mdn.Dz/Site_Cfdat/Index.Php?L=Ar#Undefined

313- Http: //Www.Ri.Ie.Ufrj.Br/Intranet/Arquivos/Power_And_Interdependece.

314- Http: //Www.Sipri.Org/Research/Armaments/Milex/_Database

315- Http://Www. Andi.Dz/Index.Php/Fr/Statistique/Demographie-Algerienne-2015

316- Http://Www.Maroc-Hebdo.Press.Ma/Course-A-Larmement-Saccentue-Entre-Lalgerie-Maroc/

317- Https: //Arabic.Sputniknews.Com/Arab_World/201705191024114255

318- Https://Algeriepart.Com/2018/01/13/Cooperation-Russie-Efface-47-Milliards-De-Dette-Algerienne/

319- Https://Francais.Rt.Com/Economie/30201-Maroc-Developpe-Ses-Partenariats-Avec-Pays-Sud-Ethipie-Nigeria

320- https://www.Hcp.Ma.Recensement-General-De-La-Population-Et-De-L-Habitat_A92/Html

321- Https://Www.Liberte-Algerie.Com/Actualite/Lalgerie-11e-Importateur-Darmement-24187

322- Www.Maghrebemergent.Info/Actualite/Maghrebine/Item/17798-Les-Relations-Algero-Marocaines-Au-Plus-Bas.Html

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

	الصفحة
مقدمة	08
الفصل الأول: المقاربات النظرية المؤطرة لدراسات العلاقات البينية الجزائرية المغربية	15
المبحث الأول: مقاربة النزاع الدولي في تحليل العلاقات البينية الدولية	16
المطلب الأول: الطبيعة النزاعية للعلاقات البينية	16
المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية النزاعات الدولية	26
المبحث الثاني: مقاربة التعاون الدولي في تحليل العلاقات الثنائية بين الدول	36
المطلب الأول: الأبعاد المفاهيمية والتاريخية لمقاربة التعاون في الدراسات الدولية	36
المطلب الثاني: المداخل المفسرة للتفاعلات التعاونية بين الدول	48
المبحث الثالث: مقاربة التكامل الدولي في العلاقات الدولية الاقليمية	57
المطلب الأول: الإطار المفهوماتي للتكامل الدولي ومساره التطوري في العلاقات الدولية	57
المطلب الثاني: مداخل هندسة عملية التكامل الدولي في المناطق الاقليمية	66
الفصل الثاني: العامل التاريخي كمحدد لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية	82
المبحث الأول: اتجاهات تحليل العلاقات الجزائرية المغربية أثناء المرحلة العثمانية	84
المطلب الأول: الاتجاه النزاعي والسلوك التوسعي	84
المطلب الثاني: اتجاه التعاون والسلوك السلمي	99
المبحث الثاني: تأثير الاستعمار الفرنسي على العلاقات الجزائرية المغربية 1830-1962	105
المطلب الأول: التضارب والنزاع في الروابط بين الجزائر والمغرب خلال الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا	105
المطلب الثاني: مظاهر التعاون الجزائري المغربي خلال الوجود الفرنسي بشمال إفريقيا	116
المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال	130
المطلب الأول: المسار النزاعي للعلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال	130
المطلب الثاني: المسار التعاوني للعلاقات الجزائرية المغربية بعد الإستقلال	140
الفصل الثالث: تحليل أبعاد العلاقات الجزائرية المغربية	151
المبحث الأول: البعد النزاعي في العلاقات الجزائرية المغربية	152
المطلب الأول: مشكلة الحدود	152
المطلب الثاني: قضية الصحراء الغربية	162
المبحث الثاني: مستوى التعاون الإقتصادي بين الجزائر والمغرب	173
المطلب الأول: الامكانات الإقتصادية للبلدين	173

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية البينية 186
المبحث الثالث: التنافس في العلاقات الجزائرية المغربية 196
المطلب الأول: السعي لتكثيف الحضور في الدوائر الجيوسياسية للمجال الحيوي 196
المطلب الثاني: التسابق نحو التسلح 210
الفصل الرابع: الأدوار السياسية المؤثرة على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية 226
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي في الجزائر والمغرب 227
المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري 227
المطلب الثاني: النظام السياسي المغربي 236
المبحث الثاني: تأثير القوى الدولية على العلاقات الجزائرية المغربية 252
المطلب الأول: التضارب الأمريكي السوفييتي/الروسي على مناطق النفوذ المغاربية 252
المطلب الثاني: التنافس الفرنسي الأمريكي في المنطقة 260
المطلب الثالث: بروز الدور الصيني في المنطقة المغاربية 269
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية 280
المطلب الأول: السيناريو الإتجاهي-إستمرار العلاقات المتباعدة وغلق الحدود 281
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي- فتح الحدود وتطبيع العلاقات بين البلدين 288
المطلب الثالث: السيناريو الكارثي- إحتمال حدوث صدام أو مواجهة بين البلدين 291
خاتمة 296
الملاحق 300
قائمة المراجع 324
فهرس المحتويات 349

تمت بحمد اللّه